جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية فى موضوع:

"السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

دراسة مقارنة لدورات الجمعية العامة فى أعوام "١٩٧٥-١٩٧٨، ١٩٨٥-١٩٨٨، ١٩٩٠-٢٠٠١"

مقدمة من الباحثة
ولاء على محمد إبراهيم

إشراف
أ. د / أحمد عبد الونيس شتا
أستاذ القانون الدولى
ومدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

القاهرة
٢٠٠٦

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية في موضوع:

"السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

دراسة مقارنة لدورات الجمعية العامة فى أعوام "١٩٧٥-١٩٧٨، ١٩٨٥-١٩٨٨، ١٩٩٠-٢٠٠١"

مقدمة من الباحثة
ولاء على محمد إبراهيم

إشراف
أ. د / أحمد عبد الونيس شتا
أستاذ القانون الدولى
ومدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

القاهرة
٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحمن

" وقل رب زدنى علماً "

صدق الله العظيم .

(سورة طه الآية ١١٤)

إهداء

إلى كل من له حق على...

إلى روح والدى ...أسكنه الله فسيح جناته.

إلى والدتى العزيزة أطال الله فى عمرها

إلى زوجى الحبيب ورفيق دربى.

إلى قرة عينى على... أغلى ما عندى

إلى أسرتى ...أخوتى .. وأخواتى.

اعترافاً بالجميل.

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً فيه، والشكر له سبحانه وتعالى لما منَّ به علَى من نعمة، للقيام بهذا العمل، آملة منه سبحانه، أن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله فى ميزان حسناتنا يوم نلقاه، أمين.

وخالص الشكر وعظيم التقدير بعد الله سبحانه وتعالى، للأستاذ الدكتور / أحمد عبد الونيس شتا، أستاذ القانون الدولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ومدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية، الذى تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وبذل الكثير من الوقت والجهد حتى خرجت بما هى عليه الآن. كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من الأستاذ الدكتور/ إبراهيم شلبى أستاذ العلوم السياسية بالكلية لتفضله برئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السفير دكتور/ محمد عز الدين عبد المنعم مساعد وزير الخارجية الأسبق لتفضله بقبول مناقشة الرسالة.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنى من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وكذلك زملائى وخصوصاً بمكتبة الكلية، الأمر الذى ساعدنى فى إتمام هذه الدراسة.

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٢٣
الفصل الأول : محددات السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية.	٢٤-٨٤
المبحث الأول: التعريف بالسلوك التصويتي داخل المنظمات الدولية	٢٧-٣٧
المبحث الثانى : المحددات الداخلية للسلوك التصويتى.	٣٨- ٥٢
المبحث الثالث: المحددات الإقليمية .	٥٣- ٦٠
المبحث الرابع: المحددات الدولية.	٦١-٧٠
المبحث الخامس: الكتل التصويتية ودبلوماسية التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.	٧١-٨٤
الفصل الثانى: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.	٨٥-١٣٠
المبحث الأول: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.	٨٨-١١٤
المبحث الثانى: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان.فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨	١١٥- ١٣٠
الفصل الثالث: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.	١٣١- ١٨٠
المبحث الأول: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.	١٣٤- ١٦١
المبحث الثانى: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.	١٦٢- ١٨٠
الفصل الرابع: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	١٨١-٢٥٢
المبحث الأول: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	١٨٤- ٢١٧
المبحث الثانى: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان. فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	٢١٨-٢٥٢
الخاتمة.	٢٥٣-٢٦٠
قائمة المراجع.	٢٦١- ٢٨٢

فهرس الجداول

م	اسم الجدول	رقم الصفحة
	الجدول(١-١) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع*العربى- الإسرائيلى(١٩٧٥-١٩٧٨).	٨٩
	الجدول رقم (١-٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين (١٩٧٥-١٩٧٨) .	٩٢
٣	الجدول رقم (١-٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨)	٩٧
	الجدول (١-٤)) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨)	١٠١
٥	الجدول (١-٥)) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	١٠٥
٦	الجدول (٢-١)نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من(١٩٧٥-١٩٧٨).	١٢٠
٧	الجدول (٢-٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	١٢٢
٨	الجدول (٢-٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى الدول العربية فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	١٢٥
	الجدول(٣-١) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٣٦
١٠	الجدول رقم (٣-٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٣٩
١١	الجدول رقم (٣-٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٤٣
	الجدول(٣-٤) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٤٦
١٣	الجدول رقم (٣-٥) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٥١
١٤	الجدول رقم (٤-١) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٦٤

١٥	الجدول (٤-٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٦٧
١٦	الجدول (٤-٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى السودان فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٧٤
١٧	الجدول رقم(٥-١) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	١٨٧
١٨	الجدول رقم (٥-٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	١٩٤
١٩	الجدول رقم (٥-٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	١٩٨
٢٠	الجدول (٥-٤) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	٢٠٢
٢١	الجدول رقم(٥-٥) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الأمن فى الشرق الأوسط فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	٢٠٨
٢٢	الجدول رقم (٥-٦) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	٢١٢
٢٣	الجدول رقم (٦-١) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	٢٢٤
٢٤	الجدول رقم (٦-٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	٢٢٩
٢٥	الجدول رقم (٦-٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى العراق فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	٢٣٤
٢٦	الجدول رقم(٦-٤) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الإرهاب الدولى فى الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١).	٢٤١

فهرس الأشكال البيانية

م	اسم الشكل	رقم الصفحة
	شكل (١) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	٩٠
	الشكل رقم (٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	٩٣
٣	الشكل رقم (٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	٩٨
٤	الشكل رقم(٤) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	١٠١
	الشكل رقم(٥) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	١٠٥
٦	الشكل رقم(٦) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	١٢٠
	الشكل رقم (٧) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	١٢٣
٨	الشكل رقم (٨) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى الدول العربية فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).	١٢٥
٩	الشكل رقم(٩) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٣٦
١٠	الشكل (١٠) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٣٩
١١	الشكل (١١) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس فى الفترة من(١٩٨٥-١٩٨٨).	١٤٤
	الشكل رقم(١٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٤٧
١٣	الشكل رقم(١٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٥١
١٤	الشكل رقم (١٤) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٦٥

١٥	الشكل رقم (١٥) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٦٧
١٦	الشكل رقم(١٦) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى السودان فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).	١٧٤
١٧	الشكل رقم(١٧) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	١٨٨
١٨	الشكل رقم(١٨) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	١٩٤
١٩	الشكل رقم(١٩) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	١٩٩
٢٠	الشكل رقم (٢٠) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	٢٠٣
٢١	الشكل رقم (٢١) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الأمن فى الشرق الأوسط فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	٢٠٩
٢٢	الشكل رقم (٢٢) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	٢١٢
٢٣	الشكل رقم (٢٣) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	٢٢٥
٢٤	الشكل رقم (٢٤) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	٢٢٩
٢٥	الشكل رقم (٢٥) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى العراق فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	٢٣٥
٢٦	الشكل رقم (٢٦) نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الإرهاب الدولى فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.	٢٤٢

مقدمة عامـــــة

– مقدمة –

أولاً: تحديد موضوع الدراسة

يدور موضوع هذه الدراسة حول دراسة وتحليل السلوك التصويتى لإيران تجاه القضايا العربية فى بعض دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فمن المعلوم أن السلوك التصويتى لدولة ما فى المنظمات الدولية يعتبر- وبدرجة واسعة- مؤشراً مهماً على التوجهات العامة الرئيسية التى تحكم سياسة الدولة الخارجية تجاه الدول الأخرى فى المجالين الداخلى والخارجى على حدٍ سواء .

وبقدر ما تلعبه التوجهات العامة لسياسة الدولة من دور فى إمكانية التنبؤ بسلوكها التصويتى إزاء ما يطرح من قضايا وموضوعات داخل المنظمة. بقدر ما يتأثر السلوك التصويتى للدولة بالعديد من العوامل والمتغيرات الناشئة أو المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للدولة، وبالتالى تتعدد العوامل والمتغيرات التى تجعل السلوك التصويتى للدولتين أو مجموعة من الدول سلوكاً متجانساً ومتقارباً أو متباعداً .

وإتفاق دولتين أو مجموعة من الدول بشأن قضية معينة قد يرجع إلى الإتفاق فى التوجهات العامة للسياسة الخارجية، كأن تكون القضية المطروحة للتصويت فى الجمعية العامة مرتبطة بإنتماء الدولة أو مجموعة من الدول إلى تحالف دولى محدد أو تنظيم إقليمى معين ... إلخ.

وقد يكون التقارب فى نمط التصويت راجعاً إلى تشابه الأوضاع الداخلية (الظروف الاقتصادية، النظم الاجتماعية والسياسية.. إلخ) أو يكون راجعاً إلى الأهداف المشتركة للدول على المستوى الدولى (الدعوة إلى إقامة نظام دولى جديد، أو تجنب مخاطر الحروب الدولية ، أو الإرهاب الدولى ، أو إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل .. .إلخ).

وبصفة عامة يخضع التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعدة اعتبارات تأتى فى مقدمتها الاعتبارات السياسية المتمثلة فى مواقف الدول تجاه القضايا الأساسية المطروحة أمام الجمعية العامة. كما تتأثر هذه المواقف بطبيعة العلاقة التى تربط دولة ما بأطراف دولية أخرى، فى مقدمتها الأطراف المعنية مباشرة بإصدار القرارات أو الحيلولة دون صدورها، كذلك يلعب النشاط الدبلوماسى فى الأمم المتحدة دوراً كبيراً فى التأثير فى اتجاهات التصويت .

ويعد السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة موضوعاً بالغ الأهمية، خلال الفترات من ١٩٧٥-١٩٧٨ ، و١٩٨٥-١٩٨٨، ١٩٩٠-٢٠٠١، حيث شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث التى كان لها - ضمن ما كان- تأثير على الساحة الإيرانية من جهة والساحتين العربية والدولية من جهة أخرى، مما كان له بالغ الأثر على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية. فخلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ كان النظام السائد فى إيران هو نظام الشاه الذى كان له بالغ الأثر على السياسة الإيرانية تجاه القضايا العربية، خاصة فى ضوء العلاقات بين الجانبين الإيرانى والعربى، فقد كانت هذه الفترة من التاريخ الإيرانى تشهد علاقات جيدة مع العالم العربى، هذا على المستوى الداخلى، أما على المستوى الدولى، فقد شهد النظام الدولى إنفراجاً فى العلاقات بين القطبين الرئيسيين، وبدء الإتحاد السوفيتى فى إتخاذ مجموعة من الإجراءات الداخلية فى مجالات كثيرة للتحول نحو الرأسمالية مع استمرار الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين فى العالم. كما شهدت الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨ قيام الحرب العراقية- الإيرانية وما تركته من آثار بالغة على المنطقة العربية مع استمرار وجود النظام الدولى ثنائى القطبية واستمرار فترة الحرب الباردة. أما فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ بدأت منذ حرب الخليج الثانية وشهدت انتهاء الحرب الباردة رسمياً وإنتهاءً بالحرب الدولية للقضاء على الإرهاب والتى شنتها الولايات المتحدة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتصنيف إيران داخل محور الشر مع مجموعة من الدول العربية مثل سوريا ولبنان والسودان والعراق.

فقد كان هناك إتجاه مطرد نحو التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى فى إطار منظومة جديد للإقليمية أو التكامل الإقليمى تعرف بالإقليمية الجديدة Neo-Regionalism– **والذى حل محل منظور الإقليمية التقليدية- شكلت إستجابة للتحول فى النظام الدولى من**

طابعه السياسى والرمزى إلى طابع أكثر أهمية وذى صبغة ملموسة، وهو الطابع الاقتصادى والتجارى ، كما أنه يشكل تسليماً بانكماش دور الدولة القومية فى إدارة الموارد المتاحة.[1]

وقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بقيام العديد من التكتلات الاقتصادية فى مختلف قارات العالم. ويشير الواقع الراهن إلى وجود ثلاث أنواع من التكتلات هى: شبه الإقليمية مثل اتحاد البنولكس والذى يتكون من (بلجيكا ولكسمبورج وهولندا)، والتكتلات الإقليمية مثل تكتل الأكواس، والإتحاد المغاربى، ومجلس التعاون الخليجى، وسارك والاندوجو ودول حوض نهر مانو، والكوميسا. وأخيراً التكتلات عبر الإقليمية مثل منتدى الأوبك.[2]، ومجموعة الثمانى الإسلامية ، ومجموعة الـ١٥ ، ومجموعة العشرين، وتجمع الدول المطلة على المحيط الهندى.[3]

وفى نفس السياق، فقد ترتب على زيادة عدد الدول الأعضاء فى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا إلى ٥٤ دولة، أن أصبحت هذه الدول تشكل تكتلاً كبيراً ومتجانساً داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو تطور قد يؤدى إلى إعادة تشكيل خريطة المجموعات والكتل التصويتية داخل الجمعية العامة لغير صالح دول العالم الثالث، ونفس الأمر ينطبق على زيادة أعضاء حلف الناتو[4].

أما الوجه السلبى للتغيرات العالمية، فهو التفكيك، حيث شهد العالم منذ أواخر الثمانينيات موجة مضادة للإتجاه السابق، عرفت بتصاعد أو صحوة الإثنيات، على نحو أدى أحدث بعض التغيرات فى خريطة النظام الدولى.

1- Joshua S. Goldstein, **International Relations** (New York: Long man, Third Edition, 1999) p. p.442-445.

2- د.محمد السعيد إدريس، **الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية**، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩، صص ٣٤-٣٥.

3- جامعة القاهرة، **رؤية جامعة القاهرة فى تحديث الدولة المصرية**، الجزء الأول، القاهرة، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١، صص ٣٥٣-٣٥٤.

4- Francis Fukuyama, **The End of history and last man** (New York: Free Press, 1992) p.p 1-7.

من ناحية أخرى مثلت أزمة الخليج الثانية المتغير الإقليمي خلال التسعينيات التى أثرت على السياسة الخارجية لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط، وبالتبعية سلوكها التصويتى فى الجمعية العامة، فلقد أثرت الأزمة على النظام الإقليمي ككل وعلى وحداته طوال عقد التسعينيات.[1]

ويلاحظ أن هذه الأزمة كمتغير إقليمي، ترتبط بعلاقة تبادلية مع المتغير الدولي، فمن ناحية تعد هذه الأزمة إحدى انعكاسات التغيرات الحاصلة فى النظام الدولي، ومن ناحية أخرى أثرت هذه الأزمة تأثيراً كبيراً على تطور النظام الدولي.

ومن ثم فإن تأثير أزمة الخليج على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد يكون مباشراً من خلال تأثيرها على الدول العربية، أو غير مباشر من خلال تأثيرها على النظم أو التجمعات الفرعية.[2]

ومن ثم تسعى الدراسة إلى عرض وقائع التصويت الإيرانى على القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة فى الدورات العادية إزاء مختلف القضايا التى تهم الدول العربية خلال الفترات المذكورة. وذلك بهدف قياس مدى تضامنها مع الدول ككل فى الجمعية العامة أثناء التصويت على القضايا العربية، واستكشاف القضايا التى يبرز التماسك بصددها بين إيران والمجموعات المختلفة فى الجمعية العامة، وتلك التى تختلف المواقف التصويتية بخصوصها، وتحاول الدراسة اختبار تأثير مجموعة من العوامل والمتغيرات التى منها: التغيرات الداخلية فى إيران مثل النظام السابق على الثورة الإيرانية، ثم الثورة الإيرانية، ثم وجود النظام الإصلاحى، بالإضافة إلى التغيرات التى حدثت على المستوى الإقليمى والمتمثلة فى الحرب العراقية- الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، بالإضافة أيضاً إلى اختبار أثر التغيرات التى طرأت على النظام الدولى منذ السبعينيات والمتمثلة فى استمرار حالة الحرب الباردة حتى

---

[1]- د. ودودة بدران، أزمة الخليج والنظام الدولى، مجلة العلوم الاجتماعية(الكويت: مجلة النشر العلمى ، جامعة الكويت، المجلد ١٩، العدد(١، ٢)، صيف ١٩٩١، ص ص ٤٥-٤٧.

[2]- د. أحمد يوسف أحمد، النظام العربى وأزمة الخليج، فى : د. أحمد الرشيدى(محرر)، الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ٢٣٠.

نهاية الثمانينيات ثم قيام نظام دولى جديد فى بداية التسعينيات، وأثر ذلك كله على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية، حتى يمكن التعرف على نمط السلوك التصويتى الإيرانى تجاه هذه القضايا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثانياً- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها :

شهد النظام الدولى تغيرات مهمة منذ السبعينيات واستمر هذا النظام سائداً حتى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، والذى تزامن مع حدوث تغيرات جذرية داخل النظام الإقليمى العربى ، وقد ثار جدل حول تأثير هذه التغيرات على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومدى هذا التأثير .

وفى حقيقة الأمر اختلفت اقترابات الباحثين فى بحث هذا التأثير، ومن ثم توصلوا إلى نتائج متباينة فيما يتعلق بالسلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية سواء تعلق الأمر بدرجة تجانسه أو تنافره، أو قوته النسقية . فمنهم من حلل تأثير التغيرات فى النظام الدولى ونظيرتها الإقليمية المواكبة (خاصة أزمة الخليج الثانية) على الوضع فى الشرق الأوسط ، وأسقط خلاصة هذا التأثير على تجانس أو تنافر التصويت الإيرانى تجاه القضايا العربية ومدى تماشيه مع تصويت الأغلبية داخل الجمعية العامة.

و على ذلك تتلخص إشكالية الدراسة فى إختبار تأثير التغيرات الحاصلة فى البيئة الدولية والإقليمية والداخلية منذ السبعينيات وحتى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين على تغير السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية وكشف مضمون هذا التغير بالنسبة للسلوك التصويتى الإيراني تجاه القضايا العربية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بعبارة أخرى كيف أثرت التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية، وإلى أى مدى ينسجم هذا السلوك مع تصويت الأغلبية؟ وما هى الدوافع والأسباب الكامنة وراء ذلك؟.

من ثم فإن التساؤل الرئيسى للدراسة هو : إلى أى مدى كان للتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية تأثيرها على السلوك التصويتى الإيراني تجاه القضايا العربية داخل

الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية وهى : هل كان لنظام شاه إيران السابق على الثورة الإسلامية أثره على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥-١٩٧٨؟ وما هى درجة هذا التأثير ، وإلى أى حد كان السلوك التصويتى الإيرانى متجانساً مع تصويت الأغلبية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ هل اختلف السلوك الصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٥-١٩٨٨، باعتبارها الفترة التى شهدت قيام الحرب العراقية الإيرانية، وقيام الثورة الإيرانية؟ وإلى أى مدى كان السلوك التصويتى الإيرانى متوافقاً أو مختلفاً مع الفترة السابقة على قيام الثورة؛ بمعنى إلى أى مدى اختلف السلوك التصويتى الإيرانى بتغير النظام السياسى الإيرانى؟ وهل كان هذا مع أو ضد مصالح القضايا العربية المعروضة على الجمعية العامة فى الفترة المذكورة ؟ وإلى أى مدى كان هذا السلوك متجانساً مع تصويت الأغلبية داخل الجمعية العامة؟.

هل كان لأزمة حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) تأثير على نمط السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية وما مدى تجانس هذا التصويت مع الأغلبية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، هل كان هذا التأثير فى إتجاه واحد أم فى إتجاهات متباينة ؟

إلى أى مدى كان للتغيرات الحاصلة فى النظام الدولى منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات تأثير على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة وما مدى درجة تجانس هذا السلوك مع الأغلبية من ناحية أخرى؟

إلى أى مدى أثرت أحداث الحادى عشر من سبتمبر على السلوك الإيرانى تجاه القضايا العربية؟ وما درجة تجانسها مع تصويت الأغلبية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ وما هى درجة التجانس التصويتى الإيرانى تجاه القضايا الجديدة المعروضة على الأمم المتحدة مثال قضايا الأمن فى الشرق الأوسط و مكافحة الإرهاب الدولى والتسلح خاصة بعد هذه الاحداث؟

إنطلاقاً من تلك التساؤلات تمت صياغة عدد من المقولات تحاول الدراسة اختبار مدى صحتها، وهى :

المقولة الأولى :

كان للتغيرات الحاصلة فى النظام الإيراني تأثيرها الواسع على السلوك التصويتى الإيراني تجاه القضايا العربية المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المقولة الثانية

أثرت التغيرات الإقليمية على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية بدرجة أوسع من تأثير التغيرات الحاصلة فى النظام الدولى خلال الفترة محل الدراسة.

المقولة الثالثة

يرتبط نمط التصويت الإيرانى- تأييداً - رفضاً - إمتناعاً- تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بنوعية هذه القضايا.

ثالثاً: أهمية الدراسة :

تعالج هذه الدراسة موضوعاً بالغ الأهمية ويتميز هذا الموضوع بالأهمية والحداثة ، أما كونه مهماً فلأنه يكشف ليس فقط عن طبيعة العلاقات الإيرانية العربية، ولكن كذلك لأن اتجاه تلك العلاقات يتحكم فى تشكيل علاقة إيران بدول الجوار، كذلك فإن علاقة إيران بالدول العربية كانت محدداً أساسياً من محددات تطور السياسة الإيرانية تجاه المنطقة .

أما كونه حديثاً فلأن معظم الدراسات ذات الصلة أهتمت بإيران وأمن الخليج ، وبعضها اهتم بالعلاقات الإيرانية العراقية خصوصاً فى أثناء حرب الخليج الأولى، لكن تكاد تكون المكتبة العربية تخلو من دراسات متخصصة لتحليل العلاقات الإيرانية العربية من منظور السلوك

التصويتى فى فترات متباينة تمثل كل فترة منها مجالاً لتحولات داخلية سواء فى إيران أو الدول العربية، وكذلك تحولات إقليمية ودولية، ومن ثم تسعى الدراسة إلى عرض وتحليل وقائع التصويت الإيرانى على القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة – فى الدورات العادية – فى مختلف القضايا التى عرضت عليها فى الفترات من ١٩٧٥-١٩٧٨، و ١٩٨٥-١٩٨٨، و ١٩٩٠-٢٠٠١ . وذلك بهدف اختبار مدى تأثير التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى مثل حرب الخليج الثانية فى أواخر الثمانينيات وحتى أحداث الحادى عشر من سبتمبر على نمط السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أربعة إعتبارات :

الإعتبار الأول :

أن هذه الدراسة يمكن أن تسد فراغاً فى مجال التناول العلمى للموقف الإيرانى إزاء القضايا العربية داخل المنظمة الدولية، ومن هذا المنظور تتميز الدراسة عما سبقها من الدراسات التى تناولت نشاط المجموعة العربية أو بعض أو أحد أعضائها فى الأمم المتحدة أو فى المنظمات المتخصصة التابعة لها، فقد انصب اهتمام هذه الدراسات على المجموعة العربية وحدها أو على المجموعة العربية مع مجموعات أخرى أو على بعض الدول العربية أو على بلد عربى دون آخر أو على مقارنة السلوك التصويتى للمجموعة العربية بنظيره لدى دول أخرى لقياس مدى التجانس التصويتى بين المجموعة العربية وهذه الدول ،أو على نشاط العرب فى الأمم المتحدة أو فى بعض وكالاتها المتخصصة. ولم تتناول أى منها سلوك إيران والعرب فى الأمم المتحدة ، بل اتجه بعضها إلى اختبار تأثير عدد كبير من المتغيرات المستقلة على السلوك التصويتى للمجموعة العربية، بل ونحا معظمها منحاً إنتقائياً بالنسبة إلى القضايا أو الدورات، ولجأ أغلبها إلى الوصف والتناول الكيفي. على الرغم من هذا، حللت إحدى الدراسات تصويت المجموعة العربية على القرارات التى اعتمدتها الجمعية العامة فى شتى القضايا التى نظرتها خلال فترة زمنية طويلة تمتد من عام ١٩٤٨ – ١٩٨٤ وذلك بطريقة علمية [1]

---

[1] -هدى عبد العزيز صلاح ، السلوك التصويتى للمجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، سلسلة أطروحات دكتوراه(١٩) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١٩٩٣، أيضاً هدى صلاح ،

الإعتبار الثانى:

تتطلع الدراسة إلى المساهمة فى توضيح صورة العلاقات الإيرانية- العربية فى مرآة النظام العالمى كما تعكسها الأمم المتحدة، خاصة وأن هذه الأخيرة هى أهم منظمة دولية وأن جمعيتها العامة هى الجهاز الوحيد الذى تمثل فيه الدول الأعضاء على قدم المساواة ، والذى يخوله الميثاق اختصاصات عامة ومتنوعة، تشمل النظر والبحث والمداولة والتوصية بشأن مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تدخل فى اختصاصات الأمم المتحدة ، برغم أنه يرد على هذه الاختصاصات قيد مهم يتمثل فى إمتناع الجمعية العامة عن إصدار أية توصية تتعلق بأى نزاع أو موقف مدرج على جدول أعمال مجلس الأمن، علاوة على ذلك تنفرد الجمعية العامة بانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والأعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن وبعض أعضاء مجلس الوصاية، بالإضافة إلى العديد من الاختصاصات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية للأمم المتحدة وبمراقبة نشاط الفروع الأخرى. كما تشترك الجمعية العامة مع مجلس الأمن فى مباشرة الاختصاصات الهامة مثل تعيين السكرتير العام للأمم المتحدة ، وإختيار قضاة محكمة العدل الدولية، وتوقيع العقوبات على الدول الأعضاء ، وقبول الأعضاء الجدد. وأخيراً تتيح عملية صنع القرارفى الجمعية العامة للدول الأعضاء فرص الإتصال والتشاور والمساومة قبل التصويت، بحيث يتسنى لمن لهم مصلحة فى صدور القرارات أن يؤثروا فى الآخرين بهدف الفوز بأصواتهم أو تحييدهم على أقل تقدير .

الإعتبار الثالث:

تطمح الدراسة فى إلقاء الضوء على التفاعلات التى تتم بين إيران والدول العربية بصفة خاصة وسياستها الخارجية بصفة عامة خلال الفترات محل الدراسة إذ أن هذه الفترات تمثل نقطة تحول هامة وجوهرية فى النظام الإيرانى والنظام العربى والدولى، ومن ثم يكون التصويت تجسيداً عملياً لإرادة الدولة بشأن موضوع معين أو قضايا معينة وتحديداً القضايا العربية

إتجاهات التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة دراسة سياسية وإحصائية بالتطبيق على مشكلة الشرق الأوسط فى الفترة من ١٩٤٨-١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

فى هذا الموضوع، وأحد مظاهر التعبير الصريح عن سلوكها الخارجى تجاه هذه القضايا المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الإعتبار الرابع :

تعالج هذه الدراسة موضوعاً لم ينل ما يستحقه من اهتمام الأكاديميين، بالرغم من أهميته الكبرى، فلا توجد دراسة تتناول التصويت الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترات المذكورة والتى تعد نقاط فاصلة سواء على المستوى الداخلى لإيران، أو على المستوى الإقليمى أو على المستوى الدولى ، وبالتالى تتيح هذه الدراسة الفرصة لإجراء وعمل دراسات أخرى حول السلوك التصويتى فى منظمات دولية وإقليمية أخرى، حتى يمكن المساهمة فى بناء نظرية عامة عن السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية والإقليمية.

رابعاً: الإطار الزمنى للدراسة :

تستغرق الدراسة الفترات الممتدة لتغطى أعوام ١٩٧٥-١٩٧٨، و ١٩٨٥-١٩٨٨، و ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠١ ، ويرجع إختيار الباحثة لهذه الفترة الزمنية إلى العوامل التالية :

١ - شهدت الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ وجود نظام شاه إيران السابق على قيام الثورة الإسلامية فى إيران وحتى قبيل قيام الثورة، كما أنها شهدت استمرار الحرب الباردة بين القطبين .

٢- تمثل الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨ نقطة تحول كبرى فى النظام الداخلى الإيرانى، حيث قيام الثورة الإسلامية ، وقيام الحرب العراقية الإيرانية والتى كان لها تأثير بالغ على الوضع الإقليمى فى المنطقة ، مع استمرار حالة الحرب الباردة .

٣- تمثل الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ إنتهاء الحرب الباردة وحدوث تحولات فى النظام العالمى انتهاءاً بأحداث الحادى عشر من سبتمبر وبالتالى على المستوى الإقليمى مما يبرر دراسة أثر هذه التغيرات على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية.

٤- شهد عام ١٩٩٠ إندلاع أزمة الخليج الثانية ،والتى بالإضافة- إلى تأثيرها العميق فى السلوك الإيرانى الخارجى بصفة عامة ، وتجاه الدول والقضايا بصفة خاصة - كانت كاشفة للتغير فى السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية .

٥- شهد عام ٢٠٠١ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، وانفجار قضايا الإرهاب الدولى، وتصنيف الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول على أنها داخل محور الشر مثل إيران وسوريا والعراق والسودان، مما كان له عميق الأثر فى التأثير على الدول العربية ، فى ظل ممارسة ما يسمى بالإرهاب الدولى .

٦- يتبين أن هذه الفترة الزمنية تسمح باختبار تأثير القيادة الإيرانية فى السياسة الخارجية الإيرانية بصفة عامة، والسياسة الإيرانية تجاه الدول العربية بصفة خاصة وهم نظام شاه إيران، ثم قيام الثورة الإسلامية ووجود النظام المحافظ وأثره على السياسة الخارجية الإيرانية، وأخيراً الإتجاه الإصلاحى والمتمثل فى وجود الرئيس محمد خاتمى .

خامساً: منهج الدراسة :

تحتاج المشكلة البحثية إلى منهج لدراستها وفى هذه الدراسة يتم استخدام إقتراب السلوك التصويتى فى دراسة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة فى الفترات من ١٩٧٥-١٩٧٨، و ١٩٨٥-١٩٨٨، و ١٩٩١ -٢٠٠١ .

ويقوم هذا الإقتراب على أساس أنه إذا استطاع الباحث التوصل إلى بيانات عن تصويت الدولة حول القضايا المثارة على جدول أعمال المنظمة الدولية، فإنه يستطيع التعرف على سلوكها الخارجى على أساس أنه مؤشر دال - بدرجة كبيرة - على سلوكها الخارجى. علاوة على ذلك، فإنه يمكن متابعة تطور السلوك الخارجى لدولة ما تجاه قضية معينة عبر فترة زمنية ممتدة من خلال الوقوف والتعرف على أنماط تصويتها على تلك القضية، وأخيراً يمكن التعرف على مدى الإتفاق والإختلاف بين السلوكيات الخارجية لمختلف الدول من خلال مقارنة أنماط تصويتها، وقد قدم علماء السياسة مقياساً يستخدم لمعرفة نمط تصويت الدولة . ويعتبر هذا المقياس أن الدولتين يمكن أن يتخذا موقفاً من ثلاثة هى :

١ - أن تصوت فى إتجاه واحد سواء بالتأييد أو بالرفض أو بالإمتناع عن التصويت، هذا هو الاتفاق الكامل .

٢ - أن تصوت إحداهما بالتأييد أو بالرفض بينما تمتنع الأخرى عن التصويت، وهنا نكون بصدد اتفاق جزئى .

٣ - أن تصوت الدولتين فى اتجاهين متعارضين تماماً وهذا ما يسمى بالاختلاف الكامل.

تدخل الحالات الثلاث فى تركيب المقياس بواقع درجة للأول ونصف للثانية، وصفر للثالثة.

وقد اقتضت الدراسة أن تعتمد أيضاً على الأساليب الكمية للتوصل لبيانات حول السلوك التصويتى لإيران تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة دون إغفال التحليل الكيفى الذى يعطى النتائج الكمية معان ودلالات لفهم هذا السلوك.

ويعد السلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أحد مصادر البيانات الأساسية لسياستها ولدراسة السلوك الخارجى للدولة .

سادساً: الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات التى تناولت السلوك التصويتى فى الجمعية العامة: -

١ - دراسة " د. أحمد عبد الونيس شتا" نمط التصويت المصرى اليابانى فى الأمم المتحدة.

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التى تتناول موضوع السلوك التصويتى للدول فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فالدراسة الماثلة تتناول السلوك التصويتى لطرفين فى فترات مختلفة، مثلت فيها هذه الدورات نظام دولى مختلف كان له تأثيره على العلاقات بين البلدين، كما تناولت الدراسة بالتحليل أسباب إرتفاع أو إنخفاض متوسط التجانس التصويتى بين البلدين، إذ بينت كيف يتم تحليل هذه البيانات بشكل يوضح طبيعة العلاقات بين البلدين فى ضوء التغيرات التى شهدها النظام الدولى، كما يتبين منها مدى إرتفاع معدل الإتفاق والتقارب

التصويتى بين الدول فى دورة ١٩٩٩ عن دورة ١٩٨٩ ، مما يعنى تحقق درجة ملائمة ومعقولة من الاتفاق والتقارب فى التوجهات العامة لسياسات البلدين فى الآونة الراهنة من تطور النظام الدولى، وتساعد هذه الدراسة بشكل كبير فى مجال الدراسات التى تتناول السلوك التصويتى فى الجمعية العامة، ولكن الدراسة رغم أهميتها القصوى للباحث ، فإنها لا تتعرض لموضوع الدراسة الذى بصدده وهو السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية، فالفترة الزمنية مختلفة، كما أن نوعية القضايا مختلفة وهو ما يعطى للدراسة المقدمة قدر من الجدية والحداثة فى تناولها لهذا الموضوع، وهو السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] .

٢- دراسة "أيمن إبراهيم الدسوقى" السلوك التركى تجاه القضايا العربية، (١٩٩٠ _ ١٩٩٧).

تناولت هذه الدراسة تحديداً السياسة التركية تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة، وركزت بالأساس وتحديداً على قضية الصراع العربى- الإسرائيلي وموقف القيادة التركية من هذه القضية فى ضوء التغيرات التى شهدها النظام الدولى، كما تعرضت الدراسة لتغير القيادة التركية وأثرها على السياسة التركية تجاه القضايا العربية وتحديداً قضايا الصراع العربى- الإسرائيلي. وتعد هذه الدراسة إمتداداً للدراسات التى تحاول التعرف على السياسة الخارجية للدول تجاه القضايا العربية من منظور السلوك التصويتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فلقد ركزت الدراسة على معرفة السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية أو قضايا الصراع العربى - الإسرائيلى من خلال معرفة تصويت تركيا على هذه القضية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وما إذا كان هذا التصويت متفقاً مع الأغلبية أم لا، وإذا كان متوافقاً فإلى أى حد هذا التوافق ، وكيف كان. وبالإضافة إلى ما تضيفه الدراسة من جدية فى طريقة التعرف على سلوك الدول تجاه بعض القضايا العربية ، إلا أنها تختلف عن مجال الدراسة الماثلة فى أنها اقتصرت على قضية معينة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أنها من ناحية أخرى ركزت على التغيرات التى شهدها النظام العالمى ولم تتعرض للتغيرات التى شهدها النظام الإقليمى

---

[1]- د. أحمد عبد الونيس شتا، نمط التصويت المصرى الياباني فى الأمم المتحدة، فى: السيد صدقى عابدين (محرر) العلاقات المصرية اليابانية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠).

العربى خلال نفس الفترة. ودراسة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية تتميز بأنها حديثة لأنها تتناول من ناحية فترات زمنية مختلفة شهدت تغيرات على عدة مستويات، كما أنها سوف تتعرض للقضايا التى تخص المنطقة العربية ككل داخل الجمعية العامة[1].

٣- دراسة" سليمان محمد محمد الهمالى، السلوك التصويتى للولايات المتحدة الأمريكية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية(١٩٨٩-٢٠٠١)[2].

قام الباحث فى هذه الدراسة بالتعرض لحقيقة الموقف الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية من خلال دراسة السلوك التصويتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقام الباحث بدراسة ورصد تطورات الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية والعوامل المؤثرة فيها، بين فيها مدى الانسجام والاتساق فى السلوك التصويتى للولايات المتحدة لصالح إسرائيل مشيراً إلى نظرة الإدارات الأمريكية إلى منظمة الأمم المتحدة ، والعوامل التى تتحرك وفقها ونحوها فى سياسة الولايات المتحدة. وتتمثل أهمية هذه الدراسة فى التعرف على السلوك التصويتى للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأوحد فى العالم اليوم، وكذلك كدولة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤- دراسة د. هدى عبد العزيز صلاح، السلوك التصويتى للمجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ - ١٩٨٤ ".

تناولت هذه الدراسة السلوك التصويتى للمجموعة العربية ككل داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الفترة محل الدراسة، متناولة القضايا المختلفة التى عرضت على الجمعية العامة فى دوراتها العادية والإستثنائية خلال تلك الفترة، كما تناولت الدراسة التكتلات التصويتية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، متخذة فترة الدارسة مؤشراً على التعرف على العلاقات العربية العربية إبان هذه الفترة، ويرجع لهذه الدراسة الفضل فى تبيان السلوك التصويتى للمجموعة العربية ككل داخل الجمعية العامة، كما أنها تساعد الباحثة فى معرفة

---

[1]- أيمن إبراهيم الدسوقى، السلوك التركى تجاه القضايا العربية فى الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٧)، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،٢٠٠١.

[2]- سليمان محمد محمد الهمالى، السلوك التصويتى للولايات المتحدة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٩-٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ،٢٠٠٥.

المنهج المستخدم فى الدراسة وكيفية الإستفادة منه فى تحديد التصويت الإيرانى على القضايا العربية داخل الجمعية العامة ومدى توافقه مع تصويت الأغلبية. ولكن الدراسة على الرغم من أهميتها القصوى لأنها تعد من أولى الدراسات التى تناولت موضوع السلوك التصويتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أنها لا تتعرض من قريب أو من بعيد لموضوع السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية ، فهى تركز على جانب واحد فقط هو التوافق التصويتى للمجموعة العربية ككل داخل الجمعية العامة فى الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٨٤[1] .

٥-دراسة مصطفى عبد العزيز مرسى، التصويت والقوى السياسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة[2].

ناقش فيها الباحث مبادئ وقواعد التصويت فى المنظمات الدولية ومبادئ وإجراءات التصويت فى الجمعية العامة، ثم تطرق إلى تحليل نشأة وتطور الكتل الدولية فى الجمعية العامة: المجموعة الغربية الأمريكية، الكتلة الشيوعية، ثم مجموعات دول العالم الثالث ومن بينها المجموعة العربية، ويرجع المؤلف بتاريخ نشأة هذه المجموعة إلى ميلاد الأمم المتحدة باعتبار أن الجامعة العربية تأسست قبل ميثاق الأمم المتحدة بوقت قليل، وأن الدول المؤسسة للجامعة العربية شاركت فى إنشاء الأمم المتحدة وانضمت إليها منذ بداية نشاطها عام ١٩٤٥ ، وتنامى حجم المجموعة العربية تدريجياً بإستقلال الدول العربية الخاضعة للإستعمار وانضمامها تباعاً إلى الأمم المتحدة ، إلا أن الباحث لم يخلص من دراسته إلى تحليل عام لبيان التصويت وإنما استقاها من كتابات الآخرين، كما لم يتناول أى شئ عن السلوك التصوتيى داخل الجمعية العامة وميكانيزمات التصويت تلك ، وكيف تتم ، وما هو المنهج المستخدم فى دراسة السلوك التصويتى داخل الجمعية العامة.

---

[1]- هدى عبد العزيز صلاح، السلوك التصويتى للمجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ – ١٩٨٤ " سلسلة أطروحات دكتوراه (١٩) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

[2]- مصطفى عبد العزيز مرسى، التصويت والقوى السياسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة (بيروت ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، سلسلة دراسات فلسطينية، ١٩٦٨).

٦- **G.Moussa Dib, The Arab bloc in the United nations(Amsterdam :International educational publishing house1956)**[1].

قامت هذه الدراسة باستعراض الروابط المادية والمعنوية بين العرب، ثم انتقلت إلى وصف وشرح تصويت كل من مصر والسودان والعراق ولبنان واليمن على قرارات الجمعية العامة فى قضايا معينة تتعلق بالصراع بين الشرق والغرب فى المنطقة العربية خلال بعض الدورات العادية التى عقدت فيما بين ١٩٤٦-١٩٥٤ . وخلص د. ديب إلى أن الأقطار العربية المذكورة تشكل كتلة واحدة داخل الأمم المتحدة وهو أمر راجع إلى روابط التضامن والوحدة بين العرب، فضلاً عن حالة التردى العربى اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وعسكرياً. وهو تماسك المجموعة العربية فى قضايا المنطقة بوجه خاص، حيث أظهرت أقصى درجات الإنضباط التصويتى التلقائى بحسبانهم مجموعة واحدة.

ومن خلال الدراسات السابقة يتبين أن هذه الدراسات مفيدة جداً للباحثة فى مجال السلوك التصويتى والتعرف على الآليات التى يتم بها التصويت داخل الجمعية العامة ، وكيف يمكن تفسير نتائج التصويت داخل الجمعية العامة على القضايا ، وما هى العلاقات بين الطرفين محل الدراسة فى ضوء دراسة السلوك التصويتى، ولكن هذه الدراسات جميعها ينقصها أنها لم تتناول فترات زمنية شهد فيها النظام الإقليمى والدولى تغيرات جذرية ، كما أنها لم تتناول مختلف القضايا العربية التى عرضت فى الجمعية العامة خلال هذه الفترة الزمنية، ومن ثم فدراسة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية تعد دراسة جديدة فى مجال دراسات السلوك التصويتى لدولة تجاه قضايا المنطقة العربية بعينها.

---

[1] - G.Moussa Dib, **The Arab bloc in the United nations**(Amsterdam :International educational publishing house,1956).

ثانيا : الدراسات التى تناولت السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية.

١- دراسة د. مصطفى اللباد، العلاقات العربية- الإيرانية[1].

تحاول هذه الدراسة التطرق بشكل سريع إلى السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩والتى لم تشهد تحسناً فى العلاقات العربية الإيرانية إلا مع مصر والمغرب والأردن فى إطار تشابه العلاقات والتحالفات الدولية لهذه البلدان دون أن ترقى إلى مستوى أكثر عملية وشعبية، كما تناولت العلاقات العربية- الإيرانية فى الثمانينات والتى كانت محدودة بغض النظر عن العلاقات الإيرانية السورية التى توثقت خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى ذلك تناول البحث العلاقات الإيرانية العربية فى التسعينات مبيناً درجة التفاهم والتقارب بين الدول العربية وإيران بعد حرب الخليج الثانية متمثلة فى التفاهم الإيرانى السعودى. فقد أصبحت منطقة الخليج فى هذه الفترة هى الشغل الشاغل لإيران، وصارت العلاقات مع السعودية أبرز ملامح التوجه الإيرانى الجديد مع وجود سورية كشريك هام فى منطقة الشرق الأوسط، برغم التراجع النسبى لأهميتها لدى السياسة الخارجية الإيرانية. ولكن هذه الدراسة لم تتناول العلاقات بشكل تفصيلى ولكنها قدمت مؤشرات على هذه العلاقة، وهو ما يحتاج إلى مزيد من التفصيل .

٢- ندوة العلاقات العربية الإيرانية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية والدولية بطهران، تم التطرق فيها لمجموعة من الموضوعات الرئيسية وهى:

(أ) الدراسة الأولى: لطلال عتريس[2]" التصور العربى الإيرانى:التصورات القطرية والقومية " تطرقت هذه الدراسة إلى التحولات الإيجابية التى طرأت على إدارك إيران فى التصور القومى العربى من دائرة حسن الجوار والإنتماء الحضارى المشترك وصولاً إلى بناء جبهة شرقية لمواجهة التحديات مبينة دور المؤتمرات القومية العربية الرائدة للتوصل إلى هذا الإنجاز.

---

[1]- د. مصطفى اللباد ، العلاقات العربية الإيرانية ، المؤتمر السنوى الثامن لمركز الدراسات الآسيوية " نحو منظور جديد للعلاقات العربية الآسيوية"،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

[2]- طلال عتريس ، التصور العربى الإيرانى (التصورات القطرية والقومية)، ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية السنة (٢٥) العدد (٢٧٩) ما يو ٢٠٠٠.

(ب) الدراسة الثانية لـ د. نفين مسعد ، السياسات الخارجية تجاه إيران[1]، أبرزت هذه الدراسة مجموعة من العوامل المؤثرة فى السياسات الخارجية العربية تجاه إيران مستخلصة عدد من الخصائص المميزة لتلك السياسات وتنتهى الدراسة إلى وضع تصور لشبكة من التفاعلات المتعددة المصادر والمعتقدات، تعتقد الباحثة أنها المحك لتطوير العلاقات العربية الإيرانية إلا أنها لم تتعرض لموضوع السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية من خلال دراسة قضايا المنطقة العربية والتى تعد جديدة فى مجال الدراسات الإيرانية.

(ج) الدراسة الثالثة لـ د. محمود سريع الرقيم، الأمن القومى الإيرانى[2]:

وهذه الدراسة يتم فيها تحديد ثلاثة أهداف للسياسة الخارجية الإيرانية وهى :

- الحفاظ على وحدة الأراضى وتأمين الحكومة الوطنية.
- شمولية وعالمية الجمهورية الإسلامية.
- الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية.

وتخلص الدراسة إلى أن الأمن القومى الإيرانى مرتبط بالعلاقات الدولية ولا يمكن لإيران أن تكون ذات تأثير سياسى واقتصادى فى الشرق الأوسط، إلا بتحقيق أمنها القومى الداخلى ودعم علاقات جديدة ومتينة مع بلدان المنطقة، ولكن لم تتعرض الدراسة بشئ من التفصيل للموقف الإيرانى من قضايا الشرق الأوسط وتحديداً القضايا العربية ، وما يهم العرب فى هذه القضايا، فركزت الدراسة فقط على توضيح السياسة الإيرانية فى منطقة الشرق الأوسط فى جو من الأمان بما لا يهدد أمنها القومى الداخلى .

---

[1]- د. نفين مسعد، السياسات الخارجية تجاه إيران، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية السنة (٢٥) العدد (٢٧٩) مايو ٢٠٠٠.

[2]- محمود سريع الرقيم، الأمن القومى الإيرانى، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية السنة (٢٥) العدد (٢٧٩) مايو ٢٠٠٠.

٣- **نواف منير المطيرى، العلاقات الكويتية- الإيرانية الحديثة ١٩٧٩- ٢٠٠١.**[1] بينت هذه الدراسة أن العلاقات الإيرانية الكويتية لها دور فى تحديد مستقبل الأمن فى منطقة الخليج، حيث أن تلك العلاقات لها تأثيرها على العلاقات المتبادلة بين الدولتين وكذلك علاقاتها الخليجية الداخلية وسياستها الخارجية بشكل ملحوظ. وتمثل هذه الدراسة أهمية كبيرة إذ أنها تركز على جزء بعينه فى العلاقات بين طرف عربى وإيران، فهذه الدراسة تتناول العلاقات الكويتية الإيرانية فى فترة ما بعد الثورة الإسلامية وحتى نهاية التسعينيات وهى فترة قريبة جداً من فترة الدراسة، ويمكنها أن تعطى مؤشراً مهماً على طبيعة العلاقات بين الطرفين، وتعطى أيضا مؤشراً على طبيعة العلاقات بين منطقة الخليج وإيران خلال هذه الفترة، كما أنها تتعرض لبعض القضايا الهامة فى العلاقات بين الجانبين، وسوف تساهم هذه الدراسة بشكل كبير فى بيان طبيعة الموقف الإيرانى تجاه قضايا المنطقة العربية، منها القضية الفلسطينية، وقضية الأمن فى منطقة الشرق الأوسط، وقضايا التسلح والإرهاب الدولى، إلا أنه على الرغم من أهمية هذه الدراسة فإنها أيضاً ينقصها الكثير، فهى لا تلم بمختلف جوانب العلاقات بين الطرفين العربى والإيرانى، كما أنها لا تتناول مجمل القضايا محل الإهتمام المشترك، أو القضايا التى تركز عليها إيران فى المنطقة العربية.

٤- **د. نفين مسعد، العلاقات السياسية بين العرب وإيران**[1]، تعرض هذه الدراسة لجوانب هامة فى العلاقات بين الجانبين العربى والإيرانى فى ظل المتغيرات العالمية، خاصة إنهيار الاتحاد السوفيتى السابق وبروز القوة الأمريكية وتفاعل السياسة الخارجية الإيرانية فى ظل المتغيرات التى حدثت، وتتناول هذه الدراسة أثر حرب الخليج الثانية على التفاعل العربى الإيرانى فى مجالات التعاون الاقتصادى وأمن الخليج ومشكلة الجزر وتطور الموقف الإيرانى تجاهها،كما وضحت الدراسة المنظور الإيرانى للعلاقات التى يمكن تطويرها واستثمارها مع دول الجوار خاصة العربية. ولهذه الدراسة أهمية كبيرة فى الدراسة المقدمة

---

[1]- نواف منير المطيرى، العلاقات الكويتية الإيرانيةالحديثة ١٩٧٩- ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

[1]- د. نفين مسعد، العلاقات السياسية بين العرب وإيران، فى جمال زكريا قاسم و د. يونان لبيب رزق(محرران) العلاقات العربية الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٩٣.

لأنها يمكنها أن تفسر الموقف الإيرانى من بعض قضايا المنطقة وتحديداً فى الفترة التى أعقبت حرب الخليج الثانية، والتى شهد فيها النظام الإقليمى العربى تطورات هامة، كما شهد النظام الداخلى الإيرانى أيضاً تطورات كثيرة، فضلاً عن التطورات التى شهدها النظام الدولى، وقيام نظام عالمى جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فهذه الدراسة لها جانب كبير من الأهمية فى تفسير بعض المواقف الإيرانية من قضايا المنطقة فى مرحلة التسعينيات، ولكنها لا يمكنها تفسير الموقف الإيرانى من مجمل القضايا العربية خلال فترات الدراسة المختارة .

٥- دراسة بعنوان العلاقات العربية الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل[1]، تتناول هذه الدراسة الإطار الشامل الذى يحوى العوامل التاريخية والجغرافية والديمقراطية والديموغرافية والثقافية والسياسية المؤثرة فى العلاقات العربية- الإيرانية، فقد ساهمت فى إلقاء الضوء على العوامل الخارجية والداخلية التى تؤثر بقوة فى العلاقات العربية الإيرانية ، نوقش فيها عدة محاور منها محور خاص بالعلاقات العربية الإيرانية منذ الفتح الإسلامى وحتى نهاية الثمانينيات وقدمت ورقتان تمثل إحداهما الجانب الإيرانى والثانية مثلت الجانب العربى، موضحين التجارب التى ساهمت سواء فى تقارب أو تباعد العلاقات بين العرب وإيران.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة يتبين أنه لم توجد دراسة من ضمن هذه الدراسات تناولت العلاقات العربية الإيرانية من منظور السلوك التصويتى بالشكل الذى تسعى هذه الدراسة إلى تبيانه، فكل الدراسات على مستوى السلوك التصويتى تناولت تصويت الدولة العربية مع بعضها البعض، أو تصويتها ككتلة تصويتية واحدة داخل الجمعية العامة مقارنة بباقى الكتل الأخرى، ولكن لم تتناول أى منها السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية. على جانب آخر لم تتناول الدراسات السابقة العلاقات العربية الإيرانية خلال الفترة الزمنية التى تعتزم الدراسة القيام بها، كما أنها تناولت العلاقات بين الجانبين من جانب واحد، إما علاقة إيران بدولة من الدول العربية، أو تاثير العلاقات على دولة عربية، ولكنها لم تتناول العلاقات بين إيران والدول العربية مجتمعة. فالدراسة تحاول تقديم شكل جديد للتعرف على السياسة الإيرانية تجاه القضايا العربية فى منظمة تعد المنظمة الدولية الكبرى فى العالم والتى تضم جميع الدول، فى سنوات مختارة (١٩٧٥-١٩٨٥،١٩٧٨-١٩٨٨، ١٩٩٠-٢٠٠١) حتى تتمكن

---

[1]- مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر ، ١٩٩٠.

الباحثة من التعرف على نمط هذا التصويت وإلى أى مدى كان متجانساً مع تصويت الأغلبية، وهل كان لصالح القضايا العربية أم ضدها، وهذا هو الجديد من منظور السلوك التصويتى .كما أنها تحاول تقديم تفسير للموقف الإيرانى من القضايا العربية المعروضة على الجمعية العامة خلال السنوات المختارة للدراسة ، وإظهار ما إذا كان الموقف الإيرانى ثابتاً فى تعامله مع هذه القضايا أم طرأ عليه تغيير نتيجة لبعض العوامل والمتغيرات سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية .

سابعاً: تقسيم الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : محددات السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية.

المبحث الأول: التعريف بالسلوك التصويتى داخل المنظمات الدولية.

المبحث الثانى : المحددات الداخلية للسلوك التصويتى.

المبحث الثالث: المحددات الإقليمية للسلوك التصويتى .

المبحث الرابع: المحددات الدولية للسلوك التصويتى.

المبحث الخامس: الكتل التصويتية ودبلوماسية التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الفصل الثانى: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.

المبحث الأول: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى .

أولاً: قضية اللاجئين .

ثانياً: قضية القدس.

ثالثاً: قضية التسلح النووى الإسرائيلى.

رابعاً: الجولان السورى.

المبحث الثانى :السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان.

أولاً: قضايا حقوق الإنسان فى فلسطين.

ثانياً: قضايا حقوق الإنسان فى الدول العربية.

الفصل الثالث: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.

المبحث الأول : السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى .

أولاً: قضية اللاجئين .

ثانياً: قضية القدس .

ثالثاً: قضية التسلح النووى الإسرائيلى.

رابعاً: الجولان السورى.

المبحث الثانى : السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان.

أولاً: قضايا حقوق الإنسان فى فلسطين.

ثانياً: قضايا اللاجئين فى السودان

الفصل الرابع: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

المبحث الأول: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى .

أولاً: قضية اللاجئين.

ثانياً: قضية القدس .

ثالثاً: قضية التسلح النووى الإسرائيلى.

رابعاً: الأمن فى الشرق الأوسط.

خامساً:قضية الجولان السورى.

المبحث الثانى :السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان.

أولاً:حقوق الإنسان فى فلسطين.

ثانياً: حقوق الإنسان فى العراق.

ثالثاً: مكافحة الإرهاب الدولى.

خاتمة

الفصل الأول

محددات السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية

تعتبر العلاقات العربية الإيرانية شديدة التشابك والتعقيد من حيث المصالح والخلافات، منذ أيام شاه إيران، حيث كانت إيران دوماً فى غير صالح الدول العربية، وكانت علاقاتها بالمجموعة العربية بصفة عامة تقع بين الشد والجذب، فكانت العلاقات تتحسن أحياناً، وأحياناً أخرى تقع فى طى الخلافات الجوهرية، ولكن من الواضح تَمَيُزْ دراسة العلاقات العربية الإيرانية بالكثير من نقاط التشابه والإختلاف الأمر الذى يجعل من دراستها أمراً مهماً ليس فقط على مستوى الدراسات العربية التى تخص هذا المجال، بل وأيضاً حقل الدراسات الإيرانية . ودراسة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية أمر فى غاية الأهمية، خاصة وأن السلوك التصويتى هو أحد المؤشرات المهمة للسياسة الخارجية ويعتبر السلوك التصويتى لدولة ما فى المنظمات الدولية مؤشراً مهماً على التوجهات العامة الرئيسية التى تحكم سياسة الدولة الخارجية تجاه الدول الأخرى فى المجالين الداخلى والخارجى على حدٍ سواء .

وبقدر ما تلعبه التوجهات العامة لسياسة الدولة من دور فى إمكانية التنبؤ بسلوكها التصويتى إزاء ما يطرح من قضايا وموضوعات داخل المنظمة. فغالباً ما يتأثر السلوك التصويتى للدولة بالعديد من العوامل والمتغيرات الناشئة أو المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للدولة، وبالتالى تتعدد العوامل والمتغيرات التى تجعل السلوك التصويتى للدولتين أو مجموعة من الدول سلوكاً متجانساً ومتقارباً أو متباعداً .

وإتفاق دولتان أو مجموعة من الدول بشأن قضية معينة قد يرجع إلى الإتفاق فى التوجهات العامة للسياسة الخارجية، كأن تكون القضية المطروحة للتصويت فى الجمعية العامة مرتبطة بإنتماء الدولة أو مجموعة من الدول إلى تحالف دولى محدد أو تنظيم إقليمى معين ... إلخ.

وقد يكون التقارب فى نمط التصويت بينهما راجعاً إلى تشابه فى الأوضاع الداخلية (الظروف الاقتصادية، النظم الاجتماعية والسياسية.. إلخ) أو يكون راجعاً إلى الأهداف المشتركة

للدول على المستوى الدولى (الدعوة إلى إقامة نظام دولى جديد، أو تجنب مخاطر الحروب الدولية، أو الإرهاب الدولى، إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل .. إلخ).

وبصفة عامة يخضع التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعدة اعتبارات تأتى فى مقدمتها الاعتبارات السياسية المتمثلة فى مواقف الدول تجاه القضايا السياسية المطروحة أمام الجمعية العامة. وتتأثر هذه المواقف بطبيعة العلاقة التى تربط دولة ما بأطراف دولية أخرى، فى مقدمتها الأطراف المعنية مباشرة بتمرير القرارات أو إحباطها، كذلك يلعب النشاط الدبلوماسى فى الأمم المتحدة دوراً كبيراً فى التأثير فى عملية التصويت .

ويعد السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة موضوعاً بالغ الأهمية، خلال الفترات من ١٩٧٥-١٩٧٨ ، و١٩٨٥-١٩٨٨، ١٩٩٠-٢٠٠١، حيث شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث التى كان لها – ضمن ما كان- تأثير على الساحة الإيرانية من جهة والساحتين العربية والدولية من جهة أخرى، مما كان له بالغ الأثر على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية. فخلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ كان النظام السائد فى إيران هو نظام الشاه الذى كان له بالغ الأثر على السياسة الإيرانية تجاه القضايا العربية، خاصة فى ضوء العلاقات بين الجانبين الإيرانى والعربى، فقد كانت هذه الفترة من التاريخ الايرانى تشهد علاقات جيدة مع العالم العربى هذا على المستوى الداخلى، أما على المستوى الدولى، فقد شهد النظام الدولى إنفراجاً فى العلاقات بين القطبين الرئيسيين، وبدء الإتحاد السوفيتى فى إتخاذ مجموعة من الإجراءات الداخلية فى مجالات كثيرة للتحول نحو الرأسمالية مع استمرار الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين فى العالم.

كما شهدت الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨ قيام الحرب العراقية الإيرانية وما تركته من آثار بالغة على المنطقة العربية مع استمرار وجود النظام الدولى ثنائى القطبية واستمرار فترة الحرب الباردة. أما الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ التى بدأت منذ حرب الخليج الثانية وشهدت إنتهاء الحرب الباردة رسمياً وإنتهاءً بالحرب الدولية للقضاء على الإرهاب والتى شنتها الولايات المتحدة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتصنيف إيران داخل محور الشر مع مجموعة من الدول العربية مثل سوريا ولبنان والسودان والعراق، ومن ثم تسعى الدراسة إلى عرض وقائع التصويت الإيرانى على القرارات التى تخص المنطقة العربية التى إتخذتها الجمعية

العامة فى الدورات العادية- دون النظر إلى الدورات الاستثنائية أو الدورات الطارئة- إزاء مختلف القضايا التى تهم الدول العربية خلال الفترات المذكورة. وذلك بهدف قياس مدى تضامنها مع الدول العربية ككل فى الجمعية العامة أثناء التصويت على القضايا العربية، واستكشاف القضايا التى يبرز تمسك إيران بها وتكون متوافقة مع الأغلبية فى الجمعية العامة، وتلك التى تختلف المواقف التصويتية بخصوصها ، وتحاول الدراسة اختبار تأثير أكثر من عامل منها التغيرات الداخلية فى إيران مثل النظام السابق على الثورة الإيرانية، ثم الثورة الإيرانية، ثم وجود النظام الإصلاحى، وكذلك التغيرات التى حدثت على المستوى الإقليمى والمتمثلة فى الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى اختبار أثر التغيرات التى طرأت على النظام الدولى منذ السبعينيات والمتمثلة فى استمرار حالة الحرب الباردة حتى نهاية الثمانينيات ثم قيام نظام دولى جديد فى بداية التسعينيات وأثر ذلك كله على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية، حتى يمكن التعرف على طبيعة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه هذه القضايا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفى هذا الفصل تحاول الباحثة دراسة محددات السلوك التصويتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة سواء كانت هذه المحددات داخلية أو إقليمية أو دولية، وينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث، يتناول المبحث الأول، التعريف بالسلوك التصويتى داخل المنظمات الدولية. و يتناول المبحث الثانى، المحددات الداخلية للسلوك التصويتى. أما المبحث الثالث فيتناول المحددات الإقليمية، و يتناول المبحث الرابع المحددات الدولية، وأخيراً يتناول المبحث الخامس الكتل التصويتية ودبلوماسية التصويت فى الجمعية العامة. و تحاول الباحثة أن تبين ذلك على النحو التالى :

المبحث الأول

التعريف بالسلوك التصويتي داخل المنظمات الدولية

أولاً: التعريف بالتصويت في المنظمات الدولية:

الجمعية العامة هي الجهاز العام للأمم المتحدة والذي يتكون من جميع الدول الأعضاء (المادة٩/١) من الميثاق. لذا فإن طبيعة تشكيل الجمعية العامة تعد ترجمة حقيقية لمبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء دون تفرقة بين دول صغرى ودول كبرى كما هو الحال في مجلس الأمن، كما أن (لكل عضو في الأمم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة) (المادة ١٨/١)من الميثاق. ولذلك تتجه الأنظار إليها بوصفها تجسيداً لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الدول من احترام وتقديس لمبدأ المساواة.

وإنطلاقاً مما تقدم، تتمتع الجمعية العامة بجملة من الاختصاصات التي تجعل منها مركزاً للإشراف والمراقبة كما أنها تمثل منبراً عالمياً تجد فيه كل دولة فرصتها للتحدث وطرح وجهة نظرها حيث تستمع إليها في جلسة عامة جميع دول العالم، و يصح أن يُطلَقْ عليها تسمية (برلمان العالم) ومن هنا جاء دور الجمعية العامة كمحفل للتداول والنقاش في جميع الشؤون الداخلية حيث إن لها بمقتضى الميثاق أن (تناقش أية مسالة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة (١٢) أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور) (المادة ١٠ من الميثاق)[1].

حيث تعهد المادة آنفة البيان للجمعية باختصاص عام وشامل، ويذهب رأي في توضيحه ذلك للقول" أن المادة العاشرة تنشئ حقًا واضحاً للجمعية العامة لمناقشة أية مسالة أو أية قضية تدخل ضمن نطاق الميثاق وذلك النطاق يتضمن كل مظاهر الميثاق وكل شيء يتضمنه، وكل شيء يغطيه ويتضمن ديباجة الميثاق والأغراض المهمة والمبادئ التي اشتمل عليها وفعاليات جميع الأجهزة وحرية حق المناقشة غير المقيد والتي تمتد عليها منطقة كبيرة.

---

[1]- كميل داغر، الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٨، ص٣٣.

ومن الطبيعى أن تحكم أية منظمة دولية مجموعة أحكام ينظم بعضها الجانب العضوى، والبعض الآخر ينظمه الجانب الوظيفى، وبعضها يتصل بالإجراءات وسير العمل بالمنظمة كتوزيع الاختصاصات والوظائف وتنسيق العمل بين مختلف الهيئات والفروع التابعة لها، وتعرف القواعد التى تتبعها المنظمة لإصدار قراراتها بمبادئ التصويت .

ويعرف البعض التصويت مثل الكاتب" آلان هوفى" بأنه السلوك الذاتى للإدلاء بالرأى .[1]

كما عرفه مصطفى عبد العزيز مرسى بأنه " الوسيلة التى تعلن بها تلك المنظمات عن إرادتها ورغبات الدول الأعضاء فيها فى الأمور المعروضة عليها، فكما أن الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات والمجالس النيابية هو الوسيلة للتعرف على إرادة الشعوب، كما أنه وسيلة للتعبير عن إرادتها، فكذلك الحال فى التصويت فى المنظمات الدولية، فهو الأسلوب الذى يتم به التعرف على إرادة الدول الأعضاء ويتحدد ذلك بعد قيام الدول الأعضاء فيها بالإدلاء بأصواتهم[2].

كما يعرفه الدكتور بطرس غالى بأنه " الأسلوب الذى يستعان به لفض الاختلاف فى الرأى عن طريق تسويد الإرادة الشاملة لهؤلاء الأعضاء بإجماعهم، أو تسويد إرادة الأغلبية بإذعان الأقلية لها؛ بمعنى آخر الوسيلة التى تعلن بها تلك المنظمات عن إرادتها ورغبات الدول الأعضاء فيها فى الأمور المعروضة عليها.[3]

ويعتبر التصويت من الحقوق المكتسبة والمترتبة على عضوية الدولة فى المنظمة الدولية والإستعانة به لحل الاختلاف فى الرأى .

ويعتبر التصويت إجراءاً لفض الخلافات بين الدول اُستعين به وتطور نتيجة لتطور التنظيم الدولى، فقبل القرن العشرين ساد مبدأ الإجماع فى العلاقات الدولية، وما زال متبعاً فى

---

1 -Allan Hovey Jr : **Voting Procedures in the General Assembly,** International Organization, Vol. Iv, N3, August 1950, p. 422.

2– مصطفى عبد العزيز مرسى، التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٣-٦.

3– د. بطرس بطرس غالى، التنظيم الدولى– المدخل لتنظيم الدول، دراسة التنظيمات الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى ، ١٩٥٦، ص ٥٢.

بعض المنظمات الدولية كالجامعة العربية. ومن ثم تنوعت أساليب التصويت مع تعدد المنظمات الدولية التى استعان بها المجتمع الدولى لتنسيق علاقاته المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ.[1]

وتشارك كل دولة فى مجموعة من المنظمات الدولية، حيث تناقش العديد من القضايا الدولية، ولكى تتخذ تلك المنظمات قرارات ما، يلزم أن تتم عملية التصويت على القرارات المقدمة للتعامل مع القضايا المعروضة أمام المنظمة. ومن الواضح أن عملية التصويت تضع الدولة أمام إختيار إتخاذ موقف سواء بالموافقة أو بالرفض أو بالإمتناع عن التصويت، وإذا استطاع الباحثون التوصل إلى بيانات عن تصويت الدولة حول القضايا الدولية المثارة، فهنا يمكنهم أن يتعرفوا على سلوكها الخارجى، فتصويت الدولة لصالح قرار عن تصفية الإستعمار هو مؤشر تصويتى لسلوكها الخارجى، بالضبط كما أنه يعتبر أداة لصانع السياسة الخارجية للإستعمار مؤشر حدث لنفس السلوك، وقد أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية أن السلوك التصويتى للدولة فى المنظمات الدولية هو مؤشر صادق لسلوك السياسة الخارجية لتلك الدولة.

ويعتبر السلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أحد مصادر البيانات الأساسية فى دراسات السياسة الخارجية لتحليل سلوك السياسة الخارجية للدول.[2]

السلوك التصويتى: هو كل تصرف قولى أو فعلى محدداً زماناً ومكاناً يقوم به الأشخاص الرسميون المخولون للتحدث باسم الدولة فى المجال الخارجى، وعادة ما يقوم به رئيس الدولة أو من ينوب عنه مثل رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو وزير الدفاع على اعتبار أنهم الأشخاص الذين يخول لهم رئيس الجمهورية سلطة تمثيل الدولة فى المحافل الدولية، والمنظمات والهيئات الدولية المختلفة .

---

[1]- سليمان محمد محمد الهمالى، السلوك التصويتى للولايات المتحدة الأمريكية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية(١٩٨٩-٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ،٢٠٠٥، ص ١٢.

[2]- د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية،القاهرة، بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٣، ص ٥٨.

K, Rai **, Foreign Policy and Voting in the U.N** , General Assembly .International Organization, Summer 1972, pp 587-588

وبالنظر إلى ما سبق يمكن تعريف السلوك التصويتى" بأنه الموقف الذى تتخذه الدولة حيال القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتخذ موقف من هذه القضايا إما بالقبول أو الرفض أو الإمتناع .

ثانياً : دور التصويت فى الجمعية العامة:

يعتبر التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأساس الذى يُمَكِنْ الدول الأعضاء فى الجمعية العامة من توزيع أعمال الرقابة والسلطة التنفيذية والمسئوليات بين مختلف الدول الأعضاء، ويتوقف التصويت على القواعد التى تضعها الجمعية العامة أثناء التصويت.

و تعكس مبادئ التصويت التى توضح إلى حد كبير الإهتمام الذى توليه الدول الأعضاء للجمعية العامة فى إصدار قرارتها أو توصياتها ولا يخرج التصويت عن إثنين إما إصدار قرارات ملزمة أو توصيات. والتوصية لا تهدف إلى إقرار أمر معين ترتبط به الدول الأعضاء فى المنظمة مباشرة ، فهى ليست أوامر واجبة التنفيذ، بل تفتقر إلى القوة فى مواجهة الدول الأعضاء.[1]

وتتمثل قيمة هذه التوصيات فى أنها تتضمن إلتزاماً أدبياً أو إلتزاماً سياسياً إلا أنها لا تتضمن إلتزاماً قانونياً، ومصدر هذا الإلتزام هو عضوية الدولة ومشاركتها فى الجمعية العامة، وأحياناً تأخذ الدول بهذا التصويت حتى ولو لم توافق عليه، نظراً لأنها تصدر عن عدد كبير من الدول تمثل فيها قوة الرأى داخل الجمعية العامة.

ومن خصائص التصويت قابليته للتحول من تدبير غير ملزم إلى تدبير ملزم، ويتم ذلك إذا أعلنت الدولة أو الجهة قبولها للتوصية التى وجهت إليها أو صدرت منها، وعندئذ تتحول تلك التوصية لتصبح أمراً ملزماً لا يجوز العدول عنه إذا كان القبول غير مشروط.

أما القرارات: فهى الأوامر الملزمة التى تصدر من المنظمة الدولية أو أحد فروعها وموجهة إلى الدول الأعضاء فيها، وبالنسبة لقرارات الجمعية العامة فهى ليست مخولة بإصدار قرارات ملزمة لأعضائها .

---

1 -Holombe,A.N.,et al., Organizing Peace in the Nuclear Age, New York University, 1959, p.59.

و لا يكون للقرارات فى الجمعية العامة قوة واحدة من حيث الإلزام والتنفيذ، فقد يصدر البعض بأغلبية الدول المشتركة ويكون نافذاً وملزماً لجميع الدول، ومن أمثلة ذلك ما تنص عليه المادة ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن قبول دول جديدة فى عضويتها والبعض الآخر يصدر بالأغلبية ولا يكون ملزماً إلا لمن يقبله ومن أمثلة ذلك ما تقضى به المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً- قواعد التصويت فى الجمعية العامة:

قرر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء فى الجمعية العامة بمنحها أصواتاً متساوية بما يعنى مساواة الدول الصغرى بالدول الكبرى، ومن ثم يقوم التصويت فى الجمعية العامة على القواعد التالية:

١- قاعدة لكل دولة صوت واحد.
٢- قاعدة الأغلبية فى التصويت مع التمييز بين الأغلبية العادية وأغلبية الثلثين .
٣- وقف ممارسة حق التصويت فيما إذا أخلت الدولة العضو بالتزاماتها المنصوص عليها فى الميثاق.[1]

وسوف يتم توضيح هذه القواعد على النحو التالى:

١- قاعدة لكل دولة صوت واحد :

تبنى ميثاق الأمم المتحدة فكرة المساواة فى الميثاق، وقد عبر عن هذه الفكرة بالنص فى المادة ١/١٨ منه على أن" يكون لكل دولة عضو فى الأمم المتحدة صوت واحد فى الجمعية العامة للأمم المتحدة". ومفاد ذلك أن كافة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة متساوية من الناحية القانونية بمعنى أنها تتساوى أصواتها قانوناً، وفى هذا الصدد تتمتع الدول الأعضاء

---

[1]- مصطفى عبد العزيز مرسى، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١-١٢.

بالحقوق المتفرعة عن السيادة فى النطاق الداخلى والخارجى مع قيامها بتنفيذ الإلتزامات المترتبة على هذه العضوية كما هو منصوص عليه فى الميثاق .[1]

مع الأخذ فى الاعتبار أن لكل دولة صوت واحد، ذكر بعض الباحثين أن الدول الصغيرة لا تستطيع- لتواضع إمكانياتها- أن تساهم بشكل فعال فى صياغة السلم والأمن الدوليين، بينما تستطيع الدول الكبـرى بما تمتلكه من إمكانيات مادية وغير مادية أن تحقق ذلك .[2]

ويؤكد الخبراء أن هذه القاعدة قاعدة قانونية مهمة لها دورها داخل الجمعية العامة من حيث إن تطبيقها ساهم فى كثير من الأحيان على تجنب العديد من المشاكل التى كانت تثار داخل الجمعية العامة، كما أنها حالت دون حدوث إنقسامات داخل الجمعية العامة أثناء المناقشات .

٢- <u>قاعدة الأغلبية :</u>

نصت المادة ٢/١٨ من ميثاق الجمعية العامة على أن " تصدر الجمعية العامة قرارتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت وتشمل هذه المسائل" التوصيات الخاصة بالسلم والأمن الدوليين، انتخابات الأعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن، انتخابات أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية، قبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة، تعليق حقوق ومميزات العضوية، طرد الأعضاء، المسائل الخاصة بعمل نظام الوصاية ، ومسائل الميزانية.

وجدير بالذكر ميز الميثاق فى مبدأ الأغلبية بين ما اعتبره مسائل هامة وهى التى ورد ذكرها فى المادة ١٨/ ٢، وبين ما اعتبره مسائل عادية وهى التى لم يحددها، وترتب على ذلك أن الميثاق فرق بين نوعين من الأغلبية اللازمة، فتطلب أغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين

---

[1]- هدى عبد العزيز صلاح ، <u>السلوك التصويتى للمجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة</u>، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٥.

[2] -David Cushman Coyle, **<u>The United Nations and How It works</u>** ?(New York :New American Lib.,1966),.pp .200-2007.

والمشتركين فى التصويت لإصدار القرارات الهامة، واقتصر على الأغلبيـة المطلقة التى تعنى ٥١٪ من الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت لاستصدار القرارات بشأن المسائل العادية.[1]

وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكر الميثاق فى المادة ٣/١٨ حيث قرر التسامح بإضافة مسائل جديدة غير منصوص عليها فى المادة ٢/١٨على أساس كونها تتطلب توافر أغلبية الثلثين .

ويقصد بالأعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت" أولئك الأعضاء الذين يدلون بأصواتهم فعلاً سواء بالموافقة أو الرفض. ومن ثم لا يعد الإمتناع عن التصويت اشتراكاً فى هذا التصويت، فالعضو الذى يعتذر عن الإدلاء بصوته لسبب أو آخر كعدم تلقى تعليمات من حكومته أو اعتراضه على بعض الإجراءات يعد غير مشترك فى التصويت أيضاً، وبالنظر إلى عمليات التصويت داخل الجمعية العامة على القرارات التى تعرض عليها، يلاحظ ما أكثر حالات الإعتذار عن المساهمة فى التصويت للتخلص من حالة الحرج التى تحد ث فى الغالب حينما يؤول الإمتناع عن التصويت بأنه تأييد صامت لهذا الطرف أو ذاك .[2]

وقبل تبنى هذه القاعدة السابقة، كانت أصوات الممتنعين تؤخذ فى الحسبان أحياناً ، وتستبعد أحياناً أخرى. ولكن بعد تبنى القاعدة ٨٨ ، استقر الوضع داخل الجمعية العامة على استبعاد عدد أصوات الأعضاء الممتنعين من المجموع الكلى للأصوات، وهو ما ساعد فى تجنب المشاكل التى كانت تثور من جراء الإمتناع عن التصويت أو الغياب عن حضور الجلسات. فالأعضاء لهم حق التصويت ضد أى قرار أو أى إجراء إذا أرادوا ذلك ، فإن فضل بعضهم الإمتناع أو عدم الاشتراك فى التصويت فإنهم يدركوا أنهم سمحوا بصدور بعض القرارات بأغلبية ضئيلة[3] .

---

[1] –C.Wileferd Jenks, Unanimity, **The Veto ,Weighted Voting , Special Majorities** ,Essay In Honor of Lord Manair (London :Stevens &Sons1965) pp. 512-515.

[2]– لمزيد من التفصيل راجع هدى عبد العزيز صلاح، السلوك التصويتى للمجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

[3] - W.Bowet Stevens & Sons, **The Law of International Institutions**,(London, 1963),p. 40.

٣- وقف ممارسة حق التصويت :

ليس هناك نص فى ميثاق الأمم المتحدة يحرم أية دولة من الدول ذات الصلة بنزاع معين من حق الاشتراك فى التصويت، عند التصويت على القرار المتعلق بذلك النزاع فى الجمعية العامة، كما لا يوجد نص يسمح للدول غير الأعضاء فى الجمعية العامة أن تشارك فى مناقشات الجمعية العامة. وتنص المادة ١٩ من الميثاق على أنه " لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذى يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية فى الهيئة حق التصويت فى الجمعية العامة، إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة اشتراكاته المستحقة عليه فى السنتين الكاملتين السابقتين أو زائد عنها، ومع هذا فالجمعية العامة لها أن تسمح للعضو المتأخر عن تسديد اشتراكاته بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها. وبذلك، فإن الجمعية العامة لها السلطة التقديرية الكاملة لرفع الجزاء عن الدولة العضو إذا اقتنعت أن سبب عدم تسديد العضو لإلتزاماته المالية يرجع إلى ظروف خارجة عن إرادته كالكوارث والأزمات الاقتصادية.[1]

وفى هذا الصدد لا تقضى المادة ١٩ بحرمان الدولة العضو فى الجمعية العامة التى تتأخر عن تسديد إلتزاماتها المالية أكثر من سنتين من حق التصويت فى الجمعية العامة، وإنما تقضى فقط بتعليق ممارستها لهذا الحق مؤقتاً، على أن تستأنف الدولة مباشرة هذا الحق عندما تتأكد الجمعية العامة من أن تلك الدولة قد سددت ديونها المستحقة عليها طبقا للمادة ٢/١٧ .

جدير بالذكر أن إجراء وقف ممارسة حق التصويت يعتبر من المسائل الهامة التى حددتها المادة ٢/١٨ والتى تتطلب صدور القرارات بشأنها بأغلبية الثلثين، وذلك لسببين هما :

١- أن عدم قيام العضو بتسديد اشتراكاته المالية من غير أن يكون ذلك راجعاً لأسباب لا قبل للعضو بها، يعد إخلالاً من جانبه بإلتزاماته المالية المرتبطة بميزانية المنظمة، وتخضع المسائل المتعلقة بالميزانية لقاعدة أغلبية الثلثين .

---

[1]- هدى عبد العزيز صلاح، السلوك التصويتى للمجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، صص ٥٠-٥٣. ، د. زكى هاشم ، الأمم المتحدة ،(القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥١)، صص ٣٢-٣٣.

٢- أن حق التصويت من الحقوق المترتبة على العضوية، ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها يعد من المسائل الهامة الواردة فى المادة ٢/١٨ ، كما أن تعليق حق العضو فى ممارسة حق التصويت يفسره البعض على أنه عقوبة أو جزاء لخرق الإلتزامات المترتبة عليه، وهو ما تضمنته المادة ٢/١٧، وأكده مؤتمر سان فرانسيسكو الذى اعتبر قيام الجمعية العامة بتعليق ممارسة العضو لحقه فى التصويت بمثابة إجراء جزائى.[1]

رابعاً- إجراءات التصويت فى الجمعية العامة:

بالنظر إلى القواعد الإجرائية فى التصويت فى الجمعية العامة والواقع الفعلى للتصويت فهناك عدة أساليب وإجراءات للتصويت نص عليها فى المادة ٩٨ من قواعد الإجراءات وهى كالآتى[2]:

١- التصويت برفع الأيدى : وتنص هذه الطريقة على أن يطلب رئيس الجمعية العامة من مؤيدى المشروع أو القرار أو التوصية أن يرفعوا أيديهم، ويتم ذلك مع المعارضين والممتنعين، وتقوم السكرتارية باحتساب الأصوات .

٢- التصويت بنداء الأسماء: ويتم ذلك حسب الترتيب الأبجدى للحروف الإنجليزية لأسماء الأعضاء ، وعندما ينادى على العضو فإنه يرد بكلمة نعم أو لا أو ممتنع ، وبعد الإنتهاء من النداء على الأسماء تحسب الأصوات ويقوم الرئيس بإعلان النتيجة، وتستخدم هذه الطريقة عادة عند التصويت على المسائل السياسية الهامة، لأن التصويت العلنى يؤثر بالطبع على إتجاهات الأعضاء.

٣- التصويت بالوقوف: بمقتضى هذه الطريقة يطلب رئيس الجمعية العامة من الأعضاء المؤيدين لمشروع القرار أو التوصية الوقوف ويجرى حسابهم، وكذلك الحال بالنسبة للمعارضين والممتنعين، والذين لايقفون يعتبروا متغيبين.

٤- التصويت بالإقتراع السرى: ويتبع هذا الأسلوب فى جميع الانتخابات، ووفقاً له يقوم الرئيس بتعيين عضوين من أعضاء الوفود لفرز الأصوات وتودع ورقة واحدة للإقتراع على كل

---

[1]- د. سمعان بطرس فرج الله، الأزمة المالية فى الأمم المتحدة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١ ، يوليو ١٩٦٥ ص ٢٢٤.

[2]- د. عبد الواحد الفار، التنظيم الدولى، القاهرة، عالم الكتب ١٩٧٩، ص ص ١٧٥-١٨٩.

وفد، ويقوم كل وفد بكتابة اسم الدولة أو الشخص الذى يؤيد ترشيحه فى الورقة، ثم يقوم رئيس الجمعية بالنداء على أسماء الدول حسب ترتيبها الأبجدى بادئاً باسم الدولة التى سحب اسمها بالقرعة، وبعد الإنتهاء من ذلك يتم فرز الأصوات.

٥- لوحة الأضواء: وهى اللوحة التى تسجل عليها أسماء الدول الأعضاء، ويقوم كل عضو بالضغط على المفتاح الذى أمامه ليعطى ضوء على اللوحة، الأخضر يعنى مؤيداً، الأحمر يعنى معارضاً، البرتقالى يعنى ممتنعاً.

٦- أسلوب إتفاق الآراء: و هو الإجراء الوحيد غير منصوص عليه فى المادة ٩٨ إجراءات، إلا أنه يجرى العمل به فى بعض الحالات التى يرى فيها رئيس الجمعية العامة أن مشروع القرار ليس محل اعتراض من جانب الدول، ومن ثم يعلن الرئيس تبنى القرار دون اللجوء إلى التصويت ، ويمكن تطبيق هذه الطريقة إذا ما طلب أحد الأعضاء عقد دورة خاصة حينما لا تكون الجمعية العامة منعقدة، فى هذه الحالة يقوم الأمين العام بدعوة الأعضاء لإنعقادها إذا تبين بعد مشاوراته مع باقى الدول أن الأغلبية تؤيد ذلك. [1]

خلاصة ذلك ، أنه بالنظر إلى تعريف السلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة ، ترى الباحثة أنه الموقف الذى تتخذه الدولة حيال القرارات أو التوصيات التى تعرضها الجمعية العامة أثناء دورات إنعقادها سواء كانت الدورات العادية أو الإستثنائية، وهو مؤشر هام لمعرفة السياسة الخارجية للدولة حيال القضايا المعروضة، كما أنه يبين موقف الدولة من تلك الأخيرة لأن الدولة يحكمها فى تصويتها إما علاقاتها بالدول الأخرى أو طبيعة القضية نفسها، وهذا الموقف يختلف من وقت لآخر، فعلى سبيل المثال قد تعرض القضية الواحدة على الجمعية العامة فى أكثر من دورة، و يختلف تصويت الدولة على هذه القضية إما لتغير موقفها من القضية نفسها أو لتغير العلاقات بين الدول .

ومن الجلى أن الإطار القانونى للسلوك التصويتى ليس كافياً لمعرفة السلوك التصويتى للدول الأعضاء فى الجمعية العامة، لأن موقف الدول الأعضاء من القضايا التى تعرض على الجمعية العامة كما هو واضح فى تصويتها لا يمكن تجريدها من طبيعتها السياسية وحصرها فى

---

[1]- د. محمد سعيد الدقاق ومصطفى حسين سلامه، المنظمات الدولية المعاصرة، القاهرة، دار المعارف بالاسكندرية ، دون سنة نشر، ص ص ١٦٨-١٨٦.

إطار القواعد القانونية، حيث تحكم المصالح الوطنية للدول الأعضاء في الجمعية العامة سلوك التصويت ولها الدورالرئيسي في المقام الأول.

فتنطلق الدول في تصويتها على القرارات من توجهاتها ومصالحها الإستراتيجية والقومية في تحديد موقفها من القضايا المعروضة على الجمعية العامة، وتحاول بقدر الإمكان أن تجمع أكبر قدر ممكن من موافقة الدول الأعضاء على هذا القرار كلما كان ذلك في صالحها .

المبحث الثانى

المحددات الداخلية للسلوك التصويتى

يثير تحديد الأبعاد الأساسية لمفهوم السلوك التصويتى، باعتباره المتغير الرئيسى المراد تفسيره ، التساؤل عن مجموعة أساسية من المتغيرات التى تؤثر فى عملية السلوك التصويتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لماذا يختلف السلوك التصويتى لدولة ما عن الدولة الأخرى من فترة تاريخية إلى أخرى أو من قضية إلى أخرى ؟ يتضح هذا المنطق إذا فُرِضَ أن السلوك التصويتى للدولة يتحدد بناء على مجموعة من المتغيرات التى تتفاعل مع بعضها البعض فى تفسير هذا السلوك .

ويحصر"رايس خان" وآخرون محددات السياسية الخارجية للدولة فى الموقع الجغرافى، وحجم السكان، والموارد الاقتصادية والتوجه الأيديولوجى، والمعتقدات السياسية، والنظام الدولى، وأبرزت دراسات أخرى التأثير الكبير للنظام السياسى للدولة فى سلوكها الخارجى.[1]

وفى هذا الصدد يمكن تقسيم المحددات التى تؤثر فى السلوك التصويتى إلى ثلاثة أقسام، أولها المحددات الداخلية، ويتم تناولها على النحو التالى :

أولاً- المتغير الجغرافى :

تشكل أسس الدولة الجغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية عوامل هامة فى تشكيل سياسة الدولة الخارجية، حيث تلعب هذه العوامل المتشابكة والمترابطة مع بعضها البعض دوراً كبيراً فى التأثير على السياسة الخارجية للدولة. فهذه العوامل متحدة تشكل حدود الدولة التى يمارس الإنسان ضمنها نشاطه الاقتصادى .

وهنا قد يبرز أحد العناصر المذكورة ليعطى الإقليم الذى تقع فيه الدولة المعنية صفته الأساسية التى تتصف بها هذه الدولة كوفرة البترول أو خصوبة التربة. وهذه الصفات المميزة لا

---

[1] -Rais Ahmed Khan .Staurt A.Mackown and James D. Mniven , **An Introduction to Political Science** (George -town ,Ont: Irwin –Doresy,1972) p. 325

تظهر بشكل تلقائى، فلابد من مستوى حضارى معين يسمح للدولة بإمكانية الإستغلال الأمثل لهذه المصادر المميزة.

كذلك الأمر بالنسبة للموقع والعناصر الطبيعية الأخرى بالرغم من نسبية دورها. فالمستوى الحضارى و التكنولوجى هو الذى يقرر اتجاه ومجرى التطور فى الدولة وشكل العلاقة التى تربط بينها وبين الدول والمكانة التى تشغلها[1].

وعندما يؤثر المو قع الجغرافى للدولة على سياستها الخارجية، فبالتالى يؤثر على سلوكها التصويتى، فالموقع الجغرافى للدولة يحدد إلى حد كبير المجال الحيوى لسياسة هذه الدولة، فالدولة توجه عادة سياستها الخارجية تجاه المنطقة الجغرافية التى تقع فى إطارها كما أن موقع الدولة فى هذه المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية تلك المنطقة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة.[2]

إن الجوار الجغرافى للدول يزيد من احتمال التنافر التصويتى بين الدول التى تتوافر بخصوصها الأسباب الموضوعية للتنافر (اختلاف النظم السياسية أو نمط التحالفات الخارجية على سبيل المثال) ، وأن الدول المتجاورة أقل إنسجاماً فى التصويت من الدول المتباعدة. فالأثر السلبى للجوار على التضامن التصويتى يقتصر على الدول المتلاصقة التى توجد بينها مصادر موضوعية للإختلاف، أما الدول المتلاصقة التى لا توجد بينها أسباب للتنافر فهى متجانسة تصويتياً [3].

وقد خلصت الدكتورة هدى عبد العزيز صلاح من خلال اختبار التوزيع المعتاد لمعنوية الفرق بين متوسطى مجموعتين من الدول إلى نتيجة مفادها أن الجوار الجغرافى ، إذا إقترن بتناقضات موضوعية ، يقلل من احتمال الإتفاق التصويتى فى ما بين الدول المتلاصقة.

---

[1]- خديجة أحمد الهيصمى، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية: دراسة تطبيقية عن سياسة اليمن فى منطقة البحر الأحمر (١٩٧٠-١٩٩٠)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٦٧.

[2]- د محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

[3]-لمزيد من التفصيل، راجع هدى عبد العزيز صلاح، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠.

من ناحية أخرى يبدو أن الصراعات الحدودية والإقليمية تسهم بدرجة أو بأخرى فى زيادة احتمال الإختلاف فى التصويت بين الأطراف المتنازعة .

وبالنسبة لإيران، يمكن القول أن موقعها الجيوإستراتيجى كان له أكبر الأثر فى علاقاتها الإقليمية، فبقدر ما حمل هذا الموقع مزايا وفرص للتعاون بينها وبين الدول العربية، بقدر ما أدى إلى خلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار وخاصة فى ظل الشكوك والهواجس المتبادلة بينهما. فقد أتاح الموقع الجغرافى لإيران القدرة على التمايز والتفاعل الإقليمى، حيث كانت الهجرات القادمة من الجزيرة العربية تتدفق إلى إيران، وكان سكان وادى الرافدين من الجزيرة العربية نتيجة التكاثر الطبيعى فى بيئة صحراوية وقليلة الموارد واتجهت نحو الشمال الشرقى والغربى. كما كانت الهجرات التى خرجت من الجزيرة العربية قبل الإسلام جاءت إلى السهول المجاورة ولم تبلغ الجبال ، ويصدق على هذا حركة الهجرة التى تلت الفتح الإسلامى وبقيت جبال الحد الشرقى لانتشار الجماعات العربية ، أما سكان الهضبة الإيرانية فقد جاءوا من الشمال الشرقى من أقوام أخرى[1] . وصارت الجبال الحد الفاصل بين شعوب عربية وأخرى آرية،و هو الوضع الذى أفضى إلى تكوين ثقافتين أو حضارتين متميزتين ولكل لغتها – اللغة الفهلوية فى إيران ، واللغة أو اللغات العربية فى وادى الرافدين والجزيرة العربية، إلا أنها لم تكن منعزلة بل كانت الصلات والعلاقات التجارية والثقافية والحضارية قائمة بالفعل. وهو الأمر الذى أثر فى طبيعة العلاقات بين الجانبين .[2]

ثانياً: المتغير الأيديولوجى :

يمثل المتغير الأيديولوجى أحد المحاور الأساسية للسياسة الخارجية للدول، بمعنى أهمية الأيديولوجية أو الدين فى مواجهة المصالح السياسية الوطنية الخارجية لدولة ما.

ويختلف تأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية باختلاف مرحلة التطور السياسى الثورى ودرجة التطور الاقتصادى للدولة، والمشكلة التى تصاغ السياسة الخارجية تجاهها، فمن

1- سعيد الصباغ، تاريخ إيران السياسى ١٩٠٠ – ١٩٤١، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠، ص ص ٨-٩.

2- المرجع السابق نفسه، ص ١٠.

ناحية يزداد تأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية فى المراحل الأولى للثورات الاجتماعية، وفى النظم السياسية التى تنشأ متحـدية الأوضاع الدولية الراهنة ساعية إلى تغييرها.[1]

ومن ناحية ثانية، يلاحظ أن تأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية للدولة يقل كلما إزدادت درجة التطور الاقتصادى وإزدياد الإرتباطات الاقتصادية الخارجية للدولة تظهر مشكلات جديدة يصعب على الأيديولوجية أن تقدم حلول لها .

ومن ناحية ثالثة، فإن تأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية يزداد كلما قل تأثر الدولة بالمشكلات التى تصاغ السياسة الخارجية تجاهها، وكلما ازداد غموض هذه المشكلة، فمن اليسير على الدولة أن تغلف سياستها تجاه المشكلات التى لا تؤثر مباشرة على مصالحها فى إطار أيديولوجى، ولكنها لا تستطيع أن تلتزم بأيديولوجية محددة فى التعامل مع المشكلات التى تمس مصالحها مباشرة وتتعامل معها طبقاً لما تمليه الاعتبارات العملية .[2]

وبالنسبة لتأثير الأيديولوجية على السلوك التصويتى لدولة ما فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يلاحظ أنه من الطبيعى أن تؤثر الأيديولوجية على السلوك التصويتى للدولة، فالدول التى تتماثل فى دياناتها من الطبيعى أن تصوت لصالح بعضها البعض ولصالح قضاياها، كذلك السلوك التصويتى هو أحد محددات السياسية الخارجية للدولة، ولذا فإن الأيديولوجية تعد ذات أثر كبير فى التأثير على توجهات الدول ناحية قضايا معينة أثناء التصويت.

وبالنسبة للحالة الإيرانية يتبين أن الإسلام يظهر كأحد المعالم الرئيسية فى السياسة الخارجية لإيران تجاه الدول العربية وبالتالى القضايا العربية، وكأحد الأدوات الرئيسية التى يتم توظيفها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية .[3]

---

[1]– د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٩.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص ص ٢٢٣-٢٢٤.

[3]- السفير محمد التابعى، السفارات فى الإسلام(القاهرة ، مكتبة مدبولى، ١٩٨٨)، ص ٢٠.

ثالثاً : المتغير السكاني :

هناك قضية هامة جداً وهي قضية السكان باعتبارهم أحد عناصر قوة الدولة، ومن ثم فهو أحد العوامل المؤثرة في سلوك الدولة الخارجي بشقيها التعاوني أو الصراعي، فقضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية أو الدينية، من المتوقع أنها تؤثر على السياسة الخارجية للدولة، فالأقلية لها عادة مصالح وارتباطات تختلف عن مصالح وارتباطات الأغلبية، كما أن هذه الأقلية يمكنها أن تضغط على الأغلبية لأخذ مصالحها بعين الإعتبار بل أنها قد تدعو قوى خارجية إلى التدخل لحمايتها .[1]

فهل يمكن لعدد السكان أن يؤثر على السلوك الخارجي للدولة ومن ثم سلوكها التصويتي في المنظمة الدولية؟. هناك دراسة قدمها" جوزيف هربرت" قام فيها بدراسة نمط تصويت الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ بغرض معرفة هل هناك تأثير للمتغير السكاني على تصويت الدولة. وقد توصل إلى أن الحجم السكاني ليس هو المتغير الوحيد أو الحاسم في توجيه سلوك الدولة التصويتي .

وفي دراسة أعدت عن مواقف الدول العربية في بعض الدورات العادية المبكرة للجمعية العامة، لاحظت الباحثة أن لبنان في قضايا الشرق- الغرب يصوت دائماً مع الغرب وهو ما أرجعته إلى كون أغلبية اللبنانيين يدينون بالمسيحية وتربطهم بالغرب صلات تاريخية منذ زمن بعيد .[2]

وترى د. هدى عبد العزيز صلاح أن التفاوت في عدد السكان بين الدول يقترن باحتمال إختلاف إتجاهات التصويت، وأن الدول التي تتقارب في حجم السكان تميل إلى التصويت في إتجاه واحد.

كما أنها توصلت إلى نتيجة أخرى وهي" أنه باستثناء حالات قليلة، تقع الأقطار الأكثر سكاناً في مراكز متأخرة على سلم التضامن التصويتي، بينما الأقطار الأقل سكاناً تشغل مراتب

---

[1] -George Reid , **The Impact of Very Small Size on the International Behavior of Micro- States**.(Beverly Hills :Sage 1974) p.20

[2] –George Moussa Dib ,**Arab Bolc In the United Nations** (Amsterdam: International Educational Publishing House, Djambtan,1956). P p. 88-89

متقدمة على هذا السلم، الأمر الذى يعنى وجود علاقة عكسية بين حجم السكان والميل إلى التصويت المنسجم.[1]

فهناك تأثير ما لحجم السكان على السلوك التصويتى، فالأقطار الأكثر سكاناً أقل تضامناً بعكس الأقطار ضئيلة السكان، كما أن نزوع الدول الصغيرة نحو التجانس التصويتى فيما بينها أقوى مما هو بين الدول الكبيرة.

وتلاحظ الباحثة فى هذا الصدد أنه بالنسبة لإيران فهى دولة لا تعتبر كبيرة فى حجم سكانها إلا أنها لديها قدرة على التأثير فى الدول المحيطة بها، وهناك قدر كبير من الوجود البشرى الإيرانى فى الدول العربية الخليجية المطلة على الشواطئ الجنوبية للخليج من الكويت وحتى سلطنة عمان، حيث تلعب الجاليات الإيرانية هناك دوراً كبيراً وحيوياً فى النشاط الاقتصادى والتجارى لدول المنطقة[2] .

ولذا كان من الطبيعى أن يؤثر حجم السكان فى سلوكها التصويتى فى الجمعية العامة تجاه القضايا التى تخص المنطقة العربية.

رابعاً: المقدرات القومية للدولة:

تستخدم الدولة مواردها ومقدراتها الفنية والتنظيمية فى سياستها الخارجية من خلال أشكال متعددة للمقدرات القومية وهى المقدرة العسكرية والمقدرة الاقتصادية .

ولكن امتلاك الدولة للمقدرات القومية قد لا ينعكس بالضرورة فى قدرتها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية،كما أنه لا ينعكس بالضرورة على سلوكها التصويتى فى المنظمة الدولية وذلك لعدة اسباب[3] :

---

[1]– د.هدى عبد العزيز صلاح، السلوك التصويتى للمجموعة العربية، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٨.

[2]– جمال الدين حسين، حرب تحرير الكويت – حرب تدمير العراق: القصة الكاملة للصراع، القاهرة ، مكتبة مدبولى، ١٩٩١، ص ٨٥.

[3]- د. محمد السيد سليم مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٣. ولمزيد من التفصل يمكن الرجوع إلى
Knorr **The Power of Nations: The Political Economy of International**
Klaus **Relations**,(New York : Basic Books ,1975)

- أن الدول الكبرى قد لا تستطيع أن تترجم مقدراتها القومية فيما يتعلق بسياستها الخارجية إزاء الدول البعيدة عنها جغرافياً.

-أن الدول الكبرى قد تستطيع أن تترجم مقدراتها القومية فيما يتعلق بسياستها الخارجية إزاء قضايا معينة ولكنها لا تستطيع أن تفعل الشئ ذاته إزاء قضايا أخرى .

-أن الدول الكبرى قد لا تستطيع أن تفرض على الدول الأخرى الإستجابة إلى مطالبها، لأن تلك الدول تتوقع منها أن تتراجع فى النهاية عن تحقيق تلك المطالب، أو تتنازل عن بعضها على الأقل.

كما يرى بعض الباحثين أن قدرة الدول الصغرى على التأثير فى السلوك التصويتى للدول الأخرى ومن ثم تحقيق أهداف سياستها الخارجية بما يتخطى الموارد المتاحة لها يتوقف على العوامل التالية[1]:

- قد تضطر الدولة الكبرى إلى الإستجابة لمطالب الدولة الصغرى خوفاً من إنهيار الأخيرة، مما يخلق فرصاً أمام الدول الكبرى المضادة.

- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تفرض إرادتها على الدولة الكبرى إذا كانت الدولة الصغرى مستعدة لتحمل التضحيات والخسائر.

- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تؤثر فى الدولة الكبرى إذا كانت الدولة الصغرى تمتلك موارد طبيعية تهم الدول الكبرى.

والواقع أن المقدرات القومية للدولة ليست هى العامل الأكبر والأهم فى تحديد السلوك التصويتى للدولة، فمن الممكن أن تصوت الدولة الصغرى لصالح الدولة الكبرى إذا كان الموضوع يقع فى نطاق إهتمام الدولتين، أو يخص المنطقة، وأحياناً تصوت الدولة الصغرى والكبرى فى إتجاهين مختلفين، أو يمتنعان عن التصويت .

---

[1]- راجع د. محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤.

خامساً: المشكلات الاجتماعية:

يقصد بالمشكلات الاجتماعية هى المشكلات المتعلقة بالبنيان الاجتماعى والاقتصادى للدولة والتى تتسم بنوع من الديمومة على مدى فترة زمنية طويلة، مثل البطالة أو الصراع العرقى أو الطائفى أو عدم الإستقرار السياسى[1].

ومن الواضح أن هذه المشكلات تؤثر على السلوك التصويتى للدولة، فكلما كانت المشكلات الاجتماعية أكثر كلما صوتت الدولة لصالح القضايا الاقتصادية، ومشاكل حل النزاع، وحماية حقوق الإنسان. وتؤدى هذه المشكلات إلى تبنى سلوك نشيط قوامه التأكيد على أهمية حل المشكلات الاقتصادية من أجل زيادة المعونات الاقتصادية للدول التى تعانى من تفاقم مديونياتها، وبالذات فى الإقليم الذى تقع فيه تلك الدولة. وبالنظر إلى الدراسة التى قامت بها د. هدى عبد العزيز صلاح بينت فيها أن الدول العربية التى تعانى من مشكلات اجتماعية وعرقية وطائفية ودينية يتسم سلوكها التصويتى إزاء القضايا المتعلقة بحقوق الانسان، وحل الأزمات الاقتصادية، وتقديم المعونات الاقتصادية والفنية، وحالة حقوق الإنسان فى الدول التى تعرض قضاياها على الجمعية العامة بالتجانس، فمعظم الدول العربية تعانى من مشاكل اقتصادية واجتماعية تركها الإستعمار بعد رحيله، عانت منها الدول العربية وما زالت[2] .

وبالنسبة للحالة الإيرانية فهى مثلها مثل بقية الدول العربية تعانى من مشاكل اقتصادية ومعدلات تنمية بطيئة بالمقارنة بالمعدلات العالمية،فضلاً عن موقفها من القضايا التى تمس حقوق الإنسان، ومن ثم فمن الواقع أن تُصَوِتْ إيران لصالح القضايا العربية للتشابة فى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً : النظام السياسي:

يرى "روزناو " أن نمط النظام السياسى من حيث هو مفتوح (أى ديمقراطى) ، أو مغلق(أى شمولى أو تسلطى) يؤثر بالضرورة على السلوك السياسى الخارجى. فالنظم الديمقراطية،

---

[1]- مارسيل مرل، ترجمة خضر خضر، السياسة الخارجية، بيروت: جروس برس، د.ت، ص ص ٢-٤.

[2]- د. عبد الخالق عبد الله، المبادرات والإستجابات فى السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات، العدد ٦٥، ٢٠٠١، ص ص ١٥-١٦.

بصفة عامة ، تضمن قدراً أكبر من الرشادة فى قرارات السياسة الخارجية، وتتيح مزيداً من حرية الحركة، وتحد من قدرة النخبة الحاكمة على إستغلال المشكلات والإضطرابات الداخلية فى إثارة الصراعات الخارجية.

وفى دراسة أعدها "جاك فنسنت"، توصل فيها إلى أن ديمقراطية أو عدم ديمقراطية نظام الحكم فى الدولة من أكثر المتغيرات تأثيراً فى سلوك الدولة التصويتى فى المنظمة الدولية[1].

فتختلف النظم الديمقراطية عن النظم السلطوية فى طبيعة العلاقة بين مختلف أجزاء السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية للنظم الديمقراطية تتسم بالتجزؤ، ومعنى هذا أن التغير الذى يطرأ على جزء معين لا يمتد بالضرورة إلى الأجزاء الأخرى، فتوتر العلاقات بين نظامين ديمقراطيين فى مجال معين لا يؤدى، فى معظم الأحوال، إلى توتر علاقاتهما فى المجالات الأخرى لتلك العلاقة، بينما يؤدى توتر العلاقات بين نظامين تسلطيين فى مجال معين إلى توتر علاقتهما فى معظم المجالات الأخرى، ومن ثم التأثير على السلوك التصويتى للدول التسلطية فى المنظمة الدولية.

ويظهر د. سليم هذا الأمر بضربه مثالاً لذلك بسلوك النظم الديمقراطية والنظم التسلطية تجاه الأحلاف التى تدخل فى عضويتها. ففى حالة إنشقاق الدولة ذات النظام الديمقراطى على سياسة الحلف الذى تنتمى إليه، نجد أن هذا الإنشقاق يقتصر على قضية أو قضايا معينة دون أن يمتد إلى القضايا الأخرى، بينما يتميز إنشقاق الدول ذات النظام التسلطى على سياسة الحلف الذى تنتمى إليه، بامتداد الإنشقاق إلى كافة القضايا التى تربط الدولة بالحلف، ويفسر ذلك فى ضوء طبيعة النظام الديمقراطى والنظام التسلطى.[2]

كما توصلت د. هدى عبد العزيز صلاح فى صدد إستعراضها لشكل نظام الحكم فى التأثير على السلوك التصويتى فى الجمعية العامة إلى نتيجة مفادها" أن التجانس التصويتى بين النظم الملكية أعلى نسبياً من نظيره فى النظم الجمهورية، وبالمقابل جاء مستوى التوافق التصويتى

---

[1] - Maasoma El- Mubarak , <u>The Levels and trends of Interactions Between the Gulf States and the Advanced Nations</u> ,(Ph.D. Dissertation, Colorado University,1982) p.25

[2]- د. محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

بين الجمهوريات أقل نسبياً مما هو عليه بينها وبين الملكيات، فالنظم الملكية تتصدر مراتب التضامن التصويتى، تليها حالة الملكيات مع الجمهوريات، وتأتى الجمهوريات فى المرتبة الأخيرة.[1]

و تقود هذه النتائج التى توصل إليها الباحثون إلى إستنتاج هام، وهو أن هناك تأثير لمتغير النظم السياسية(من زاوية شكل نظام الحكم) فى اتجاهات تصويت الدول فى الجمعية العامة. ويظهر هذا فى حالة اختلاف النظم (مثل النظم الملكية أكثر إتساقاً فى التصويت من الجمهوريات)، وكذلك فى حالة النظم المتشابهة (مثل الإتساق التصويتى بين الجمهوريات بعضها وبعض ، وهو أقل ما هو عليه بينها وبين الملكيات).

كما يظهر أن الدول المتشابهة فى توجهها الأيديولوجى تقترب فى نمط تصويتها فى الجمعية العامة ، على نحو ما استخلصته د. هدى عبد العزيز صلاح.

ويضيف د. محمد السيد سليم أن النظام السياسى يؤثر على السياسة الخارجية للدولة إذا أخذ فى الحسبان ثلاثة متغيرات وهى: الموارد السياسية المتاحة، والضوابط السياسية المفروضة على النظام السياسى، و ميل النظام السياسى إلى استعمال الموارد المتاحة.[2]

ومن المعروف أن القدرات المتاحة للنظام السياسى فى ميدان صنع السياسة الخارجية ومنها(حجم الأنشطة الاجتماعية التى يسيطر عليها النظام السياسى، ودرجة مؤسسية النظام، ودرجة التأييد الشعبى العام التى يحظى بها النظام السياسى) تؤثر هذه المتغيرات على قدرة النظام السياسى على الحركة فى مجال السياسة الخارجية.[3]

وكلما كان النظام السياسى له القدرة على تعبئة موارده من أجل التحرك فى المجال الخارجى،كلما ازدادت فاعلية هذا النظام فى التأثير فى السياسة الخارجية، ومن ثم يلعب دوراً هاماً فى عملية التصويت فى الجمعية العامة، كما أنه يمكنه من أن يمارس بعض الضغوط

---

[1]– د. هدى عبد العزيز صلاح، السلوك التصويتى للمجموعة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.

[2]– د. محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٩.

[3] –Lewis Brownstein ," **Decision Making In Israel Foreign Policy: An Unplanned Process** , Political Science Quarterly, vol 3 ,Summer 1977, pp .120-124.

على الأنظمة الأخرى أو بالأحرى الدول الأخرى للتصويت لصالح القضية التى يريد أن يصدر بصددها قرار، وهو ما يسمى بدبلوماسية التصويت، وسوف يتم تناولها لاحقاً. فالتماسك السياسى للنظام يؤثر فى قدرته على المبادأة فى السياسة الخارجية، وعلى إحداث تحولات جذرية فى تلك السياسة .

سابعاً : المتغير الاقتصادى

مما لا شك فيه، تعتبر الموارد الاقتصادية من أهم عوامل قوة الدولة، حيث يشمل إقليم الدولة ما تحت الأرض من موارد اقتصادية طبيعية، كمصادر الطاقة، أو ثروات معدنية، بالإضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة، أو موارد زراعية. ويشتمل إقليم الدولة كذلك على ما حول الأرض من مياه إقليمية فى البحار والمحيطات، وإمتداداتها تحت البحر.

وتتمثل أهمية الموارد الاقتصادية فيما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثل عنصر قوة مزدوج(مورد + قدرة) ، كما أنها تمثل الأساس المادى للنمو الاقتصادى، والتبادل التجارى فى إطار الاقتصاد الدولى. وتتفاوت الدول بشدة من حيث إمتلاك أو عدم إمتلاك مثل هذه الثروات ، وتأثيراتها على قوتها فى حالة وجودها أو عدم وجودها[1].

وفى هذا الصدد، يعتبر العامل الاقتصادى من أهم العوامل المؤثرة فى سياسة الدولة الخارجية، وخاصة فى العصر الحديث، وذلك بهدف دعم الاقتصاد الوطنى والذى يعتبر من أهم ركائز السياسة الداخلية. وبالتالى تحرص الدول كل الحرص فى علاقاتها الدولية على العامل الاقتصادى. وذلك إما بهدف جلب المنفعة الاقتصادية أو تعزيز مواردها الاقتصادية. وقد وصل الأمر حديثاً إلى اعتبار الأمور الاقتصادية من أهم الأمور الإستراتيجية فى سياسة الدولة

---

[1]- د. محمد عبد السلام، القوة،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،موسوعة الشباب، العدد ١٥، ٢٠٠٢) ص ٣٧.

– أنظر أيضاً د.على الدين هلال، د. بهجت قرنى، السياسة الخارجية للدول العربية(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢)، ص ٣٣.

المعاصرة، إلى درجة اعتباره أمراً يرتبط بالأمن الوطنى، أى أن الأمن الوطنى لا يمكن أن يتحقق بدون اقتصاد قوى.[1]

وفى هذه الحالة تتأثر السياسة الخارجية للدولة فى المجال الخارجى، بما هو متاح لديها من مقدرات اقتصادية من موارد طبيعية، وبمدى الكفاءة فى تعبئة تلك الموارد لخدمة سياستها الخارجية. فالدولة الغنية يغلب أن تكون أكثر قوة وإيجابية فى سلوكها الخارجى من الدولة الفقيرة، وهذا ما توصل إليه" جاك فنسنت"، والذى يرى أن مستوى التنمية الاقتصادية هو من أكثر العوامل تأثيراً فى إتجاهات التصويت فى الجمعية العامة .

ويتحدد المستوى الاقتصادى للدولة، وفقاً للمؤشرات التى وضعها الباحثين الاقتصاديين على أنها: حصة الفرد من الناتج القومى الإجمالى، ونصيب استهلاك الفرد من الطاقة، والعمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة الأمية فى السكان، وعدد التلاميذ لكل مدرسة فى مختلف المراحل العمرية، ونسبة الأطباء لكل ألف من السكان ... إلخ.[2].

فالموارد الاقتصادية للدولة تؤثر على سلوكها الخارجى، والمقصود بها هى" تلك الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وتشمل الموارد الطبيعية، مصادر الطاقة(البترول، والفحم، والغاز ، والمواد النووية)، والمعادن الخام(كالحديد الخام، والقصدير، والبوكسيت وغيرها)، والمواد الغذائية (كالقمح والذرة). وتوافر هذه الموارد يوفر الأساس اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .[3]

---

[1]- أحمد مجدى السكرى، تأثير العلاقات الإيرانية –التركية على النظام الإقليمى العربى فى التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٨٨.

– أنظر أيضا: د.عمرعزالرجال " العامل الاقتصادى والسياسة العربية لمصر، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٢٤.

[2]- د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات، (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت،١٩٧٩، ص ص ١٨٠–١٨٥.، هدى عبد العزيز صلاح،مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢١، د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ص ص ٤٥–٤٩.

[3]– د. محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

فضلاً عن ذلك لا تقتصر الموارد الاقتصادية على الموارد الطبيعية فهناك الموارد البشرية (والمتمثلة فى مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المطلوبة) والتى من الممكن أن تحولها الدول إلى قدرات وبأشكال مختلفة.

وإمتلاك الدولة لهذه المهارات التنظيمية والفنية يساهم إلى حدٍ كبير فى حدوث تغير فى نظامها الاقتصادى ومن ثم سياستها الخارجية وبالتالى سلوكها فى المنظمات الدولية .

ووفقاً لنظرية " روستو " يرى أنه عندما تزداد موارد الدولة تستطيع فى هذه الحالة أن تنشئ سياسة خارجية على نطاق واسع.

وفى دراسة أخرى أعدها " موريس أيست" لدراسة أثر العوامل الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية على السياسة الخارجية للدول، من عام ١٩٥٩ وحتى عام ١٩٦٨ توصل فيها إلى أن الدول الصغيرة تميل إلى إتباع سياسة خارجية غير مكلفة نسبياً. كما أن الدول الصغرى تفضل التعامل مع الدول الأخرى فى إطار المنظمات الدولية. ذلك أن تلك المنظمات تمكنها من الإتصال بأكبر عدد ممكن من الدول بأقل التكاليف، وتوفر لها منبراً عالمياً لإيضاح وجهات نظرها. بالإضافة إلى ذلك فإن المنظمات الدولية توفر للدول الصغيرة مجموعة الموارد المستمدة أساساً من الدول الكبرى.

وفى هذه الدراسة توصل موريس أيست إلى أن ٨٪ فقط من سلوك الدول الكبيرة يتم فى إطار المنظمات الدولية، بينما يتم ١٧٪ من سلوك الدول الصغيرة فى إطار تلك المنظمات. لذلك فإن الدول الصغيرة أكثر ميلاً إلى تفعيل دور المنظمات الدولية عن الدول الكبرى.[1]

ومن ثم، يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية على السياسة الخارجية للدولة وعلى سلوكها التصويتى بالتبعية فى المنظمة الدولية، ومن ثم فالدول الصغرى أكثر الدول لجوءاً إلى المنظمات الدولية كأداة للسياسة الخارجية، كما أنها أكثر تأييداً لزيادة فاعلية تلك المنظمات .

ويتضح من هذه الدراسة أن مستوى التنمية الاقتصادية وحجم الموارد المتاحة تؤثر بالضرورة على نوعية القضايا التى تهتم بها الدولة فى سياستها الخارجية، فالدول الصغيرة عادة

---

[1] -J.E Vincent, **"National attributes as Predictors of delegate attitude at the United nations"** American Political Science Review, vol 62, 1968, P. 925.

تهتم بالقضايا ذات الطابع الاقتصادى،خاصة القضايا المتعلقة بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد، وقضايا الحوار بين الشمال والجنوب، وقضايا المعونة الفنية، ومن ثم تركز هذه الدول فى سياستها الخارجية داخل المنظمة الدولية فى التصويت على القضايا المتعلقة بالمساعدات والإستثمارات الخارجية.

فالدول الصغيرة تصوت لصالح القضايا الاقتصادية نظراً لحاجتها للموارد الخارجية من أجل الحفاظ على عملية التنمية ومواجهة المطالب المتزايدة التى يفرضها الاقتصاد العالمى عليها. وفى هذا الصدد فقد توصل " موريس أيست " إلى أن ١٨٪ من سلوك السياسة الخارجية للدول الصغيرة يتعلق بالقضايا الاقتصادية مقابل ٥٪ للدول الكبيرة. كما توصل إلى أن ٢٢٪ من سلوك السياسة الخارجية للدول الصغيرة والمتخلفة يتعلق بالقضايا الاقتصادية فى مقابل ٦٪ للدول المتقدمة كبيرة الحجم .[1]

ويرجع التفاوت فى مستوى التنمية الاقتصادية فى دول العالم نتيجة لتفاوت الدول فى حجم الموارد والإمكانيات التى تمتلكها كل دولة على حدى، الأمر الذى يمكنه أن يؤثر على التجانس التصويتى للدول فى الجمعية العامة. فالدول الصغيرة والمتخلفة والتى تعانى من مشاكل اقتصادية وتعثر ومديونية، تحاول بالطبع أن تضغط على الدول الأخرى لإصدار قرار بشأنها، ومن ثم يكون هناك تجانس بين مجموعة كبيرة من الدول عند مناقشة أو التصويت على القضايا الاقتصادية داخل الجمعية العامة. فمثلاً الدول العربية التى كانت تعانى من مشاكل اقتصادية كبيرة خاصة فى مرحلة ما بعد الإستعمار شكلت فيما بينها قدراً عالياً من التصويت حيال القضايا التى عرضت على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة التى أعقبت خروج الإستعمار منها .[2]

<u>خلاصة ما تقدم</u>: يتبين بوضوح أن هناك الكثير من المحددات الداخلية التى تؤثر على السلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس لأحد من هذه العوامل التأثير الكبير على السلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة. فأحياناً يكون للعامل الجغرافى دوراً ملحوظاً وواضحاً فى التأثير على السلوك التصويتى أكثر من المشكلات الاجتماعية ،

---

[1] -Maurice East," **Size and Foreign Policy Behavior** (Sage: Beverly Hills,1978,P 170.

[2]- هدى عبد العزيز صلاح، مرجع سبق ذكره ،ص ٢٣٢.

أو يكون للمتغير السكانى تأثير على السوك التصويتى أكثر من متغير المقدرات القومية، أو فى حالات كثيرة يكون للنظام السياسى تأثير كبير على السلوك التصويتى للدولة أكثر من أى متغير آخر. وفى حالات أخرى يكون للعامل الاقتصادى ومستوى التنمية الاقتصادية فى الدول الصغيرة كما بينتها بعض الدراسات تأثير كبير على السلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة.

و جدير بالذكر تشكل هذه العوامل جميعها محددات داخلية قد تشجع أو تعوق عملية التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفى أوقات كثيرة تتضافر هذه المتغيرات للتأثير على السوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة.

المبحث الثالث

المحددات الإقليمية للسلوك التصويتى

شهد العالم بصفة عامة فى عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية جواً مشحوناً بالصراعات والمواجهات بشكلٍ حادٍ للغاية خلال السنوات الماضية، و تميز القرن العشرين بسرعة الأحداث وسرعة التغير والتطور. وقد أسفرت الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين عن عدد من المحددات الإقليمية التى تؤثر على السلوك التصويتى للدول فى المنظمات الدولية، وسوف تعرض الباحثة لهذه المحددات على النحو التالى:

أولاً- الجوار الجغرافى:

يختلف الباحثون فيما بينهم حول تأثير العامل الجغرافى على سلوك السياسة الخارجية للدول وبالتالى سلوكها السياسى فى المنظمات الدولية أو حتى الإقليمية. حيث يرى البعض أن الجوار الجغرافى من الممكن أن يخلق عداوات بين الدول المتجاورة، ومن ثم سياسة خارجية عدائية يتبادلها الطرفان فى أى وقت وفى أى مكان.[1]

ويرى" فردريك شومان" أن كل دولة عدو محتمل لجيرانها أو حليف محتمل لجيرانها" وهذا القرب الجغرافى يغذى التنافس فى السيطرة على مناطق الحدود. كما يؤكد أنه كلما طالت الحدود الجغرافية بين الدول وزادت كثافة التوطن السكانى فى تلك المناطق، زاد احتمال دخولها فى حروب ضد بعضها .[2]

وعلى العكس من المقولة السابقة يرى فريق آخر من الباحثين أن التقارب الجغرافى بين الدول ينشئ أنماطاً من المعاملات يزيد من فرص التعاون وتسوية المنازعات فيما بينها، كما أنه يساهم فى الإتفاق على سياسة خارجية متعاونة ومتقاربة إلى حدٍ كبير. كما أن هذه الدول

---

[1]- د. محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٣.

[2] - James Wesley, **Frequency of War and Geographical Proximity**" In Dean Pruitt and R.Snyder,eds., **Theory and Research on the Causes of War**,(Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall, 1969), p. 230.

يمكنها أن تتخذ مواقف متشابهة حيال القضايا التى يكون عليها تصويت داخل المنظمة الدولية.

فقد يكون التجاور الجغرافى عاملاً من عوامل التكامل بين الدول المتجاورة جغرافياً، إذ أنه يسهل إنتقال الأفراد والسلع والخدمات، ورؤوس الأموال عبر الحدود. فالتجاور الجغرافى بين مجموعة من الدول يساهم فى إتخاذ سياسة خارجية متشابهة، ويتضح هذا بشكل كبير فى مواقف هذه الدول فى المنظمة الدولية.[1]

إلا أن تأثير الجوار الجغرافى على السياسة الخارجية للدول تجاه بعضها البعض ومدى إمكانية تأثيره سلباً أو إيجاباً على السلوك التصويتى للدول فى المنظمات الدولية، يعتمد إلى حد كبير على السياق العام للعلاقات بين الدول، كما أن تطور تكنولوجيا الإتصالات والسلاح قد قللت إلى حد كبير من أهمية العامل الجغرافى.

ثانياً- التكتلات الإقليمية:

حظيت تجارب التعاون الإقليمى بقدر كير من الإهتمام وزاد هذا الإهتمام خاصة بعد التحولات التى شهدها النظام العالمى بعد سقوط سور برلين وإنتهاء الحرب الباردة، وبدت فى هذا الإطار الديمقراطية والتحرر الاقتصادى والتوجه نحو التكتل الإقليمى. أعمدة رئيسية لمواجهة التحديات التى فرضتها التحولات العالمية.[2]

وهناك مجموعة من العناصر التى تشترك فيها تجارب التكتل الإقليمى ومن أهم هذه العناصر" أن وجود التحديات والتهديدات الخارجية يعد عاملاً كافياً لدفع الأقطار نحو التكتل، والتضامن، أو الوحدة. ولكن وجود التحديات والتهديدات الخارجية ليس شرطاً كافياً لتحقيق التكتل أو التضامن الإقليمى، بل إن وجود هذه التهديدات قد يدفع إلى الإنقسام بين دول الإقليم الواحد.

---

[1]- د.محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٢.

[2]- د.عماد جاد، اتجاهات التكامل الإقليمى فى آسيا، فى محمد السيد سليم (محرر) آسيا والتحولات العالمية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨، ص ١٤٥.

فالتكتلات الإقليمية تثير دائماً التساؤل حول دور هذا التجمع، ومدى تحقيقة للتوافق والتعاون بين دول هذا التكتل، والعلاقة بينهم، ومدى التفاوت فيما بين هذه الدول من حيث المساحة، حجم السكان، الموارد والتجانس الاجتماعى، فعالية التنظيم، والأهداف المنوط به نظرياً تحقيقها فى عملية التجميع بين الأجزاء المتفرقة .[1]

و يتم الترابط بين وحدات النظام الإقليمى من خلال تداخلها فى معاملات إتصالية واقتصادية متبادلة، وذلك فى سعيها لتحقيق مصلحتها . وكلما زاد حجم المعاملات بين وحدات النظام الإقليمى كلما زادت درجات الترابط بين هذه الوحدات فى داخل النسق الدولى.

و يمكن لوحدات النظام الإقليمى عند توافر أطر مؤسسية للتفاعل بينها، إتخاذ قرارات فيما يتعلق بالقضايا المشتركة . ومن ثم، يفوق الترابط بين الوحدات الإقليمية بشكل كبير درجة الترابط بين تلك المجموعات الاخرى، فالترابط بين دول السوق الأوروبية المشتركة يفوق مثيله بين تلك الدول وغيرها من دول العالم.

لذلك تؤثر التكتلات الاقتصادية الموجودة داخل النطاق الإقليمى على سلوك السياسة الخارجية للدولة، ومن الطبيعى أن تحاول الدولة أن توافق تصويتها مع الدول التى تدخل معها فى تجمعات اقتصادية أو علاقات اقتصادية قوية، مثل ما هو الحال فى دول مجلس التعاون الخليجى. و يترتب على هذه التكتلات الاقتصادية قيام عدد من الإتحادات الجمركية مثل الإتحاد الجمركى الذى وافقت عليه قمة مجلس التعاون الخليجى فى نوفمبر ٢٠٠٢.[2] .

وبالنظر إلى تصويت هذه الدول فى الجمعية العامة، يُلاحظ أنها متجانسة فى تصويتها إن لم تكن متطابقة، وكذلك الحال بالنسبة لتجمع الكوميسا أو منظمة المؤتمر الإسلامى، أو دول الإتحاد الأوروبى التى تمثل دولة واحدة فى سياستها الاقتصادية والعسكرية والخارجية. ومن الطبيعى أن تصوت هذه الدولة فى الجمعية العامة فى صالح القضايا التى تخص دول الإتحاد جميعاً، كذلك الحال بالنسبة لرابطة الآسيان أو دول النيباد ، فيُلاحظ أن هذه الدول

---

[1] - James A.Caporaso, "The External Consequences of Regional Integration For Pan-European Relations: Inequality, Dependence, Polarization and Symmetry", International Studies Quarterly Vol.20, No.3, September, 1967, p p.340-341

[2]- د. سامى عفيفى حاتم، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٣، ص ٤٠٦.

تحاول أن تتفق فيما بينها على القضايا التى يثور الإتفاق أو الاختلاف عليها. ومن الطبيعى أن تساهم هذه التكتلات بين دول المنطقة الواحدة أو الجوار الجغرافى الواحد على تصويت الدول فى المنظمة الدولية، حيث المصالح المشتركة، والحدود،والتجارة ... إلخ.

و يساهم التماثل بين دول التجمع الواحد فى الخيارات السياسية والاقتصادية الأساسية وفى البنية الاجتماعية، فى تطوير سياسة خارجية تكاد تكون موحدة إلى حد كبير فى المنظمة الدولية.

بالإضافة إلى هذا، تعطى مشروعات الإجماع الإقليمى الدول الأعضاء فيه دعماً فى أنشطتها التكاملية ومن ثم تخلق نوعاً من الإتفاق الضمنى بين هذه الدول.فالتحرر من الإستعمار ومحاربة التمييز العنصرى كانت دائماً موضوعات هامة على جدول أعمال المنظمات الإقليمية، ومفاهيم التنمية عبر التعاون الإقليمى. وبالتالى أثناء عرض هذه القضايا على الجمعية العامة، يظهر قدر كبير من التوافق بين دول الإجماع الاقليمى فى التصويت لصالح القضايا التى تعرض دائماً على جدول أعمالهم.[1]

<u>ثالثاً- سمات النظام الإقليمى للمنطقة:</u>

ويعنى هذا مستوى إمكانات الدول الأعضاء، ونمط العلاقات فيما بينهم والتماثل فيما بين الدول والمشروعات والسمات الإقليمية.

إن التقارب فى مستوى إمكانات وقدرات الدول الأعضاء فى النظام الإقليمى والتفاوت والتقارب فيما بينها يساهم فى تحديد شكل النظام الإقليمى، كما أنه يساهم فى تحديد السياسة الخارجية للدولة وفقاً لعلاقاتها الإقليمية. فالنظام الإقليمى هرمياً أو متعدد الأطراف كما يظهر فى منظمة الدول الامريكية أو ثنائياً تمثل أحياناً فى الجامعة العربية، أو متعدد الأطراف كما

---

[1]- د. سامى عفيفى حاتم، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٨.

يظهر فى منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة دول جنوبى شرق آسيا، فيؤثر مستوى الإمكانات فى طبيعة السياسة الخارجية لهذه الدول [1].

فلقد خضعت منظمة الدول الامريكية فترة طويلة لما عرف "بأكثرية الصوت الواحد" ، هو صوت الولايات المتحدة الأمريكية ، والذى يعود إلى التفاوت الكبير فى الإمكانات بينها من جهة وبين الدول الأعضاء من جهة أخرى ، وهو الأمر الذى ساهم فى تمرير سياسات الولايات المتحدة داخل النظام الإقليمى وأيضاً فى داخل المنظمة الدولية. وأيضاً فى إطار الإتحاد الأوروبى ظهر دائماً التحالف الفرنسى الألمانى فى تحديد سياسة المنظمة الإقليمية وتوجهاتها، وهو ما يظهر أيضاً فى تصويت هذه الدول فى المنظمة الدولية.

وتؤثر السمات الإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر على توجهات السياسة الخارجية للدول الأعضاء فى التجمع الإقليمى الواحد. فمن الطبيعى أن تؤثر سمات النظام الإقليمى على شبكة العلاقات القائمة من حيث فرزها لأنماط مختلفة من الصراعات والتحالفات الإقليمية.

و يعتمد قيام التجمعات الإقليمية على عدد من المقومات التى تساهم فى ربط أواصر الدول وتتمثل هذه المقومات فى البنود الآتية :

- الوحدة الدينية.

- الوحدة السياسية؛ بمعنى تشابه أنظمة الحكم من حيث ملكية وراثية أو جمهورية.

- الوحدة الاجتماعية؛(هل تمتلك هذه الدول مجموعة من القيم والعادات والتقاليد المتشابهة بالإضافة إلى وجود تركيبة اجتماعية متجانسة .

- الوحدة التاريخية بين دول التجمع الواحد (هل هناك إرث تاريخى وحضارى مشترك، والمصلحة المشتركة، وإن كان هذا لا ينفى الصراعات والحروب بين دول التجمع الواحد إذا ما طرأ طارئ عليها.[1]

---

[1]- د. ناصيف حتى، <u>الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المتشابهة فى جامعة الدول العربية الواقع والطموح</u>، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص ٨٣٨.

رابعاً: إختراق النظام الدولي للنظام الإقليمي.

شهدت الساحة الدولية أحداثاً جوهرية وتحولات رئيسية في العالم، و تؤثر هذه الأحداث بالطبع على ما يجري في مختلف مناطق العالم من تطورات وصراعات.

ويعتبر التفكك في الإتحاد السوفيتي أبرز معالم التحولات الدولية التي جاءت في أوائل التسعينيات، والتغيرات في شرقي أوروبا، وسقوط حائط برلين الذي أدى إلى توحيد الألمانيتين، والأكثر من ذلك أن تفكك الإتحاد السوفيتي كان من شأنه تعجيل جذري في قطبية العالم، حيث أصبحت قطبية أحادية تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية، كما انتهت الحرب الباردة التي كانت بؤرة الصراع بين القوتين العظميين، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فلاشك أن إنتهاء الحرب الباردة ساهم في إعادة ترتيب القوى والأدوار.[2]

و يؤثر هذا التداخل بشكل كبير في أنشطة التجمعات الإقليمية الفرعية بين دول المنطقة الواحدة. فإتسام النظام الدولي بتوتر أو حرب بين القوى الكبرى فيه ينعكس في محاولة كل طرف إستقطاب أكبر عدد ممكن من الحلفاء الإقليميين، ويؤدي هذا إلى إختراق النظام الدولي للنظام الإقليمي، وبالتالي سهولة النزاعات. وهذا بطبيعة الحال يؤثر بشكل كبير على السلوك التصويتي لدول التجمع الواحد في المنظمة الدولية، فعندما تحاول الدول الكبرى إستقطاب أطراف التجمع الإقليمي الواحد لصالحها، فهذا يخلق مصالح متعارضة بين دول التجمع الواحد، وهو ما يمكنه أن يؤثر على سلوكها التصويتي في الجمعية العامة عند عرض القرارات المختلفة.[3]

فصراع القوى العظمى في المنطقة الواحدة يساهم إلى حد كبير في إنشاء تجمع إقليمي، بل وتقوية هذا التجمع، لأن تدخل الدول الكبرى يمثل تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار

---

[1]- يوسف محمد عبيدان، نظام الحكم في دول الخليج ، دراسة مقارنة لقطر والكويت والبحرين، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٥٠.

[2]- السفير أحمد طه محمد، التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا، في د. محمد السيد سليم (محرر) مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

[3] - Joseph S.nye, **Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization**(Boston :Little Boston ,1971).p. 133

دول التجمع الواحد. ومن ثم، فالدافع الأمنى يمثل أحد أهم الدوافع الكبرى لقيام التجمعات الإقليمية.

كذلك، تتفاوت الأبنية الدولية فى مدى التوازن والترابط بين الوحدات الدولية. فتتميز بعض الأبنية بدرجة مرتفعة من عدم التوازن والترابط بين وحداته؛ بمعنى أن مجموعة من هذه الوحدات تعتمد على مجموعة أخرى بدرجة تفوق اعتماد الأخيرة عليها. وهذه الحالة يطلق عليها البعض ما يسمى" بالتبعية Dependence وهى " حالة الدول النامية فى النظام الدولى الراهن فى علاقتها بالدول الغربية الصناعية. فحوالى ٦٥٪ من صادرات الدول النامية يذهب إلى الدول الصناعية، فى الوقت الذى لا يذهب فيه إلا حوالى ٢٨٪ من صادرات الأخيرة إلى الدول النامية. بينما تتميز بعض الأبنية الدولية بدرجة أقل من التوازن والترابط بين الوحدات؛ بمعنى أن الوحدات تعتمد على بعضها البعض بشكلٍ متكافئ نسبياً، ويطلق على هذه الحالة " الاعتماد المتبادل Interdependence ومن أمثلتها حالة الترابط بين دول السوق الأوربية المشتركة.[1]

وفى ضوء التشابك والتعقيد فى العلاقات الدولية، وزيادة الترابط بين وحدات النظام الدولى، وتدخل النظام الدولى فى النظم الإقليمية، وُجد أن هذا النظام يساهم في تسييس عملية السياسة الخارجية للدول، بمعنى أن السياسة الخارجية لم تعد قاصرة على ما يسمى" بالسياسة العليا" ومعزولة عن المؤثرات الاجتماعية، وإنما ازداد إهتمام الدول بالقضايا الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك فإنه نتيجة للتشابك والتعقد فى المشكلات الدولية، ازدادت درجة الترابط بين الوحدات الدولية فى ظل الأطر التنظيمية الأخرى، ومن ثم ازدادت أهمية استخدام الأدوات الدبلوماسية الجماعية فى المنظمات الدولية، لتحقيق درجة معقولة من الترابط بين الوحدات الدولية.

<u>خلاصة ما تقدم</u>: تتعدد وتتنوع المحددات الإقليمية للسلوك التصويتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكلها تتعلق بالنطاق الإقليمى ذاته. بمعنى آخر أن الخصائص الإقليمية

---

[1]– د. محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.

ربما يكون لها تأثير كبير على السلوك التصويتى للدول من حيث الجوار الجغرافى وما يثيره من قضايا خلافية أو تعاونية أحياناً، أو التجمعات الاقتصادية فى المنطقة الواحدة، أو سمات النظام الإقليمى ذاته، وهذه العوامل تتداخل جميعها فى التأثير على السلوك التصويتى للوحدة الدولية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المبحث الرابع

المحددات الدولية للسلوك التصويتى

تتأثر السياسة الخارجية للدول عموماً بعوامل خارجية وعالمية، وقد أشار أنصار المدرسة التبعية بأن السلوك الخارجي لدول العالم الثالث تشكله وتوجهه أساساً متغيرات خارجية تتعلق بالوضع الطرفى أو الهامشى لهذه الدول فى نظام تقسيم العمل الدولى، وخضوعها لبلدان المركز الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة.[1]

ويشكل البنيان الدولى أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه. فالسياسة الخارجية للوحدات الصغيرة أو المتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولى من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى. ذلك أن نقص الموارد أو محدوديتها بالنسبة للوحدات الصغيرة أو المتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط القادمة إليها من الوحدات الكبرى، فالأخيرة تمتلك من الموارد ما يمكنها من التأثير الإيجابى فى النسق الدولى عموماً.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تتفاوت قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولى بتفاوت طبيعة هذا البنيان. ومن ثم، تزداد قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسى المستقل فى النسق الدولى كلما ازداد الطابع التعددى للبنيان الدولى، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة لهذا البنيان. فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس فإن تحول البنيان الدولى نحو القطبية الواحدة من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغرى والمتوسطة على تلك الحركة.فصراع الأقطاب فى ظل بنيان تعدد الأقطاب يؤدى إلى منع كل منهم الآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، كما يزيد من مساحة المناورة التى تستطيع أن تتحرك فيها تلك الأخيرة.

---

[1]- هدى عبد العزيز صلاح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

[2]- د.محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.

ولقد شهد النظام الدولى منذ أواخر الثمانيينات وأوائل التسعينيات تغيرات هيكلية بالغة الأهمية، أثرت تأثيراً جذرياً على النظام الدولى الذى كان سائداً، رغم أن هذه التغيرات لم تؤسس بعد قواعد نظام دولى جديد ومستقر. ويمكن القول، أن النظام الدولى منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن فى مرحلة إنتقالية تشهد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. فى الوقت الذى برزت فيه قوى جديدة فى آسيا وأوروبا وبرزت العولمة كظاهرة جديدة فى النظام الدولى.[1]

وفيما يلى سوف تتناول الباحثة المتغيرات الدولية وأثرها على السلوك التصويتى للدول، وذلك على النحو التالى:

أولاً- إ نهيار المعسكر الإشتراكى :

منذ عام ١٩٨٥، أدت الأزمة الداخلية والفشل الإستراتيجى السوفيتى إلى إنقلاب مفاجئ فى إدراك الذات والآخر، عبرت عنه ثورة ميخائيل جورباتشوف التى استخدمت مصطلح البروسترويكا. وبدأت التنازلات السوفيتية من جانب واحد فى المجال الإستراتيجى، ومن أهم هذه التنازلات تخلى الإتحاد السوفيتيى عن المنافسة فى مجال الأسلحة الإستراتيجية، فضلاً عن تخليها عن أوروبا الشرقية كمجال نفوذ سوفيتى.

وواجه الإتحاد السوفيتى مشكلة بقائه كدولة متعددة القوميات منذ عام ١٩٨٧ حيث كانت مشكلة القوميات فى الإتحاد السوفيتيى تتدهور بسرعة. وأوشك الأمر على الوصول إلى حروب أهلية متعددة. وخلال عام ١٩٩٠ أعلنت جمهوريات سوفيتية – وعلى رأسها جمهوريات البلطيق – استقلالها عن الإتحاد السوفيتى، الأمر الذى دفع جورباتشوف إلى طرح إتفاقية إتحادية جديدة تعترف بالإستقلال الداخلى الكامل للجمهوريات، وتبقى فقط على مجالات الدفاع والسياسة الخارجية.[2]

---

[1]- منصور حسن العتيبى، الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧) ص ٩٤.

[2]– د. محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية فى الحقبة الراهنة، فى مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم زرنوقة (محرران)،مرجع سبق ذكره، صص ١٨– ١٩.

وعلى جانب آخر أخذت التنازلات السوفيتية فى أغلب الحالات طابعاً تراكمياً، بقدر ما أخذت الأزمة الاقتصادية والأيديولوجية الداخلة نفس الطابع، وانتهى الأمر بإنهيار الإتحاد السوفيتى وتفككه إلى ١٥ جمهورية فى عام ١٩٩١ وإتجاه روسيا الإتحادية إلى الغرب .

ومن ثم يمثل إنهيار الإتحاد السوفيتى عاملاً قوياً فى التأثير على السلوك التصويتى للدول، خاصة تلك التى كان يساندها .

كما شهدت أوروبا الشرقية تحولات تزامنت- تقريباً- مع نظيراتها داخل الإتحاد السوفيتى أو كانت بمثابة إحدى إنعكاساتها.حيث شهدت أوروبا الشرقية توترات شعبية وحركات إحتجاج جماهيري واضطرابات متنوعة أدت إلى تساقط النظم الإشتراكية أو الشيوعية فى هذه الدول- بدءاً من بولندا – واحداً تلو الآخر ، وتبنى هذه الدول برامج للتحول الديمقراطى وإتجاهها إلى الغرب .[1]

وفى هذا الصدد يثير إنهيار النظم الإشتراكية فى أوروبا الشرقية التساؤل حول تأثير ذلك على تصويت الدول فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة وأن دول أوروبا الشرقية تصوت دائماً لصالح قضايا معينة مثل القضايا العربية وقضايا دول العالم الثالث .

وتشير التطورات السابقة إلى إنتهاء الحرب الباردة، وبالتالى انتهت الحروب الأيديولوجية الواضحة فى غالبية أرجاء العالم، كما أن الحروب الكبرى بين القوى العظمى أصبحت مستبعدة أو مستحيلة، على الرغم مما يظهر من حروب أو نزاعات محلية فى مناطق متفرقة من العالم . وقد رصد المحللون الإستراتيجيون نتيجتين مترتبتين على انتهاء الحرب الباردة ، هما: التحول عن الدفاع ، وتغليب الجيو اقتصادى على الجيو سياسى .[2]

---

[1] - Marquand ,David ," **After Socialism**" Political Studies , vxii (1993) p p 44- 46.

[2] - John G. Ikenberry , **The Future of International Leadership** " Political science Quarterly , Fall 1996) p p 389- 391.

وأنظر ايضا: د. مصطفى علوى، العلاقة بين الأمن والتنمية، مجلة النهضة (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ٦، يناير ٢٠٠١، ص ٨٨.

ثانياً– التطورات في الكتلة الغربية :

تمثل التطورات داخل أوروبا الغربية، والإتجاه المطرد نحو التكتلات الاقتصادية فى السياسة العالمية الوجه الإيجابى والأهم للتغيرات الدولية منذ نهاية الثمانينيات. فقد إندمجت الألمانيتان فى دولة واحدة فى أواخر عام ١٩٩١. ومن ثم، أصبحت ألمانيا الموحدة مركز للثقل الأوروبى والعالمى، وهذا الأمر سيكون له دلالته ليس فى أوروبا وحدها، وإنما فى النظام الدولى ككل.

علاوة على ذلك، اتجهت الجماعة الأوروبية إلى مزيد من التكتلات الاقتصادية والإندماج السياسي، وأصبح الإتحاد الأوروبى يمثل مركزاً هاماً للتأثير فى النظام الدولى.[1]

حيث أصبح عدد أعضائه ٢٥ دولة، بعد أن انضم إلى الاتحاد الأوروبى ١٠ دول أخرى بخلاف دول الـEFTA" وهذا الأمر من شأنه أن يزيد من قوة الاتحاد كمجموعة تصويتية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. الأمر الذى يثير التساؤل حول تأثير ذلك على تصويت الدول الأخرى داخل الجمعية العامة .[2]

فضلاً عن ذلك، فإن الإتجاه المطرد نحو التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى فى إطار منظور جديد للإقليمية أو التكامل الإقليمى يعرف بالإقليمية الجديدة" -New Regionalism"– والذى حل محل منظور الإقليمية التقليدية – شكلت استجابة للتحول فى النظام الدولى من الطابع السياسى والرمزى إلى طابع أكثر أهمية وذى صبغة ملموسة ، وهو

---

[1]- د. عماد جاد (محرر) الاتحاد الأوروبى من التعاون الاقتصادى إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ٢٠٠١) ص ص ١١– ٣٠.

[2] - Joshua S. .Goldstein, **International Relations** (New York:Longman, Third Edition 1999) p p. 442- 445.

الطابع الاقتصادى والتجارى، كما أنه يشكل تسليماً بإنكماش دور الدولة القومية فى إدارة الموارد المتاحة لها.[1]

وقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بقيام العديد من التكتلات الاقتصادية فى مختلف قارات العالم. ويشير الواقع الراهن إلى وجود ثلاث أنواع من التكتلات : شبه الإقليمية مثل اتحاد البنولكس بين بلجيكا ولكسمبورج وهولندا، والتكتلات الإقليمية مثل تكتل الأكواس، مجلس التعاون الخليجى، والاتحاد المغاربى العربى، وسارك والاندوجو ودول حوض نهر مانو، والكوميسا، وأخيراً التكتلات عبر الإقليمية مثل منتدى الأوبك، ومجموعة الثمانى الإسلامية ، ومجموعة الـ١٥ ، ومجموعة العشرين ، وتجمع المحيط الهندى.[2]

وفى نفس السياق فإن زيادة عدد الدول الأعضاء فى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا إلى ٥٤ دولة، يؤدى إلى تشكيل هذه الدول لتكتل تصويتى كبير ومتجانس داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو تطور قد يؤدى إلى إعادة تشكيل خريطة المجموعات والكتل التصويتية داخل الجمعية العامة لغير صالح بعض الدول، وفى صالح بعض الدول الأخرى. ونفس الأمر قد ينطبق على زيادة عدد أعضاء حلف الناتو .[3]

أما الوجه السلبى للتغيرات العالمية، فهو التفكيك،حيث شهد العالم منذ أواخر الثمانينيات موجة مضادة للإتجاه السابق، عرفت بتصاعد أو صحوة الإثنيات، وأدت إلى تغيير خريطة النظام الدولى.

ثالثاً- التغير فى هيكل النظام الدولى:

لقد اتفق دارسو العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على إنهيار نظام القطبية الثنائية، ولكنهم اختلفوا فى تكييف طبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولى. فبينما استخدم

---

[1]- د.محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩ ص ص ٣٤- ٥٥.

[2]- جامعة القاهرة، رؤية جامعة القاهرة فى تحديث الدولة المصرية، الجزء الأول (القاهرة ، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١) ص ص ٣٥٣- ٣٥٤.

[3] - Joshua S. .Goldstein, Op. cit, p. 444.

البعض منه مفهوم نهاية التاريخ[1] لوصف هذه المرحلة الجديدة التى شهدت انتصار الأيديولوجية الليبرالية والنظام الراسمالى، استخدم البعض الآخر اصطلاح" صدام الحضارات" [2] لوصف هذه المرحلة التى تتسم بطبيعة صراعية بين سبع أو ثمانى حضارات كبرى، حيث تحل الحضارة محل الدولة القومية .

وبعيداً عن هذا الجدل، فالواضح تغُير هرم السلطة والقواعد التى تحكم العلاقات بين الدول [3] ولذلك يصف الباحثون النظام الدولى الحالى بأنه نظام أحادى تعددى ، توجد فيه قوة عظمى واحدة وقوى كبرى عديدة، و إن كان يختلف عن النظام الدولى الذى كان موجوداً قبل ١٩١٤ من حيث إستحالة الحرب بين أعضائه .[4]

ويلاحظ أن أهم الظواهر التى ترتبط بالتغيرات العالمية الحالية ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) .

وكان من الطبيعى ونتيجة لحدوث هذه التغيرات أن يحدث تغير فى آليات المنظومة الدولية (خاصة دور الأمم المتحدة) ، وفى مضمون الأجندة العالمية[5]، ويصبح التساؤل الآتى: هل كان لهذا التغيير تأثيراً على نوعية القضايا التى تهتم بها الدول داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة من ناحية، ودرجة تماسكها التصويتى حول القضايا الجديدة من ناحية أخرى؟.

رابعاً : العولمة.

فى ضوء المتغيرات المتلاحقة والسريعة على الساحة الدولية والدخول فى عصر الاعتماد المتبادل وإختفاء الحدود بين ما هو داخلى وما هو خارجى، حلت المنافسة

---

[1] - Francis Fukuyama, **The End of History and the Last man** (New York: Free Press, 1992) p p. 1-7.
[2] - Samuel p. Huntington," **The Clash of Civilizations** ", Foreign Affairs, (Vol .72, No. 3, Summer 1993). P.120.
[3]- د. ودودة بدران، **الرؤى المختلفة للنظام العالمى الجديد** ، فى :د. محمد السيد سليم (محرر) ، **النظام العالمى الجديد** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ص ص ٢٣- ٢٤.
[4] - Samuel p. Huntington, " **The Lonely Super Power** ", Foreign Affairs, Vol. 78., No. 2(March/ April 1999) p.p 46-49.
[5]- د. عطيه حسين أفندى، **الأمم المتحدة وقضايا الجنوب** ، قضايا التنمية (٢)،(القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١٩٩٦) ص ص ٥٥- ٥٦.

الاقتصادية محل المنافسة العسكرية التقليدية بين الدول، وشهدت نهاية القرن العشرين المنصرم الإتجاه نحو العالمية فى الاقتصاد والمعرفة والتقدم العلمى والتكنولوجى .

و تعنى العولمة فى أبسط معانيها اعتماد كل دولة على الأخرى واستحالة إنفصالها عنها وصعوبة تطبيق سياسة إنغلاقية لأية دولة، فهى تعنى وجود نظام تشارك فيه كل أطراف العالم فى وضع نظام اقتصادى وسياسى وإعلامى وثقافى يسهم فيه الجميع فى ظل عالم القرية الكونية الصغيرة التى نجمت عن الثورة الهائلة التى شهدتها نهايات القرن العشرين فى مجال المعلومات والإتصالات.[1]

والعولمة هى ظاهرة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالطبع لابد وأن تلقى بظلالها على السياسات الخارجية للدول التى تنالها تلك الظاهرة الجديدة.[2] فالعولمة فى جانبها الاقتصادى تركز على تحرير التجارة الدولية وتدعو إلى إنفتاح النظام التجارى العالمى، بحيث تمكن المؤسسات التجارية من التبادل التجارى فى جو من التنافس العادل، وهذا من شأنه أن يقود إلى زيادة التبادل التجارى ، ومن ثم يزيد من الإستثمارات والإنتاج وتوفير فرص العمل والاستخدام الأمثل للموارد العالمية وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فى جميع دول العالم.[3]

فضلاً عن ذلك، شهد النظام العالمى الراهن مزيداً من الإهتمام العالمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث لعبت ثورة المعلومات والإتصالات دورًا بارزاً فى إنتشار وإيصال هذه القيم والمبادئ إلى كل المجتمعات، كما أدت الثورة التقنية، وإنصهارها مع الإعلام إلى جلب الكثير من القنوات التليفزيونية إلى البيوت عبر الكابلات والستالايت وشبكة الإنترنت ووضعت

---

[1]– لواء د. رمضان الألفى، العولمة والأمن: الإنعكاسات السلبية والإيجابية ، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٧٢، ١٩٩٨، ص ص ٤– ٨.

[2]– د. مصطفى كامل السيد، العولمة والتحول الديمقراطى، فى د. حسن نافعة ، وسيف عبد الفتاح (تحرير واشراف) : العولمة قضايا ومفاهيم (القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٠) ، ص ص ٩٥–٩٦.

[3]– د. محمد شوقى عبد العال، العولمة والسياسات الخارجية للدول الآسيوية ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس" آسيا والعولمة،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠–٢١ يناير ٢٠٠١)، ص ٢.

الدول على إتصال مباشر مع أى مكان فى العالم وسمحت بكمية لا تحصى من تبادل المعلومات ونقلها[1]. لذلك أصبح المواطن أكثر إطلاعاً على العالم وما وراء حدوده والذى قد يؤثر فى حياته، فقد أصبح أكثر إدراكاً للتفاوت العالمى وللفرص المتاحة ووسائل العيش فالأخبار والمعلومات والصور المرئية تنتقل بصورة أسرع عبر العالم مما كانت عليه، وأخبار المجتمع والسياسة والثقافة تنتقل عبر أرجاء المعمورة فى اللحظة ذاتها[2]. فالثورة العلمية الهائلة فى تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وما ترتب عليها من تقليص لقدرات الدولة على منع التدفق الإعلامى والمعلوماتى العابر لحدودها حد من سيادة الدولة فى السيطرة على وسائل الإعلام ، فالمواصلات والاتصالات المكثفة قربت المسافات والأفكار مما أدى إلى إيجاد" الثورة الديمقراطية العالمية" فالعولمة كصيغة سياسية تؤدى إلى إنتشار الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان[3]

ونتيجة لثورة المعلومات تلاشت نسبياً إمكانيات الفصل بين الداخل والخارج ولم يعد بإمكان دولة ما عزل شعبها عما يحدث فى الخارج أو العكس، ومن هنا زادت أهمية المعلومات وزادت قيمة المعرفة نظراً لخطورتها على صنع القرار[4]، فالعالم الآن يعيش فى قرية كونية بفضل وسائل الإعلام ، وخاصة الفضائيات التى أصبحت تدخل كل بيوت العالم.

وتعتبر اتفاقية"الجات" ومنظمة التجارة العالمية المدخل الاقتصادى والتجارى للعولمة، وبالرغم من محورية البعد الاقتصادى للعولمة، إلا أن التحرير التجارى الذى يدعو إليه أنصار العولمة لا يعنى تحريراً شاملاً للتجارة بقدر ما يعنى فتح أسواق الجنوب أمام أسواق الشمال.

---

[1]- أدمون غريب، الإعلام الامريكى، المستقبل العربى، بيروت، العدد ٢٦٠، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٧٥.

[2]- د. نايف على عبيد، القرية الكونية : واقع أم خيال ، المصدر نفسه، ص ١٣٧.

[3]- عبد الحميد على عبد الحميد شتا، مقارنة خبرات الإصلاح العربية بحالات مماثلة فى أوروبا الشرقية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الخامس للباحثين الشباب، (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)،٢٠٠٣، ص ٥.

[4]- د.جمال على زهران، ثورة المعلومات بين أمن وسيادة الدولة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد السادس، ربيع ٢٠٠٣، ص ٣٨–ص ٣٩.

ومن ثم، فإن العولمة تصبح بالأساس سعى من الشمال للسيطرة على أسواق الجنوب تحت غطاء من الرغبة فى تحرير التجارة العالمية.[1]

ومن ناحية أخرى تسعى العولمة لترويج ثقافة كونية تذيب الحدود بين الدول وتؤدى إلى زيادة معدلات التجانس بين الدول، فالعولمة فى مضمونها الثقافى تسعى إلى فرض وتسييد نموذج ثقافى واحد وهو النموذج الغربى وبشكل أكثر دقة النموذج الأمريكى، والعولمة بهذا المعنى هى نوع من الغزو الثقافى حيث تسعى الثقافة الغربية والأمريكية إلى استيعاب دول العالم وفرض نموذجها عليه.

وعلى الصعيد السياسى فإن العولمة تعنى الديمقراطية الحرة؛ بمعنى إحداث تحولات ديمقراطية تدفع بدول العالم نحو تبنى النموذج الغربى للديمقراطية ، ففى عصر العولمة يستند الفكر الرأسمالى إلى عناصر القوة المعرفية والاقتصادية لنشر المنظومة الليبرالية الغربية، خاصة بعد نجاح الفكر القيمى الغربى فى الإنتشار بين دول المعسكر الإشتراكى السابق فى شرق أوروبا فى أعقاب سياسات جورباتشوف الإصلاحية وإنهيار الاتحاد السوفيتى وتساقط العروش الشيوعية فى دول المعسكر الإشتراكى، فالبعد السياسى للعولمة يعنى مزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية والإنفراج الليبرالى ومزيد من الإحترام لحقوق الإنسان.[2]

و تطرح العولمة بهذا المعنى وبما تحمله من إيجابيات وسلبيات تحدياً جديداً أمام السياسات الداخلية والخارجية لدول العالم، فالعولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية معلوماتية فحسب، وإنما هى بالإضافة إلى ذلك ظاهرة ذات أبعاد سياسية وثقافية تدفع نحو تبنى النمط الغربى على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم كان لابد لها وأن تلقى بظلالها على مضامين وأبعاد السياسات الخارجية والداخلية والأدوار الإقليمية والدولية لتلك الدول.[3].

---

[1] - Lan Clark , **Globalization and Fragmentation** (N.Y: Oxford University Press, 1997) p. p 120- 122.

[2]- د. هدى ميتكيس، الأبعاد السياسية للعولمة فى آسيا ، بحث مقدم إلى ندوة " آسيا والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

[3]- أدمون غريب، الإعلام الامريكى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

ومن ثم يثور التساؤل هل تؤثر العولمة على السلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة؟. بالطبع إن توافق الدول فى التوجهات الأساسية للعولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم تبنى النموذج الليبرالى الغربى يؤثر على سلوك الدولة، من حيث تبنى سياسة متوافقة مع الدول الكبرى فى العالم، بالتالى التصويت لصالح القضايا التى تخصها أو لصالحها .

خلاصة ما تقدم: تتعدد المحددات الدولية للسلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتتنوع هذه المحددات بتنوع الأحداث التى مر بها العالم، وأهمها إنهيار الكتلة الشرقية، وبروز القوى الغربية التى تسيطر على زمام المبادرة فى السياسية الخارجية لدول العالم، والتغير فى هيكل النظام الدولى، الذى ساعد على بروز قوة واحدة مهمة فى العالم تتبعها- فى معظم الأحيان- دول العالم جميعها.

ويمكن القول هنا أنه يتأثر السلوك التصويتى للدولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل واضح بالتغيرات الحادثة فى هيكل النظام الدولى، الذى سمح لبعض الدول بممارسة دور أقوى من دول أخرى، وتقسيم العالم إلى قسمين الشمال والجنوب، وأصبحت تطرح قضايا داخل الجمعية العامة خاصة بدول الجنوب، ومن ثم تسعى دول الجنوب عادة إلى كسب أصوات الدول الكبرى للتصويت لصالح القضايا التى تمسها. وبالتالى كان على دول الجنوب والدول الصغرى أن تستجيب للتوجهات العامة لسياسات الدول الكبرى من حيث تبنى النموذج الديمقراطى، والإنفتاح الاقتصادى والثقافى .

المبحث الخامس

الكتل التصويتية ودبلوماسية التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة

لقد تميز التنظيم داخل منظمة الأمم المتحدة بميزة هامة وهى المساواة بين الدول، وظهر هذا بشكل واضح فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهناك مساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة. والجمعية العامة يطبق فيها قاعدة الأغلبية فى التصويت لإصدار القرار بناء على أن لكل دولة صوت واحد بغض النظر عن قوتها، ورغم أن القوى الكبرى فى العالم قد قبلت هذه المساواة، إلا أنها سعت إلى إيجاد وسيلة تحافظ بها على ما تتمتع به من قوة وتفوق.

وبالطبع سعت هذه القوى وما تزال إلى التأثير على الدول الصغيرة الأضعف قوة ومركزاً، وهى تسلك نوعاً من التأثير على الدول الصغرى بحيث تجعل الأخيرة تدور فى فلكها.

وتلعب الإتجاهات والإرتباطات السياسية دوراً هاماً عند الإقتراع فى الجمعية العامة بإعتبارها الهيئة الدولية التى تمثل غالبية الوحدات السياسية المكونة للمجتمع الدولى، ومن ثم فإن إنضمام هذه الوحدات داخل الجمعية العامة فى شكل مجموعات دولية بات الطابع المميز للجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

وظروف التكتل والتجمع داخل الجمعية العامة ليست واحدة فى كل الاحوال، فمثلاً المجموعة العربية نتجت لما يجمع بين الدول العربية من علاقات ذات أصول بعيدة وجذور عميقة ارتبطت بما يقتضيه وجود القومية العربية تعمل على تحرير كافة الشعوب العربية من نيران الإستعمار وتعمل على تحقيق مستقبل أفضل لها .

وتختلف الكتل والمجموعات الدولية فى الجمعية العامة من حيث نشأتها، فبعضها ما زال موجوداً وبعضها اختفى، كما ظهرت مجموعات أخرى تباعاً وعلى فترات، كما أن مجموعات التوزيع الجغرافى كانت موجودة بشكل أو بآخر منذ الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم

---

[1]- مصطفى عبد العزيز مرسى، مرجع سبق ذكره ، ١٣٧.

المتحدة ، فضلاً عن أن هناك عدد من المجموعات الإقليمية توالت فى الظهور بعد قيام منظمة الأمم المتحدة.[1]

وهناك اختلافات كبيرة فى درجة الحيوية التى تميز بين الكتل والمجموعات الدولية الموجودة فى الجمعية العامة، فبعضها لا يتمتع بغير وجود سلبى أى أنها لا تكون ملموسة، وتظهر فى بعض المناسبات كالإنتخابات مثلاً ثم تختفى، بينما هناك مجموعات أخرى على العكس من الأولى تعمل كالكتل البرلمانية، وجماعات الضغط داخل نطاق الجمعية العامة، كالمجموعة الأفروآسيوية، وهناك دول تجتمع بصفة دورية كمجموعة دول أمريكا اللاتينية التى تتشكل من رئيس ونائب رئيس، والكتلة الشيوعية السابقة التى كانت تخضع تصرفاتها لوحدة منظمة وتصوت دائماً فى إتجاه واحد، والمجموعة العربية التى تتصف بتنسيق تصويتها فى معظم الأحيان وخصوصاً فى القضايا التى تمس المنطقة العربية.

وظهر هذا التأثير فى العديد من الأشكال والأنماط حيث يبدأ بالإقناع ويتدرج إلى ربط المصالح وقد يصل إلى حد التهديد بقطع هذه المصالح، مما أدى إلى ظهور إرتباطات واضحة يمكن تمييز نمط تصويتها فى الجمعية العامة، وقد أطلق على هذه الظاهرة اسم " التصويت الكتلى" بمعنى أن الدولة أصبحت تصوت عن طريق المجموعة أو الكتلة ، ولم يعد التصويت عملية تعبير عن إرادة منفردة للدولة.

ما هو المقصود بالتصويت الكتلى ؟:

تميزت دبلوماسية التصويت فى الجمعية العامة بظاهرة التصويت من خلال مجموعة أو كتلة جغرافية أو تاريخية أو جنسية أو أيديولوجية .[2]

وهناك تعريفات متعددة للكتلة(Bloc) ، فالبعض يعرف الكتلة على أساس نسبة الإنحراف فى تصويتها بأنها مجموعة من الدول تتقابل بانتظام فى شكل مجموعة مترابطة، ويرتبط

---

[1] - Goodwin, G., The Expanding United Nations", Voting Patterns, International Affairs, Vol. 36, No. 2, April 1960, P P 173- 177

[2] - H.G. Nicholas, The United Nations As A Political Institution, 3rd edition, New York, (1967),. P P 122-125.

تصويت أعضائها بالقرار التى تتخذه هذه المجموعة، وتبلغ نسبة إنحراف تصويت أعضاء الكتلة عن الإتجاه العام لتصويتها أقل نسبة ممكنة.[1]

وهناك من يعرفها تبعاً لدرجة تجانسها والترابط فى تصويت دولها الناتجة عن العوامل التى تجمعها، فيقول أنه يفترض فى الكتلة أنها مجموعة تصوت دائماً كوحدة إزاء جميع المسائل المختلفة أو فى أنواع معينة من هذه المسائل، ويظهر هذا بشكل جلى فى سجلات تصويت الدول التى تصوت معاً نتيجة لأنها تكون " مجموعات جغرافية " لأنها تقع فى نفس المنطقة الجغرافية، أو لأن لها أيديولوجية أو مصالح مشتركة أو لأنها ترتبط ببعضها فى موضوعات السياسة الخارجية.[2]

ويقصد بالتصويت الكتلى :

بأنه تجمع عدد من الدول تربط بينها روابط معينة للتصويت فى إتجاه واحد بخصوص مسألة معينة. وطبقاً لذلك فقد تكون مجموعة من الدول الصغرى قادرة – إذا ما ضمتها مجموعة واحدة– أن تمارس ضغوطاً أو تأثيراً يفوق قوتها الفعلية بمعنى؛ أن الدولة يمكن أن تلعب قدراً فى التأثير فى التصويت يفوق إمكانياتها من حيث (السكان، الأهمية الجغرافية ، الأهمية السياسية).[3]

والتصويت الكتلى لا يطلق فقط على الأعضاء الذين يصوتون معاً بصفة مستمرة، ولكنها تعنى بالضرورة وجود إحساس بالتضامن والهدف النهائى .

فالكتلة عبارة عن مجموعة من الدول قد تجتمع دورياً وأعضاؤها يرتبطون بالتصويت على قرارات الجمعية العامة طبقاً لما تمليه المجموعة، وتتصف هذه المجموعة بالمرونة، ويوجد تداخل فى العضوية فيما بينها.

---

[1] - Allan , Hovet, Jr., Op.cit ., p.p 30-31.

[2] - Bailly , Sydney, D**., The General Assembely of The United Nations , A study of Procedure and Practice , The Carnegie Endowment for International Peace** , Fredrick A. Praeger, New York , 1960, p. 145.

[3]- هدى عبد العزيز صلاح، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

ويختلف مفهوم "الكتلة " عن مصطلح" المجموعة (Group) " فالأخيرة تشارك فى تبادل الآراء ووجهات النظر بالنسبة للمسائل المعروضة، ولكن النقاشات لا تلزم الدول الأعضاء بالتصويت لصالح قضية معينة. بينما الكتلة يكون فيها نمط التصويت ملزماً لجميع أعضاءها. وهناك تعبير آخر يسمى المجموعات الحزبية (Caucusing Groups) وهى المجموعة التى يجمعها تنظيم رسمى ، وتعقد اجتماعات دورية ، ويناقشون مسائل معروضة على الجمعية العامة أو قد تعرض على الجمعية العامة قبل إنعقاد الدورة.[1]

أولاً : دراسة الكتل الدولية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

استهدفت كل مجموعة أو كتلة تكونت داخل الجمعية العامة من وراء تنظيمها وتكوينها التأثير على نمط التصويت بالنسبة للقرارات المعروضة أمام الجمعية العامة، بصورة تحافظ على مصالحها وتحقيق أهدافها الخارجية، وسوف تعرض الباحثة للكتل الموجودة لمعرفة نمط تصويتها ومن أجل معرفة مدى تماسكها وقدرتها على التأثير فى التصويت.

ا- الكتل فى الجمعية العامة:

يعنى تعريف الكتلة بأنه " مجموعة من الدول تتصرف فى إتحاد،كوحدة واحدة، وكان يطبق تعريف الكتلة فى السنوات السابقة على إنهيار الاتحاد السوفيتى على الكتلة السوفيتية فقط، حيث كانت الدول تتصرف فى إطار واحد متناسق فى كل المواقف تقريباً، أما الآن فيمكن أن يطبق تعريف الكتلة على الكتلة الأوروبية " دول الاتحاد الأوروبى" التى تتخذ مواقف متناسقة وواحدة ، فيما عدا استثناءات ضئيلة.

وتتكون هذه الكتلة من ٢٥ دولة حيث انضمت إليها فى صيف ٢٠٠٤ عشرة دول بعد أن كانت ١٥ دولة منذ نشأتها وحتى هذا التاريخ .

---

[1] - Leory N. Rieslbach **, Quantitative Techniques for Studying Voting Behavior in The UN General Assembly** , International Organization , 1960 , p p 290-305.

وتعقد هذه الكتلة مقابلات واجتماعات بصفة منتظمة من خلال دورات إنعقاد الجمعية العامة، ويرأس هذه الاجتماعات ممثل دورى لها، وتظهر نتيجة هذه الاجتماعات فى صورة قرارات ملزمة للأعضاء المكونين لها .[1]

٢- المجموعات الحزبية :

تضم الجمعية العامة عدداً كبيراً من المجموعات الحزبية، وذلك نتيجة لإتساع نشاط الجمعية العامة، وتقوم هذه المجموعات بمناقشات دورية قبل إنعقاد الجمعية، فى المسائل ذات الإهتمام المشترك وتختلف هذه المجموعات من حيث التنظيم، غير أن ما يجمع بينها أنها تجتمع بصفة دورية من أجل مناقشة المسائل المعروضة على الجمعية العامة. وهى تشكل عنصراً أساسياً فى العمليات السياسية الدائرة فى الأمم المتحدة.[2]

أ- المجموعة العربية:

تتكون هذه المجموعة من ٢١ دولة بالإضافة إلى فلسطين، وهذه المجموعة من أوائل المجموعات التى تكونت مع بداية تكوين الأمم المتحدة، وتتصرف هذه المجموعة بشكل منسق يجمع بينها وتربطها مصالح مشتركة ، ويربط هذه المجموعة ويؤكد تماسكها عدة عناصر ، أهمها اللغة، والدين .

وتجتمع المجموعة العربية مرة كل شهر، وتتكرر هذه الاجتماعات فى أثناء إنعقاد الجمعية العامة، وتركز إهتمامها على المسائل المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وحق تقرير المصير، وتجرى الاجتماعات بينها بصورة سرية، وتقتصر على رؤساء الوفود، وتضم المجموعة ممثلى الجامعة العربية الذين منحوا حق حضور الجلسات والاجتماعات كمراقبين.[3] وتبذل المجموعة العربية جهداً كبيراً من أجل التوصل إلى إتفاق فى الآراء ، وتبدو هذه المجموعة أكثر إنضباطاً ونشاطاً.

---

[1] _ Arend Lisphart., **The Analysis of Bloc Voting in the General Assembly: Acritique and a Proposal.**, American Pollitical Science Review., no 57.(December 1963). P. 910.

[2]- هدى عبد العزيز صلاح، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

[3] - Bailly , Sydney, D, Op.cit., p .35

ب- المجموعة الأفريقية:

تتكون هذه المجموعة من أكثر من ٥٥ دولة أفريقية، وبدأت هذه المجموعة تحقق التكامل الاقتصادى فيما بينها فى إطار مبادرة الـ " NEPAD" أو المشاركة الأفريقية من أجل التنمية فى أفريقيا وتهدف هذه المبادرة إلى إحداث التنمية الاقتصادية الذاتية وتحقيق التنمية الأفريقية[1] ، كما يجمع بين أعضاء هذه المجموعة روابط عديدة منها استقلال كل منها فى فترة تاريخية متقاربة، واشتراكها فى تاريخ طويل من المعاناة من سيطرة المستعمر.وكثيراً ما تتبنى هذه المجموعة موقفاً موحداً ، خاصة فى المسائل الحيوية المتعلقة بالنسبة للمنطقة مثل مسألة حق تقرير المصير، والتنمية فى أفريقيا .

ج-مجموعة دول أمريكا اللاتينية:

تتكون هذه المجموعة من عشرين دولة، وتُؤخذ القرارات فى اجتماعات المجموعة بناء على خطة مدروسة وموضوعة، وذلك في معظم المسائل المعروضة على الجمعية العامة. وهذه القرارات ليست ملزمة للدول الأعضاء وإنما ترتبط بمدى التأييد الذى يحيط بالقرار داخل المجموعة.

ويرجع الإنسجام والتوافق بين هذه الدول إلى التشابه فى المشاكل التى تواجه دول هذه المجموعة، وهذه المجموعة تمارس قدراً من التأثير أثناء عملية التصويت على قرارات الجمعية العامة [2].

٣- المجموعات الجغرافية:

---

[1]- عمروعلى، المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية (النيباد)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص ص ٢٣٨- ٢٤٠.

[2] - Bruce M. Russel, **Discovering Voting Groups in General Assembly** , The American Political Science Review, vol 3, no.3,1966, Pp. 109-111.

تقوم المجموعات الجغرافية عن طريق إتفاقات الجنتلمان (غير الرسمى) لتوزيع المقاعد فى الهيئات واللجان والمجالس المحدودة التابعة للأمم المتحدة، كاللجنة العامة التابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية، وغيرها من المجالس، ويعتبر التوزيع الجغرافى شكلاً من أشكال التجمعات الدولية فى الجمعية العامة، وإن كان البعض يراه تعبيراً خاطئاً وتوزيعاً غير عادل، فهذه المجموعات تحددت سياسياً وإتفاقياً عن طريق أغلبية أعضاء الجمعية العامة، أكثر مما تحددت على أساس جغرافى حقيقى، فالإقليمية السياسية تغلبت على الإقليمية الجغرافية الحقيقية كما نصت عليها الفقرة "١" من المادة٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وقد أدخلت الجمعية العامة تعديلاً على هذا التوزيع يحل محل إتفاق الجنتلمان القديم .[1]

وتنشأ المجموعات الجغرافية إما من خلال الإتفاقات غير الرسمية أو عن طريق الإتفاق بين الدول أو عن طريق الإتفاقات الرسمية .

والهدف من تكوين" المجموعات الجغرافية هو التشارو بين أعضائها من أجل ضم الوحدات السياسية الصغيرة للأمم المتحدة، وبالتالى ضمان صوت جديد لصالح المجموعة. وتتكون الأمم المتحدة من عدة مجموعات جغرافية وهى :

- مجموعة الدول الأوروبية.
- مجموعة الدول الآسيوية.

---

[1]- نصت الفقرة ١ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة على مراعاة الخدمات التى قدمتها الدول الأعضاء من أجل السلام وتحقيق توزيع جغرافى عادل فى توزيع المقاعد الست غير الدائمة فى مجلس الأمن، غير أن التنظيم الدولى الذى تم عام ١٩٤٦ لم يأخذ بالتوزيع الجغرافى كما يجب أن يكون فوزعها توزيعاً جامداً كما يلى: مقعدان للدول الامريكية، مقعد لدول الكومنولث، مقعد لدول أوروبا الشرقية، مقعد لدول أوروبا الغربية، مقعد لدول الشرق الأوسط وأدمج هذا الاتفاق فى القرار رقم(١٩٥٧/١١٩٢) وقد أدخل تعديلاً رسمياً فى ١٩٦٣/١٢/١٧ فأصبحت المقاعد غير الدائمة عشرة توزع كما يلى: مقعدان لدول أمريكا اللاتينية، ٥ مقاعد لدول أفريقيا وآسيا، مقعد لدول أوروبا الشرقية، مقعدان لدول أوروبا الغربية والدول الأخرى .راجع د. محمد فتح الله الخطيب، <u>القوى السياسية فى الأمم المتحدة</u>، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، فبراير ١٩٦٢، ص ص ٧٧- ٨٠، والدكتور خيرى حماد، <u>قضايا فى الأمم المتحدة</u>،بيروت، منشورات المكتب التجارى، ١٩٦٢ ، صص ٥٥- ٦٣.

- مجموعة الدول الأفريقية.
- مجموعة دول أمريكا اللاتينية.
- مجموعة الدول الأعضاء فى مجلس الامن .

٤- المجموعات الإقليمية :

تتكون هذه المجموعة من الدول التى ترتبط عضويتها المشتركة فى منظمة إقليمية، أو مؤتمرات إقليمية على درجة من الأهمية، والتى تقتصر مهمتها على إدارة شئون الدول الأعضاء، وتمارس هذه المجموعات درجة من التأثير على عملية التصويت داخل الجمعية العامة، وإن كان يبدو أن أثرها ليس بشكل مباشر. وتنحصر إهتمامات هذه المجموعات بالموضوعات التى تخص الإقليم والمصالح المرتبطة به، مثل حلف شمال الأطلنطى، وهذه المجموعات دائماً غير منظمة تنظيماً رسمياً داخل الجمعية العامة، وتجتمع عادة فى الدهاليز وهى:

١- المجموعة العربية وتتكون من ٢٢ دولة عربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية.

٢- المجموعة الأوروبية.(وتضم ٢٥ دولة حتى مايو ٢٠٠٤، ومنذ البداية تكون الإتحاد الأوربى من ست دول التي تشكلت في ١٩٥٧، واعتباراً من الأول من (أيار) ٢٠٠٤ أصبح الإتحاد الأوروبي يضم ٢٥ دولة. وكانت هناك خمس موجات لتوسيع الإتحاد منذ عام ١٩٥٧: لضم الدنمارك وأيرلندا وبريطانيا١٩٧٣، لضم اليونان ١٩٨١، لضم إسبانيا والبرتغال ١٩٨٦ ، لضم النمسا وفنلندا والسويد ١٩٩٥، لضم ثماني دول من وسط وشرق أوروبا، إلى جانب قبرص ومالطا ٢٠٠٤ والدول التي انضمت هى (جمهورية التشيك، وإستونيا، وهنغاريا ، ولاتفيا ، وليتوانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا).

لكن لا يقف هذا التوسع هنا – فالشكل العام لأوروبا ما زال يتغير مع وجود موجات جديدة من التوسع مخطط لها في المستقبل. فكل من بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا مرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي، وهي تمر بمراحل مختلفة من عملية الإنضمام[1]. ويمثل الإتحاد

---

[1]- د. عمرو حمزاوى، الإتحاد الأوروبى، إشكاليات التوسع وسيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص ٩٠-١١٠.

الأوروبي الموسع أكبر تجمع تجاري في العالم في ما يتعلق بتعداد السكان، إذ يشمل إجمالاً ٤٥٥ مليون نسمة بإضافة ٧٤ مليوناً من الأعضاء الجدد.وسوف يتحول مركز الثقل في الإتحاد شرقاً، حيث تتوسع مساحته بمقدار الربع بحيث يتاخم الإتحاد السوفيتي السابق.

والبلدان الجديدة إجمالاً أفقر من البلدان القديمة في الإتحاد، حيث يشكل ناتجها المحلي الإجمالي أقل من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الخمس عشرة بالإتحاد الأوروبي. غير أن اقتصاديات الأعضاء الجدد تنمو بسرعة

٣- حلف شمال الأطلنطى.

٤- منظمة الدول الامريكية.

٥- تجمع دول حوض النيل.

٦- الجماعة الاقتصادية الأفريقية، تعتبر الجماعة الاقتصادية الأفريقية أكبر وأشمل إتفاقية تعقد فى إطار العمل الاقتصادى الأفريقى المشترك حيث وقعت عليها ٥٤ دولة فى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبوجا فى يونيو ١٩٩١، ودخلت الاتفاقية حيِّز التنفيذ فى إبريل ١٩٩٣.وسعت الجماعة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية أهمها: تعزيز وضع التجمعات الاقتصادية الأفريقية القائمة بهدف الوصول إلى الإندماج الاقتصادى الكامل بينها، والعمل على وضع سياسات تجارية موحَّدة تجاه الغير، وإنشاء تعريفة جمركية موحدة بين الدول الأفريقية، مع العمل على إزالة العوائق أمام حرية إنتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء

٧- السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا(الكوميسا)، ظهرت الكوميسا كإمتداد لمنطقة التجارة التفضيلية (PTA) Preferential Trade Area) التى أنشئت عام ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ فى ٣٠/ ٩/ ١٩٨٢، ونتيجة للنجاح الذى حققته هذه الاتفاقية، قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينها وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA، وتم توقيع الاتفاقية فى ٨/ ١٢/ ١٩٩٤. وتضم دول الكوميسا ٢٠ دولة أفريقية بعد إنسحاب تنزانيا عام ٢٠٠٠ لإنضمامها إلى الجماعة الاقتصادية لتنمية الجنوب الأفريقى (السادك) منها ١٣ دولة تصنف ضمن تقارير البنك الدولى على إنها دول أقل نموًا، حيث يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٤١٠ دولاراً سنوياً.

و تسعى الكوميسا إلى تحقيق الأهداف الآتية : تعزيز التنمية المشتركة بين كافة الدول الأعضاء، وتبني سياسات من شأنها العمل على رفع مستوى شعوب دول التجمع، العمل على خلق بيئة مواتية للإستثمار المحلى والأجنبى، تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والأمن والإستقرار للدول الأعضاء، إنشاء منطقة إتحاد جمركى بين الدول الأعضاء عام ٢٠٠٤.

٨- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS): تم توقيع معاهدة إنشاء الجماعة فى مايو عام ١٩٧٥ وضمت كل من (بنين، بوركينافاسو، توجو، جامبيا، غانا، غينيا، غينيابيساو،كوت ديفوار، سيراليون، السنغال، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجيريا، النيجر). وقد دخلت المعاهدة حيز التنفيذ فى نوفمبر عام ١٩٧٦، وإنضمت دولة الرأس الأخضر إلى الجماعة عام ١٩٧٧ وانسحبت مرويتانيا من التجمع مؤخراً .

وقد قامت نيجيريا بدور رئيسى فى تكوين الجماعة إذ قامت بمساعٍ إقليمية لإقناع الدول بالإنضمام لهذه المنطقة حيث قامت بتقديم الدعم المعنوى (الدبلوماسي) والمادى (المنح والقروض والمعونات) للدول الأكثر فقراً فى الإقليم، وتهدف الجماعة إلى تحقيق التعاون والتنمية الزراعية فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى بخاصة فى مجال الصناعة والطاقة والنقل والإتصالات السلكية واللاسلكية، العمل على تنمية العلاقات التجارية والإستثمارية بين الدول، تقوية العلاقات بين الدول ككل فى إطار التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية.

٩- الجماعة الاقتصادية لتنمية الجنوب الأفريقى (سادك): وهى تعتبر أحدث التجمعات الاقتصادية الوليدة وأقواها على الإطلاق على المستويين السياسى والاقتصادى، حيث تم الإعلان عن قيام التجمع فى أغسطس عام ١٩٩٢، والذى جاء إمتداداً لمؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقى (SADCC) والذى تم الإعلان عنه فى قمة أروشا بتنزانيا عام ١٩٧٩، ويضم التجمع ١٤ دولة هى (أنجولا، بتسوانا، ليسوتو، موريشيوس، موزمبيق، نامبيا، سوزيلاند، سيشل، جنوب أفريقيا، الكنغو الديمقراطية، ملاوي، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى).

ويهدف التجمع إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى ومحاربة الفقر والإرتقاء بمستوى المعيشة من خلال تحقيق التكامل الإقليمي، العمل على الربط بين البرامج والإستراتيجيات الوطنية والإقليمية. وقد دفعت جنوب أفريقيا بثقلها السياسى والاقتصادى لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول الإقليم، فقامت بالعمل على توقيع إتفاق التجارة بين الأعضاء فى ٢٥

يناير ٢٠٠٠ وبدأ تنفيذه فى سبتمبر ٢٠٠٠ والذى يمثل أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول السادك.

١٠-التجمع الاقتصادى فى إطار النيباد، تتكون النيباد من عشرين دولة ، منها خمس دول أصحاب مبادرة إطلاق النيباد وهم (مصر- الجزائر- نيجيريا- جنوب أفريقيا- السنغال) بالإضافة إلى ١٥ دولة أخرى تمثل الأقاليم المختلفة لأفريقيا وهى (ليبيا- تونس- موزمبيق- بتسوانا-أنجولا -موريشيوس-أثيوبيا- رواندا- كينيا- الجابون- الكاميرون- الكونغو برازفيل- مالى - غانا- ساوتومى وبرنسيب.[1]

11- رابطة الآسيان.

١٢- مجموعة الثمانى.

١٣- منظمة الأيكو.

١٤- منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى.

١٥- مجموعة الخمسة عشر للدول النامية.[2]

ثانياً – دبلوماسية التصويت فى الجمعية العامة:

يقصد بتعريف الدبلوماسية أنها " النشاط الذى تمارسه أجهزة الدولة العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية الذى يمارسه رؤساء الدول، والحكومات، وإدارات الشئون الخارجية والوفود، والبعثات الخاصة والدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية أهداف وشئون السياسة الخارجية للدولة".[3]

---

[1]-راوية محمد توفيق، الحكم الرشيد والتنمية فى أفريقيا مع دراسة للمشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا(نيباد)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

[2]- د. سامى عفيفى حاتم، مرجع سبق ذكره، ، ص ٤٤٩

[3]- سليمان محمد محمد الهمالى، السلوك التصويتى للولايات المتحدة الأمريكية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

وتحاول الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة، وإنطلاقاً من مصالحها القومية والإستراتيجية من وجهة نظرها أن تحدد توجهها حيال المشاكل والمسائل المعروضة على جدول أعمال الجمعية العامة. وحتى يأتى موقف الجمعية العامة معبراً عن الموقف الخاص للدولة أو قريباً منه ، فإن الدول لا تألوا جهداً فى التأثير على غيرها من الدول الأعضاء ، سواء أكان بالترغيب أم الترهيب .

وقد صاحب المشاكل التى تعرض على الجمعية العامة ومناقشتها إتباع أساليب من شأنها التأثير على الأغلبية فى الجمعية العامة من أجل إصدار قرار معين، وتتفوق هنا المجموعة الأكثر كفاءة فى ممارسة أسلوب دبلوماسي لإقناع وجهات النظر المعارضة بالموافقة على القرار.

فإذا كانت الدولة هى صاحبة مشروع القرار فإنها تحاول أن تكسب أغلب الأصوات من أجل تحقيق سياستها من خلال كسب الأصوات لكى يتم تمرير مشروع القرار الذى تقدمت به ويصبح قراراً يؤخذ به، إلا أن ذلك ليس بالأمر اليسير، بل على الدولة صاحبة مشروع القرار أن تقوم بعدة نشاطات لكى تؤثر على إتجاهات التصويت، فقبل أن تحين لحظة التصويت الفعلية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة يسبق ذلك مرحلة نشاط متنوع (يشمل المناقشات والمشاورات، وقد تكون تلك الأنشطة قبل وصول وفود الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة متمثلة فى إتصالات دولية قد تأخذ الشكل المباشر عن طريق الإتصال بين رؤساء بعض الدول أو وزراء خارجيتها، أو بواسطة الإتصالات التى تجريها البعثات الدبلوماسية فى الدول المعتمدة لديها[1].

ويتوقف حجم وفعالية التأثير على دور الدولة وثقلها فى النظام الدولى وما تمتلكه من آليات الضغط ويسمى هذا " بدبلوماسية التصويت" ويعنى بها المفاوضات والمناقشات التى تتم بين ممثلى الدول الأعضاء فى الجمعية العامة. لأن التصويت على قرارات الجمعية العام فى النهاية هو محصلة لمرحلة طويلة من المفاوضات غير الرسمية والمناقشات والمداولات والإتصالات المتعددة التى تتم خارج الاجتماعات الرسمية، سواء كان فى قاعات الإستراحات،

---

[1]- المرجع السابق نفسه، ص ٢٧.

أو من خلف الكواليس، وغرف الاجتماعات التمهيدية، أو مقار الوفود، أو أماكن إنعقاد المجموعات الدولية فى مبنى الأمم المتحدة .[1]

وغالباً ما يسبق وصول وفود الدول الأعضاء إلى المنظمة الدولية إجراء مشاورات سواء بين رؤساء الدول أو وزراء خارجيتها، أو أعضاء الوفود وبعثاتها الدبلوماسية، وتهدف هذه المشاورات إلى التوصل إلى حل وسط يرضى به أغلبية الدول الأعضاء، أو على الأقل إقناعها باتخاذ موقف مؤيد أو معارض لقرار ما ، أو مساندتها بالإمتناع عن التصويت .[2]

فضلاً عن ذلك فإن فرصة مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة فى الفوز بأغلبية الأصوات اللازمة لإقراره لا تمت للنواحى القانونية بصلة مباشرة ، ولكنها تتوقف- بشكل كبير- على مدى البراعة فى صياغة المشروع بحيث يعكس المصالح المشتركة لأغلبية الدول الأعضاء بقدر الإمكان ، وعلى وزن الدولة ، وعلى موضوع القرار .

وتساهم دبلوماسية التصويت فى أنها أنشأت مراكز لتبادل المعلومات ووجهات النظر لمناقشة مشروعات القرارات قبل عرضها على الجمعية العامة، ومن ثم وحيث تتناول الجمعية ذلك القرار ويعرض للتصويت، تكون كل مجموعة قد اتخذت مسبقاً- إتجاهاً واضحاً وموقفاً محدداً تمليه مصلحتها المباشرة أو مصلحة المجموعة المنتمية إليها .[3]

خلاصة ما تقدم، تتعدد كتل التصويت فى الجمعية العامة ، وفقاً لتعدد التقسيمات التى ظهرت، فمنها من قسمها وفقاً للتوزيع الجغرافى، أو وفقاً للتوجهات السياسية ، أوالأيديولوجية، أو وفقاً للتنظيمات الإقليمية أو وفقاً للانتماءات الاقتصادية كما ظهر فى التجمعات الجديدة التى تعمل على تبنى سياسات اقتصادية مشتركة هدفها تحقيق التعاون والدعم الفعال للمشاكل

---

[1]- د. حسن نافعة، <u>محاضرات فى التنظيم الدولى</u>، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، صص ٢٨- ٣٠.

[2] -John Hadwen & John Kaufman , **How UN Decision are Made**?, Leyden : S,W. Sythoff, 1962 p. 37.

[3] - John Kaufman, **Conference Diplomacy** , Leyden,(1968), p. 147.

راجع أيضاً: هدى عبد العزيز صلاح، <u>إتجاهات التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة</u>، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

الاقتصادية التى تواجه المنطقة الخاصة بالتجمع. إلا أنها فى النهاية تسعى من خلال هذه التجمعات إلى ممارسة قدر من التأثير على غيرها من الأعضاء الآخرين من خلال المشاورات أو المناقشات غير الرسمية، والرسمية أحياناً لدفع الآخرين للتصويت لصالح قضية ما، سواء بالتأييد أو الرفض، أو على الأقل المساندة فى الإمتناع عن التصويت وهو ما يطلق عليه " بدبلوماسية التصويت" وهو إجراء متبع فى كل المنظمات الإقليمية، وأيضاً تسعى المنظمة الدولية من خلال الدول التى ترغب فى صدور قرار أو عدم صدروه لتجميع الآخرين للتصويت لصالحها وذلك من خلال اللقاءات السرية والمقابات التى تتم بيسن الوفود الرسمية سواء فى الداهليز أو مقار الوفد إلى التشاور والحديث بشأن قرارات الجمعية العامة التى ترغب إحدى الدول فى صدورها لتكوين تكتل يساهم فى تمرير أو عدم تمرير القرار. وهذا ما سوف تورده الباحثة عند دراسة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه بعض القضايا العربية فى الفصول اللاحقة .

الفصل الثانى

السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية في الفترة من ١٩٧٥- ١٩٧٨

يتناول هذا الفصل من الدراسة استعراض وتحليل تصويت إيران على جملة قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى التى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٥-١٩٧٨.

فمن ناحية تضرب العلاقات الإيرانية-العربية بجذورها إلى قرون تاريخية، تبدلت وتغيرت درجاتها وحدّتها بين التقارب والتعظيم والنمو حيناً، وبين التنافر والإبتعاد والهبوط والتدنى والقطيعة حيناً آخر.

وكانت مرجعية الجانب السلبى فيها تعود دائماً إلى عدد من المسائل تعتمد أساساً على أفكار وتوجهات وطموحات أيديولوجية وقومية أثنية وسياسية وأمنية إيرانية متعارضة مع مثيلاتها وقرينتها لدول المنطقة، حيث ما تزال تنظر إيران إلى المنطقة العربية على أنها منطقة نفوذ إيرانية.

علاوة على ذلك فإن هناك عدداً من المداخلات الأخرى التى استجدت على محاور العلاقات الإيرانية- العربية فى العصر الحديث، منها الهجرات السكانية المتبادلة بين الطرفين، والإستراتيجيات المتباينة لقوة التوازن الإستراتيجى العالمية وتوجهاتها نحو المنطقة العربية لتحقيق أهدافها ،و ضمان تحقيق مصالحها التى تتعارض باستمرار مع توطيد ونمو العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة أو تهدئة ما يشوبها من مشكلات ومحاولة حلها .[1]

---

[1]- خليفة عبيد دلموك الكتبى، العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية وأثرها على الأمن القومى لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطنى، القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٨، ص ١٠.

وقد تبدلت العلاقات بين الجانبين الإيرانى- والعربى وتغيرت، حيث شهدت مراحل متقدمة من الإزدهار إبان الفتح الإسلامى لإيران، وتبادلت مقومات القوة وعناصرها لكل منهما أثرت على تلك العلاقات.

و تغيرت تلك العلاقات تبعاً لعدد من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وتبدلت إلى نحو وصل إلى حد القطيعة والنزاع والتهديد والصراع المسلح وإحتلال الأراضى بالقوة المسلحة. فمع بداية الربع الأخير من القرن العشرين تبدلت العلاقات إلى أن وصلت إلى ما هى عليه الآن ، والقائم على إعتناق أيديولوجية دينية تحاول نشر وفرض أفكارها بالقوة.

و تبرز إيران من بين علاقات النظام العربى بالبيئة الإقليمية المجاورة كقوة إقليمية لها وزن يعتد به فى تفاعلات النظام العربى، سواء كانت التفاعلات التعاونية أم التفاعلات الصراعية والتنافسية بفعل مجموعة من المؤثرات أو المحددات لدى كل من الطرفين الإيرانى والعربى، ما يدفع كلا الطرفين إلى البحث فى كيفية تنمية العوامل التى تزيد من وزن التفاعلات التعاونية على حساب العوامل التى تؤثر سلبياً على العلاقات.[1]

وقد شهدت العلاقات الإيرانية- العربية شداً وجذباً على مر التاريخ، تنوعت وفقاً لتنوع المصالح والخلافات بين الجانبين، وخلال فترة السبعينيات كانت العلاقات الإيرانية – العربية تحكمها المصالح المتبادلة والجوار الجغرافى خاصة وأن إيران دولة لها ثقلها فى المنطقة وتخشى من حالة الصراع فيها.

وفى ضوء المحاولة لمعرفة توجه إيران نحو المنطقة العربية ، تحاول الباحثة فى هذا الفصل دراسة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الدورات من ١٩٧٥ – ١٩٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة بتنوعاتها المختلفة من قضايا سياسية وقضايا

---

[1]- التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٣، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤، ص ١٥٨-١٦٠.

حقوق الإنسان، بهدف معرفة إلى أى مدى يعكس السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية نوعاً من التقارب أو التوافق فيما بين إيران والدول العربية ، ومدى أهمية هذا التوافق، ودرجته بغرض معرفة توجه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضايا العربية عبر سلوكها التصويتى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهل جاء سلوكها منسجماً مع سلوك المجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أم منسجماً مع القوى الكبرى فى الأمم المتحدة وما دلالات ذلك بالنسبة لعملية التصويت .

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :_

يتناول المبحث الأول: استعراض السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى.

وفى المبحث الثانى: استعراض السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان.

المبحث الأول

السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى – الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٧٥– ١٩٧٨ .

مما لا شك فيه أن إهتمام الأمم المتحدة بقضايا المنطقة العربية قد واكب مسيرة الأمم المتحدة منذ نشأتها حتى الآن، والدليل على ذلك أن الأمم المتحدة قد بدأت صلتها بالصراع العربى- الإسرائيلى الذى يعد أخطر مشاكل المنطقة العربية، بموافقة الجمعية العامة على قرار تقسيم فلسطين فى ١٩٤٧/١١/٢٩، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، أصبح الصراع العربى- الإسرائيلى بنداً ثابتاً على جدول أعمال الجمعية العامة ، هذا النزاع الذى تضمن السيطرة الإسرائيلية على الغالبية العظمى من الأراضى الفلسطينية، واحتلال الجولان السورى، والضفة الغربية، والاعتداءات ذات الطابع الدموى على السكان العرب فى الأراضى المحتلة .[1]

ولقد كانت القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة حيال قضايا الصراع العربى – الإسرائيلى جديرة بالدراسة، فقد عملت دائماً أثناء إنعقاد دروواتها العادية على إصدار توجهات مختلفة ومتنوعة لحل قضايا المنطقة العربية بإعتبارها المنبر الذى يتم من خلاله التأكيد على إحترام العهود والمواثيق والإتفاقات الدولية.

ويعنى هذا المبحث بمحاولة معرفة إلى أى مدى يعكس السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى نوعاً من التوافق والتقارب بين الجانبين إزاء قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا الصراع ، وما هى العوامل والمتغيرات التى أثرت على السلوك التصويتى الإيرانى .

وفى هذا المبحث تتناول الباحثة استعراض نقاط محددة وهى :

---

[1]- د. بطرس بطرس غالى، القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٤، أبريل ١٩٧١، ص ١٥.

١- بيانات وإحصائيات التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى فى الدورات من (١٩٧٥- ١٩٧٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة، طبقاً لنوع القضايا والقرارات التى تم التصويت عليها.

٢- استعراض وتحليل محددات السلوك التصويتى الإيرانى والتى أثرت فى التقارب التصويتى بينها وبين الدول العربية.

٣- وأخيراً نظرة عامة على الموقف الإيرانى من قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى خلال هذه الفترة.

جدول(١-١)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى الإسرائيلى خلال الفترة من (١٩٧٥- ١٩٧٨)

أولاً- قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى ككل.

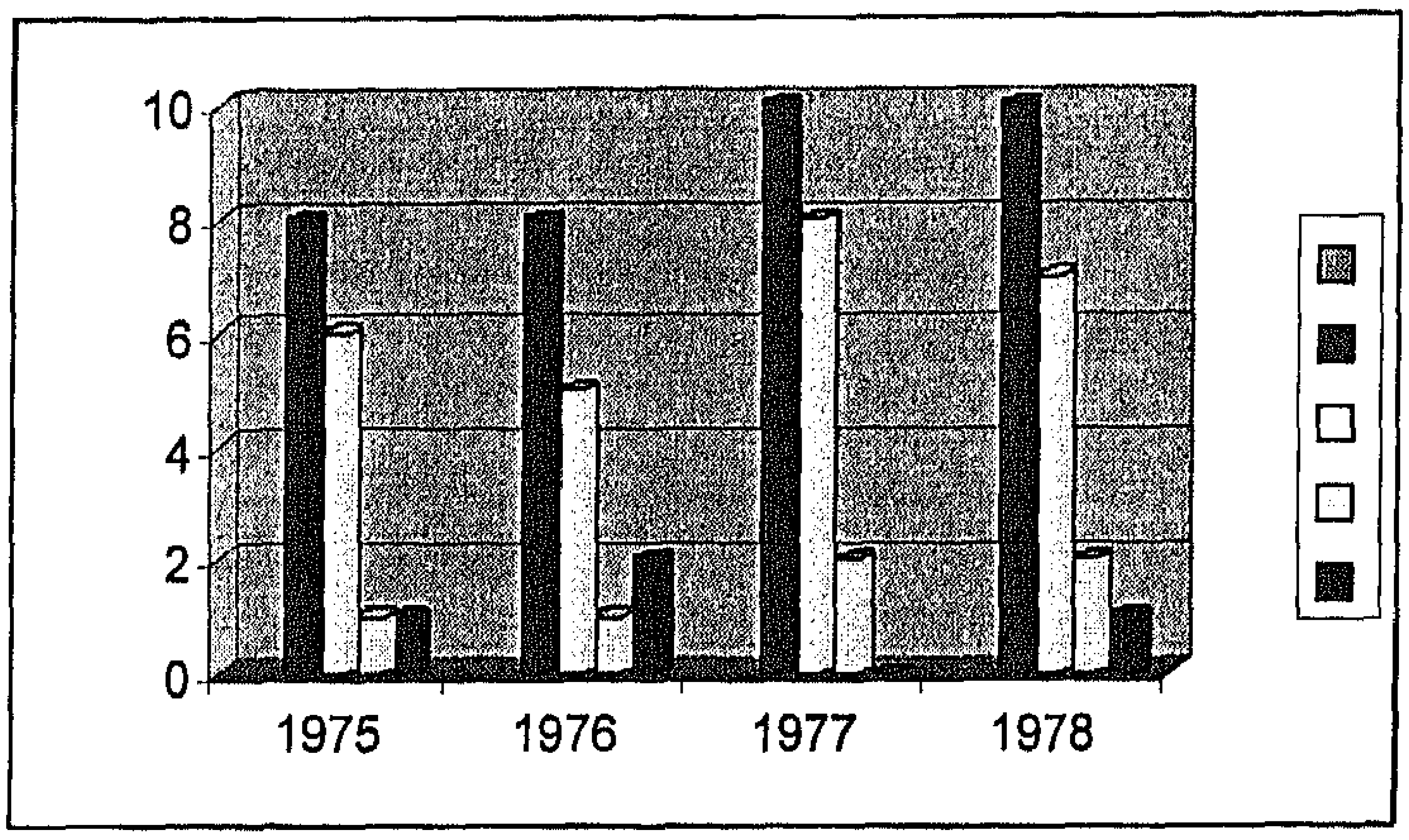
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٧٥	٨	٧	١	-	-
١٩٧٦	٨	٥	١	٢	-
١٩٧٧	١٠	٨	٢	-	-
١٩٧٨	١٠	٧	٢	١	-

المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978.

شكل رقم (١)

نمط التصويت الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.



وبالنظر الجدول رقم (١) والذى يتبين منه السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٧٥- ١٩٧٨، يتضح أنها تنوعت، فقد صوتت إيران الموافقة على جملة ٢٧ قرار من جملة ٣٦ قرار بنسبة ٧٥٪ من جملة القضايا وهى نسبة عالية، كما صوتت اعترضت على ٦ قرارات بنسبة ١٦,٦٪ من جملة القضايا، وصوتت بالإمتناع على ٣ قرارات بنسبة ٨,٣٪ .

و يعكس هذا التصويت قدرًا معقولاً من الإتفاق فى السلوك التصويتى الإيرانى إزاء قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى، فى الوقت الذى كان يمر فيه العالم العربى بمرحلة تحول كبيرة تمثلت فى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ والدخول مع إسرائيل فى معاهدة السلام، وهى المعاهدة التى لم تقلبها الدول العربية. وكان من الواضح أنه قد جاء دائماً لصالح الصف العربى تجاه هذه القضايا ، فمن ناحية لأنها قضايا مصيرية ويعد إختراق إسرائيل لهذه الحقوق ممثلاً لإنتهاكات الشرعية الدولية والقانون والمعاهدات والأعراف الدولية، ومن ناحية ثانية هى قضية العرب الكبرى على مدار التاريخ.

لقد كانت إيران تدرك دائماً أن الصراع العربى- الإسرائيلى مسألة لا يمكن حلها فى وقت بسيط، بل تحتاج إلى جهود مضنية لحلها سواء من خلال الأطراف المعنية أو

من خلال المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ولذا كانت تقف دائماً فى صف القرارات المتعلقة بهذا الصراع و المعروضة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وتتخذ موقفاً مؤيداً لهذه القرارات لصالح القضية والشعب الفلسطينى أو بالاعتراض على بعض القرارات التى لا تخدم القضية الفلسطينية والصراع بصفة عامة واقفة إلى جانب الصف العربى فى الجمعية العامة الذى كان يرفض بعض القرارات التى تضر بجملة قضايا الصراع ، وهذا ما تبين من خلال مراجعة تصويتها على هذه القضايا والقضايا الأخرى المعروضة على جدول أعمال الجمعية العامة.

ومن الواضح أن القيادة الإيرانية تدرك جيداً طبيعة القضية وما تتضمنه من إشكاليات وتعقيدات، يمكن أن تعصف بالقضية. ولقد كانت العلاقات مع إسرائيل إحدى اللاءات الثلاثة التي اعترض بها الخوميني على الشاه، والتي أدت إلى اعتقاله ثم نفيه، وكان الكتاب الذي ترجمه رفسنجاني من العربية إلى الفارسية وأدى إلى اعتقاله هو كتاب قضية فلسطين للكاتب أكرم زعيتر، وعندما عاد الخميني إلى إيران منتصرًا كانت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قد قطعت، وقدم مكتب التمثيل الإسرائيلي في طهران هدية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأثبتت الأيام التي تلت ذلك أن القضية الفلسطينية قد صارت قضية محورية في فكر نظام الجمهورية الإسلامية الذي أقامته الثورة في إيران. بَيْدَ أن إيران قد فرقت منذ البداية بين تعبيرين أساسيين هما: اليهودية والصهيونية، كما فرقت في تعاملها مع القضية الفلسطينية بين حقوق الشعب الفلسطيني من جهة، وقضية القدس من جهة ثانية[1]

ثانياً : قضية اللاجئين

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر قضايا الوضع النهائى صعوبة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يمكن إجمالها فى (التباين الفارق بين المواقف الرسمية

---

[1]- د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران والقضية الفلسطينية إنسحاب مؤقت من مواقف متشددة، موقع إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-june-2000/qpolitic22.asp.

الإسرائيلية والفلسطينية الخاصة بها، وحدود قدرة كل طرف على احتمال نتائج حلها حتى لو أراد ذلك، وتعلقها بأعداد ضخمة موزعة في الشتات من الفلسطينيين ، وإرتباطها بمواقف الدول التي يعيش اللاجئون على أراضيها. فقد ذكر التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩٩ أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في الوقت الحال وصل إلى ما يزيد على أربعة ملايين نسمة[1]، والموقف الإسرائيلي تجاه هؤلاء اللاجئين يرفض الاعتراف بحق العودة عموماً ورفض العودة تحديداً إلى داخل الخط الأخضر، لأن تلك العودة سوف تؤدي – حسب التعبيرات الإسرائيلية- إلى طمس الطابع اليهودي الإسرائيلي من خلال تحويل اليهود إلى أقلية.[2]

الجدول رقم (١-٢)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضية اللاجئين خلال الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨)

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٧٥	٣	٢	–	١	–
١٩٧٦	٣	٢	–	١	–
١٩٧٧	٣	٣	–	–	–
١٩٧٨	٣	٢	–	١	–

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978.

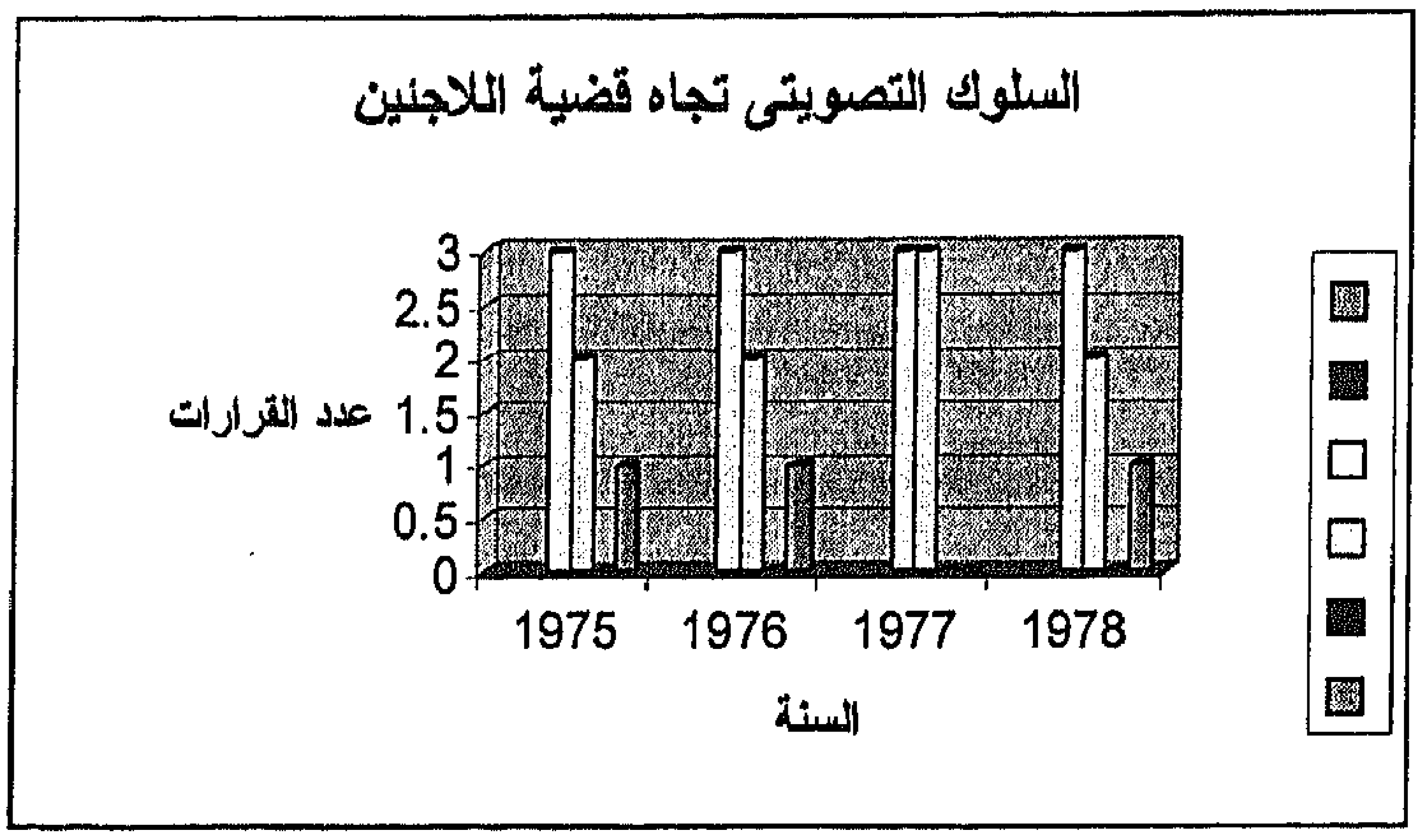
---

[1]- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠، ص ٢٥٣.

[2]- سليمان الهمالي، السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأمريكية في الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية(١٩٨٩-٢٠٠١)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

الشكل رقم ٢

نمط التصويت الإيراني تجاه قضية اللاجئين فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨



بالنظر إلى الجدول (١-٢) والشكل رقم (٢) يتضح أن قضية اللاجئين من ضمن القضايا المهمة التى حازت على إهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء النقاش حول قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى خلال الفترة محل الدراسة. وكما يتبين من الجدول أن السلوك التصويتى الإيرانى جاء لصالح قضية اللاجئين،فقد بلغ عدد القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضية اللاجئين خلال الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨) حوالى ١٢ قراراً صوتت إيران بالموافقة على ٩ قرارات بنسبة ٧٥٪، كما امتنعت عن التصويت على ثلاثة قرارات وذلك بنسبة ٢٥٪ من جملة القضايا. كما يلاحظ أن إيران لم تعترض على أى من هذه القرارات التى تتصدى لوضع اللاجئين الفلسطينين ووضع الشتات المعرضين له، وضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم، وهو ما حاز على إهتمام إيران ومجموعة كبيرة من الدول داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك يلاحظ أن إيران لم تتغيب عن التصويت على هذه القضايا الأمر الذى يثير الإنتباه حول أهمية التواجد الإيرانى داخل المنظمة الدولية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عملت إيران على مساعدة القضية الفلسطينية من خلال التصويت لصالح القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد جاء السلوك التصويتى الإيرانى حول هذه القضايا منسجماً مع الغالبية العظمى من الدول ومنها

الدول الأفريقية التى تساند قضايا اللاجئين الفلسطينيين ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك المجموعة العربية . إلا أن التصويت الإيرانى جاء غير متوافق مع التصويت الأمريكى حيال قضية اللاجئين وذلك لأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية يميل دائماً للتعامل مع موضوع اللاجئين الفلسطينيين بما ينسجم مع رغبة إسرائيل، والتى تقوم على عدم الموافقة على القضايا التى تعرقل محاولات حل الصراع.

وينصب الموقف الإيرانى تجاه مسألة اللاجئين على أنها لا تعترف أساسًا بالوجود الصهيوني فدائماً تدعم إستراتيجية المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي، ولا يستطيع أي شخص أن يتجاهل هذا الدور الإقليمي المهم لهذه الدولة.

فدعم الكفاح والمقاومة من حق الشعب الفلسطيني المشروع وعودة جميع اللاجئين إلى وطنهم هو الوجه الأساسى للسياسة الإيرانية تجاه قضية فلسطين المحتلة من خلال تأكيدها على ضرورة تعريف من هم اللاجئين الفلسطينين .

و لم يمنع بأي حال اختلاف وجهة نظر إيران حول السياسات التي أُنتهجت بعد إحتلال الأراضي المحتلة ١٩٦٧ أو حول ذلك الإتفاق الذي تم في الماضي "كامب ديفيد"، التعاون بين إيران والقوى الكبرى في المنطقة في الظروف الحالية، وخاصة أن الرأي العام الإسلامي والعربي في هذا التوقيت قد عهد إليهم بمسئولية هامة، وهي دعم نضال الشعب الفلسطيني ومساندته حتى تحرير أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف دون قيد أو شرط.[1] كما شكلت القضية الفلسطينية وتداعياتها على امتداد أكثر من خمسين عاماً مضت محور إهتمام أساسي في يوميات المنطقة العربية والإسلامية، بل والدولية في كثير من الأحيان، على مختلف الأصعدة الإنسانية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، و تتمثل المشكلة البارزة في حرمان مئات الآلاف من الفلسطينيين – وملايين من أبنائهم وأحفادهم ممن ولدوا في الشتات–

---

[1]- على أصغر محمدى، إيران ومصر والقضية الفلسطينية، مختارات إيرانية، القاهرة، العدد ٢٢ – مايو ٢٠٠٢، ص ٥٦.

من حقهم في العيش بأمان على تراب وطنهم، وفوق أرضهم، ومنعهم من إقامة دولتهم على كامل ترابهم الوطني، ضمن حدود أرضهم التاريخية، لصالح إنشاء كيان مصطنع وغريب عن المنطقة، وبما يشكل سابقة دولية وتاريخية.

كانت قضية الشتات التي تمس أكثر من ٦٧,٧٪ من أبناء الشعب الفلسطيني، ولازالت تعد أساساً من أسس الصراع في المنطقة، ولا تزال الحلول المطروحة عاجزة عن التعامل معها بوصفها قضية سياسية عادلة، ولقد مر أربعة وخمسون عاماً على بداية محنة الشتات والتشرد الفلسطيني، أثبتت الأمة خلالها فشل مشاريع التوطين التي نظّر لها الصهاينة وحلفاؤهم ولا يزالون. ومن ثم كان للقرارات التى أصدرتها الجمعية العامة بخصوص قضية اللاجئين أن تحوز الإهتمام من جانب إيران، مثل القرار A/res/145/30.، و القرار A/res/156/32 و المتعلق بوضع اللاجئين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة [1]، حيث صوتت إيران فى معظم القرارات بالموافقة عليها. وامتنعت عن التصويت على ثلاثة قرارات خاصة بوضع اللاجئين وذلك اتفاقاً مع المجموعة العربية، وهذه القرارات كان المقصود منها طمس هوية اللاجئين الفلسطينيين وذلك بعدم تحديد من هم اللاجئين وكيف يمكن عودتهم إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة. فسعت الولايات المتحدة من وراء هذه القرارات إلى الحفاظ على الهوية الإسرائيلية وذلك بضرورة طى صفحة هذه القضية وخاصة لاجئى ١٩٤٨ ولاجئى ١٩٦٧.

جدير بالذكر أن القرار A/ Res/148/30 والمتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم وخاصة اللاجئين الذين يعيشون فى الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، حظى باهتمام واسع النطاق من جانب الدول التى تقف إلى جانب الصف العربى فى مواجهة القوة الإسرائيلية الغاشمة وتدعو إلى إعادة توطين

---

[1]- إعلان مؤتمر "مستقبل فلسطينيي الشتات" مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن في الفترة (١١-١٣ سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ١٠.

الفلسطينيين فى بلادهم[1]. وقد دعت إيران إلى ضرورة عودة اللاجئين النازحين نتيجة للأعمال القتالية التى نشبت فى يونيو ١٩٦٧ وما بعدها إلى أماكن أقامتهم السابقة فى الأراضى المحتلة.[2]

كذلك القرار A/ Res/ 157/31 والمتعلق بتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين وتشمل هذه المساعدات توفير الخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية الأساسية للاجئين الفلسطينيين المستحقين . على أن تتولى مسؤولية إدارة هذا البرنامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى(الأونرا)، وهذا القرار مستمد من قرار الجمعية العامة رقم (د-٤) المؤرخ فى ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩. وقد قررت الجمعية العامة فى قرارها ٣٣٣١(د-٢٩) المؤرخ فى ١٧ / ديسمبر ١٩٧٤ أن تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة اعتباراً من ١ يناير ١٩٧٥.

وتهدف إيران من الموافقة على هذه القرارات إلى دعم ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين فى عدة نواحى:

- تلبية الإحتياجات الصحية الأساسية للاجئين الفلسطينيين وتحسين الحالة الصحية لمجتمعهم.
- دعم اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من أشد أشكال الحرمان الاجتماعى – الاقتصادى وتيسير سبل اعتمادهم على النفس.
- دعم اللاجئين حتى يمكنهم العودة إلى ديارهم والمساهمة فى إمكانية حل الصراع فى المنطقة.

وبناء عليه لم يكن غريباً أن تصوت إيران بالموافقة على القرارات المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وأن تعترض على بعض القرارات التى تضر بحقهم فى العودة إلى

---

[1]- عبدالله صالح، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٣٢.

[2]-UN. Doc.(A/ 148/30). Pp . 256-258.

ديارهم والإمتناع عن التصويت فى أحيان أخرى وذلك توافقاً مع المجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيال قرارات لا تتفق واعتباراتها.

ثالثاً : قضية القدس :

لقد وقعت القدس تحت الإحتلال حينما دخلتها القوات البريطانية بقيادة الجنرال أدموند اللنبى فى ١٩١٧/١١/٩، وفرض عليها الإنتداب البريطانى بقرار صادر من مجلس الحلفاء فى ١٩٢٠/٢/٢٤، ثم صدرت توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(١٨١د٢.) فى ١٩٤٧/١١/٢٩ تقضى بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية وتدويل القدس، واحتلت إسرائيل الجزء الثانى من القدس" القدس الشرقية" فى ١٩٦٧/٦/٧ وفى ١٩٨٠/٧/٣٠ وأعلن الكنيست الإسرائيلى اعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل".[1]

الجدول (١-٣)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس فى الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨).

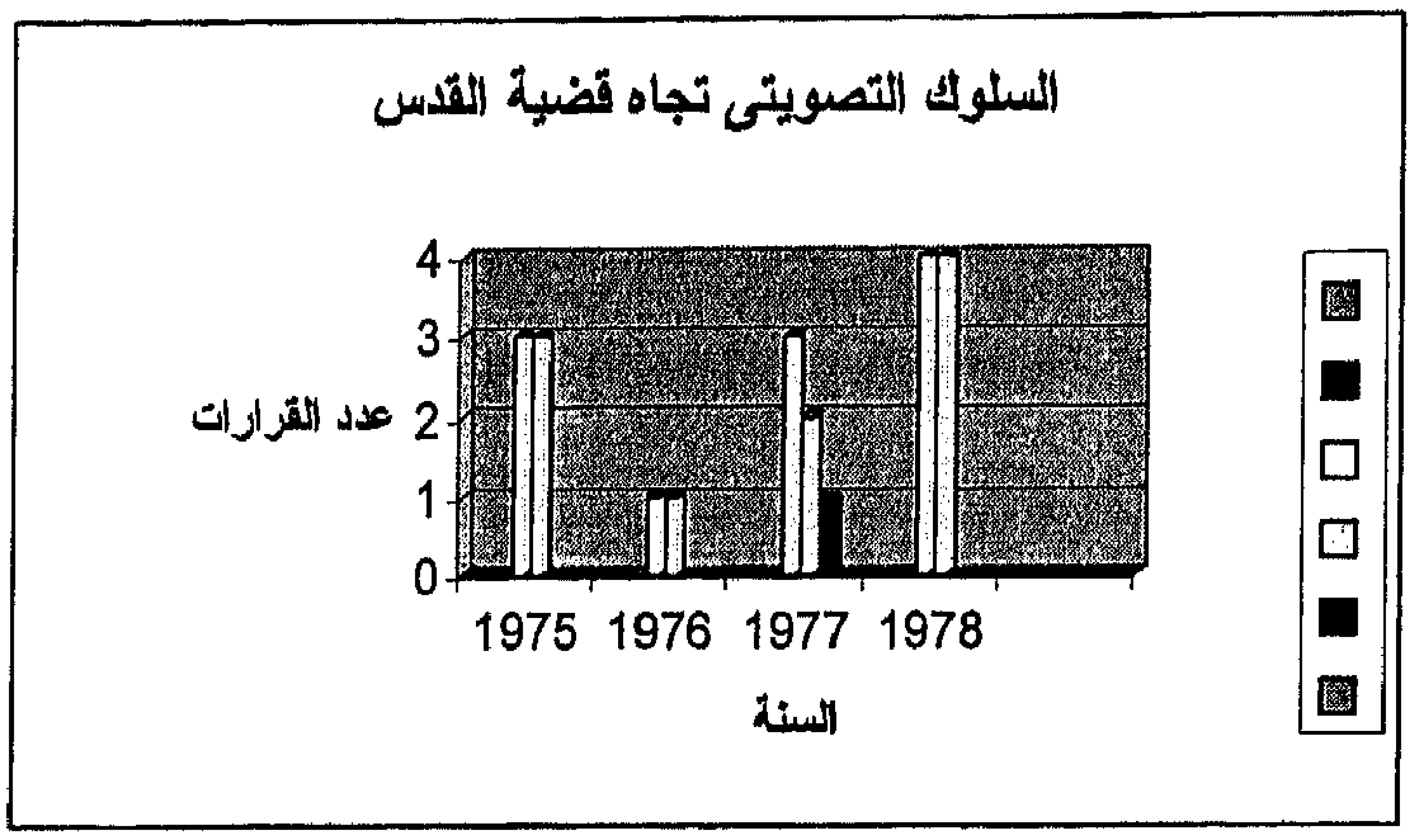
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٧٥	٣	٣	-	-	-
١٩٧٦	١	١	-	-	-
١٩٧٧	٣	٢	-	١	-
١٩٧٨	٤	٤	-	-	-

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978.

[1]- سليمان الهمالى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦. ولمزيد من التفاصيل حول الحقائق التاريخية للقدس يمكن الرجوع إلى: خليل إسماعيل، قضية القدس: البداية والجذور، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ٥٢، ديسمبر ١٩٨٧، ص ٥٤.

الشكل رقم (٣)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضية القدس في الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٧٨



بالنظر إلى الجدول رقم (١-٣) والشكل رقم ٣ يتبين أن قضية القدس كان لها وضعها داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ اتخذت حيالها أكثر من قرار على مستوى سنوات الدراسة، فقد بلغ عدد القرارات التي عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٨) حوالي ١١ قرار ، حظيت بموافقة الغالبية العظمى من الدول وكان من بينها إيران.

فقد صوتت إيران بالموافقة على ١٠ قرارات بنسبة ٩٠٪، وامتنعت عن التصويت على قرار واحد فقط وهو الخاص بتدويل القدس، وذلك إتساقاً مع باقي الدول التي رفضت تدويله، فالقدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية.وكانت إيران تستنكر الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وخاصة القدس وتعتبرها غير مشروعة ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة.[1]

ومن الجدير بالذكر أن قضية القدس المحتلة هي من أوائل القضايا التي حظيت بإجماع وقبول داخل الجمعية العامة. ومن ثم يمكن استعراض السلوك التصويتي الإيراني بالموافقة على القرارات التي تتعلق بمدينة القدس المحتلة في ضوء ما يلي.

---

[1] - U.N. Doc(A/167/31). P.p 410-418.

أولاً: القدس لها قيمة كبيرة لدى الإيرانيين منذ آلاف السنين عندما حررها الإمبراطور قورش الأول من أيدي البابليين وصاهر أهلها، ثم أصبحت مدينة ذات أولوية خاصة لدى الإمبراطورية الفارسية، وعندما دخلت إيران في الإسلام اكتسبت القدس قيمة معنوية كبيرة إلى جانب قيمتها التراثية، وعند تشيع الإيرانيين أصبحت القدس إحدى المزارات المقدسة ويطلق على من زارها لقب مقدسي، فلما احتلتها إسرائيل لم ينقطع الإيرانيون عن زيارتها في الوقت الذي أصبحت فيه لدى علماء الشيعة في إيران قضية جهادية تطبق عليها قواعد الجهاد الطويل المدى، كما هو موجود في كتب الفقه الشيعي التي تقسم الجهاد إلى خمسة أقسام تنطبق أربعة منها على قضية القدس، وهي: "الجهاد ضد الكفار للدفاع عن أراضي المسلمين، الجهاد ضد من يريدون التسلط على دماء المسلمين وأعراضهم وهي حرب دفاعية، الجهاد من أجل الدفاع عن طائفة من المسلمين تحت رحمة الكفار وهو دفاع مشروع من أجل تخليص المسلمين من الكفار، الجهاد من أجل إخراج الكفار من بلاد المسلمين التي استولوا عليها . [1]

ثانياً: جعل الخميني قضية القدس أحد رموز النضال خلال الحرب العراقية-الإيرانية، إلى الحد الذي رفع فيه شعار تحرير القدس عبر بغداد، وقد قام العسكريون بوضع خطة لعمليتين كبيرتين في إطار هذه الإستراتيجية أسْمَوا الأولى "عمليات طريق القدس" . وأسْمَوا الثانية "عمليات بيت المقدس " ، وقد جاءت العملية الأولى استكمالاً لعمليات إسترداد محافظة خوزستان، حيث بدأت في ١٩٨١/١١/٢٩م وتمَّ فيها استرداد مدينة البستان الإستراتيجية وتزامنت مع ذكرى استشهاد آية الله مدرس أحد علماء الثورة الدينية ضد الشاه، وكان على رأس من طالبوا الشاه بمحاربة إسرائيل وتحرير القدس، وتمت هذه العمليات تحت رمز "يا حسين أنت القائد"، بدعوى أن الحسين – رضي الله عنه – رفع شعار بيت المقدس عن طريق كربلاء.

---

[1]- د. مصطفى اللباد، العلاقات العربية– الإيرانية، المؤتمر السنوى الثامن، نحو منظور جديد للعلاقات العربية– الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراســات الآسيوية، كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٣، ص ٣.

أما عمليات بيت المقدس فقد بدأ الهجوم الحاسم فيها بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٢م وقد تزامن مع ذكرى بعثة الرسول عليه الصلاة والسلام (الإسراء والمعراج) في السابع والعشرين من شهر رجب واستهدفت استرداد مدينة خرمشهر الإستراتيجية والهامة والإنطلاق منها إلى مياه الخليج، والعلاقة واضحة بين مسرى الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى مدينة القدس وبين إسم ومغزى هذه العمليات.

وعلى كل حال فقد ظلت قضية القدس موضع إهتمام النظام الحاكم في إيران أثناء الحرب وبعدها، ولكن وقف الحرب جعل شعار "من كربلاء إلى القدس" يفقد معناه وينسحب من مضمون الجهاد بمعناه العسكري المباشر ويدخل ساحة الجهاد الإعلامي والسياسي.[1]

و يمكن إرجاع السلوك التصويتى الإيرانى تجاه هذه القضية إلى موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة الثابت والقائم على إدانة وشجب كافة الإجراءات الإدارية والتشريعية التى اتخذتها إسرائيل والتى استهدفت تغيير الوضع القانونى للقدس سواء قبل حرب ١٩٦٧ أو بعدها[2]. فقد اعتبرت إيران أن هذه الإجراءات التى تهدف إلى هدم قضية القدس باطلة، ويلاحظ أن القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حيال قضية القدس حظيت بموافقة غالبية الدول ودون معارضة فى أغلب الأحيان وهو ما يظهر إنسجام التصويتى الإيرانى مع باقى الدول حيال هذه المسألة، وهو ما يؤكد أهمية القدس.

لا تنفصل الرؤية الإيرانية لقضية القدس عن إطار القضية الأم وهى القضية الفلسطينية وعن الصراع العربى-الإسرائيلى برمته، ومن ثم ترى فى الجمعية العامة

---

[1]- د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران والقضية الفلسطينية إنسحاب مؤقت من مواقف متشددة، مرجع سبق ذكره.موقع إسلام أون لاين.

[2]- U.N.Doc(A/ 181/32), pp 634-645.

للأمم المتحدة الإطار القانونى والتشريعى لحماية هذه القضية خاصة بعد أن وضعت الأمم المتحدة للقدس نظاماً دولياً بموجب ما جاء فى قرارالتقسيم.[1]

رابعاً : قضية التسلح النووى الإسرائيلى :

الجدول (١-٤)

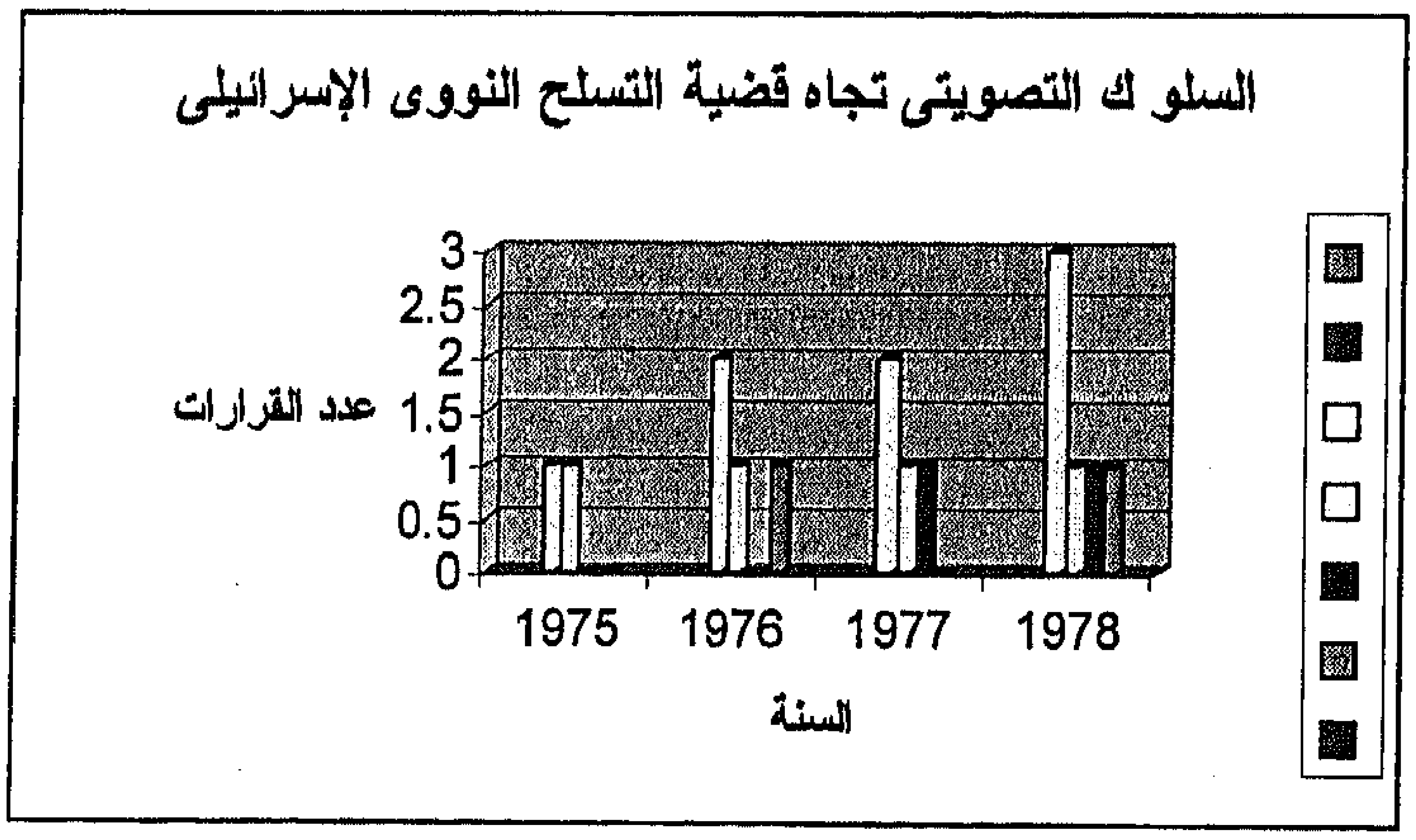
نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى (١٩٧٥-١٩٧٨)

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٧٥	١	١	–	–	–
١٩٧٦	٢	١	–	١	–
١٩٧٧	٢	١	١	–	–
١٩٧٨	٣	١	١	١	–

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978.

الشكل رقم(٤).

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلي ١٩٧٥-١٩٧٨



[1]- ابراهيم أبو حليوه، القدس فى السياسة الأمريكية١٩٤٧-٢٠٠٠، بيروت،٢٠٠١، ص ١٣.

بالنظر إلى الجدول رقم (١-٤) والشكل رقم(٤) يتضح أن السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى كان منسجماً حيال رفض قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى المنطقة والذى يمثل تهديداً لكافة الدول فى منطقة الشرق الأوسط.

جدير بالذكر أن عدد القرارات الخاصة بالتسلح النووى الإسرائيلى والتى عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ قد وصل إلى ثمانية قرارات صوتت إيران على ٤ منها بالموافقة وذلك بنسبة ٥٠٪ ، واعترضت على قرارين بنسبة ٢٥٪ ، وامتنعت عن التصويت على قرارين بنسبة٢٥٪ منها.

وقد جاء التصويت الإيرانى على هذه القرارات على غير رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وذلك على الرغم من طبيعة العلاقات الإيرانية الإسرائيلية خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك فى جزء كبير منه إلى طبيعة القرارات التى عرضت على الجمعية والتى كانت تشجب وتدين فكرة استمرار التسلح النووى الإسرائيلى والذى يمثل خطراً كبيراً على المنطقة برمتها ومن ضمنها إيران، علاوة على ذلك بينت الدول العربية مدى المساوئ التى يمكن أن تشهدها المنطقة من سعى إسرائيل لإمتلاك السلاح النووى، ولذا جاء التصويت الإيرانى منسجماً فى حالات كثيرة من الرغبة العربية، حيث سعت الدول العربية خلال هذه الفترة إلى تشكيل كتل داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة تمكنها من إصدار قرار يدين ويرفض استمرار سياسة إسرائيل النووية فى المنطقة. [1] ويمكن التدليل على ذلك بموقف إيران المتشدد والراغب فى إدانة التسلح النووى الإسرائيلى وذلك عند التصويت على القرار ٣٣/٢١١ فقرة .د. عام ١٩٧٧، فمن ناحية تضمن هذا القرار طبيعة عملية التسلح النووى الإسرائيلى فى المنطقة وأهدافه ومخاطره، ومن ناحية ثانية بين القرار عدم مصداقية إسرائيل فى السعى لإيجاد سلام فى منطقة الشرق الأوسط ومن ثم تبدو الرغبة الإسرائيلية المستمرة فى إمتلاك السلاح النووى لتهديد جيرانها فى المنطقة، الأمر الذى يثير حفيظة دول المنطقة، ومن ثم

[1] - U.N.Doc(A/res/211/33).p.p 325-335.

أدانت بعض الدول فى الجمعية العامة هذا الأمر و صوتت بالموافقة على صدور مثل هذا القرار من الأخيرة فى الوقت الذى رفضته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق وذلك بحكم حالة الحرب الباردة التى كان يعيشها الطرفان.

فقد تنبهت إيران إلى أن إسرائيل تبرر موقفها الرافض للإنضمام لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، بسبب رفض أعدائها من الدول العربية ودول الجوار لها الإعتراف بحقها فى الوجود، وخلال مفاوضات معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٨-١٩٧٩، دعت مصر إسرائيل إلى الإنضمام إلى معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك من أجل أن تصبح العلاقات فى الشرق الأوسط فى سلام حقيقى. إلا أن إسرائيل رفضت هذا الطرح وتصر على الإستمرار فى حالة الحرب مع الدول العربية ، وتؤكد على أن الإقتراح المصرى من الممكن أن يبحث فقط من خلال مفاوضات سلام شامل مع الدول العربية، وقد وافقت مصر مؤقتاً على وجهة النظر هذه على اعتبار أنه تطور إضافى فى عملية السلام قد يضطر إسرائيل إلى الإنضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. إلا أن ذلك لم يحدث بالرغم من توقيع إسرائيل لمعاهدة السلام مع الأردن، والإتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين. والذى يدعو للسخرية، وجود بعض الإسرائيليين يقولون أن البرنامج النووى الإسرائيلى لم ولن يوجه إلى مصر.

لقد أقحمت إسرائيل البرنامج النووى العراقى والإيرانى كتهديد للأمن الإسرائيلى. إلا أنه بالنظر إلى برنامج التسلح العراقى فإنه يلاحظ أن البعد الإسرائيلى لم يكن عنصراً فى صناعة القرار العراقى، بالإضافة إلى ذلك فإن العراق كان لديه طموحات أخرى، غير أن إسرائيل تتجه تحديداً إلى إيران ودول الخليج.[1]

---

[1]- أحمد السكرى، **الإنتشار النووى: هل الدور القادم على الشرق الأوسط**، قراءات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٨ ، ٢٠٠٠، ص ١٣.

أما بخصوص الإتهامات الموجهة لإيران، فتعتبرها جزءاً من إتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية، كما أنها موقعة على معاهدة حظر التجارب النووية وإتفاقية الأسلحة الكيماوية، بالإضافة إلى ذلك فإن أى محلل مدقق للعلاقات بين إيران وإسرائيل يؤكد أنه لا يوجد تحذير حقيقى من أى خطر عسكرى من الممكن أن يندلع بين الدولتين. كما أنه بإستثناء الخلاف بين كل من طهران وتل أبيب حول موقفهما من المسألة الفلسطينية، فإنه لا يوجد أى صراع أيديولوجى قومى أساسى بين الدولتين يستدعى صراعاً عسكرياً إستراتيجياً ، بل إن الدولتين يشتركان فى كونهما دولتين غير عربيتين تجاوران دولاً عربية شرق أوسطية، لذلك لم يكن مثيراً للدهشة ، عندما اندلعت الثورة الإيرانية، وجود إتصالات غير رسمية بين الدولتين، كما كان واضحاً فى فضيحة إيران جيت .

وبالتالى، فإن كل الأسباب العسكرية الممكنة التى تبرر لإسرائيل إمتلاكها للأسلحة النووية، هى إما غير موجودة أو غير منطقية. و سيدفع الوقت ببعض الأعضاء فى معاهدة حظر الإنتشار النووى إلى عدم الوفاء بتعهداتها فى هذا الشأن، كما ستتجه الدول غير الأعضاء غالباً على المدى الطويل إلى التفكير فى التسلح النووى، إلا أن إنضمام إسرائيل والشرق الأوسط إلى المعاهدة سيخدم بقوة كل الدول المنضمة للمعاهدة. من ثم، فإن ذلك سوف لا يدع مجالاً للشك فى الإجراءات الأمنية لكل دولة، ولا يدع الفرصة لدول أخرى فى تحقيق أهدافها النووية .[1]

على جانب آخر رأت إيران أن إستثناء إسرائيل مع دول أخرى من المعاهدة ، وذلك بعدم خضوع منشآتها النووية للمراقبة يشكل خطراً على الإستقرار الأمنى فى الشرق الأوسط، بل وفى العالم أجمع. ومن ثم، فإن إستثناء البرنامج النووى الإسرائيلى من التفتيش وسط هذا الجمع من الدول العربية قد يؤدى إلى إحجام هذه الدول عن الإشتراك فى قرار التمديد. وهذا ما تراه إيران من وجهة نظرها، فإسرائيل دولة من دول

---

[1]- محمود خليل، الأمن القومى العربى والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، السياسية الدولية، القاهرة، السنة ٣٧، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٢١٥.

المنطقة التى تمثل تهديداً للجميع ولا يجب تركها دون الإنضمام للمعاهدة أو إخضاع منشآتها النووية للمراقبة والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

خامساً : قضية الجولان السورى :

الجدول (١-٥)

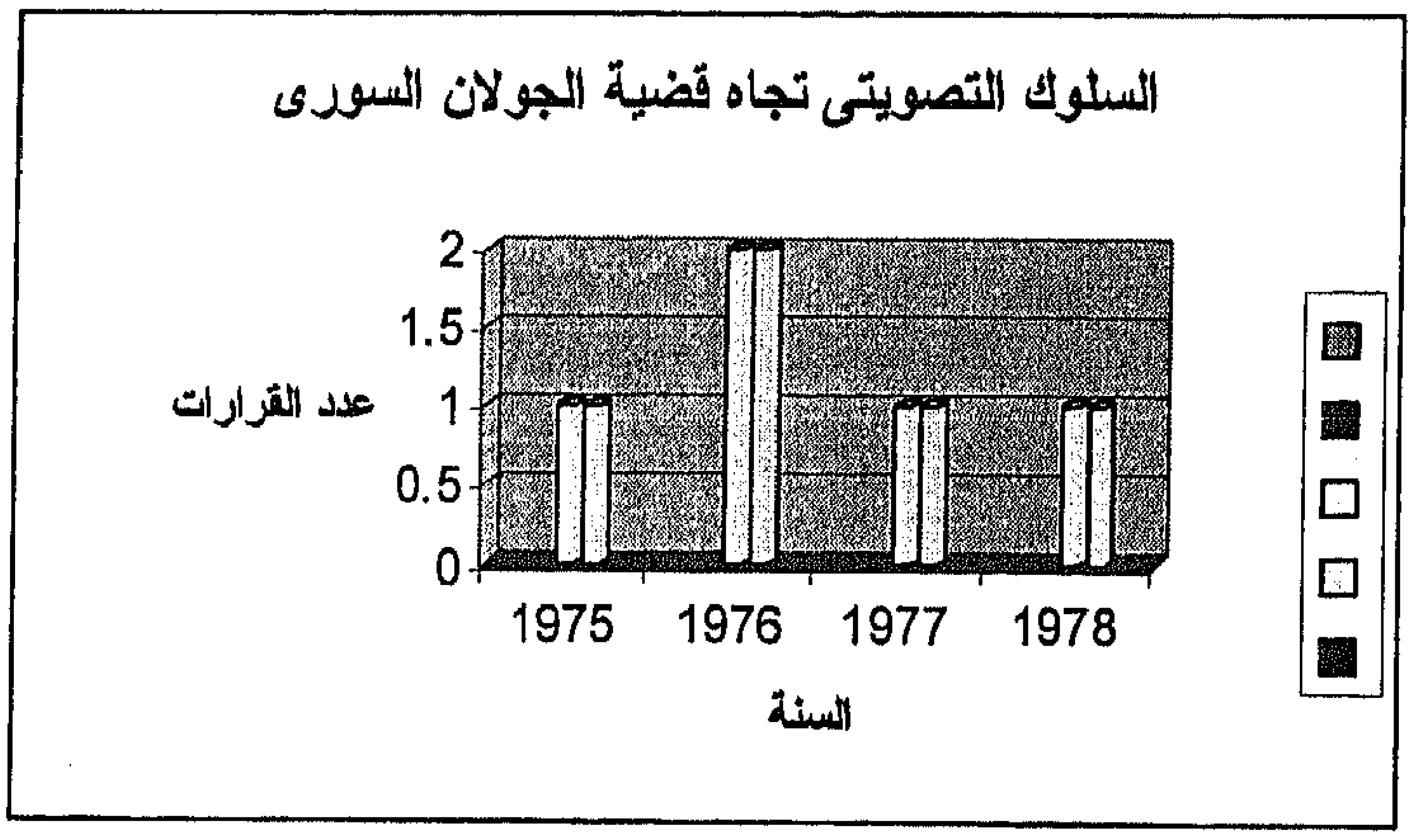
نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى (١٩٧٥-١٩٧٨)

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٧٥	١	١	-	-	-
١٩٧٦	٢	٢	-	-	-
١٩٧٧	١	١	-	-	-
١٩٧٨	١	١	-	-	-

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978.

الشكل رقم(٥)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى ١٩٧٥-١٩٧٨



[1]- أحمد السمان، المنظور الإيرانى للتحالف التركى- الإسرائيلى، مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة ٢، العدد٢٣، يونيو ٢٠٠٢،ص ٥٦.

بالنظر إلى الجدول رقم (١-٥) والشكل رقم (٥) يمكن استعراض السلوك التصويتى الإيرانى حيث كان تصويتاً بالموافقة على القرارات التى تخص الجولان السورى، ويتبين منه أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت ٥ قرارات طوال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨، صوتت إيران على هذه القرارات بالموافقة. حيث رفضت إيران الممارسات الإسرائيلية فى الجولان السورى والتى تهدف إلى طمس هوية منطقة الجولان، ومن ناحية ترى إيران أن هضبة الجولان السورى أرض عربية تم الإستيلاء عليها بطرق غير مشروعة وذلك أثناء حرب ١٩٦٧، ومن ناحية ثانية إرتأت عدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية فى الجولان السورى. لذلك صوتت على هذه القرارات بالموافقة وجاءت وقائع التصويت منسجمة مع عدد كبير من الدول داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى تساند القضايا العربية، ومن ضمن هذه المجموعات المجموعة الأفريقية. ومجموعة أمريكا اللاتينية، وبعض الدول الآسيوية بالإضافة إلى المجموعة العربية، فى حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية القرارات الداعية إلى وقف الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية فى هضبة الجولان السورى. ومن ضمن هذه القرارات التى أدانت الممارسات الإسرائيلية العدوانية، وبينت مدى مخالفتها لأحكام القانون الدولى القرار رقم A/res/230/32 خلال الدورة ٣١ للجمعية العامة، والذى حظى بموافقة أكثر من ٩٠٪ من الدول الأعضاء فى الجمعية العامة فى ذلك الوقت، وقد تضمن شجب القوانين التى فرضتها إسرائيل على الجولان السورى الأمر الذى أدى إلى الضم الفعلى للجولان، تمادى إسرائيل فى إنتهاك إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة فى أغسطس ١٩٤٩ وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة، حيث أدانت إيران على لسان ممثلها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الإنتهاكات التى تصفها اتفاقية جنيف والتى توصف بأنها " حالات خرق خطيرة".[1]

ومن الملاحظ أنه قد ظهر قدر من الإنسجام بين إيران والدول العربية عند التصويت على قضية الجولان السورى المحتل فى الجمعية العامة، وقد بدأ الموقف

---

[1] - U.N.Doc.(A/res/230/31), p.p 420-433.

الإيرانى المترابط مع الدول العربية تجاه هذه القضية مع بداية الإرتباط بينها وبين سوريا في عام ١٩٨٠، بعد غزو الجيش العراقي لإيران التي كانت تعاني من آلام ثورتها ومشقّاتها. فالعداء بين حافظ الأسد وصدام حسين، على الرغم من جذورهما البعثية المشتركة، ساق سوريا إلى أن تكون الدولة العربية الوحيدة التي وقفت في صف إيران خلال حرب الثماني سنوات. وخلال سنوات الحرب وبعدها، قدّمت إيران لسوريا مئات الملايين من الدولارات على هيئة نفط رخيص جداً، في حين سهّلت سوريا لإيران رعاية حزب الله في لبنان. وحين انتهت الحرب في عام ١٩٨٨، استمرت شراكة إيران وسوريا الإستراتيجية، حيث لعبت معارضتهما لإسرائيل دور العامل الموحّد الذي يجمع بينهما[1].

وبالنظر إلى جملة قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى، يتضح أن قضية الصراع العربى- الإسرائيلى حازت على اهتمام إيران فيما يخص قضايا المنطقة العربية . ومن ثم بدت إيران متآزرة مع القضايا العربية إلى حد كبير أثناء عملية التصويت على القرارات المعروضة على جدول أعمال الجمعية العامة .[2]

لقد كان الحلف الإيرانى – العربى خلال الفترة من ١٩٧٥- ١٩٧٨ مؤسسًا على الكراهية المشتركة لإسرائيل. وفى ظل هذه الظروف الدولية التى شهدت قيام الحرب الباردة فضلاً عن وجود حالة من الإنقسام فى الشق العربى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، رأى الجانب الإيرانى أن هناك فرصة متاحة أمامه لدخول متغيرات جديدة فى صناعة وصياغة الرأى العام العالمى، كما طرح رؤى جديدة حيال قضايا الصراع العربى الإسرائيلى وهى:

- أن الصراع العربى- الإسرائيلى ليس هو العقيدة الرئيسية المتبقية أمام تحقيق السلام وتحقيق الحد من التسلح بشكل كامل.

---

[1]- التحالف الإيرانى السورى، جريدة ليمونمر الدولية، العدد ١٣ ، ابريل ٢٠٠٥.

[2] - United Nations (UN) ,**Year book of the United Nations** , 1975-1978, pp. 436-448.

-حل الصراع العربى- الإسرائيلى لا يشكل الحل النهائى والشامل للقضايا الأمنية والإقليمية فى الشرق الأوسط [1].

-يمثل الحد من التسلح أداة متاحة يمكن أستخدامها لممارسة ضغوط كبيرة على دول معينة فى المنطقة لتحقيق الأهداف الخارجية مرحلياً. [2]

لقد ترجم تصويت إيران على القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة كما هو واضح فى الجداول السابقة موقفها من قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٧٨ .

لقد رأت إيران منذ البداية المبكرة لقيام دولة إسرائيل أن الأخيرة نشأت بتخطيط السياسة الإستعمارية فى الشرق الأوسط، فقد رأت فى وجود إسرائيل فى المنطقة أنها بمثابة ورم سرطانى. كما رأى رجال الدين فيها وبشكل صريح أن وجود إسرائيل خطر على المنطقة العربية وعلى إيران شخصياً. هذا الموقف يعتبر غير رسمى فى الوقت الذى كانت فيه العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية الرسمية غير واضحة أيام شاه إيران، حيث جرى اختبار لقضية فلسطين فى إيران عام ١٩٦٠ حين أعترف الشاه بإسرائيل وسمح لها بتمثيل سياسى وتجارى[3].

---

[1]- أحمد نافع، <u>النظام الإقليمى العربى التحدى والإستجابة</u>، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١١٠، ٢٠٠٢، ص ٢٤.

[2]- <u>التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٥</u>،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، ١٩٨٦، ص ١١٢.

[3]- فى حديث لشاه إيران مع محمد حسنين هيكل قال " محمد رضا شاه" إن تعاوننا مع إسرائيل لا يقتصر على المخابرات فقط بل أنه أوسع من هذا بكثير، فقد أرسلت مجموعات من كل أسلحة الجيش وفروع الإدارة المدنية للتدريب فى إسرائيل" كذلك فى أثناء زيارة نيكسون وكيسنجر إلى طهران فى مايو ١٩٧٢ قال لهما الشاه موضحاً المزايا النسبية لإيران فيما يخص عملية الصراع العربى - الإسرائيلى" إن إيران ليست بدلاً عربياً. لذا فهى ليست جزءاً من الصراع العربى- الإسرائيلى المتشابك. إلا أنها بلد إسلامى ويمكنها أن تلعب دوراً قيادياً بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى: أنظر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨، ص ١٤٣ وما بعدها.

وترتب على ذلك غضب قطاعات واسعة من الأمة الإيرانية على نظام الشاه، واعتبر كثيرون تعاونه مع إسرائيل بمثابة طعنة موجهة إلى كبريائهم واعتزازهم بدينهم و إلى حصنهم ووعائهم، وحين تحرك النضال الفلسطيني بقيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وبدأت حلقة جديدة من الثورة الفلسطينية، كان هناك تجاوباً قوياً بين الشباب الإيراني مع هذه الثورة ، وقد ازداد هذا التجاوب بعد حرب ١٩٦٧ وإحتلال إسرائيل القدس الشرقية، كما جرى هذا الاختبار في مصر عام ١٩٧٧ حين زار الرئيس السادات الكنيست في القدس المحتلة ، ثم إبرام معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨[1].

وسوف تستعرض الباحثة عدد من الملاحظات لواقع السلوك التصويتي الإيراني تجاه قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي:

أولاً- يعكس الموقف الإيراني من قضايا الصراع - العربي الإسرائيلي المعروضة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة -إلى حد كبي-ر درجة عالية من التماسك الإيراني مع الجانب العربي أثناء التصويت فيما يخص هذه القضايا .

ثانياً - يختلف الموقف الإيراني على المستوى الرسمي أثناء التصويت على القضايا المعروضة على جدول أعمال الجمعية العامة، عن موقف القيادة السياسية الرسمية تجاه إسرائيل، ففي التصويت كانت إيران تساند الموقف العربي المناضل ضد الإستعمار، وضد مساعي إسرائيل إلى الإستيلاء على الأراضي العربية. وفي هذا الصدد يقول هيكل حول موقف كل من الشاه والخوميني تجاه إسرائيل: كانت إيران أيام الشاه عميلاً جيداً لكل سوق الأسلحة الإسرائيلية وحتى عندما كان الشاه مشغولاً بتنسيق سياسة البترول مع شركائه في أوبك إتسع وقته لأن يطلب من إسرائيل أن تبيعه أسلحة صغيرة تساوي ٦٠٠ مليون دولار . أما الخوميني من الناحية الأخرى فقد أنشأ علاقة وثيقة

---

[1]- د.أحمد صدقي دجاني، القضية الفلسطينية في العلاقات العربية -الإيرانية، ورقة مقدمة إلى ندوة " العلاقات العربية- الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ٦٢١.

مع الفلسطينيين الذين كان يقوم بعضهم بحراسته، كما كان الإسرائيليون يعلمون أيضاً أن الطائفة الشيعية الكبيرة التى تقطن الجنوب اللبنانى كانت تعارض الإحتلال الإسرائيلى هناك بنفس قوة ومعارضة الفلسطينيين .[1]

ثالثاً– أنه على الرغم من هذا الموقف الواضح لكل من القيادة الإيرانية، وكبار رجال الدين، إلا أن البعض ذكر أن هناك علاقات لم يعلن عنها بشكل رسمى بين الجانبين الإيرانى – والإسرائيلى على الإطلاق. فلقد كان نظام الشاه على علاقة واسعة وعميقة بالنظام الإسرائيلى فى المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية [2]، ولكن على الرغم من وجود هذه العلاقة، إلا أن التصويت فى الجمعية العامة كان لصالح القضايا العربية .

---

[1]- محمد حسنين هيكل، مدافع آيه الله .. قصة إيران والثورة، المرجع السابق ، ص ١٤٥.

[2]- كانت الرؤية الإيرانية أيام" محمد رضا شاه بهلوى" تقوم على نفس الأساس الذى قامت عليه الرؤية العربية وهو الإعتراف بوجود إسرائيل فى إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وقد أعلن شاه إيران هذه الرؤية فى كلمته التى ألقاها فى مؤتمر القمة الإسلامية الذى عقد بالمغرب بعد هزيمة ١٩٦٧ فقال" إننا يجب أن نسعى من أجل تنفيذ قرار ١٩٦٧/١١/٢٢ الصادر عن مجلس الأمن " ثم قدم اقتراحاته حول كيفية معالجة قضية الصراع العربى– الإسرائيلى فقال" إننى أعتقد أنه يجب أن تسعى جميع الدول خاصة الدول الأربع العظمى (لم تكن الصين آنذاك قد صارت عضواً دائماً بمجلس الامن) الدائمة العضوية من أجل حل هذه القضية. نريد أن يقولوا لنا أى خطوات سوف يتخذونها فى طريق تنفيذ قرار ١٩٦٧/١١/٢٢. إننا يجب أن نواصل جهودهم من أجل الحصول على طريق لحل سلمى الذى هو أسلم الطرق وأكثرها منطقية. سيقولون أن إسرائيل ليس لديها أى إكتراث بالعدل ولا تهتم بقرارات منظمة الأمم المتحدة ولن تبدى أى اهتمام أو مراعاة بقرارات المنظمة بسبب نشوة الإنتصار (يونيو ١٩٦٧) وأنا أستطيع أن أجيب قائلاً: إن إسرائيل من الممكن أن تفوز فى معركة قادمة Bataille لكن لن تفوز فى حرب حقيقية Guerre لأن ذلك سيكون عكس قوانين الطبيعة أن تدوس دولة واحدة حقوق سائر الدول الأخرى وتفرض عليها شروطاً غير عادلة. لذلك فإن السعى عن طريق الأمم المتحدة من أجل حل القضية بالطرق السلمية سيجعل العالم كله معنا. يجب أن نكون متفائلين. فهدفنا هدف صادق وعادل عاجلاً أم آجلاً سينتصر الخير وإننى أدعو من صميم قلبى أن يتحقق هدفنا السامى بمساعى الأمم المتحدة فى مجتمع السلام. <u>بولتن نخستين أجلاس سران كنفرانس إسلامى</u>، وزارت امور خارجه إيران ، ١٣٤٨ هش.

رابعاً- كما عملت إيران كدولة ساعية إلى الريادة فى منطقة الشرق الأوسط على توثيق علاقاتها مع جميع الأطراف الموجودة فى المنطقة، ولذا طرحت مشروع " شرطى المنطقة " الذى لاقى قبولاً وحماية وتأييد من الطرف الإسرائيلى.[1]

حيث عملت على تأكيد وجودها الدائم خاصة وأنها كانت تعانى من حساسية فى التعامل مع الغرب، هذه الحساسية ناشئة من الخبرة السياسية للنفوذ الغربى التى عاشتها إيران فى تارخها الحديث من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٧٩، حيث ساد إستغلال القوى الغربية لإيران ومواردها الاقتصادية وإنتهاك ثقافتها. ومن ثم عمل الجانب الإيرانى دائماً على البحث عن وجوده فى المنطقة العربية ، باعتبارها منطقة نفوذ لها .[2]

خامساً- يمكن تفسير السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضية الصراع العربى-الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ على أنه بالرغم من أن الحرب الباردة لم تنته تداعياتها وآثارها الممتدة، فإن ثمة عوامل ساهمت فى تحقيق هذا التوجه من نمط التصويت ، فعلى المستوى الداخلى الإيرانى عملت طوال فترة السبعينيات على إثبات وجودها فى المنطقة من خلال تأكيد علاقاتها القوية بجميع الأطراف، ومحاولة الإقتراب من الدول العربية وذلك بالإنحياز إلى جانبهم فى مسألة الموقف من الصراع العربى-الإسرائيلى، وامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، والوضع فى الجولان السورى المحتل وقضية القدس واللاجئين، أما على الجانب العربى فيلاحظ أن هناك توافقاً تاماً بين الدول العربية على ضرورة جمع الصف لتسوية أزمة الشرق الأوسط والتى اعتبرتها الدول العربية أنها التحدى الرئيسى لها ، خاصة وأن مصر فى ذلك الوقت قد عملت على تسوية مشكلتها مع إسرائيل. فى حين اعتبر البعض أن هناك علاقات خفية تكمن بين شاه إيران وإسرائيل .

1- د. حسن أبو طالب، الصراع العربى – الإسرائيلى عناصر الاختلاف والتوافق بين مصر وإيران أسئلة وأفكار للبحث والنقاش، فى محمد السعيد إدريس (محرر) تطوير العلاقات المصرية– الإيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص ٢٣٥.

2 - http:// www **Aljazeera.net/in-depth/Iran-file/2001/4/4-21-1html**.

و تميزت التوجهات العامة للسياسة الإيرانية على المستوى الإقليمي والدولي، بمحاولة لعب دور " شرطى المنطقة " الذى لاقى قبولاً واسعاً وعملت على الدفع نحو حل القضية الفلسطينية وتحقيق الإستقرار فى المنطقة وذلك من خلال التحرك مع الأطراف الأخرى- إقليمياً ودولياً – من أجل إقامة سلام دائم وعادل فى منطقة الشرق الأوسط ، وضبط التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها، وإقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة لا سيما فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.[1]

ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ عملت إيران على الإهتمام بقضية الشرق الأوسط، أو بالأحرى قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى عموماً والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وأصبحت أكثر تفهماً وتأييداً للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى أن رجال الدين فى إيران كانوا أكثر تأييداً لنزع إسرائيل من المنطقة باعتبارها الشيطان الذى سيحل على المنطقة، ويؤدى إلى تدميرها. فلقد عبر ناطق نورى فى إحدى كلماته بمجلس الشورى الإسلامى بقوله" إن إسرائيل دولة غير شرعية وليس لها أرضاً قانونية وهى ظهرت بالظلم والإعتداء وطردت أصحاب الأرض واغتصبت المنازل".[2]

و ترفض إيران أى سلام مع إسرائيل، وخصوصاً كامب ديفيد ، لأنها ترى أن هذه المعاهدات ليست هى الطريق العادل الثابت لحل القضية الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى لم يختلف الموقف الإيرانى تجاه الإحتلال الإسرائيلى للجولان السورى عن موقفها من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والقدس، وهناك عوامل تجمع بينها وبين سوريا، فسوريا حليف إستراتيجيى لإيران، وتعتقد إيران أن

---

[1] - UN.DOC .(A/Res/230/32).pp 325-340.

[2] – جريدة كيبان، ١آبان ماه ١٣٧٢ هش.

سوريا هى الدولة الوحيدة التى تستطيع أن تواجه السلطة الإسرائيلية. لقد رفضت إيران الممارسات الإسرائيلية المستمرة فى فلسطين والقدس، كما رفضت تفرد إسرائيل بأسلحة الدمار الشامل.[1]

ومن كل ذلك يمكن القول، بأن العلاقات العربية الإيرانية مرت فى عهد الشاه بمرحلتين أساسيتين مثلت فيهما الأولى، الجانب السلبى فى هذه العلاقات من ١٩٤٧- ١٩٦٧ حيث اعترفت إيران بإسرائيل عام ١٩٥٠، واتسمت تلك المرحلة عامة بمعاداة إيران للإتجاهات القومية الراديكالية فى المنطقة العربية والتحالف القوى مع الغرب والعمل على حماية مصالحه، مع بروز طابع توسعى داخل منطقة الخليج. فى نفس الوقت الذى عادت فيه قيام دولة عربية كبيرة على حدودها عملت على قيام تحالفات إقليمية بين إيران والدول العربية المؤيدة لإتجاهها الموالى للغرب، مع البقاء فى حالة مواجهة مع النظم الراديكالية العربية فى تلك المرحلة.[2]

أما المرحلة الثانية للعلاقات العربية الإيرانية فكانت فى الفترة من ١٩٦٧- إلى ما بعد إنتصار أكتوبر ١٩٧٣، شهدت هذه المرحلة إنحسار المد القومى العربى الراديكالى وتصاعد فكرة القومية الفارسية، كإطار للتعبير عن هوية إيران الفارسية، بالإضافة إلى ظهور دور جديد للنفط فى المنطقة. ولعبت إيران فى تلك المرحلة دوراً هامًا فى جهود التسوية المصرية – الإسرائيلية كما أنهت إتفاقية الجزائر الخلاف الإيرانى العراقى ١٩٧٥، وذلك مع استمرار الطابع التوسعى لنظام شاه إيران من خلال إحتلال جزر الإمارات الثلاث.[3]

1- تصريح لولاياتى ، بعد لقائه بالرئيس الأسد فى ١٩٧٥/١٢/١٤ .

2- د.باكينام الشرقاوى، تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية على العلاقات العربية، فى د." جمال زكريا قاسم، ود.يونان لبيب رزق(محرران) العلاقات العربية الإيرانية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، ص ١٨١.

3- خالد العوالمة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢، صص ٤٨٠- ٤٨٨.

و من متابعة ما سبق وترتيباً على ما تقدم يمكن ملاحظة أنه جاء نمط السلوك التصويتى الإيرانى وفقًا أو استجابة لمتطلبات الجماهير خلال هذه الفترة ومعبر أيضاً عن الموقف الرسمى لإيران. ففى مرحلة ما قبل الثورة الإيرانية كان الموقف من إسرائيل مختلف تمامًا على المستوى الشعبى والحكومى. ففى حين كانت الجماهير المسلمة منحازة بشكل كامل لا غبار عليه إلى جانب القضية الفلسطينية .لأن الشعب لم يكن لديه شك فى أحقية هذه القضية ولأن إغتصاب أى أرض إسلامية من قبل قوات العدو الصهيونى الغاشم يستوجب الدفاع عن أرض الإسلام. من ناحية أخرى كانت الحكومة الإيرانية تسير فى واد مختلف تماماً يتماشى مع السياسة التى كانت مرسومة لنظام شاه إيران فى مراكز القرار الغربية.

وكان أبناء الشعب الإيرانى يرددون كلاماً مأثوراً للإمام الخمينى يقول فيه" اليوم إيران وغداً فلسطين". ولقد شهدت مجريات الأحداث فى إيران قبل انتصار الثورة الإسلامية العديد، من المحاولات الفاشلة من قبل نظام الشاه من أجل تطبيع العلاقات بين إيران وإسرائيل والتى كانت تجابه بسخط وغضب جماهيرى عنيف.[1]

إذن كان موقع القضية الفلسطينية فى إيران ما قبل الثورة الإسلامية يتسم بالحضور فى وجدان الشعب الإيرانى المسلم، حضوراً روحياً وتاريخياً وعقائدياً وحماسياً، فى حين كان الموقف الرسمى(الحكومى) منصاعاً فى جزء منه لإرادة الغرب فى مواجهة أبناء الشعب الإيرانى، ولذلك كان النظام يتستر على علاقاته بإسرائيل خشية من غضب الجماهير، فى حين أنه فى بعض الأحيان كان النظام الملكى يتظاهر بالتودد لبعض العرب،لا حباً منه لهم وإنما إمتصاصاً لغضب الشعب الإيرانى الذى كان يرفض سياسة النظام جملة وتفصيلاً، وهذا ما جعل إيران تصوت دائماً لصالح القضية الفلسطينية والقدس والجولان السورى، وتتظاهر بأنها ترفض الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة.

---

[1] -Rouhollah K. Ramazani, **Revolutionary Iran** (Baltimore, Mad: Johns Hopkins University Press, 1986). PP 148-152.

المبحث الثانى

السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان خلال الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٧٨.

دفعت الويلات التى شهدها العالم فى أثناء الحرب العالمية الثانية، وما ارتكب من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، المجتمع الدولى إلى الإهتمام بهذه الحقوق والحريات والعمل على تكريسها وحمايتها من خلال اعتماد مختلف الصكوك الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان .[1]

ومن أولى المنظمات الدولية التى اهتمت بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كانت منظمة الأمم المتحدة. فى ديباجة ميثاق هذه المنظمة لعام ١٩٤٥، تؤكد فى فقرتها الثانية على إيمان شعوب الأمم المتحدة " بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" وتأتى الفقرة ٣ من المادة الأولى من الميثاق لتوضح بأن أحد مقاصد هذه المنظمة هو" تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"[2].

لا يكفى الإقرار بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتضمين مختلف الصكوك الدولية لأحكام خاصة بها، فى حد ذاته لتحقيق حماية فعلية لها، بل لابد من تنظيم آليات خاصة وإنشاء أجهزة مهمتها وضع هذه الحماية موضع التنفيذ.

1- حقوق الإنسان والخدمات الاجتماعية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٤، ص ١٧-١٩.

2- د. محمد أمين الميدانى، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، البرنامج العربى، فرنسا، المعهد الدولى لحقوق الإنسان، ستراسبورج، ١٩٩٠، ص ٤٢٥.

فمن ناحية نص ميثاق الأمم المتحدة على إنشاء عدة أجهزة رئيسية للمنظمة، كما خول هذه الأجهزة بإنشاء أجهزة فرعية لها مهمتها وهى تعزيز حقوق الإنسان واحترامها ومن بين هذه الأجهزة الجمعية العامة.

ويبين كل من الفصل التاسع من الميثاق وعنوانه" فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى"، والفصل العاشر الخاص بـ" المجلس الاقتصادى والاجتماعى" مهام الجمعية العامة ووظائفها واختصاصاتها الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان مثل مناقشة تقارير المجلس الاقتصادى والاجتماعى[1]، ودراسة المقترحات التى تتقدم بها أجهزة الأمم المتحدة المختلفة. كما تحيل الجمعية العامة إلى لجنة الشئون الاجتماعية والإنسانية والثقافية المعروفة باسم اللجنة الثالثة، أو إلى اللجنة القانونية المعروفة باسم اللجنة السادسة معظم المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان. ولا يمكن إغفال أن اللجنة الثالثة سالفة الذكر هى التى ناقشت فى صيغته النهائية وأوصت الجمعية العامة باعتماد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.[2]

ومن ناحية أخرى أوكل ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة مسئولية تحقيق حقوق الإنسان بإصدارها القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٤٦ لجنة لحقوق الإنسان تقوم بوضع وإعداد الدراسات والتوصيات والمشروعات والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.[3]

كما تضمن ميثاق الأمم المتحدة ما يؤكد دائماً على إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للبشر جميعاً باعتبار أن ذلك من ركائز السلم والأمن الدوليين، حيث أناط ميثاق الأمم المتحدة بالجمعية العامة مسؤولية مباشرة وهى تقرير وكفالة وإحترام حقوق الإنسان من خلال إصدار القرارات والتوجيهات، وتكوين الأجهزة الفرعية واللجان الخاصة التى تعاونها فى الإضطلاع بهذه المهمة مثل اللجنة المعروفة باسم"

---

[1]- أنظر الفصل العاشر من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

[2]- د. محمد أمين الميدانى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٨.

[3]- حقوق الإنسان والخدمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦-٤٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإشراف على نشاط المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مجال حماية حقوق الإنسان.[1]

وفى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الإختيارى الملحق بهما، والخاص بالشكاوى المقدمة من الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا إنتهاكات لأى حق من الحقوق المقررة فى العهد.[2]

كما سبق وأن أكد الميثاق في أكثر من موضع علي حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويفترض هنا الإشارة إلي حقوق قانونية معترف بها في القانون الدولي ومستقلة عن قانون الدولة، كما أن استقراء ما جري عليه العمل داخل الأجهزة السياسية الرئيسية للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان يكشف عن أن هذه الأجهزة مارست الاختصاص الدولي بالنسبة لهذه الحقوق مؤسسة هذا الاختصاص مرة علي أساس تحول مسائل حقوق الانسان – بمقتضي العمل والإتفاق الدولي – إلى مسائل تهم المجتمع الدولي وترتب من ثم – إلتزامات دولية في كنف الدول الأعضاء ، ومرة أخرى علي أساس أن مسائل حقوق الإنسان أصحبت – بحكم تأثيراتها وإنعكاساتها – تمثل إهتماماً أو شأناً دولياً ، ومرة ثالثة بالإستناد إلي إنتهاك حقوق الانسان – لما ينطوي عليه من مخاطر وأضرار – تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وكل ذلك مما يدعم القول بأن إلتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بترقية ومراعاة حقوق الانسان هو إلتزام من طبيعة

---

[1]- هالة السيد الهلالى، دور الأمم المتحدة فى حماية حقوق المرأة :دراسة حالة : لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٠.

[2]- الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم ٢، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة ١٩٩٦، ص ص ١٠-١٢.

قانونية ثابتة وأصيلة تستمد من نصوص الميثاق والفلسفة الأساسية التي يقوم عليها، كما تتدعم من خلال الممارسة العملية لأجهزة الأمم المتحدة[1].

ولقد أدى تغير النظام الدولي إلى إعادة طرح بعض القضايا الجديدة والقديمة ، وأصبحت تمثل أولوية في هذا النظام الجديد الذي هو قيد التبلور وفي مقدمة هذه القضايا قضية حقوق الإنسان. وتتضح الصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان والنظام الدولي في أكثر من موضع :

- تطور النظرة إلى حقوق الإنسان والنظام الدولي حيث أصبح التركيز على الإنسان الفرد باعتباره هو محور المفهوم الجديد لحقوق الإنسان ؛ فحق الإنسان في الحياة ورفض عقوبة الإعدام ، وتأكيد حق المواطنين في التقدم بشكاوى ضد دولتهم سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي.
- وهي تتعلق بالرقابة على تنفيذ وثائق حقوق الإنسان وضمان احترامها، حيث انتشرت وتنوعت الوثائق والصكوك التي تعالج حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة وانضمت إليها العديد من الدول. إلا أن إنضمام الأخيرة لهذه الوثائق كان

1 - راجع في تفاصيل هذا الاتجاه الغالب في الفقة:

-Ibrahim Ali Badawi El Sheihk, **International Implementation of the International Covenants on Human Rights**, Ph. D, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1984 PP. 13-18.

- Egon Schwelb, **The International Court of Justice and The Human Rights Clauses of the Charter**, A.J.I.L., Vol. 66, 1972, pp. 339 et seq.

- Abdelazim Elganzoury, **Evolution of The peace Keeping Power of the General Assembly of The United Nations**, General Egyptian Book Organization, Cairo, 1978 PP. 140 et Seq.

وأنظر أيضا: د. أحمد عبد الونيس، الدولة العاصية ، دراسة في التعارض بن مواقف الدول والتزاماتها الدولية في الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٨٦، صص ٣١٩ ، ٣٢١.

عملاً من أعمال الديكور الشكلي ارتبط باستقلال الدول وسيادتها وإبراز احترامها لحقوق الإنسان.[1]

- وثمة سمة تتعلق بما كانت تتمتع به الأنظمة الديكتاتورية من حماية ، حيث أن الإنقسام الدولى الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية، ساعد على تمتع الدول الديكتاتورية بحماية بعضها البعض.

ومن ثم، حاولت الدول أن تتخذ من الجمعية العامة للأمم المتحدة منبراً عالمياً لحقوق الإنسان ، إلا أن زيادة تعامل الأمم المتحدة مع مسائل حقوق الإنسان وتزايد الجهود المبذولة لايعنى زيادة فاعلية هذا التعامل . كما أن الجهود المبذولة بشأن حقوق الإنسان تتداخل مع مفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، حيث تعتبر معظم الدول وبالأخص دول الجنوب أوضاع حقوق الإنسان من صميم الإختصاص الداخلى، وأن مجرد مناقشة تلك الأوضاع من قبل أى طرف خارجي يعد اختراقاً لحقوقها بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتى تحظر التدخل فى الشئون الداخلية للدول.[2]

وفى هذا الصدد تستعرض الباحثة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان العربية والتى عرضت فى الجمعية العامة للأمم المتحدةخلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.

أولاً: قضايا حقوق الانسان ككل.

تعرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى صدد تبنيها لقضايا حقوق الإنسان، والتى تعتبر من أهم القضايا التى أنشئت الأمم المتحدة من أجلها، فقد تعرضت لقضايا حقوق الإنسان فى المنطقة العربية والتى شهدت تدهورا ملحوظاً خلال الفترة من

---

[1]- د .محمد نعمان جلال، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، يوليو ١٩٩٣، ص ١٥.

[2]- د.عمرو الجويلى، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات، السياسية الدولية، القاهرة، عدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، ص ص ١٥٧-١٥٨.

١٩٧٥-١٩٧٨، وخاصة حقوق الشعب الفلسطينى، وقضايا حقوق الإنسان فى المناطق التى تعرضت لفترات طويلة من الإستعمار، ومن ثم سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى التصدى لهذه القضايا بشكل من التفصيل بغرض إصدار قرارات تدعو إلى الحفاظ على حقوق الشعوب المستعمرة وحماية المدنيين فيها.

جدول(٢-١)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨

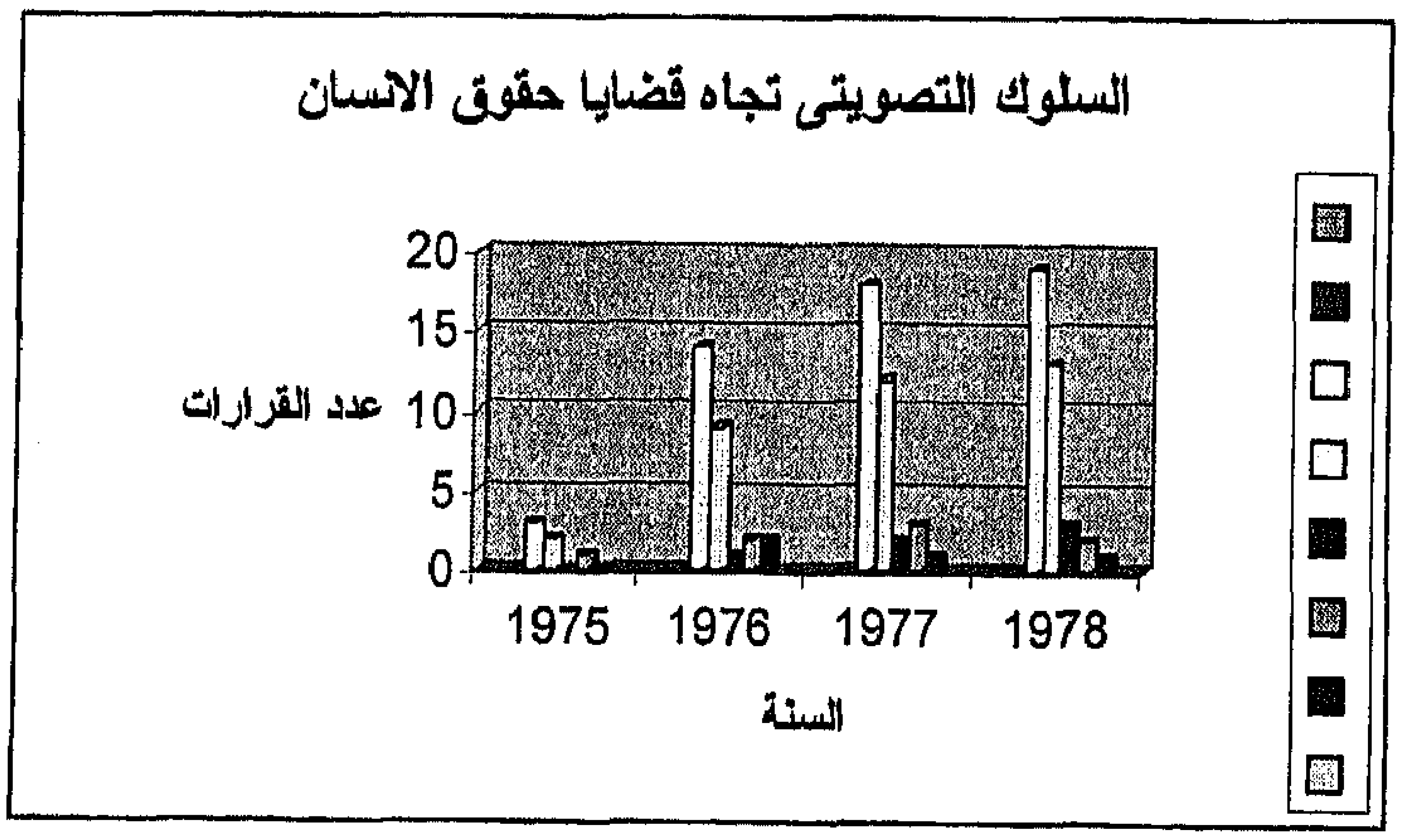
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٧٥	٣	٢	-	١	-
١٩٧٦	١٤	٩	١	٢	٢
١٩٧٧	١٨	١٢	٢	٣	١
١٩٧٨	١٩	١٣	٣	٢	١

المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978.

الشكل رقم(٦)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة (١٩٧٥-١٩٧٨).



بالنظر إلى الجدول رقم (٢-١) والشكل رقم ٦ يلاحظ تنوع السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ ، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة حوالى ٥٤ قرار تتعلق بحقوق الإنسان فى المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨، صوتت إيران على ٣٦ قرار بالموافقة بنسبة ٦٦,٦٪ واعترضت على ٦ قرارات بنسبة ١١,١٪ ، وامتنعت عن التصويت على ٨ قرارات بنسبة ١٤,٨٪ ، وتغيبت عن التصويت على ٤ قرارات بنسبة٧,٤٪ من جملة القرارات.

و ركزت هذه القرارات فى معظمها على أوضاع حقوق الإنسان فى فلسطين المحتلة والمناطق المحتلة فى الوطن العربى، والدول التى عانت من الاستعمار لفترات طويلة، إلا أنها تغيبت عن التصويت على القرارات التى تعلقت بأوضاع حقوق الإنسان فى داخل الدول العربية والتى تتهم فيها الأنظمة الحاكمة بأنها السبب وراء تدهور هذه الحقوق، حيث اعتبرتها من وجهة النظر الإيرانية أنها تدخلاً فى الشئون الداخلية للدول العربية، وهذا ما ينطبق أيضاً على أوضاع حقوق الإنسان فى إيران. فعندما عرض هذا للتصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة تغيب إيران وكثير من الدول العربية التى ارتأت فيه بمثابة اعتداء على خصوصية الدول، بالإضافة إلى ذلك كان التصويت الغالب على بعض القرارات التى تخص حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة هو الموافقة، أما أوضاع حقوق الإنسان فى الدول الأخرى هو الاعتراض أو الامتناع عن التصويت .[1]

كما تبين من وقائع التصويت الإيرانى على قضايا حقو ق الإنسان عدم التوافق مع السلوك التصويتى لبعض الدول مثل الولايات المتحدة التى جاء تصويتها بالرفض لكافة القرارات التى تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة، فى حين أنه عند التصويت على القرارات الخاصة بحقوق الإنسان فى باقى الدول العربية

[1]- الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

صوتت الولايات المتحدة بالموافقة إلا أن إيران صوتت بالمعارضة أو امتعنت عن التصويت أو تغيبت.[1]

ثانياً: قضية حقوق الإنسان فى فلسطين:

تعاملت الأمم المتحدة مع قضية حقوق الإنسان فى فلسطين على أنها قضية لا تنفصل عن مجمل قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى، وإسرائيل لم تعترف بأى حقوق للشعب الفلسطينى فى إطار المواثيق والإعلانات ذات الصلة بهذه الحقوق مما أدى إلى عرقلة مسيرة الجهود المبذولة للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطينى المحتل، حيث عمدت إلى الإستيلاء على الأراضى الفلسطينية وحرمان الفلسطينيين من الموارد الطبيعية، وهدم المنازل وإزالة المخيمات ، وممارسة مختلف وسائل التعذيب والقهر والقتل مع المواطنين الفلسطينيين من جميع الأعمار.

وفى هذا الصدد، تحاول الباحثة استعراض نمط التصويت الإيرانى إزاء قضية حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٨).

جدول رقم(٢-٢)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٧٥	٢	٢	-	-	-
١٩٧٦	٩	٧	-	١	١
١٩٧٧	١٣	١٠	١	١	١
١٩٧٨	١٢	٩	١	١	١

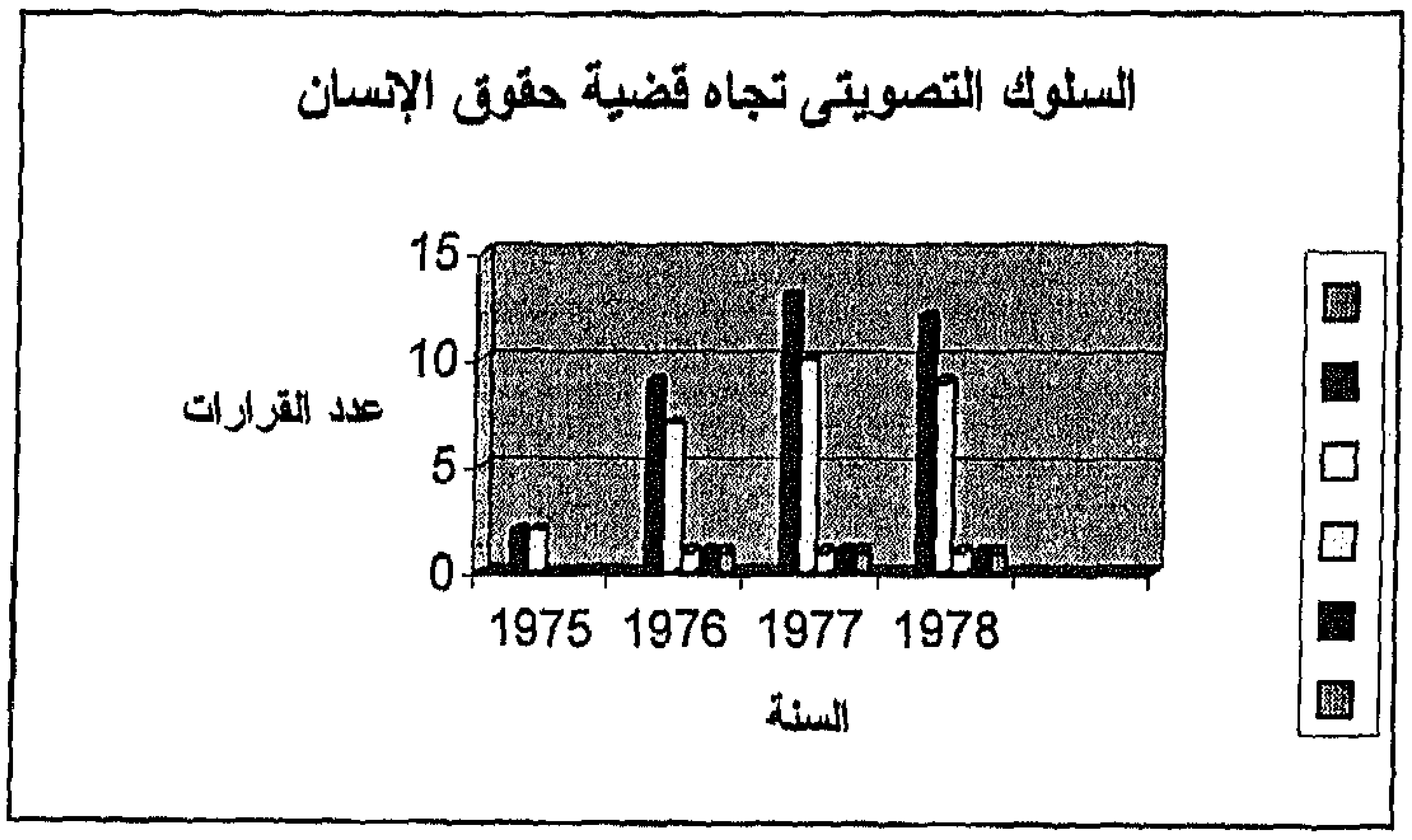
المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978

[1] -U.N. Doc(A/Res/ 168-175/31), pp 1220-1270.

الشكل رقم (٧)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضايا حقوق الإنسان في فلسطين في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٨



المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978

بالنظر إلى الجدول رقم(٢-٢) والشكل رقم ٧ المبين عاليه، يمكن استعراض ما يلي:

أولا- اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة حوالي ٣٦ قرار على مدار الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ تخص قضايا حقوق الإنسان في فلسطين، كانت وقائع التصويت الإيراني عليها على النحو التالي، صوتت بالموافقة على ٢٨ قرار بنسبة ٧٧,٧٪، كما اعترضت على قرارين بنسبة ٥,٥٪، و امتنعت عن التصويت على ثلاثة قرارات بنسبة ٨,٣٪، وأخيراً تغيبت إيران عن التصويت على ثلاثة قرارات من بنسبة ٨,٣٪ .

ثانياً: كان السلوك التصويتي الإيراني الغالب في هذه القضية هو الموافقة على القرارات التي تدين صراحة الإنتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين، والتنكيل الإسرائيلي بالمواطنين الأبرياء، إلى غير ذلك من القرارات التي تدين استمرار السياسة الإسرائيلية في أعمال القتل والتعذيب ضد المقاومة المشروعة في الأراضي المحتلة.

ثالثاً: اعترضت إيران على قرارين من جملة القرارات المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان فى فلسطين وخاصة القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة والتى تعاملت فيها مع قضية حقوق الإنسان على أنها قضية لاجئين مثل القرار A/Res/ 167/32 والخاص باعتبار أن حقوق الإنسان فى فلسطين هى مسألة حقوق اللاجئين، ولم تتعرض الجمعية العامة فى صدد هذا القرار للممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وكان التصويت الإيرانى هنا منسجماً مع الأغلبية العربية التى اعترضت على هذا القرار، حيث كانت الرؤية الإيرانية تقوم على ضرورة الفصل بين قضية اللاجئين الذين لهم حق العودة إلى ديارهم، وبين إدانة التنكيل الإسرائيلى بالمواطنين الفلسطينيين فى الأراضى الفلسطينيةالمحتلة .

رابعاً: يلاحظ أيضاً من وقائع التصويت أن إيران امتنعت عن التصويت على بعض القرارات والتى وجدت فيها مخالفة لتوجه الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المعروف أنه خلال هذه الفترة كانت العلاقات الإيرانية الأمريكية منسجمة، وكذا العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى كان هناك تعاطف من الشعب الإيرانى تجاه أوضاع حقوق الإنسان المتردية من جراء الإحتلال الإسرائيلى ، ولذا امتنعت إيران عن التصويت درءاً للحرج مع الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية، ومن ناحية أخرى عاد الظهور أمام الدول العربية بمظهر المساند لإسرائيل.[1]

ثالثاً: حقوق الإنسان فى الدول العربية.

عملت الجمعية للأمم المتحدة كما سبق القول بالحفاظ على حقوق الإنسان وذلك من خلال إنشاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وإصدار العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت هذه العهود بمثابة مواثيق عملت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على الإلتزام بها، ومن ثم دعت الجمعية العامة الدول العربية و خاصة تلك التى كانت تمر بمرحلة تحول من الإهتمام

---

[1]- الأمم المتحدة وقضية فلسطين، الأمم المتحدة، نيويورك، إدارة شئون الإعلام، ١٩٩٥،ص ص ١٢-١٤.

بحقوق الإنسان والسماح بحرية الرأى والتعبير، وحرية الشعوب فى تقرير مصيرها والتخلص من نير الإستعمار[1]. ويمكن بيان التصويت الإيرانى على هذه القرارات على النحو التالى:

الجدول(٢-٣)

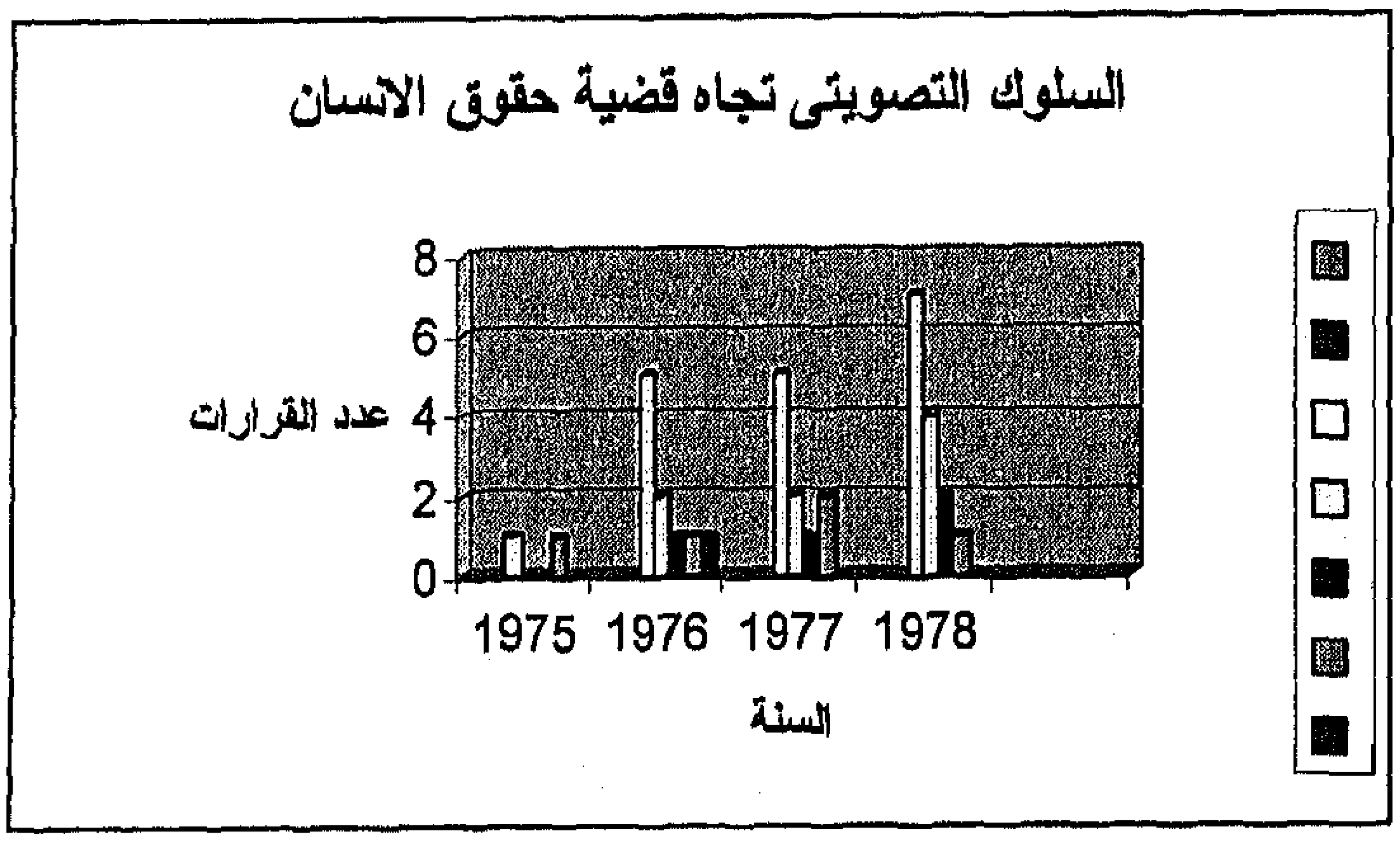
نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى الدول العربية فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٧٥	١	-	-	١	-
١٩٧٦	٥	٢	١	١	١
١٩٧٧	٥	٢	١	٢	-
١٩٧٨	٧	٤	٢	١	-

المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1975-1978

الشكل رقم(٨)



---

[1]-منذر عنبتاوى، الإنسان قضية وحقوق، دفاعاً عن حقوق الإنسان فى الوطن العربى، المعهد العربى لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩١، ص ص ٤٠-٤٥.

بالنظر إلى الحدول رقم(٢-٣) والشكل رقم ٨ المبين عاليه يمكن ملاحظة ما يلى :

أولاً: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة حوالى٨ ١ قرار خلال الفترة من(١٩٧٥-١٩٧٨) تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان فى الدول العربية، صوتت إيرات بالموافقة على ٨ منها بنسبة ٤٤,٤٪، واعترضت على ٤ قرارات بنسبة ٢٢,٢٪، وامتنعت عن التصويت على ٥ قرارات بنسبة٢٧,٨٪، وتغيبت عند التصويت على قرار واحد من جملة القرارات التى صوتت عليها.

ثانياً: تبين من وقائع التصويت الإيرانى أنها اتخذت مواقف متنوعة ما بين التأييد والإعتراض وامتعنت فى بعض الحالات عن التصويت واعترضت على قرار واحد، وبالنظر إلى هذه القرارات، يلاحظ أن ثمة اهتمام من الجمعية العامة للأمم المتحدة بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى الدول العربية التى تعانى من سوء أوضاع حقوق الإنسان نتيجة لطبيعة الأنظمة الحاكمة فيها والتى تنتهك حقوق الإنسان، ومن ثم اعترضت إيران على هذا القرار، وامتنعت أيضاً عن التصويت على القرارات التى طالبت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول العربية السماح بحرية الرأى والتعبير والتصديق على العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مثال ذلك القرار A/res/178/31 والخاص بأوضاع حقوق الإنسان فى الدول العربية، والذى أشارت فيه الجمعية العامة إلى سوء أوضاع حقوق الإنسان فى المنطقة العربية، ومن ثم تطالب الدول العربية بمزيد من الإحترام لحقوق الإنسان.[1]

ثالثاً: لوحظ أيضاً أن ثمة إتفاق فى السلوك التصويتى الإيرانى مع المجموعة العربية والمجموعة الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية أثناء التصويت على هذا القرار، حيث جاء تصويت هذه المجموعات بالرفض لهذا القرار ، فى حين جاء تصويت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى متسقاً وذلك بالموافقة على هذا القرار. فقد ارتأت إيران أن هذا القرار يعنى عدم إلتزام الدول العربية بما جاء فى الإعلان

[1] - U.N.Doc(A/res/178/31)., pp, 1280-1290.

العالمى لحقوق الإنسان، فضلاً عن أنه بمثابة تدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، كذلك أيدت الدول العربية السلوك الإيرانى عند التصويت على القرار الخاص بأوضاع حقوق الإنسان فى إيران والذى قوبل بالرفض من جانب إيران وكذا الدول العربية.

وبالنظر إلى ماسبق يمكن بيان بعض النقاط الخاصة بوقائع التصويت الإيرانى على قضايا حقوق الإنسان بشكل عام فى المنطقة العربية.

– أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يقرب من ٥٤ قرار بشأن حقوق الإنسان صوتت إيران على ٥٠ منها وتنوع هذا التصويت بين الموافقة والاعتراض والامتناع وتغيبت عن التصويت على أربعة قرارات خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨.[1]

–بالنظر إلى بيانات تصويت إيران فى صدد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان فى المنطقة، يتضح أنه كان متوافقاً مع المجموعة العربية فى التصويت على القضايا المعروضة على جدول أعمال الجمعية العامة، ففى عام ١٩٧٥ اتخذت الجمعية قرارات متعلقة بحماية حقوق الإنسان فى فلسطين، وحماية اللاجئين وإعطاءهم الحق فى العودة إلى ديارهم ، وإقرار حالة حقوق الإنسان دول الجنوب.

– كما يمكن تفسير الموقف الإيرانى من قضايا حقوق الإنسان فى الدول العربية أنها وعدد من الأخيرة كانت حتى هذه الفترة لم توقع بعد على الإتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن استمرار تحفظها على مواد أساسية من الإتفاقات التى تم التوقيع عليها. فضلاً عن ذلك، فإن الأنظمة الحاكمة فى المنطقة وخاصة إيران فى عهد الشاه كانت ترى أن مسألة حقوق الإنسان تعد تدخلاً فى شئونها الداخلية، لذلك فقد امتنعت عن التصويت على القرار المتعلق بمسألة حقوق الإنسان فى فلسطين، كما امتنعت عن التصويت على القرار المتعلق بإلغاء الإعتقال والإحتجاز التعسفى، وقد امعتنت كل من الدول العربية وإيران خلال هذه الفترة على القرارات المتعلقة بإعطاء

[1] - United nations (UN) ,**Year book of the united Nations** , 1975- 1978.,pp. 1120-1218

المرأة حقوقها، إذ شهدت الدول العربية وإيران خلال هذه الفترة إنتهاك سافر لحقوق النساء، إلى حد إغتيال النساء المناضلات كما حدث فى الكويت .[1]

-يلاحظ أيضاً استمرار حرمان الشعوب من حق تقرير المصير السياسى والاقتصادى والثقافى عبر استمرار العمل بدساتير ممنوحة لا ديمقراطية فيها شكلاً أو ومضموناً .

-من ناحية أخرى يمكن إرجاع الموقف الإيرانى فى التصويت إلى حالة التدهور العام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها والدول العربية على حد سواء. فضلاً عن استمرار حالات الإعتقال السياسى وقمع حالات التظاهر و حرية التعبير، ولذا أبدى الطرفان توافقاً كبيراً تمثل فى الإعتراض على القرار رقم ٣٣/١١٤ المتعلق بحالة حقوق الإنسان فى جمهورية إيران الإسلامية، هذا القرار الذى أُشير فيه بوضوح إلى الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان فى إيران[2]، وبخاصة إزاء كثرة حالات الإعدام وتزايدها فى غياب واضح لإحترام الضمانات المعترف بها دولياً، وحالات التعذيب والمعاملة القاسية أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وعدم الإلتزام بالمعايير الدولية فيما يتعلق بإقامة العدل.[3] بالإضافة إلى تقاعس الحكومة الإيرانية في التعاون مع آليات لجنة حقوق الإنسان.

وفى حقيقة الأمر فقد كانت إيران متوافقة مع الدول العربية إلى حد كبير، إزاء القضايا الخاصة بحقوق الإنسان فى المنطقة العربية، إذ كان السلوك الغالب لمعظمها هو الرفض، وبدرجة أقل الإمتناع. ويمكن أن يعود ذلك الإتفاق إلى طبيعة النظم السياسية آنذاك، والتى تعتبر أن قضايا حقوق الإنسان شأناً داخلياً، ومن ثم فمناقشتها داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر تدخلاً فى شئونها الداخلية، فضلاً عن ذلك ترى إيران والدول العربية أن الأمم المتحدة تستخدم هذه القضية لفرض عقوبات على الدول، فمثلاً هددت الولايات المتحدة الدول العربية بفرض عقوبات فى حالة حدوث إعدام خارج النطاق القضائى والقيام بإجراءات تعسفية بداخلها، وهو ما رفضته إيران والدول العربية .

---

[1] - <u>**U.S Department of state-Arab Country Report on Human Rights Practices from**</u> 1975- 1978., pp. 262-269.

[2] - U.N.Doc(A/Res/114/33), pp. 654-669.

[3] - http://www.un.org/arabi/douments/GARes/33/res33114.htm.

لقد استمرت المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ مسرحاً لأعمال عنف واسعة النطاق راح ضحيتها أعداد كبيرة من مواطنى الدول العربية، إذ استمر سقوط العشرات من الضحايا الفلسطينيين من جراء القمع الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

-يلاحظ أيضاً الضعف النسبى فى مناصرة إيران لحالة حقوق الإنسان فى المنطقة العربية، وهذا الضعف يتفق مع الموقف العربى من ضعف مساندة حقوق الإنسان، ويستخلص هذا الرأى من الموقف الإيرانى والذى يتفق مع الموقف العربى من حيث التوقيع على العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية .

-أما البروتوكول الإختيارى الملحق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية فلم توقع عليه إيران أو أية دولة عربية. ولما كان البروتوكول يمنح للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الحق فى تلقى شكاوى مواطنى الدولة التى توقع عليه بخصوص إنتهاكات حقوق الإنسان فيها، وتحقيق هذه الشكاوى، ومن ثم فإحجام إيران والدول العربية على التوقيع على البروتوكول الإختيارى، أثار الشك فى جدية إلتزامهما بأحكام العهد الدولى.

– علاوة على ذلك لا يتوقف الموقف الإيرانى من قضايا حقوق الإنسان إلى حد اتفاقها مع الدول العربية بخصوص عدم الإنضمام إلى بعض المواثيق أو البروتوكولات المتعلقة بحقوق الإنسان، وإنما يوجد ما هو أقوى من ذلك وهو ما يتعلق بالإعتقال بالسجن مع الأشغال الشاقة والتعذيب والتصفية الجسدية وتحديد الإقامة، وهذه ظواهر مألوفة فى إيران والدول العربية مع الإختلاف فى الدرجة وليس النوع. [1]

– ثمة ملاحظة يجب أخذها فى الاعتبار وهى إتساع دائرة إهدار حقوق الإنسان فى إيران لتشمل الأقليات من جهة، والمرأة من جهة أخرى، فعلى الرغم من موافقتها

---

[1]- أسامه عبد الرحمن، الإنسان العربى والتنمية :حقوق الإنسان ركيزة محورية لأى إنطلاقة تنموية، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٢، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٠، ص ١٧.

على قرارات الجمعية العامة بشأن صيانة حقوق الأقليات، إلا أن الجماعات التى تشكل أقلية من منطلق مذهبى أو طائفى أو دينى، شعرت بأنها عرضة لقهر واضطهاد السلطة الإيرانية يفوق ما يمارس ضد الأغلبية .

-وفيما يتعلق بحقوق المرأة فالواضح أنه فى خلال فترة السبعينيات لم تحصل المرأة الإيرانية على حقوقها السياسية، وتشترك فى هذا الخصوص مع الدول العربية، فلا زالت تعانى المرأة فى دول المنطقة كلها من إنتقاص مكانتها مقارنة بالرجل، وخلال هذه الفترة لم يعترف للمرأة بأى حق من حقوقها السياسية سواء حق الإنتخاب أو الترشيح للمجالس النيابية، فالمرأة لا تشارك بفاعلية فى الحياة العامة .[1]

<u>خلاصة ما تقدم</u>: يُلاحظ وجود قدر كبير من التشابه فى نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان، طبقاً لدرجة أهميتها، إذ أن القضايا التى كانت محل إتفاق من جانبها تتمثل فى: القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، والحق فى التعبير، والحق فى محاكمة عادلة ... إلخ، ويرجع هذا الإتفاق بشكل كبير إلى البيئة السياسية السائدة فى الجانبين الإيرانى والعربى، فما زالت مسألة حقوق الإنسان مسألة جديدة على النظم السياسية فى منطقة الشرق الأوسط، وخلال الفترة محل الدراسة كانت لا زالت ثقافة حقوق الإنسان ثقافة جديدة على الوضع فى هذه المنطقة، ومن ثم كان من الطبيعى أن يتقارب موقف إيران والموقف العربى تجاه القضايا المتعلقة بمسألة حقوق الإنسان.

[1] - United nations (UN) ,**<u>Year book of the United Nations</u>** , 1975- 1978., pp. 652-662.

الفصل الثالث

السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية في الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٨

مثلت الثورة الإسلامية الإيرانية حدثاً مهماً فى منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفى تاريخ إيران على وجه الخصوص، وكما هو معروف كان يشوب السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية فى عصر الشاه نظرة الإستعلاء الفارسى تجاه العرب، وفى هذه المرحلة لم تشهد العلاقات الإيرانية تحسناً إلا مع مصر والمغرب والأردن،فى إطار تشابه العلاقات والتحالفات الدولية آنذاك.

فقد عملت المطامع الإيرانية فى الخليج فى ذلك الوقت دوراً أساسياً فى تباعد الموقفين العربى والإيرانى، حتى وصل الأمر إلى حد القطيعة بين الجانبين بسبب المطامع الإيرانية، وترتب على ذلك قطع العلاقات الإيرانية العراقية فى بداية السبعينيات بسبب إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث الطنبين الكبرى والصغرى وجزيرة أبوموسى .

ومع قدوم الثورة رأى البعض أنها بداية لصفحة جديدة فى العلاقات الإيرانية العربية، إلا أن العلاقات تراجعت للوراء مرة أخرى بسبب الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ –١٩٨٨، وعلى الرغم من عودة القوات العراقية إلى داخل حدودها الدولية وقبول النظام العراقى للمبادرات الإسلامية لوقف الحرب، إلا أن شعار "طريق القدس يمر عبر كربلاء" الذى رفعه النظام الإيرانى بعد إنتصار الجناح المؤيد لإستمرار الحرب ، قد أطال أمد الحرب حتى عام ١٩٨٨.

فضلاً عن ذلك، فقد ساهمت الظروف الدولية فى الثمانينيات فى مساعدة إيران من إتخاذ سياسة خارجية أكثر إستقلالية عما كان سائداً فى السبعينيات، ولكن الموقف تغير تماماً بعد عام ١٩٨٥ مع التغيرات الحادثة فى هيكل النظام الدولى، فما حدث من

تطورات على المستوى الدولى وسماحه بقيام قدر من التعاون بين القوى الكبرى، قلل من قدرة إيران على إستغلال التنافس بين القوى الكبرى لحل بعض المشكلات (مثل فشل إيران فى حل الأزمة الناتجة عن رفع الأعلام الامريكية على السفن الكويتية بتقربها للإتحاد السوفيتى سابقاً).[1]

كما ساهمت سياسة المواجهة التى اتبعتها إيران على المستوى العالمى فى تحديد شركائها على المستوى الإقليمى مثل سوريا وليبيا واليمن والسودان .[2]

ويمكن القول بأن عقد الثمانينيات ميز العلاقات الإيرانية- العربية باعتبارها علاقات صراعية، تركت وراءها آثاراً مدمرة على الجانبين تحتاج الوقت والجهد الكثير لحلها. ففى هذه الفترة توترت العلاقات بين كل من إيران والعراق من ناحية ، وإيران ومصر من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى دول الخليج العربى من ناحية ثالثة. الأمر الذى جعل من بيئة العلاقات الإيرانية- العربية بيئة تشوبها بعض الشوائب مما عكر صفو العلاقات بين الجانبين. ولكن على الرغم من ذلك صوتت إيران لصالح القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل قضية الشعب الفلسطينى وقضايا حقوق الإنسان .

وفى هذا الصدد تحاول الباحثة استعراض السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من (١٩٨٥- ١٩٨٨) باعتبارها فترة هامة فى تاريخ العلاقات الإيرانية- العربية، وتميزت بسيادة حالة العداء السافر بين الجانبين وصل إلى حد القطيعة فى بعض الأحيان . ولبيان ما إذا كان السلوك التصويتى الإيرانى متقارباً مع الدول العربية أم لا، وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هى القضايا التى صوتت عليها بنعم ، وما هى القضايا التى صوتت عليها بلا؟، هل كان السلوك التصويتى

---

[1]- د. باكينام الشرقاوى، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.

[2]-Ramazani, **Iran's Foreign Policy : Contending Orientations**, R.K. Romazani(ed), Iran: The Search for Consensus, John Hopkins University Press, London, Baltimore, 1989. p. 48-50

الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الفترة المذكورة يسير فى اتجاه والعلاقات العربية الإيرانية تسير فى اتجاه آخر أم لا؟

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين متتاليين :-

تتناول الباحثة فى المبحث الأول: استعراض السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى (١٩٨٥-١٩٨٨).

وفى المبحث الثانى: تتناول الباحثة استعراض السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨).

المبحث الأول

السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى – الإسرائيلى في الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٨

مثلت الثورة الإسلامية الإيرانية بداية لمرحلة جديدة فى العلاقات الإيرانية الخارجية، وفى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار الجغرافى، و الدول العربية جميعها، وفى هذا الصدد فسوف تحاول الباحثة دراسة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى –الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٨، تلك الفترة التى شهدت أحداثاً مهمة سواءاً على المستوى الإيرانى والتى تمثلت فى قيام الثورة الإيرانية، أو على المستوى الإقليمى والمتمثل فى الحرب العراقية- الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات، أو على المستوى الدولى والمتمثل فى إنهيار الإتحاد السوفيتى وبداية بروز القطبية الأحادية.

وخلال هذه الفترة شهدت السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية تحولات كبيرة ، خاصة وأن هناك استمرارية فى ملامح الأمن القومى الإيرانى كما ورثتها الثورة الإيرانية منذ فبراير ١٩٧٩، أضف إليها البعد العقيدى الذى دخل كمحدد رئيسى وأساسى للسياسة الخارجية الإيرانية، فالأهمية الإستراتيجية لإيران جعلتها – وما تزال- تتصرف فى سياستها الخارجية بمنطق التمدد الذى لا ينكفئ على ذاته وتحديداً فى المحيط العربى جنوباً.[1]

---

[1]- د. أحمد ثابت، " العرب وإيران: هيمنة الأمن وفراغ القوة" فى د. مصطفى كامل السيد (تنسيق وتحرير) حتى لا تنشب حرب عربية أخرى.. من دروس حرب الخليج أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢) ص ٧٤٥.

وفى هذا المبحث تحاول الباحثة استعراض السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى والذى يشتمل على عدة قضايا منها(قضية اللاجئين، والقدس، والتسلح النووى الإسرائيلى، والجولان السورى) لإيضاح ما إذا كان السلوك التصويتى الإيرانى تجاه هذه القضايا منسجماً داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة أم لا؟ وهل أثرت الخلافات العربية- الإيرانية خلال فترة الثمانينيات على سلوك إيران التصويتى تجاه هذه القضايا ؟.

وتحاول الباحثة فى هذا المبحث استعراض نمط التصويت الإيرانى فى الدورات(٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أولاً – قضايا الصراع العربى -الإسرائيلى ككل.

شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين تطوراً كبيراً فى قضية الصراع العربى- الإسرائيلى خاصة فى ظل التطورات التى شهدها النظام الدولى والإقليمى، فبنهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات تم عقد معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، والتى رفضتها الكثير من الدول العربية وخرجت مصر من النظام الإقليمى العربى، وفى هذه الفترة شهدت القضية الفلسطينية مزيداً من الإهتمام فى ضوء تعنت الجانب الإسرائيلى فى التفاوض مع السلطة الفلسطينية، وقيام الإنتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، والتى أظهرت مدى بشاعة الإحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية لكافة المواثيق والاتفاقات الدولية، وخروجها على أسس وقواعد الشرعية الدولية، وعدم إلتزامها بكافة المواثيق الدولية التى تطالبها بالحفاظ على حقوق الشعب الفلسطينى المحتل. وفى ضوء ذلك عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة دوماً على متابعة ما يحدث من مستجدات دولية، فلم تألوا جهداً فى إصدار القرارات التى تدين الجانب الإسرائيلى . ومن ثم اتخذت العديد من القرارات بشأن حق اللاجئين فى العودة، وكذا قضية القدس، قضية العرب الكبرى، بالإضافة إلى استمرار التسلح النووى الإسرائيلى ومخاطره على الدول المجاورة، وكذلك الجولان السورى .

جدول(٣-١)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨) فى الدورات (٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة .

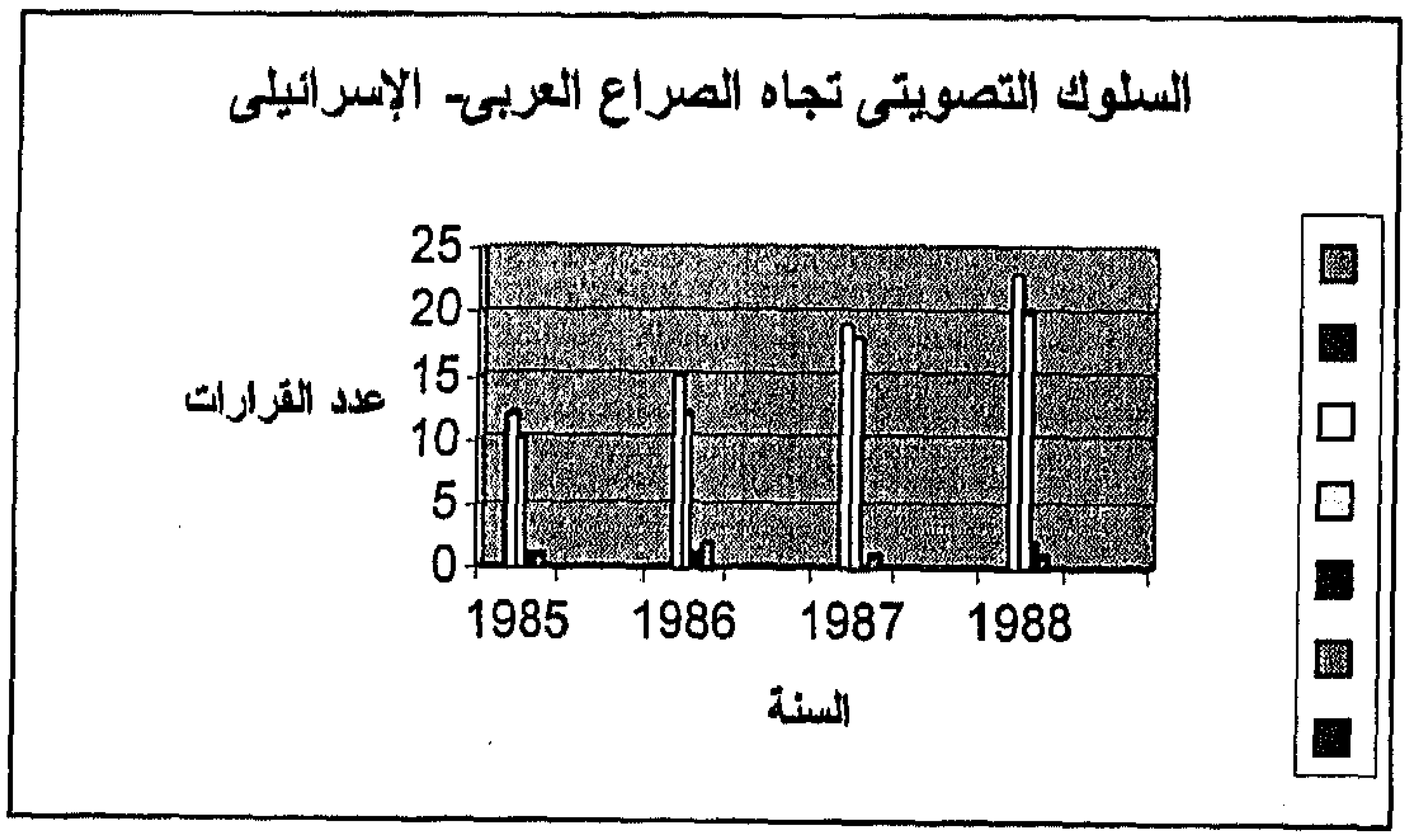
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٨٥	١٢	١٠	١	١	-
١٩٨٦	١٥	١٢	١	٢	-
١٩٨٧	١٩	١٨	-	١	-
١٩٨٨	٢٣	٢٠	٢	١	-

المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988.

الشكل رقم (٩)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى فى الفترة من (١٩٨٥- ١٩٨٨)



بالنظر إلى الجدول (٣-١) والشكل رقم ٩ يمكن استعراض ما يلى:

أولاً: تنوع السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨ ما بين القبول والرفض والامتناع ولم تتغيب إيران مرة واحدة عند التصويت على هذه القرارات.

ثانياً: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة حوالى ٦٩ قرار تتعلق بالصراع العربى- الإسرائيلى، صوتت إيران على ٦٠ منها بالموافقة وذلك بنسبة ٨٦,٩٪، واعترضت على ٤ قرارات بنسبة ٥,٧٪، كما امتنعت إيران عن التصويت على خمسة قرارات بنسبة ٧,٢٪.

ويمكن تفسير نمط التصويت الإيرانى تجاه هذه القضايا بالنظر إلى طبيعة القضية المعروضة، إذ أن الصراع العربى- الإسرائيلى هو من أهم القضايا التى عرضت على جلسات الجمعية العامة والتى تحوز على درجة عالية من التوافق بالنسبة للدول الأعضاء فيها بإستثناءات قليلة، ومن ثم كان نمط التصويت الإيرانى يغلب عليه الموافقة وفى حالات قليلة الامتناع عن التصويت وفى حالات أقل الرفض لمثل هذه القرارات و الخاصة بحق عودة اللاجئين، وحل مشكلة القدس، والجولان السورى، والحد من التسلح النووى الإسرائيلى وضرورة إنضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الإنتشار النووى .

ثالثًا: ثمة ملاحظة هامة يجب أخذها فى الاعتبار عند قراءة هذا الجدول، والنظر إلى وقائع التصويت الإيرانى أنه خلال الفترة المذكورة حدثت تطورات مهمة على الصعيد الداخلى فى إيران وأهمها قيام الثورة الإسلامية وزوال نظام شاه إيران السابق والذى كان يميل فى بعض الأحيان إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.أما النظام الإسلامى فيسعى إلى حل القضية الفلسطينية بكافة السبل والوسائل، كما شهدت هذه الفترة تقارباً فى العلاقات الإيرانية السورية، وهو الأمر الذى جعل إيران تصوت دائماً لصالح قضية الجولان السورى ورفض الوجود الإسرائيلى بها.

رابعاً: شهدت هذه الفترة أيضاً تغيرات فى النظام الدولى وذلك بانتهاء الحرب الباردة والتى شهدت وجود قطبين مسيطرين على العالم، أما وفى هذه اللحظة التاريخية بدأ الإنهيار التدريجى للإتحاد السوفيتى السابق، ومن ثم بروز قوة عالمية وحيدة، هى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تساند الحق الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية، ولذا كان لابد من مواجهة إسرائيل وذلك عبر إدانتها دائماً عند التصويت على القرارات التى تصدرها الجمعية العامة بصدد الصراع العربى- الإسرائيلى.

<u>ثانياً : قضية اللاجئين:</u>

كما سبق القول فى الفصل الثانى بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أخذت على عاتقها الإهتمام بقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث ينتظر معظم اللاجئين الفلسطينيين حلاً دائماً لوضعهم، وفى الوقت الذى يمنح فيه أغلبهم إقامة مؤقتة أو وضعية هجرة مؤقتة فى البلدان المجاورة، فإنهم غير قادرين على جعل وضعيتهم منتظمة أو الإندماج الكامل أو الجزئى فى المجتمع المحلى؛ بعبارة أخرى إن حقوقهم فى الحركةو العمل غالباً ما تكون مقيدة لدرجة كبيرة، ولا يتوفر لهم بشكل عام فرص تعليمية أو ترفيهية مناسبة، و تعرض هؤلاء لهجمات من قبل قوات الأمن الإسرائيلية.

وبشكل عام حاولت الجمعية العامة من خلال إصدار بعض القرارات الخاصة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين حماية هؤلاء وذلك من خلال تقديم المساعدة لهم من أجل إمكانية العودة لوطنهم دون تهديد.[1]

---

[1]- د. أيمن زهرى، <u>اللاجئون والهجرة القسرية فى العالم العربى</u>، ورقة مقدمة إلى منتدى التنمية والحوار، القاهرة، ٢٢ أبريل ٢٠٠٣، ص ٣.

الجدول (٣-٢)

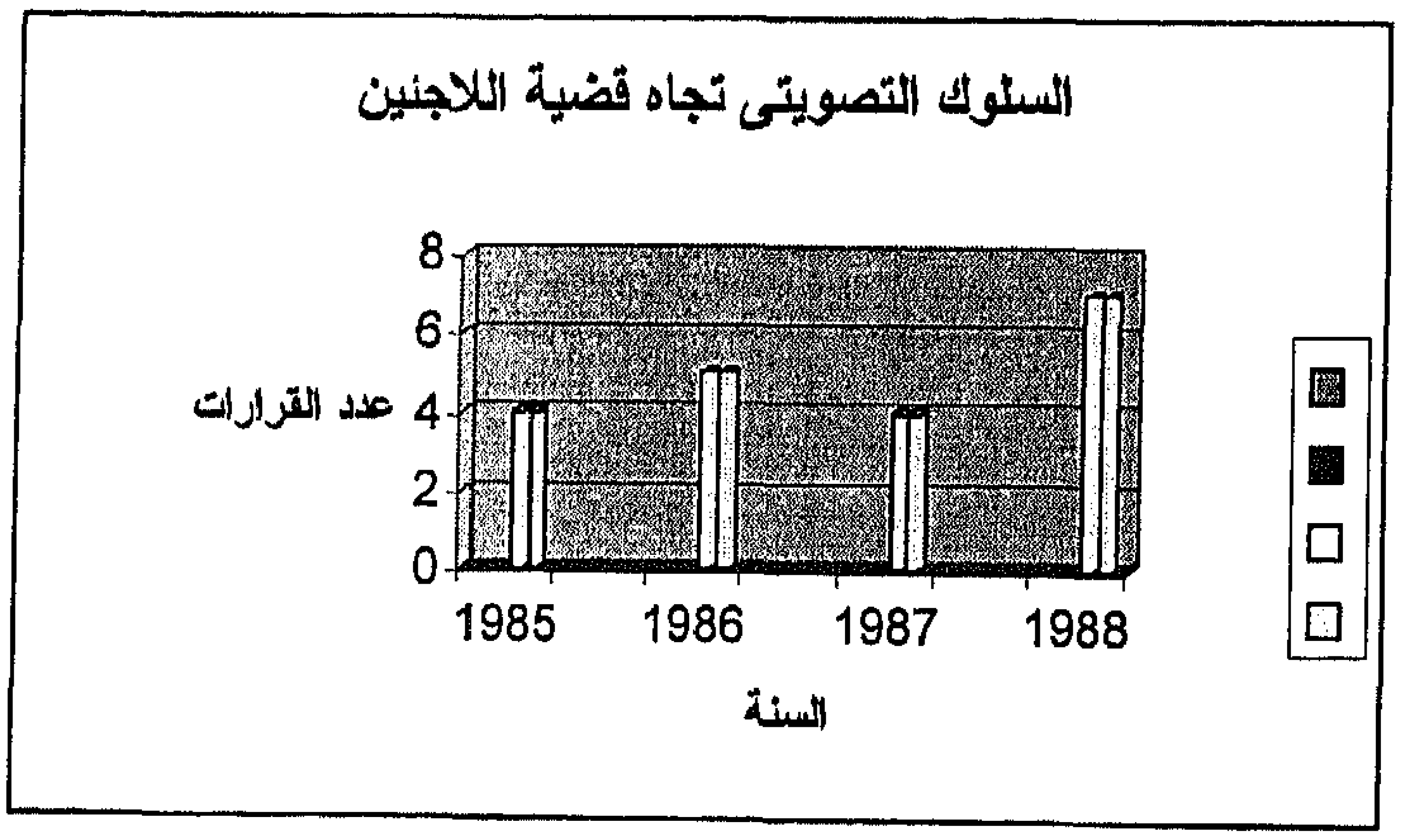
نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى الفترة من(١٩٨٥-١٩٨٨)

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٨٥	٤	٤	-	-	-
١٩٨٦	٥	٥	-	-	-
١٩٨٧	٤	٤	-	-	-
١٩٨٨	٧	٧	-	-	-

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988.

الشكل رقم (١٠)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨)



بالنظر إلى الجدول (٣-٢) والشكل رقم ١٠ يمكن استعراض النقاط التالية :

أولاً: تعد قضية اللاجئين من ضمن القضايا التى حازت على إهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء النقاش حول قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى.حيث صوتت إيران بالموافقة على جميع القرارات التى صدرت خلال هذه الدورات و تخص اللاجئين الفلسطينيين.

ثانياً: أن نمط التصويت الإيراني على قضية اللاجئين كان راجعاً بالأساس أنه خلال هذه الفترة حدث تغير في النظام السياسي الإيراني تمثل في قيام الثورة الإسلامية وزوال نظام شاه إيران، وبناء عليه اتبعت إيران سياسة تختلف عن سياسة شاه إيران، فلم تعترف إيران أساسًا بالوجود الصهيوني، و تدعم دائمًا إستراتيجية المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي، ولا يستطيع أي شخص أن يتجاهل هذا الدور الإقليمي الهام لهذه الدولة. كما شهدت الفترة تغيرات جذرية في النظام الدولي، حيث بداية إنهيار الإتحاد السوفيتي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كادت الحرب العراقية- الإيرانية أن توشك على الإنتهاء، ثم بروز بعض التغييرات في السياسة الخارجية الإيرانية منذ تولي المحافظين السلطة. بالإضافة إلى ذلك يعود نمط التصويت الإيراني تجاه قضية اللاجئين خلال هذه الفترة ووصوله إلى التوافق التام إلى موضوع القضية نفسها، فخلال الفترة محل الدراسة تفجرت إنتفاضة الأقصى الأولى والتي كانت بمثابة الشعلة التي ساهمت جميع الدول في ظهورها. فقد وصلت القضية الفلسطينية في هذه الفترة إلى ذروتها من ممارسات إسرائيلية بشعة في الأراضي العربية المحتلة، وكان من ضمن القرارات التي كان هناك توافقًا تاماً بصددها القرار: A/RES/41/128 والمتعلق بجامعة القدس للاجئين، والقرار A/Res/42/126 والخاص بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها، والقرار المتعلق بدور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك القرار A/Res/ 43/123 والخاص بالهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تطالب فيه بعمل برنامج للتدريب المهني للاجئين الفلسطينيين، كذلك مراعاة ظروف النازحين الفلسطينيين نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في يونيو ١٩٦٧ أو فيما بعد ذلك. ولقد سعت الجمعية العامة خلال هذه الفترة وبموافقة أغلبية الدول على تقديم التمويل اللازم لوكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين، وكانت هذه القرارات تحظى بإهتمام وإتفاق الدول العربية وإيران عند التصويت عليها .

ثالثاً: لوحظ أن ثمة اتفاق ضمنى عند التصويت ظهر من جانب إيران والدول العربية على الرغم من التوتر الذى شهدته العلاقات بين الطرفين خلال هذه الفترة. إلا أنه لوحظ أيضاً تغيب العراق عن التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن وضع القضية الفلسطينية فى النسق العقيدى الإيرانى والتى اعتبرته أنه بمثابة جهاد، ومن ثم جاءت وقائع التصويت على هذا النحو.[1]

علاوة على ذلك تتأسس وجهة النظر الإيرانية على أن دعم الكفاح والمقاومة من حق الشعب الفلسطيني المشروعة وعودة جميع اللاجئين إلى وطنهم هو الوجه الأساسى للقضية الفلسطينية.

إن اختلاف وجهات النظر بين إيران والدول العربية حول السياسات التي أُنتهِجَت بعد إحتلال الأراضي المحتلة ١٩٦٧ أو حول ذلك الإتفاق الذي تم في " كامب ديفيد" لم يمنع بأي وجه التعاون بين إيران والقوة الكبرى في المنطقة في الظروف الحالية، وخاصة أن الرأي العام الإسلامي والعربي في هذا التوقيت قد عهد إليهم بمسئولية هامة: وهي دعم نضال الشعب الفلسطيني ومساندته حتى تحرير أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف دون قيد أو شرط.[٢]

كما يلاحظ أن التصويت الإيرانى جاء بالموافقة على القرارات الخاصة باللاجئين حيث ينتظر اللاجئون الفلسطينيون حلاً دائما لوضعهم، ففى الوقت الذى يمنح فيه أغلبهم إقامة مؤقتة أو وضعية هجرة مؤقتة فى البلدان المجاورة، فإنهم غير قادرين على الإندماج الكامل أو الجزئى فى المجتمع المحلى، كما أن حقوقهم فى الحركة والعمل غالباً ما تكون مقيدة لدرجة كبيرة، ولا يتوفر لهم بشكل عام فرص تعليمية أو ترفيهية

---

[1] - U.N.Doc(A/res/ 455/42).pp. 159-168.

[2]- على أصغر محمدى، إيران ومصر والقضية الفلسطينية ، مختارات إيرانية، القاهرة ، العدد ٢٢ – مايو ٢٠٠٢، ص ٥٦.

مناسبة، وهم معرضون لهجمات من قبل قوات الأمن الإسرائيلية، ومن ثم فالرؤية الإيرانية تقوم على ضرورة عودة اللاجئين لوطنهم. كما وافقت إيران على القرار الخاص بالسماح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين فى الشرق الأدنى(الأونرا) بتوفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمعونة الطارئة للاجئين فى قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا.[1]

جدير بالذكر أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين رغم أنها نشأت منذ عام ١٩٤٨، إلا أنها لا تزال قضية حية وحيوية- من وجهة النظر الإيرانية- من ناحية تأثيرها على الأمن والسلم الدوليين بشكل عام وعلى الأمن الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وهى جزء لا يتجزأ من الصراع العربى- الإسرائيلى.

ثالثاً : قضية القدس :

عمدت إسرائيل إلى إتخاذ تدابير وإجراءات تستهدف تغيير المركز القانونى والطبيعة الجغرافية للقدس، ومن ثم عمدت الجمعية العامة إلى إدانة هذه التدابير والإجراءات التى تنتهك فيها إسرائيل الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وهو ما اعتبر من وجهة نظر الجمعية العامة عائقاً خطيراً أمام الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط ومن ثم لا صحة قانونية لهذه الإجراءات.

وفى هذا الوقت تحديداً اتخذت الجمعية العامة القرار A/res /161/40 فقرة -د والذى نصت فيه على إدانة سياسة التمادى الإسرائيلية فى تنفيذ التدابير فى الأراضى المحتلة ومنها بناء المستوطنات فى القدس. وقد حاز هذا القرار على موافقة أكثر من ١٧٠ دولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن ضمنها إيران وكذلك الدول العربية، الأمر الذى يعنى أن موافقة إيران على هذا القرار جاءت منسجمة مع الغالبية العظمى

---

[1] - Shami.S, **Migration dynamics in Jordan, Palestine and Lebanon**, In Reginald Appleyard(editor) Emigration Dynamics in Developing Countries :Vol IV: The Arab region, Ashgate, 1999, pp. 128-201.

من الدول، بينما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والاتحاد السوفيتى السابق هذا القرار، فى حين امتنعت بعض دول أوروبا الشرقية عن التصويت عليه درءاً للحرج .[1] ومن ثم يتضح أن هناك ثمة اتفاق بين الدول الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة على شجب التدابير الإسرائيلية التى لا تتفق وأحكام القانون الدولى فى الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس، حيث أن الإجراءات الإسرائيلية فى القدس المحتلة كانت تهدف من ورائها فصل قضية القدس عن جملة قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى.

الجدول (٣-٣)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨

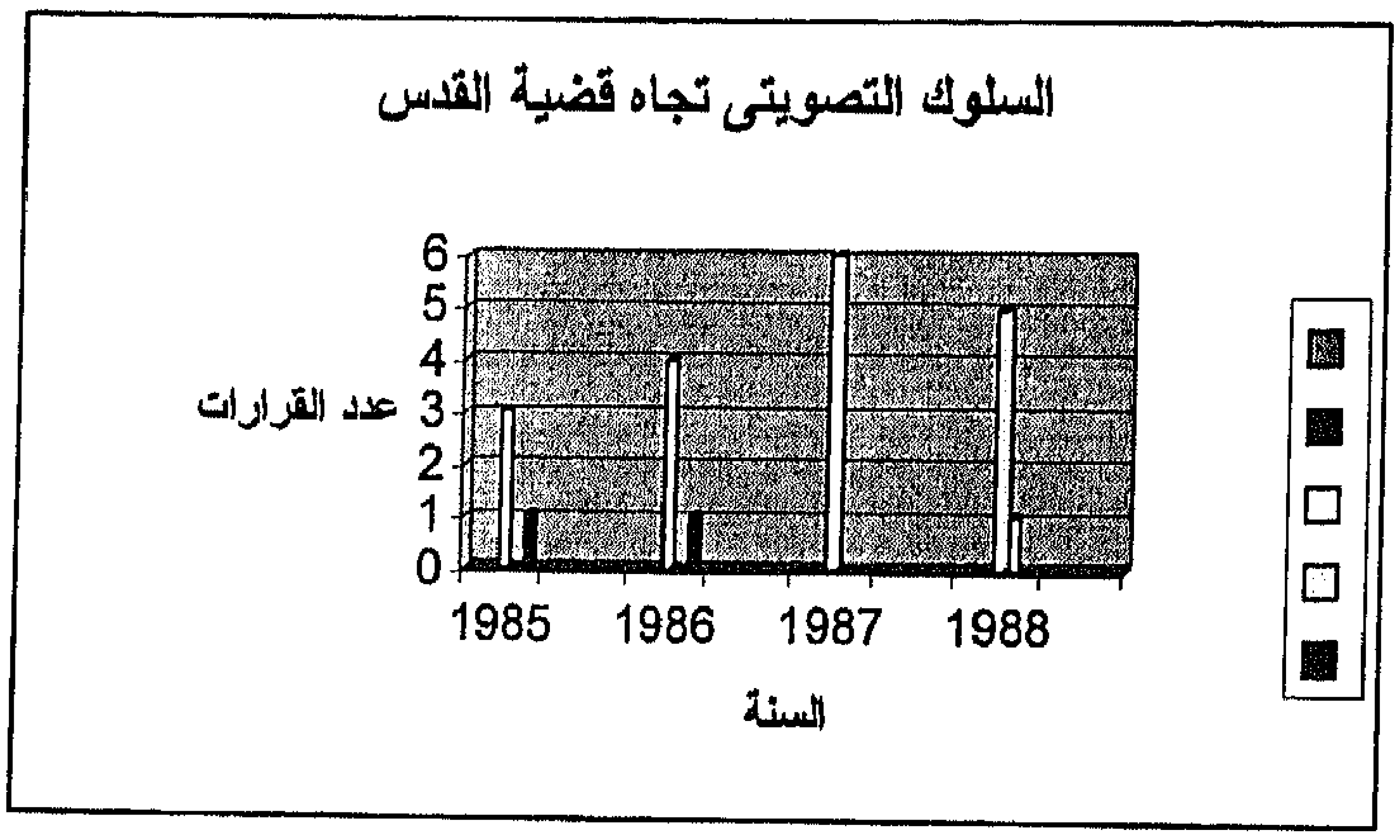
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٨٥	٣	٢	-	١	-
١٩٨٦	٤	٤	-	-	-
١٩٨٧	٦	٦	-	-	-
١٩٨٨	٥	٤	١	-	-

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988.

[1]- الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ١٩٨٥، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك الملحق رقم ٢ (E/1985/2) الفصل الثانى، الفرع ألف، ص ١٤٥٢.

الشكل رقم(١١)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضية القدس فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨



بالنظر إلى الجدول رقم (٣-٣) والشكل رقم ١١ يمكن للباحثة استعراض ما يلى:

أولاً: شهدت قضية القدس المحتلة قدراً كبيراً من الإهتمام الإيرانى بها وهو ما ظهر من وقائع التصويت عليها إذ صوتت إيران على ١٤ قرار من جملة ١٨ قرار تم التصويت عليها بالموافقة، واعترضت على قرار واحد، وامتنعت عن التصويت على قرار واحد أيضاً.

ثانياً: أن اعتراض إيران على قرارواحد وامتناعها عن التصويت على قرار آخر، يرجع بشكل واضح إلى طبيعة الصيغة التى ورد بها القرار، حيث دار القرار A/Res/63/43 حول الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة دون توضيح الأثر الذى يترتب على هذه الممارسات ودون التطرق إلى مسألة بناء المستوطنات التى تهدف إلى تغير الطبيعة الديموجرافية للقدس، فضلاً عن إدانة القرار للإنتفاضة التى تسببت فى عرقلة مسيرة السلام بين الجانبين العربى والإسرائيلى، وقد جاء التصويت

الإيرانى منسجماً مع المجموعة العربية فى الجمعية العامة عند التصدى لهذا القرار، كذلك امتنعت إيران عن التصويت على القرار A/Res/ 161/40 .[1]

ثالثاً: يلاحظ أن القرارات التى تتعلق بالقدس قد حظيت بإتفاق من قبل إيران، فبالنسبة للقرار رقمA/Res/41/133 والمتعلق بإدانة الممارسات الإسرائيلية فى القدس الشريف والتى تمس حقوق الإنسان والشعب الفلسطينى فى الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس كان هناك توافقاً كبيراً بصدده على الرغم من الضغوط الدولية لعدم صدور مثل هذه الإدانة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك القرار /A/Res 42/132 والخاص بحماية المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ،فقد اعترضت إيران على صدوره، فمن الضرورى حماية المقدسات الفلسطينية أولاً قبل المستوطنات، لذا أبدى ممثل المملكة العربية السعودية اعتراضه على هذا القرار مذكراً بأن القدس مكان شريف يجب المحافظة عليه للجميع وليس لبناء المستوطنات الإسرائيلية، كما أن الجمعية العامة منبراً لحماية الحقوق وليس لهدرها، ومن ثم فصدور مثل هذا القرار معناه إهدار للحقوق الفلسطينية فى القدس الشريف. وفى هذا الصدد سلكت إيران مسلك المملكة العربية السعودية بصدد اعتراضها على هذا القرار معتبرة القدس منطقة مقدسة لا يجب المساس بها وأن بناء المستوطنات أمر من شأنه ضياع الحق الفلسطينى فى القدس. كذلك تبنت إيران وساندتها بعض الدول العربية وعلى رأسها سوريا ولبنان رفض تغيير معالم القدس المحتلة. وجدير بالذكر أن قضية القدس المحتلة هى من أوائل القضايا التى حظيت بإجماع وقبول داخل الجمعية العامة .

رابعاً : قضية التسلح النووى الإسرائيلى :

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها رقم A/Res/ 48/41 إلى إخضاع جميع المرافق النووية فى المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذريةريثما يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط. كذلك أكد مجلس الأمن فى قراره

[1] -U.N.Doc(A/Res/161/40). Pp 456-463.

رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨١ أنه على إسرائيل أن تخضع على نحو عاجل جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والملاحظ في هذه القرارات أن كلاً من الجمعية ومجلس الأمن لم يطلبا إلا من إسرائيل على وجه التحديد إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

ومن ذلك يلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سعت إلى إصدار كثير من القرارات التى تدين فيها إسرائيل بالاستمرار فى التسلح النووى الأمر الذى يهدد منطقة الشرق الأوسط بحدوث كوارث لا يمكن تجنب عواقبها على كافة المستويات، ومن ثم كان سعى الدول وخاصة دول الشرق الأوسط إلى إصدار قرارات لإدانة هذا المسلك من قبل إسرائيل، وعلى رأس هذه الدول إيران، وكذا الدول العر بية، والتى تعانى من التعنت الإسرائيلى رغم خضوعها لمعاهدة سلام مع إحدى دول المنطقة وهى مصر. و على الرغم من ذلك فإن المسلك الإسرائيلى فى السعى لإمتلاك السلاح النووى يمثل لها عقيدة لا يمكن التخلى عنها بسبب حالة الحرب التى تعتقد أنها لا زالت مستمرة مع دول المنطقة. ومن ثم يمكن التدليل على ذلك من وقائع التصويت الإيرانى على هذه القرارات.

الجدول (٣-٤)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨

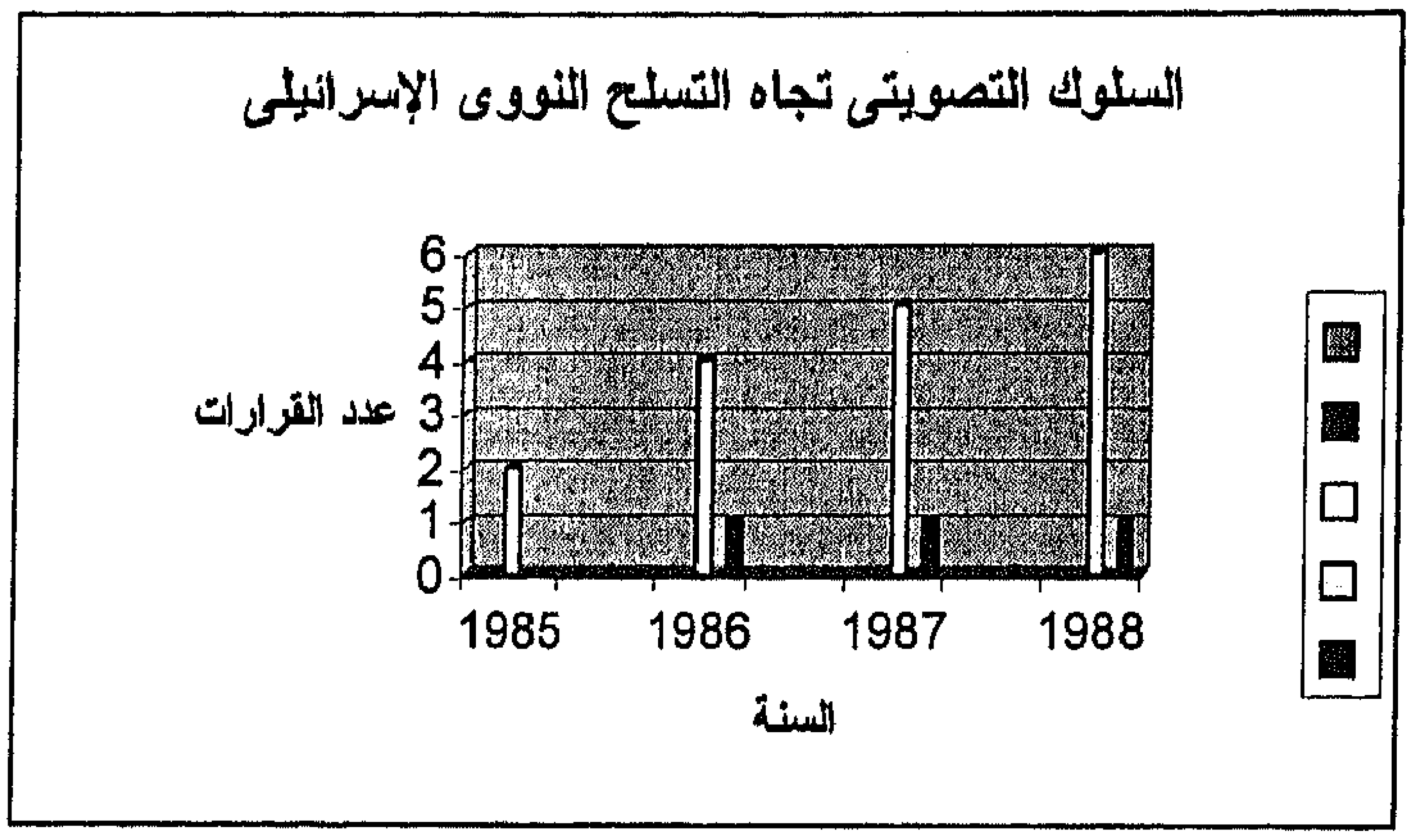
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٨٥	٢	١	١	-	-
١٩٨٦	٤	٣	-	١	-
١٩٨٧	٥	٤	-	١	-
١٩٨٨	٦	٥	-	١	-

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988.

[1] -U.N.Doc(A/Res/581/42).pp 1120-1131.

الشكل رقم(١٢)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨



بالنظر إلى الجدول رقم(٣-٤) والشكل رقم ١٢والمبين آنفاً يمكن استعراض عدداً من الأمور وهى :

أولاً : جاء السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى معظم القرارات بالموافقة على إدانة استمرار إسرائيل فى عدم خضوع منشآتها النووية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدم الإنضمام لمعاهدة منع الإنتشار النووى. وقد تبين أنه من بين ١٧ قرار أصدرتها الجمعية العامة خلال الفترة محل البحث، جاء التصويت الإيرانى بالموافقة على ١٣ بنسبة ٧٦,٥ ٪ و رفضت قراراً واحداً، وامتنعت عن التصويت على ثلاثة قرارات.

ثانياً: يمكن إرجاع السلوك التصويتى الإيرانى على هذا النحو إلى رفض إيران استمرار حالة عدم التوازن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بسعى إسرائيل للتفوق فى مجال الأسلحة النووية، وهو ما يخل بالأمن والاستقرار فى المنطقة برمتها.

ثالثاً: اتفقت الرؤية الإيرانية مع رؤية الكثير من الدول العربية وكذلك الدول الآسيوية، والدول الأفريقية، وتلك التى عانت من الحروب ومخاطر الإنتشار النووى، وهو ما تبين من وقائع التصويت على هذه القرارات، فقد أتخذت بأغلبية كبيرة تتجاوز نسبة الـ٩٠٪ من جملة عدد الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى الوقت الذى رفضته دول أخرى مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا اللاتينية والتى تدور فى فلك الولايات المتحدة.[1]

علاوة على ذلك يظهر من تتبع السلوك التصويتى لإيران تجاه قضايا التسلح النووى الإسرائيلى إتجاهها إلى الإمتناع عن التصويت أو الرفض لبعض القرارات التى تصدر فى هذا الخصوص، بالإضافة إلى القبول لبعض القرارات التى تكون فى صالح منطقة الشرق الأوسط مثل القرار رقم A/Res/43/36 والمتعلق بحظر الإنتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط، فقد رأت إيران أن تزايد الإنتشار النووى فى المنطقة يدفع بها إلى حروب محتملة خاصة وأن إيران كانت لا تزال تعانى ويلات الحرب العراقية – الإيرانية وخسائرها الكبيرة، فى الوقت الذى إمتنع فيه العراق عن التصويت على هذا القرار، لأن العراق كان يقف فى صف الجانب الأمريكى والمشجع على إمتلاك بعض الدول الأسلحة النووية مثل إسرائيل والرافض للبعض الآخر. لقد كان العراق يظن أن بإمكانه أن يمتلك مثل هذه القدرة. ولذا عملت الدول العربية من خلال مندوبيها على المطالبة بحظر الإنتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة فى ظل وجود دولة مثل إسرائيل ساعية لأن تكون دولة رائدة فى مجال التسلح النووى مما يهدد باقى الدول المجاورة، فالدول العربية عانت ويلات الحروب كثيراً وما زالت تتأثر بقيام حرب مثل الحرب العراقية- الإيرانية التى خلفت وراءها مشاكل بين الدول العربية وإيران .

ويلاحظ أيضاً أن العراق قد تغيب عند التصويت على القرار رقم A/Res/42/33 والمتعلق بنزع السلاح الإقليمى ومنع الإنتشار النووى الإقليمى، وكذلك القرار

[1] -U.N.Doc(A/Res/44-50/42).pp 581-615.

A/Res/41/33 والمتلعق بالشفافية فى مجال التسلح النووى، وكذلك تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمى ودون الإقليمى، كما امتعنت الإمارات عن التصويت على القرار. ويلاحظ أيضاً أن القرار ٤١/٣٣ فقرة (ع) والخاص بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية، و ضرورة إلتزام الدول بوضع معايير بيئية عند تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فهذا القرار قوبل بالرفض من جانب بعض الدول مثل العراق والصومال وموريتانيا، فى الوقت الذى وافقت عليه معظم الدول العربية مثل السعودية ومصر والأردن وسوريا ولبنان، والإمارات والكويت والبحرين وإيران.

لقد جاءت وقائع التصويت الإيرانى على هذا النحو إدراكاً منها للعواقب الخطيرة التى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر نتيجة لتطوير إسرائيل للأسلحة النووية وحيازتها وتعاونها مع جنوب أفريقيا لتطوير الأسلحة النووية ونظم إيصالها إلى أهدافها.

فضلاً عن ذلك ارتكزت الرؤية الإيرانية لقضية التسلح النووى الإسرائيلى على كون السياسة الإسرائيلية المعلنة تتمثل فى مهاجمة المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية وتدميرها، وهو جزء من سياستها فى مجال التسلح النووى الأمر الذى يمثل خطراً كبيراً على إيران، وعلى سعيها فى استخدام الأسلحة النووية للأغراض السلمية.

خامساً : قضية الجولان السورى:

تعد قضية الجولان السورى واحدة من أهم قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى والتى ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكثر من موضع وأكثر من قرار. إذ أن الإحتلال العسكرى الإسرائيلى للأراضى العربية بما فيها الجولان السورى أعطاها الحق فى المساس بالسلامة الإقليمية لأراضى الجولان.

فمن ناحية عملت السلطات الإسرائيلية على ضم أجزاء من الأراضى المحتلة بما فيها الجولان، كما قامت بفرض قوانين الولاية والإدارة عليها مما أدى إلى الضم الفعلى للجولان العربية السورية.

ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل بصورة غير مشروعة بفرض وجباية ضرائب ورسوم فادحة وغير مناسبة، بالإضافة إلى إتباع وتنفيذ سياسة" القبضة الحديدية ضد سكان الجولان السورى منذ ٤ آب/ أغسطس ١٩٨٥، كما قامت إسرائيل باستعمال سياسة القمع ضد المؤسسات التعليمية وإغلاقها فى الجولان السورى وبصفة خاصة حظر الكتب المدرسية السورية ونظم التعليم السورى وحرمان الطلاب السوريين من متابعة تعليمهم فى الجامعات السورية، ومنع الطلاب السوريين الذين يتلقون تعليمهم العالى فى الجمهورية العربية السورية من الحق فى العودة وفرض اللغة العبرية على سكان الجولان السورى، وفرض مقررات تعليمية تشيع الكراهية والتحامل والتعصب الدينى ضد سكان الجولان ، وهذا كله يمثل إنتهاك صارخ وواضح لإتفاقية جنيف.

ومن ثم عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار قرارات تدين بها الممارسات الإسرائيلية القمعية فى الجولان السورى، والتى تهدف إلى طمس الهوية العربية فى هذه المنطقة .

ويمكن أستعراض وقائع التصويت الإيرانى على هذه القرارات والتى فى مجملها تدين العدوان الإسرائيلى الصارخ على الجولان .

الجدول (٣-٥)

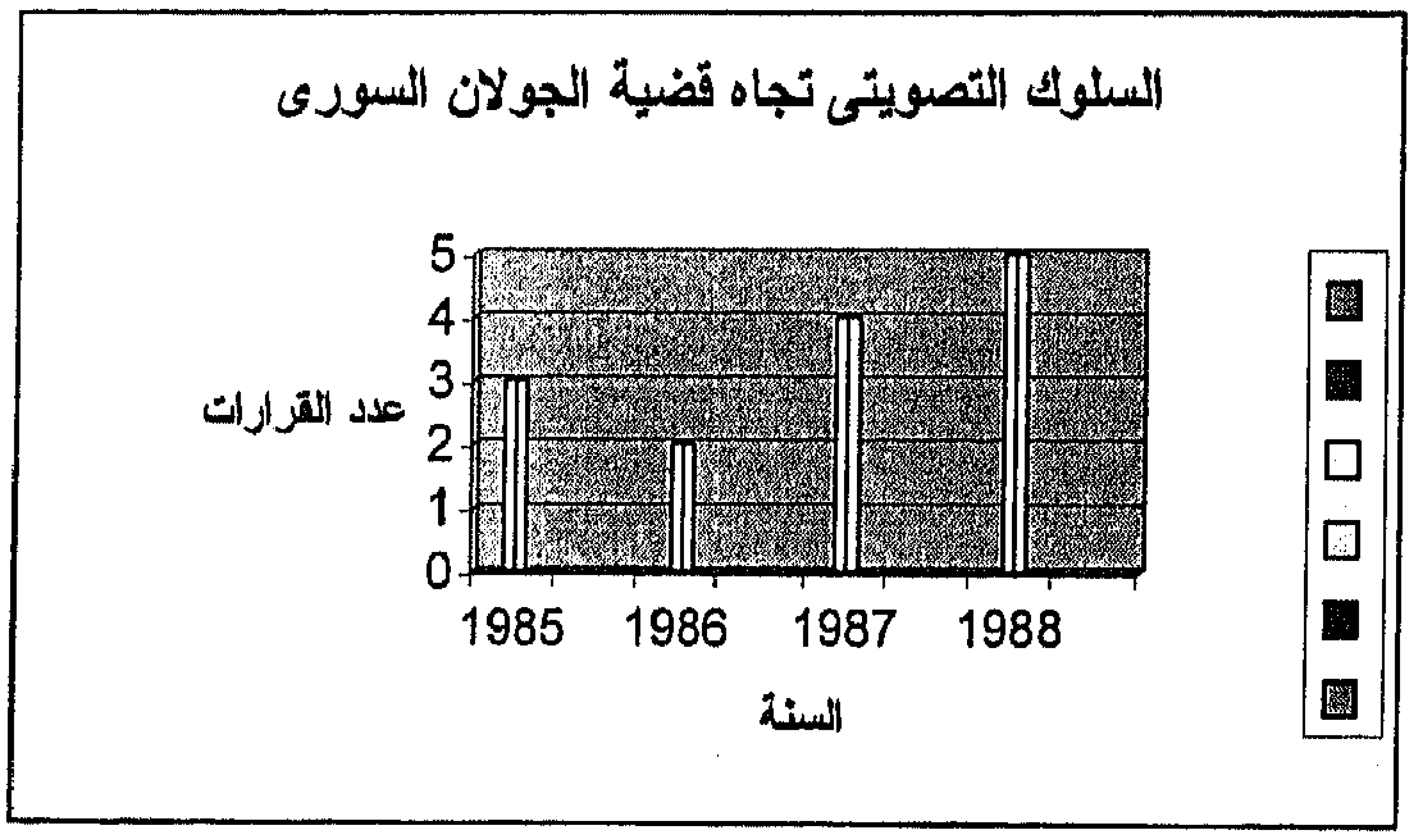
نمط التصويت الإيراني تجاه قضية الجولان السوري في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٨٥	٣	٣	-	-	-
١٩٨٦	٢	٢	-	-	-
١٩٨٧	٤	٤	-	-	-
١٩٨٨	٥	٥	-	-	-

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988.

الشكل رقم (١٣)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضية الجولان السوري في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨



بالنظر إلى الجدول رقم (٣-٥) والشكل رقم ١٣ المبين آنفاً يمكن استعراض بعض النقاط التالية:

أولاً: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤ قرارا خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨ صوتت إيران بالموافقة عليها، دون الإعتراض أو الإمتناع عن التصويت على أى منها .

ثانياً: تحتل قضية الجولان السورى مثلها مثل قضية القدس المحتلة أولوية كبيرة فى مناقشتها داخل الجمعية العامة، وقد حازت هذه القضية على إجماع كثير من الدول العربية وإيران خلال الفترة محل الدراسة، وتم التصويت على القرارات المتعلقة به من قبل إيران بالقبول، باعتبار أن الجولان السورى أرض محتلة ولابد من رجوعها إلى سوريا، مثل القرار رقم A/Res/42/209 والخاص بالسيادة الدائمة للعرب فى الجولان السورى المحتل وحقهم فى السيطرة على مواردهم الطبيعية،كذلك القرار رقم A/Res/41/133 والمتعلق بالجولان السورى المحتل والأوضاع المتدهورة فيه، وكذلك القرار A/Res/43/132 والمتعلق ببناء المستوطنات الإسرائيلية فى الجولان السورى[1]. إذ استنكرت إيران الممارسات الإسرائيلية فى الجولان السورى وأدانت إسرائيل لإستمرارها في تغيير الطابع القانوني للجولان السوري المحتل وتكوينه الديمغرافي وهيكله المؤسسي ولسياستها وممارساتها المتمثلة خاصة في الإستيلاء على الأراضي والموارد المائية، وبناء المستوطنات وتوسيعها، ونقل المستوطنين إليها، واستغلال مواردها الطبيعية، وإقامة المشاريع عليها، وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها، كما أدانت بقوة محاولات إسرائيل لفرض الجنسية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين، وهي تدابير تشكل خرقاً صارخاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولإتفاقية جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، فضلاً عن إدانة التهديدات الإسرائيلية المتكررة الموجهة ضد سوريا والرامية إلى تدمير عملية السلام وتصعيد التوتر في المنطقة.[2]

---

[1] -UN.Doc.(A/Res/43/132) pp. 311-340.

[2]- قرارات قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي والقدس الشريف والمقاطعة الإسلامية لإسرائيل، الصادرة عن الدورة ٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٨٨، ص ص ٢٣٥-٢٥١.

ويعود الموقف الإيرانى من قضية الجولان السورى ومساندتها لها فى جميع القرارات إلى طبيعة العلاقات الإيرانية السورية، والإيرانية اللبنانية خلال هذه الفترة، إذ تمسكت إيران خلال هذه الفترة بالعلاقات السورية، على الرغم من توتر العلاقات بين إيران ومصر عقب توقيع معاهدة السلام بينها وبين إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك فإنه على المستوى الداخلى يمكن القول أن السياسة الإيرانية تجاه قضية الصراع العربى- الإسرائيلى قد مرت بمحطات بعد قيام الثورة أثرت بشكل كبير على موقفها من القضية نفسها، ففى ١٩٧٩/٢/١٧ وبعد ستة عشر يوماً فقط من عودة آية الله الخمينى إلى إيران، كان عرفات أول زعيم يزور إيران، ويقدم دعمه الشخصى للثورة الإسلامية. هذا فى الوقت الذى كان فيه الحلف الفلسطينى - الإيرانى مؤسساً على الكراهية المشتركة لإسرائيل. ولكن هذه العلاقة قد انتهت فعلياً بالحرب العراقية - الإيرانية، عندما وقف عرفات (ومعظم الزعماء العرب) إلى جانب صدام حسين، ومما كان يزعج إيران إلى جانب وقوفه مع صدام نقض حماس عرفات الواضح لإنشاء دولة إسلامية فى كل فلسطين الواقعة تحت الاحتلال" من النهر إلى البحر"حتى أن حركة حماس بدت أليفة أكثر مما يجب لطهران(مما حدا بهما) إلى الإشراف على إنشاء بديل أكثر عسكرية (الجهاد الإسلامى) الفلسطينى، فى نفس الوقت الذى ما تزال تقدم فيه إيران المساعدة لحماس. بالإضافة إلى ذلك فقد اعترفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمنظمة التحرير الفلسطينية رسمياً وبقيت الوحيدة على مدى عشر سنوات، بعد نجاح الثورة الممثلة فى طهران من بين المنظمات الفلسطينية. ومما ساعد على توحيد الموقف الإيرانى من القضية الفلسطينية بصفة عامة هو الكيان الصيهوينى وما مثله من تهديدات على أكثر من مستوى :

الأول: هو مستوى العداء الدينى بين المسلمين واليهود الذى تدعمه ممارسات وسياسات إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة.

والمستوى الثانى: هو العداء لكل شبكة العلاقات الخارجية التى كونها ودعمها النظام الشاهنشاهى السابق سواء مع الولايات المتحدة أو العلاقات المتمايزة مع إسرائيل. ومن ثم ترجمت القيادة الإيرانية موقفها المتعاطف مع القيادة الفلسطينية على المستوى العملى، فقامت بتخصيص المقر السابق للبعثة الإسرائيلية كمقر للبعثة الفلسطينية، وأعلنت العداء الشديد للنظام الإسرائيلى. إلا أن حالة التعاطف والتأييد سرعان ما انقلبت إلى فتور خاصة مع قرار القيادة الفلسطينية الإنحياز للجانب العراقى فى الحرب التى استمرت ثمانية سنوات، إلا أنه بعد الحرب العراقية - الإيرانية عاد الإهتمام الإيرانى بالقضية الفلسطينية ليتجدد، وزاد من فاعلية هذه الحركة تصاعد التعاون بين حماس وحزب الله .[1]

أما على المستوى الإقليمى: لم يختلف الموقف الإيرانى تجاه الإحتلال الإسرائيلى للجولان السورى عن موقفها الخاص بالقضية الفلسطينية والقدس، فبالإضافة إلى العوامل المشتركة بين البلدين والتى جمعت بينهما طوال العقدين الماضيين. فقد زاد التقارب الإيرانى - السورى فى الثمانينيات، وأصبحت سوريا محور الدبلوماسية الإيرانية وسط العالم العربى وشريك لها نتيجة للتغيرات التى حدثت فى توازنات القوى بالمنطقة فلعبت دور الوسيط بين إيران والعديد من الأنظمة العربية، خاصة وأن إيران أرادت لهذا التحالف الإستمرار بغرض كسر وحدة الصف العربى ومنع تحول الحرب مع العراق إلى صراع فارسى - عربى هذا من ناحية[2].

ومن ناحية أخرى ساهم العداء المشترك لإسرائيل والولايات المتحدة فى توحيد موقف الطرفين. ونتيجة لهذه العوامل تحولت العلاقة بين إيران وسوريا إلى تحالف رسمى من خلال إتفاقية تعاون اقتصادى مشترك لمدة عشر سنوات تم توضيحها فى عام ١٩٨٢،إلا أن هذا لم يمنع من تعرض العلاقة الإيرانية السورية لبعض الضغوط منذ

---

[1] - Shireen Hunter, <u>Iran and the World , Continuity in a Revolutionary Decade</u>, Indian University Press, Indianapolis, 1990, p p 36-38.

[2]- Shireen Hunter, Op .cit, p.14-15

منتصف عام ١٩٨٦ وركز فى معظمها حول اختلاف المصالح فيما يخص السياسة تجاه لبنان.[1]

وعلى صعيد آخر أُعتِبرَتْ لبنان أحد المجالات الحيوية للتدخل الإيرانى المباشر فى السياسات العربية، حيث أرسلت قوة من الحرس الوطنى لمقاومة الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان. وفى هذه الفترة استمر التعاون السورى- الإيرانى حتى عام ١٩٨٢ إلى أن بدأت مرحلة توحيد الجهود ضد إسرائيل والولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥. فإيران ترتبط بعلاقات خاصة مع لبنان بسبب إسرائيل، و تحظى بتأييد شريحة اجتماعية لبنانية ، فإيران تدعم مواقف الحكومة اللبنانية والمقاومة اللبنانية فى مواجهة الإعتداءات الإسرائيلية .[2]

وعلى صعيد العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية أخذت العلاقات شكل الشد والجذب إلا أنها كانت موحدة تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى بإستثناء الخلافات مع المملكة العربية السعودية حول العلاقة مع الولايات المتحدة والموقف من مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية وقفت حجر عثرة بين البلدين.

ففى هذه الفترة توجهت السياسة الخارجية الإيرانية فى عقد الثمانينيات بسبب الحرب العراقية- الإيرانية إلى تمتين التحالف مع سورية لإعتبارات متعددة، حتى اختزلت العلاقات السورية – الإيرانية مجمل العلاقات العربية- الإيرانية. وتطورت العلاقات بين البلدين حتى وصلت إلى مستوى التحالف، وصارت علماً على السياسة الخارجية الإيرانية طوال عقد الثمانينيات.

---

[1]- د. مدحت أحمد حماد، إيران والصراع العربى الإسرائيلى: دراسة فى الأيديولوجية والسلوك، فى د. نازلى معوض (تقديم وتحرير) علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، ١٩٩٨، صص ٢٢٠-٢٢٢.

[2]- د. باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٠.

ومع سقوط شاه إيران وقيام الثورة الإيرانية بدأت تظهر بمظهر جديد تجلى فى معارضة الغرب وإتفاقية كامب ديفيد للسلام، حيث تبنت إيران إصطفافاً جديداً للتحالفات فى المنطقة بهدف مواجهة الإتفاقية والتطلع للعب دور أكبر على طول الساحة الجغرافية الممتدة من إيران شرقاً وحتى الجزائر غرباً، ومن بحر قزوين شمالاً وحتى عدن على البحر الأحمر جنوباً. كانت هذه التطورات إيذاناً بظهور محور جديد فى المنطقة ضم إيران وسورية وليبيا والجزائر واليمن الجنوبى ومنظمة التحرير الفلسطينية. ورأى الباحثون فى هذا المحور على أنه رغبة سورية للخروج من عزلتها المتنامية إثر إبرام القاهرة لمعاهدة كامب ديفيد، وما أدت إليه هذه الإتفاقية من إختلال موازين القوى لغير مصلحة سوريا التى عارضت عملية التسوية. ومن ثم عملت سوريا على توظيف الثقل الإيرانى فى ميزان قوتها الشاملة فى المواجهة مع" إسرائيل" وفى مقابل التحالف السورى- الإيرانى دفعت التطورات العسكرية على الأرض فى نهاية عام ١٩٨٢، وبداية إنكسار الهجمة العراقية ودخول القوات الإيرانية إلى أراضٍ عراقية فى عام ١٩٨٣ إلى قيام تقارب بين مصر والسعودية والأردن للحيلولة دون إنفراط القدرات العراقية، وبالتالى منظومة الأمن الإقليمى وقتذاك [1].

وأدى الغزو الصهيونى وإحتلال بيروت عام ١٩٨٢، وإنكسار القوات السورية فى مواجهته إلى ظهور الوجود الإيرانى فى الأراضى اللبنانية بموافقة سورية، ليمتد النفوذ الإيرانى فى منطقة الشرق الأوسط إلى قلب معادلة الصراع فى المنطقة، ويجعل لطهران إطلالة جغرافية على الحدود الشمالية لتل أبيب. وترجع الموافقة السورية على دخول إيران إلى لبنان وبالتالى إلى قلب المعادلة الصراعية فى المنطقة إلى الإختلال الظاهر فى موازين القوى أمام" إسرائيل" وهو ما دلل عليه إجتياح بيروت بكل الوضوح .

---

[1]- د. مصطفى اللباد، العلاقات العربية – الإيرانية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثامن لمركز الدراسات الآسيوية" نحو منظور جديد للعلاقات العربية- الآسيوية"،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، ٢٠٠٣، ص ٩.

و تذبذبت العلاقات السورية- الإيرانية مع تذبذب موازين القوى داخل لبنان، فأوقفت إيران شحن نفطها إلى سورية عام ١٩٨٦ بسبب الديون المستحقة لطهران على دمشق، واستجابت وقتها دمشق لمبادرة سعودية بتطبيع العلاقات بين دمشق وعمان، الحليف الأول للعراق وقتذاك، وهو ما دفع إيران إلى إعادة شحن نفطها إلى دمشق وتأكيد أهمية التحالف الإيرانى- السورى. وإستعاضت بعلاقاتها اللبنانية عن علاقاتها مع الدول العربية التى لم تؤيد المواقف الإيرانية تجاه العراق وخاصة عندما عادت قواته إلى داخل حدوده. وحرصت سوريا على إبراز حدود الدور الإيرانى فى لبنان .

وفى نهاية الثمانينيات كانت صورة التحالف السورى - الإيرانى واضحة، سورية هى الحليف العربى الأوحد لإيران، وإيران هى الطرف الأقوى بالتحالف خليجياً وسورية الأبرز لبنانياً. بعدها استطاعت سوريا جر المواقف الإيرانية تجاه الموافقة على " اتفاق الطائف" الذى أنهى الإقتتال اللبنانى على الرغم من معارضة أطراف شيعية لبنانية له بسبب تجاهل الإتفاق لما أسموه" الأوزان العسكرية على الأرض" وكان وصول هاشمى رفسنجانى إلى منصب الرئاسة فى إيران وإنتهاجه سياسات براغماتية تجاه دول الخليج، بمثابة الريح التى أطارت ورقة الوساطة بين ضفتى الخليج العربية والفارسية، من أيدى دمشق، وهو ما عجل بالرغبة السورية فى عودة العلاقات مع مصر لموزانة الدور الصاعد للعراق بعد إنتهاء حربه مع إيران، ولتعويض الفتور النسبى فى العلاقات السورية- الإيرانية، بسبب السياسات الإنفتاحية لرفسنجانى تجاه دول الخليج العربية.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإنه خلال الثمانينيات كانت علاقة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول الخليج قائمة على أساس التهديد والترغيب، حيث ساءت العلاقات مع السعودية بشكل خاص بسبب الخلاف حول دور الإسلام والصراع على قيادة " الأوبك" والتحكم فى الخليج الفارسى، وتفاقم الأمر مع الإتفاقات السعودية- الأمريكية، والحرب العراقية - الإيرانية. وطوال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٧، أى الفترة التى كانت خلالها إيران

---

[1]- المرجع السابق نفسه، ص ١٠.

متفوقة فى الحرب كان علاقة العراق متينة مع مجلس التعاون الخليجى، ثم تدخلت الولايات المتحدة لصالح العراق بتأثير من المجلس.

وبعد وقف إطلاق النار مع العراق فى أغسطس ١٩٨٨حاولت إيران من جديد تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون وقامت بـ" هجوم للجذب" وأثناء أزمة الكويت إتخذت تدابير متنوعة لتطوير العلاقات مع تلك الدول، حتى أن البعض من مسؤولى المجلس أعرب عن الأمل فى أن تنضم إيران إليه.[1]

أما على المستوى الدولى فقد شهدت هذه الفترة تغُيراً كبيراً فى النظام الدولى بإنتهاء الحرب الباردة وبداية إنهيار الإتحاد السوفيتى، وفى هذا الإطار عملت إيران على محاولة مد جسور التعاون مع الدول العربية، وظهر ذلك بشكلى جلى فى ممارسة إيران لدبلوماسية الرهائن خلال الثمانينيات، ففى مقابل الحصار العربى إرتأت أن توجه المنظمات الموالية لها فى لبنان ضد الأهداف الغربية ، وتمتعت تلك المنظمات بقدرة عالية على المناورة والفعالية فى إحتجاز الرهائن .[2]

وهناك عدد من الدول العربية تؤهلها مواقفها من الولايات المتحدة لأن تكون أطرافاً إقليمية حليفة للنظام الإيرانى، ومن هذه الدول ليبيا واليمن الجنوبى(سابقاً) والسودان. إذ أن ليبيا ساهمت فى مد إيران بالسلاح، وأيدت إيران ليبيا فى مواجهتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٦، وساعد الإيرانيون فى الصناعة البترولية الليبية – وما ساعد على تقريب وجهات النظر بين الطرفين هو الموقف الموحد الرافض للإتجاه المتعاون مع إسرائيل والمؤيد للسلام.[3]

1- هوشنك أمير حمدى، سياسة إيران الاقليمية، مجلة شئون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٢٧، مارس ١٩٩٤، ص ١٧.

2- د. مدحت حماد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

3- Patrich Clawson of Daniel Pipes, **Ambitious Iran , Troubled Neighbors, Foreign Affairs**, Vol 72, No.1, 92/1993, pp. 125-128.

ساهم أيضاً العداء المشترك للغرب وخاصة الولايات المتحدة والتأييد الثنائى للخط الفلسطينى المتشدد فى ظهور تعاون قوى بين إيران واليمن الجنوبى(سابقاً).

ويلاحظ أنه فى أعقاب الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ ونظراً للوضع الداخلى والإقليمى والدولى، شهدت السياسة الخارجية الإيرانية تغييرات جذرية حتى أنها وصفت من قبل المحللين السياسين" بالإعتدال"، وكانت هناك أسباب عديدة وراء تبنيها لسياسة الإعتدال منها: الضرر المعنوى والمادى الكبيرين فى غضون سنوات الحرب الإيرانية - العراقية الثمانية، وتدمير البنى التحتية الصناعية الأساسية، فضلاً عن تزايد عدد اللاجئين العرب وأسرى الحرب وتكلفتها وإنخفاض إحتياط العملة الصعبة والمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى ولدتها الحرب.[1]

فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩،حدث تغير جوهرى وشامل فى التكوين ونظامها السياسى على الصعيدين الإقليمى والدولى، وقد انعكس ذلك بالضرورة على علاقاتها مع الدول العربية التى تربطها بإيران وشعبها روابط تاريخية وثقافية، ويأتى هذا التحول الكلى فى سياسية إيران ودورها تطبيقاً للقاعدة العامة التى تقول بأن السياسة الخارجية لأى دولة فى الحقيقية إمتداد لسياستها الداخلية لتحقيق أهدافها فى العالم الخارجى.[2]

وفى ظل التغيرات التى شهدها النظام الدولى رأت إيران أنها غير قادرة على تغيير هذا النظام، وفى ظل هذه الظروف عملت حكومة هامشى رفسنجانى مع النظام الدولى القائم كما عملت على إضفاء النظام على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

---

[1]- ميشال نوفل، العلاقات العربية- الإيرانية : الواقع والآفاق، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ١٠٦، ربيع ٢٠٠٢، القاهرة، ص ص ١١-١٥.

[2]- محمود سريع القلم(منسق)، ياسر قصير (مترجم) " التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومى فى إيران"، ندوة عقدت فى طهران صيف ١٩٩٨، فى : شؤون الأوسط (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٤، عام ١٩٩٩)، ص ١٠.

ومن ثم فعقد الثمانينيات شهد سياسة إنفراج وعلاقات حسن الجوار، بالرغم من إصرار النخبة السياسية على تبنى سياسة محايدة، إلا أن القيادة السياسية الإيرانية توصلت إلى أنه للحفاظ على المصالح القومية الإيرانية وصيانة التعايش السلمى لابد من اتباع سياسة الإنفراج والحوار والتقارب فى العلاقات مع دول الجوار ومن أهمها الدول العربية، وهو ما ظهر فى الكتل التصويتية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة عند التصويت على القرارات المعروضة والتى تهم المنطقة العربية وفى مقدمتها قضية الصراع العربى- الإسرائيلى. لقد كان لأفكار الخومينى فيما يتعلق بالعلاقات الدولية تأثير كبير فى توجهات سياسة إيران الخارجية وفى مقدمتها سياستها تجاه قضية الصراع العربى- الإسرائيلى.[1] التى ما زالت قضية العرب الرئيسية فى مواجهة القوى الكبرى فى النظام الدولى القائم .

---

[1]- اعتبر الخومينى الحرب ظاهرة استثنائية فى حياة الإنسان. وقسم الحروب إلى ما أسماه بحروب " طاغوتية" وحروب" توحيدية" وقد عرف الأولى بأنها حروب تدفع إليها الأنانية والشهوات الدنيوية ورغبة القوة العظمى فى السيطرة على الآخرين، فى حين عرف الحروب التوحيدية بإنها إما حروب دفاعية للحفاظ على الاستقلال، أو جهاد يقوده المؤمنون للتوسع ولإصلاح البشرية وقد اشترط الخومينى وجود الإمام لسن هذا الجهاد، ونفى الخومينى إمكانية قيام حرب بين المؤمنين. ونتيجة لذلك كان المأزق عندما قامت الحرب مع العراق، فإما أن يعرف العراقيون بأنهم غير مؤمنين وإما إن يعترف بهم كمؤمنين، مما يفتح الباب لوساطة بقية الأمة الإسلامية. وقد تحدث الخومينى عما أسماه بالإمبريالية الشرقية والإمبريالية الغربية، ونظر إلى النظام الدولى كنظام ثنائى القطبية ينقسم بين السيطرة السوفيتية والسيطرة الأمريكية الغربية. واتهم الدول التى تسمى نفسها دولاً غير منحازة بأنها تعتمد – إما علناً أو سراً – على الشرق أو الغرب. كذلك اتهم الثورات السابقة فى العالم الثالث قبل الثورة الإيرانية بأنها ارتبطت إما بالشرق أو الغرب. وقد اعتبر الخومينى النظام الإسلامى هو النظام الوحيد غير المنحاز، وبالتالى الثورة الإيرانية هى وحدها غير المنحازة نتيجة لاعتمادها على الإسلام وتبنيها لشعار" لا شرقية ولا غربية" وقد أكد الدستور الإيرانى عام ١٩٧٩ مبدأ الحياد الإيجابى تحت ما أسماه" بالقوة المتسلطة فى العالم. وقد ساوى الخومينى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كقوة إستعمارية تعمل على إستغلال العالم الثالث وعكس مبدأ"عدم الإنحياز" لدى المفكرين الإسلاميين فى إيران رفض الأيديولوجيات الشرقية والغربية المنشأ وإتهامهم للقوة المستكبرة بمحاولة فرض هذه الأيدولوجيات على العالم الثالث.

وقد اتهم الخومينى القوة العظمى بالهيمنة على النظام العالمى للحفاظ على مصالحها " الأنانية" واعتبر هذه القوى مسئولة عن كل ما يعانيه العالم من مشكلات بسبب إمتثالها إلى أيديولوجيات ذات مصدر إنسانى وليس إلهياً. وقد تنبأ الخومينى بتحالف القوى الكبرى بجناحيها ضد الشيوعية الدولية بزعامة الاتحاد السوفيتى والمعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة، وذلك فى معركة مشتركة ضد الإسلام، واتهم الخومينى أيضاً الأمم المتحدة بأنها أداة أيدى القوة العظمى تستخدمها الأخيرة ضد الدول الضعيفة. كما عبر عن رفضه الشرعية الدولية وقواعد العلاقات الدولية التى وصفها بشرعية تسلط الدول المستكبرة، قد اعتبر الخومينى القوة العظمى هى التى تحتاج إلى دول العالم الثالث وليس العكس وكان مثاله على ذلك النفط. وقد اتهم الخومينى القوة العظمى بالتآمر لتأييد إسرائيل، وبشكل خاص الغرب والولايات المتحدة بما فى ذلك تقديم السلاح لها، والاتحاد السوفيتى بعدم تقديم السلاح الكافى للمسلمين. واتهم هذه القوة العظمى بأنها خططت لمذابح الفلسطينيين فى الأردن عام ١٩٧٠، وفى لبنان بعد ذلك بهدف إبعاد الفلسطينيين عن دول المواجهة. واقد اعتبر الخومينى إنشاء الحكومة الإسلامية فى إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين المناضلين ضد الهيمنة وحركات التحرير فى العالم.

أحمد مجدى السكرى، **تأثير العلاقات الإيرانية – التركية على النظام الإقليمى العربى فى التسعينيات**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢١٨.

المبحث الثا نى

السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من١٩٨٥ – ١٩٨٨.

لا تزال قضية حقوق الإنسان واحدة من أهم القضايا التى تحظى بكثير من الاهتمام وتثير عظيم الجدل و النقاش داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. حيث أن تصديق الدول على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان هو قياس لمدى اهتمام الدول بالإعلان وعدد الدول التى صوتت لصالحه والنطاق الجغرافى الذى تمثله تلك الدول.

وتكمن أهمية الإعلان بالنسبة لدول العالم فى أنه تحول إلى قانون نموذجى وأساس دستورى فى عدد من الدول. وتعدى تأثير الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إحتواء دساتير تلك الدول على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ليتم إدراج تلك المبادئ وهذه الحقوق فى إطار أكبر وهى العلاقات الإقليمية والدولية لعدد كبير من الدول.[1]

و يمتد تأثير الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ليشمل الدول العربية وإيران وخير دليل على ذلك ميثاق حقوق الإنسان لعام ١٩٨٦والإعلان الإسلامى لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٠ واللذان تم الإعلان عنهما فى القاهرة واشتمل كل من الإعلان والمعاهدات على مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

وبالمثل أكدت حركة عدم الإنحياز فى ختام قمتها فى ١٩٩٢ عن أهمية قضايا حقوق الإنسان فى المنطقة العربية.

---

[1]- مهدى زكريا، إيران وعولمة حقوق الإنسان، مختارات إيرانية، القاهرة، السنة الأولى، العدد ١١ يونيو ٢٠٠١، ص ٥٤.

ورغم أن بعض الدول امتعنت عن التصويت على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨، إلا أن جميعها بإستثناء جنوب أفريقيا صوتوا لصالح المادة ٧ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى تنص على منح الشعوب المحتلة حق تقرير المصير والاستقرار ، فطبقاً لهذه المادة يجب على جميع الدول مراعاة مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.[1]

ولم تقف مسألة الدعم العالمى لحقوق الإنسان عند إقرار قرارات الجمعية العامة، بل تعدتها إلى عقد المؤتمرات العالمية التى نجحت فى كسب المزيد من تأييد دول العالم لتلك الحقوق. ففى المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان والذى عقد فى طهران عام ١٩٦٨ تبنت ٨٤ دولة إعلان طهران الصادر عن المؤتمر والذى أكد على إلتزام كل الدول الموقعة على الإعلان بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .

وبالنظر إلى ما سبق عرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة صور كثيرة لأوضاع حقوق الإنسان فى مناطق مختلفة من العالم، بغرض التصدى لأحوالهم ومدى إلتزام هذه الدول بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان. وكان من أبرز قضايا حقوق الإنسان التى تصدت لها الجمعية العامة والتى تخص المنطقة العربية هى حقوق الشعب الفلسطينى وخاصة حق تقرير المصير، وحقهم فى العيش فى سلامة وأمن ، وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية على كافة الصعد.

كذلك حظيت قضايا اللاجئين باهتمام الجمعية العامة وكان على رأس هذه القضية مسألة قضايا اللاجئين فى السودان، لما لها من مخاطر وآثار داخلية وخارجية. وفى هذه الإطار تحاول الباحثة استعراض هذه القضايا ونمط التصويت الإيرانى عليها.

---

[1]- Report of Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies, Discourse, Volume2, No.3, Winter 2001,p. 65-68.

أولاً- قضايا حقوق الإنسان ككل:

تشتمل قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية على قضايا حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الشعب الفلسطيني المحتل في العيش في أمان، وحقوق المرأة في المنطقة العربية، وأوضاع اللاجئين في المنطقة العربية وتحديدًا اللاجئين في السودان. فقد أثارت هذه القضايا الكثير من الجدول والنقاش حول أوضاع اللاجئين في بعض الدول، وحقوق المرأة، وكذلك مدى قدرة الشعوب على تقرير مصيرها خاصة الشعوب والمناطق المستعمرة في المنطقة العربية.

جدول رقم(٤-١)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضايا حقوق الإنسان ككل في الفترة من (١٩٨٥-١٩٨٨)

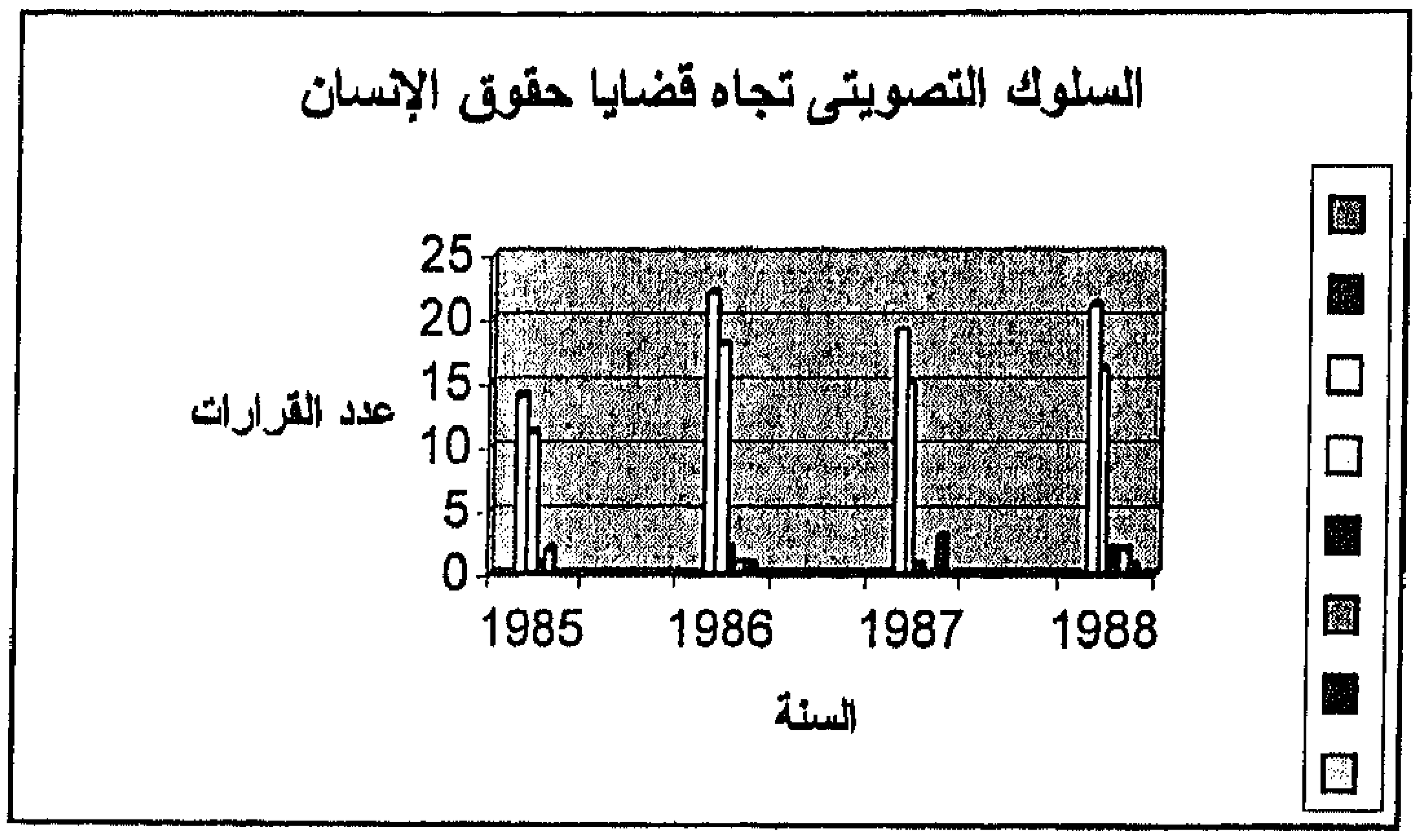
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٨٥	١٤	١١	١	١	١
١٩٨٦	٢٢	١٨	٢	١	١
١٩٨٧	١٩	١٥	١	-	٣
١٩٨٨	٢١	١٦	٢	٢	١

المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988.

الشكل رقم(١٤)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان ككل فى الفترة من (١٩٨٥– ١٩٨٨)



United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988

بالنظر إلى الجدول رقم (٤–١) والشكل رقم ١٤ المبين عاليه يمكن أن يلاحظ ما يلى :

أولاً: إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدداً كبيراً من القرارات حيال قضايا حقوق الإنسان فى المنطقة العربية بلغ عددها طوال الفترة من ١٩٨٥–١٩٨٨ حوالى ٧٦ قراراً، وهو ما يدل على اهتمام الجمعية العامة بأوضاع حقوق الإنسان فى المنطقة العربية .

ثانياً: لوحظ أيضا أن السلوك التصويتى الإيرانى يغلب عليه الموافقة على القرارات التى تم التصويت عليها حول أوضاع حقوق الإنسان فى المنطقة العربية، إذ صوتت إيران بالموافقة على ٦٠ قرار، واعترضت على ٦ قرارات ، وامتنعت عن التصويت على خمسة قرارات، وتغيبت أثناء التصويت على خمسة قرارات أيضا أثناء التصويت طوال فترة الدراسة.

ثالثاً: من تتبع نمط التصويت الإيرانى لوحظ سعيها إلى جمع أكبر قدر من التوافق التصويتى على صدور قرارات تدين الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان خاصة فى

الأراضى العربية المحتلة، وحقوق الشعب الفلسطينى الغير قابلة للتصرف، وكذلك أوضاع اللاجئين، بينما امتنعت عن التصويت على القرارات التى تركز على الإهتمام بحقوق المرأة فى الدول العربية، أو تغيبت عند التصويت على هذه القرارات، وفى هذا المسلك تتشابه إيران إلى حد كبير مع بعض الدول العربية وخاصة دول الخليج، فخلال هذه الفترة لم تحظ المرأة بحقوق كبيرة فى بعض دول المنطقة العربية ومن ثم فإثارة مثل هذه القضية داخل الجمعية العامة كانت تثير حفيظة الدول العربية ومعها إيران أيضاً وكذلك الدول الأفريقية التى لا زالت تهمش وضع المرأة إلى حد كبير.[1]

رابعاً: لوحظ أيضاً أن قضية اللاجئين وخاصة اللاجئين فى السودان حازت على اهتمام الجمعية العامة، وأفردت لها قدراً كبيراً من النقاش، كما اهتمت إيران بضرورة توفير الظروف المعيشية الملائمة لهؤلاء اللاجئين ومن ثم جاء تصويتها لصالح تحسين أوضاع اللاجئين وتوفير مظاهر الحياة الملائمة والمناسبة فى المناطق التى يقيمون بها.

__ثانياً : حقوق الإنسان فى فلسطين.__

لاز الت قضية حقوق الإنسان فى فلسطين قضية حيوية خاصة فى ظل استمرار الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان للسكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة، حيث أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة العديد من القرارات الخاصة بالممارسات الإسرائيلية التى تنتهك حقوق الإنسان لسكان الأراضى العربية المحتلة ومنها القرار A/Res/161/40 وكذلك القرار A/Res/63/41 وتطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذه القرارات إسرائيل بالإفراج عن جميع العرب المحتجزين والمسجونين بشكل تعسفى نتيجة لكفاحهم من أجل تقرير المصير ومن أجل تحرير أراضيهم.[2]

---

[1] -United nations (UN) ,__Year book of the united Nations__ , 1988. P. 855.

[2]- الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الملحق رقم ٢(E/1986/22) الفصل الثانى، الفرع الأول، صص ٥٦٤-٥٧٦.

جدول رقم(٤-٢)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.

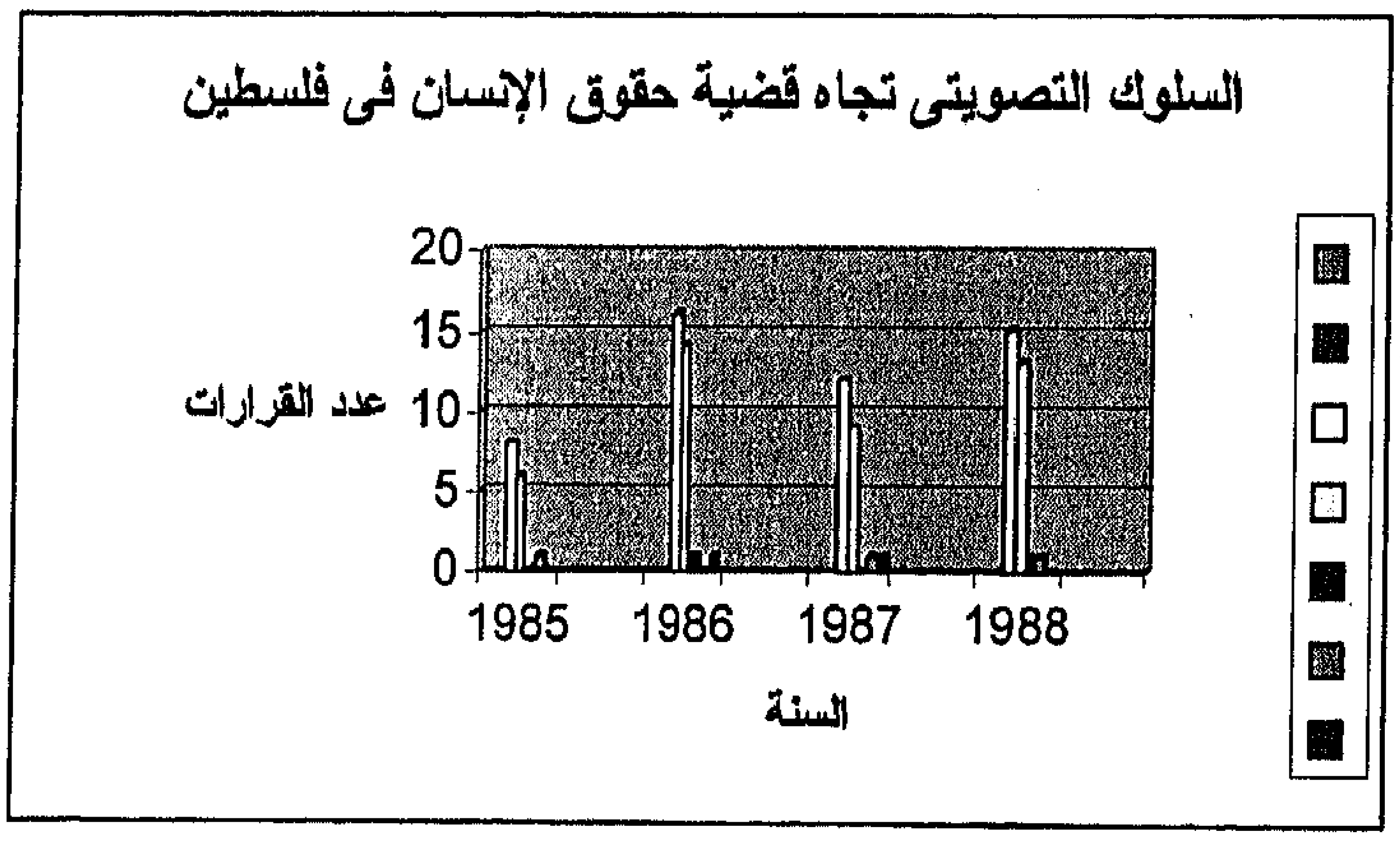
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٨٥	٨	٦	-	١	١
١٩٨٦	١٦	١٤	١	-	١
١٩٨٧	١٢	٩	-	١	١
١٩٨٨	١٥	١٣	١	١	-

المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988

الشكل رقم ١٥

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.



بالنظر إلى الجدول رقم (٤-٢) والشكل رقم ١٥ المبين عاليه يمكن أن يلاحظ ما يلى :

أولاً: أصدرت الجمعية العامة حوالى ٥١ قراراً تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الممارسات الإسرائيلية

التى تنتهك حقوق الشعب الفلسطينى ومن أهمها حق تقرير المصير، وبالنظر إلى التصويت الإيرانى على جملة هذه القرارات لوحظ أن إيران صوتت بالموافقة على ٤٢ قرار منها، كما صوتت بالرفض لقرارين، وامتنعت عن التصويت عن ثلاثة قرارات، وتغيب عن التصويت على ثلاثة قرارات.

ثانياً: أن التصويت الإيرانى على أوضاع حقوق الإنسان فى المناطق المحتلة كان بالموافقة على معظم القرارات، أما القرارات التى اعترضت عليها إيران عند التصويت هى القرارات المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، حيث لم توضح القرارات ماهية هذا الحق وكيف يمكن الاعتراف به، ومدى أحقية الشعب الفلسطينى فى إستعمال القوة لتقرير هذا الحق. كذلك امتنعت إيران عن التصويت على ثلاثة قرارات وذلك لتعارضها مع بعض الدول العربية خاصة فى ظل الحرب العراقية الإيرانية وما نتج عنها من شرخ فى العلاقات الإيرانية العربية خلال فترة الثمانينيات.

ثالثاً: جاء التصويت الإيرانى على قضية حقوق الإنسان فى فلسطين منطلقاً من قواعد ثابتة، حيث صوتت مع الغالبية العظمى من الدول فى الجمعية العامة بالموافقة على هذه القرارات، باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية الذى كان الاتجاه الغالب فى تصويتها هو الرفض وفى حالات قليلة الامتناع ،وكذلك إسرائيل.

رابعاً: يمكن أن يرجع نمط التصويت الإيرانى على هذه القضية إلى شكل النظام السياسى فيها وهو النظام الإسلامى الذى عمل على مد يد العون للسلطة الفلسطينية وإدانة كل الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، كما قدم العديد من المساعدات للفلسطينين فى إنتفاضة الأقصى الأولى.

ويمكن أن يرجع نمط السلوك التصويتى الإيرانى على هذه القضية فى ضوء طبيعة القضية نفسها وخاصة فى ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية القسرية فى الأراضى العربية المحتلة والتى تقوم على إخراج سكان الأراضى العربية المحتلة وترحيلهم وطردهم

وتشريدهم ونقلهم ثم حرمانهم من حقهم فى العودة. كما قامت إسرائيل بنهب الممتلكات الأثرية والثقافية وتدمير منازل العرب وهدمها. كما أدانت قيام إسرائيل بإساءة معاملة الأشخاص المحتجزين وتعذيبهم.[1].

علاوة على ذلك أدانت إيران بقوة تنفيذ سياسة القبضة الحديدية التى تقوم بها إسرائيل ضد سكان الأراضى المحتلة من ٤ آب/ أغسطس ١٩٨٥ والتى تضمنت ما يلى:

-إساءة معاملة الأطفال والقصر المحتجزين و/أو المسجونين وتعذيبهم.

- إغلاق مقار و/ أو مكاتب نقابات العمال ومضايقة زعماء النقابات العمالية.

- التعرض لحرية الصحافة، بما فى ذلك الرقابة على الصحف والمجلات وإغلاقها ووقفها عن العمل.

- قتل وجرح المتظاهرين العزل.

- تحديد الإقامة فى المنزل أو المدينة، فضلاً عن تسليح المستوطنين الإسرائيليين فى الأراضى المحتلة لإرتكاب أعمال عنف ضد المدنيين العرب كما اقترف هؤلاء المستوطنون المسلحون أعمال عنف ضد الأفراد بما أسفر عن سقوط قتلى ووقوع إصابات بينهم وألحق أضراراً واسعة النطاق بالممتلكات العربية.

---

[1]- د. حسن أبو طالب الصراع العربى- الإسرائيلى عناصر الاختلاف والتوافق بين مصر وإيران أسئلة وأفكار للبحث والنقاش، فى" د.محمد السعيد إدريس (محرر) تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص ٢١٢.

كما عملت إيران من جانبها وأثناء النقاش فى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على مطالبة إسرائيل بإتخاذ خطوات فورية لعودة جميع السكان العرب والفلسطينيين المشردين إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ المؤرخ فى ١٤ يونيو حزيران ١٩٦٧.

كما دعت الجمعية العامة والدول الأطراف في اتفاقية جنيف وفقاً للمادة ١ منها المنظمات الدولية وأهمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى عدم الإعتراف بأى تغييرات تجريها إسرائيل فى الأراضى المحتلة، بما فى ذلك الإجراءات فى ميدان تقديم المعونة التى يمكن أن تستخدمها إسرائيل فى مواصلة إنتهاج سياسات الضم والاستيطان. كما طالب ممثلها أن تواصل الجمعية العامة التحقيق فى معاملة المدنيين المحتجزين فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. بالإضافة إلى مطالبة إسرائيل بإعادة فتح مرفق الهوسبيس الطبى للروم الكاثوليك فى القدس، وذلك كى يواصل تقديم الخدمات الصحية والطبية التى يحتاجها السكان العرب فى المدينة.[1]

إن الشعب الفلسطينى يواجه خطة إسرائيلية هادفة إلى إبادته وتهجيره، حيث تجرى عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وترتكب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ويستمر الإستيطان والحصار والتجويع وهدم البيوت والمنازل ويستمر العدوان تحت سمع وبصر العالم، كما تمعن إسرائيل فى تحدى القانون الدولى والتنكر لما تفرضه أحكام القانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى من مسئوليات أخلاقية وقانونية ومدنية وجزائية، وتستمر الدول فى التقاعس والمماطلة فى إتخاذ الإجراءات المناسبة لحمل إسرائيل على الإلتزام بأحكام القانون كما أنها تتجاوز القرارات ١٨١

[1] - U.N.Doc(A/Res/95/42)pp. 461-470.

و١٩٤ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عامى ١٩٤٧، و١٩٤٨ والمتعلقين بحماية المدنيين واللاجئين وحماية حقوق الإنسان فى فلسطين.[1]

ولعل الجذر الأولى للموقف الإيرانى من قضية حقوق الإنسان فى فلسطين هو تلك التركيبة الفكرية/ الأيديولوجية/ السياسية / الدينية، التى تعود إلى الأيام الأولى للثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخومينى وقوامها رفض وجود إسرائيل فى الأراضى المحتلة، ومركزية الجهاد المسلح كأسلوب لمواجهة إسرائيل من أجل تحرير فلسطين وباقى الأراضى العربية المحتلة التى تحتلها إسرائيل. وفى الدستور الإيرانى، تحدد المواد ١٥٢ إلى ١٥٥ الواردة فى الفصل العاشر السياسة الخارجية بأنها تقوم على أساس المحاور الإسلامية والإلتزام الأخوى بالنسبة لجميع المسلمين، والدعم الكامل للمستضعفين فى الأرض.

ووفقاً لهذه الجذر فإن دعم حقوق الشعب الفلسطينى وإدانة إنتهاك حقوق الإنسان فى فلسطين مسألة ليست محل نقاش، لكن أسلوب التفاوض والتسويات السلمية التى تتيح الإعتراف بالكيان الصهيونى على جزء من أرض فلسطين، وإقامة دولة فلسطينية مقيدة السيادة مرفوضة جملة وتفصيلاً، نظراً لما ينطوى عليه ذلك من تناقض جذرى مع مشروعية الكفاح المسلح لإقرار حق تقرير المصير لشعب فلسطين، واحتمال ضياع الهوية الإسلامية لفلسطين من جانب والهزيمة السياسية والإستراتيجية أمام قوى الإستكبار والصهيونية من جانب آخر.[2]

إن هذه الجذر الأولى ما زالت قائمة فى الرؤية الإيرانية، بيد أن التعبير السلوكى (التصريحات والإعلانات المشتركة) ربما أخذت شكلاً مختلفاً عما كان عليه الأمر فى الأيام الأولى للثورة الإسلامية، ويمكن الإشارة هنا إلى أمثلة عديدة توضح حجم التغيير فى

---

[1]- هبه عساف، اللاجئين الفلسطينين خلفية عامة، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل " اللاجئ والمهجر فى الإعلام العربى، القاهرة، منتدى التنمية والثقافة والحوار، ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٠٥، ص ٣.

[2]-د. حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

التعبير السلوكى دون التخلى تماماً عن الجوهر الفكر ى السياسى الدينى للصراع العربى- الإسرائيلى، فعلى سبيل المثال، بالرغم من وجود علاقة قوية بين إيران وحزب الله فى لبنان، تعود إلى الدور الإيرانى المباشر فى تأسيس الحزب فى مطلع الثمانينيات ودعمه عسكرياً وسياسياً وإعلامياً طوال فترة مقاومته المسلحة للإحتلال الإسرائيلى فى الجنوب اللبنانى، فضلاً عن وجود تأييد معلن لإستراتيجيته الخاصة بتحرير كل شبر من الأرض اللبنانية وتحفيز المقاومة الفلسطينية فى الكفاح المسلح ضد إسرائيل كما حدث فى إنتفاضة الأقصى الأولى، هناك حرص إيرانى على تأكيد استقلالية الحزب وأن لا قدرة لإيران على الضغط عليه أو التدخل فى حركته السياسية الداخلية، وبالتوازى التأكيد على أن علاقة إيران هى فى الأصل مع الدولة اللبنانية بمؤسساتها المختلفة.[1]

ثالثاً: قضية اللاجئين فى السودان

مثلت حالة اللاجئين فى السودان موضوعاً هاماً اعتبر من الموضوعات التى تتعلق بحقوق الإنسان والتى سعت الجمعية العامة لحلها، وتبين ذلك من خلال القرارات الصادرة عن الجمعية العامة مثل القرار A/Res/139/41 المتعلق بحالة اللاجئين فى السودان. إذ أشارت الجمعية العامة إلى أهمية التدابير التى تتخذها حكومة السودان بغية توفير المأوى والحماية والغذاء والخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الإنسانية إلى عدد كبير من اللاجئين السودانيين .

فلقد عملت الحكومة السودانية بتعاون الأمم المتحدة على بذل الكثير من الجهد من أجل رعاية اللاجئين، خاصة وأن ثمة مساعى دولية بذلت من جانب الجمعية العامة استطاعت من خلالها تقديم مساعدات إلى اللاجئين.[2]

1- د.عبد العليم محمد، مصر وإيران والصراع العربى الإسرائيلى، فى د. محمد السعيد إدريس (محرر)، فى: تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

2 - U.N.Doc(A/Res/129/42), pp. 646-651.

ومن الملاحظ أن حالة اللاجئين في السودان ليست أفضل حالاً مما عليه في دول أخرى مثل الصومال، فقد بلغ عدد اللاجئين السودانيين طبقاً لإحصاءات المفوضية العليا لشئون اللاجئين (الاونرا) بالأمم المتحدة حتى نهاية الثمانينيات حوالى ٤٧٥ ألفاً يتركز غالبيتهم في أوغندا (٢٠٠ ألف) وأثيوبيا (٧٠ الف) والكونغو (٦٨ ألف) وكينيا (٦٤ ألف) ثم أفريقيا الوسطى وتشاد(٣٥ و ٢٣ على التوالى) وكما هو الحال في كثير من الدول فإن هذا العدد لا يمثل الحجم الحقيقي للظاهرة، حيث أن هذا العدد يمثل اللاجئين المشمولين برعاية المفوضية العليا لشئون اللاجئين ولا يشمل من فروا أو هاجروا إلى دول أخرى. وقد أدت الحرب الدائرة في جنوب السودان إلى تدهور الظروف المعيشية والاقتصادية في مناطق الصراع مما دفع هذا العدد الكبير من المواطنين السودانيين إلى الهجرة القسرية إلى الدول المجاورة ليزداد الضغط على الخدمات المقدمة للاجئين من قبل منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية.

إلا أنه من اللافت للنظر أن السودان على الرغم من العدد الكبير من اللاجئين أو النازحين إلى الدول المجاروة فإنها أيضاً مقصداً للاجئين والنازحين من الدول المجاورة. ويقدر عدد اللاجئين إلى السودان بحوالى ٣٩١ ألفاً معظمهم من إريتريا حيث يقدر عددهم بحوالى ٣٤٢ ألف لاجئ يمثلون ٨٧٪ من إجمالى عدد اللاجئين إلى السودان يليهم اللاجئين من إثيوبيا (٣٥ ألف) ثم أعداد قليلة من تشاد وبعض الدول الأخرى المجاورة.[1]

---

[1] - Reed H.E., Keely C.B, **Roundtable on the Demography of forced Migration. Committee on Population : Forced Migration and Mortality**, National Academy Press, Washington, D.C,2001. pp. 56-59.

جدول رقم (٤-٣)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى السودان فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.

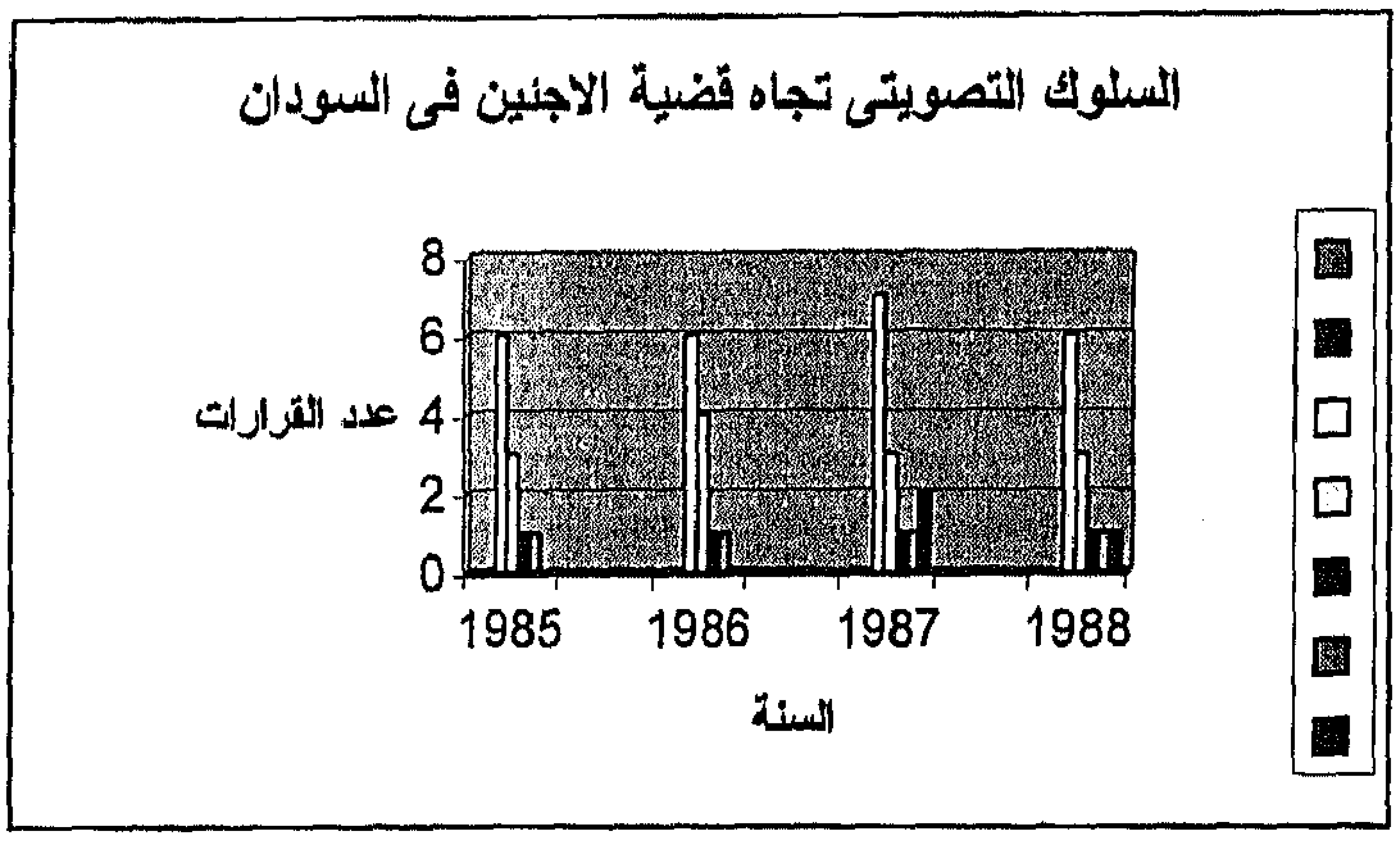
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٨٥	٦	٣	٢	١	–
١٩٨٦	٦	٤	١	١	–
١٩٨٧	٧	٣	١	١	٢
١٩٨٨	٦	٣	١	١	١

المصدر:

United Nations (UN) ,Year book of the United Nations , 1985-1988

الشكل رقم ١٦

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى السودان فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨.



بالنظر إلى الجدول زقم (٤-٣) والشكل رقم ١٦ يمكن استعراض بعض النتائج على النحو التالى:

أولاً: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من ٢٥ قراراً تتعلق بقضية اللاجئين فى السودان، تلك القضية التى شغلت حيزاً من الاهتمام والنقاش داخل أروقة

الجمعية العامة وذلك بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادى الخطير الذى يخلفه وجود اللاجئين بأعداد ضخمة، فضلاً عن نتائجه بعيدة المدى على أمن السودان واستقراها.[1]

ثانياً: تبين من الجدول السابق وقائع التصويت الإيرانى على قضية اللاجئين فى السودان، حيث صوتت إيران بالموافقة على ١٦ قراراً ، ورفضت ٥ قرارات، وامتنعت عن التصويت على ٤ قرارات ، كما تغيب أثناء التصويت على ثلاثة قرارات.

ثالثاً: سعت إيران خلال الفترة المذكورة ونتيجة العلاقات القوية التى تربطها بالسودان خاصة فى فترة الحرب العراقية- الإيرانية إلى التصويت لصالح قضايا اللاجئين فى السودان ، وامتنعت عن التصويت فى بعض الحالات وذلك لعدم فائدة القرارات التى تتخذ بصدد القضية، فقد أعرب سفير إيران السابق لدى الأمم المتحدة السيد سعيد راجى خورسانى أن هذه القرارات لا تضع حلولاً جذرية لمسألة اللاجئين فى السودان وكذا فى مناطق أخرى من العالم، فلابد من حل المشكلة من جذورها ، وتحديد الوضع القانونى للاجىء أولاً.

رابعاً: اعترضت إيران كما هو مبين بالجدول على بعض القرارات وذلك نتيجة لطرح هذه القرارات لفكرة إعادة توطين اللاجئين السودانيين فى بلد آخر وهى مسألة غير آمنة فى ظل رفض بلد اللجوء الأول إدماجهم محلياً. كما سعت إيران من خلال الجمعية العامة إلى تبنى الدعوة إلى قيام المجتمع الدولى باستكشاف نهج جديد وفعال يكفل تقاسم عبء معالجة مسألة اللاجئين بصورة أكثر إنصافاً.

فمما لا شك فيه أن هناك حاجة لتوفير الموارد المادية والإنسانية اللازمة للاجئين فى السودان للتخفيف من أثر وجود اللاجئين على اقتصاد السودان وهو من أقل البلاد نمواً. ومن ناحية أخرى يمثل وجود اللاجئين خطراً على أمن السودان واستقرارها. ومن ناحية أخرى صوتت إيران بالموافقة على بعض القرارات التى تدعو فيها الجمعية

---

[1] - U.N.Doc(A/Res/149/42) pp. 506-515.

العامة الدول الأعضاء فى المنظمة والهيئات المتخصصة إلى تدعيم تأمين استمرار تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين فى مستوطناتهم مثل القرار .A/Res/130/42 و الذى يطالب المؤسسات المالية الحكومية بتزويد السودان بالموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية فى المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين.

وقد عملت إيران على تدعيم اللاجئين وذلك بالإشارة إلى أن هناك حقوق للاجئين كفلتها اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٥١، تمثلت تلك الحقوق فى: عدم التمييز، وحرية التدين، وحق التقاضى الحر أمام المحاكم فى جميع الدول الأطراف فى الاتفاقية، والحق فى ممارسة العمل، والحق فى السكن، والحق فى التعليم، والحق فى الحصول على الإغاثة والمساعدة المهمة، والتنقل الحر ضمن أراضيها، والحق فى عدم الطرد من البلد (ما لم يكن اللاجئ يشكل تهديداً للأمن الوطنى أو النظام العام)، والحق فى الحماية من العودة القسرية أو الرد إلى الأراضي التى يكون اللاجئ قد هرب منها .[1]

إضافة إلى تلك الحقوق، يتمتع اللاجئون السودانيون مثل كل البشر الآخرين بحقوق الإنسان الأساسية والتى وردت فى المواثيق والاتفاقيات الدولية، ولعل فى مقدمة تلك الحقوق، مـا ورد فى الإعلان العالمـى لحقوق الإنسان الصادر فى عام ١٩٤٨، ومن أهم هذه الحقوق :

- لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وسلامة شخصه .
- الحق فى أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول اللجوء إليها .
- لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحطة بالكرامة .
- لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص .
- الحق فى أن يعترف له بشخصيته القانونية .

---

[1]- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، حماية اللاجئين: دليل ميدانى للمنظمات غير الحكومية، اشبيلية للنشر والترجمة، ٢٠٠٠ ، ص ١٦.

- حرية التفكير، والضمير، والدين .
- لا يجوز القبض على أي لاجئ أو احتجازه تعسفياً .
- لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه .
- الحق في حرية الرأي والتعبير .
- الحق في التعليم .
- الحق في أن يشترك في الحياة الثقافية للمجتمع[1].

ويرجع التزايد في أعداد اللاجئين في القارة الأفريقية بوجه عام وفي السودان بشكل خاص إلى ما تعانيه الدولة من مشاكل ونزاعات وحالات فقر ومرض وصراعات على السلطة واقتسام الثروات وغيرها من الأسباب والعوامل التي ساهمت بلا شك في زيادة أعداد اللاجئين والنازحين ، ويوضح ذلك الإحصاءات التالية[2]:

شهدت السودان تزايد انتشار الفقر بين سكانها ، حيث يكافح نصف سكانها للبقاء على قيد الحياة بدولار واحد يومياً أو اقل. لا يزال لدى السودان أعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم تحت سن الخامسة، حيث يتوقع أن ما يقارب من ثلاثين مليون طفل يمكن أن يلاقوا حتفهم في السودان بحلول عام ٢٠١٥ إذا واصل العالم مسار الإخفاق في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٠ .

وبينما شهدت جميع الدول النامية إرتفاعاً في معدل الإلتحاق بالمدارس لديها، فلا تزال السودان متخلفة عن سائر أنحاء العالم، حيث لا يكمل إلا ٥٩٪ فقط من الأطفال تعليمهم .

---

[1]- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، حماية اللاجئين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

[2]- سعد العطار، تحديات حماية اللاجئين في أفريقيا، في: قضايا اللاجئين في أفريقيا (ندوة)، برنامج الدراسات المصرية والأفريقية،، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠ يونيو ٢٠٠٥، ص ٣.

وتعتبر ظاهرة اللاجئين واحدة من أبرز الآثار التى أفرزتها الحروب والصراعات الأهلية فى السودان، وتسبب ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدول المنشأ أو دول اللجوء.

فبالنسبة للأولى، تفقد هذه الدول مواردها البشرية بسبب نزيف العقول الذى تتعرض له، وهروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم والبحث عن مصادر جديدة للرزق بعيدة عن مواطنهم التى دمرتها الحرب الأهلية.

ومن ثم تبين من واقع التصويت الإيرانى على قضايا اللاجئين فى السودان حرص إيران على حماية اللاجئين فى السودان (بمعنى اللاجئين إلى السودان) أو اللاجئين من السودان إلى دول أخرى، وهو ما يتطلب مزيد من تضافر الجهود المبذولة من قبل المفوضية العليا لشئون اللاجئين هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونرا) .

فلا زالت قضية اللاجئين تحتاج إلى حل جذرى خاصة- فى ضوء قواعد القانون الدولى – من وجهة النظر الإيرانية، فقد تبين رفض إيران لتوطين اللاجئين فى بلد الملجأ وذلك للحفاظ على الأمن والاستقرار فى بلد اللجوء، كذلك طالبت إيران بضرورة تقديم المزيد من المساعدات للدول المستقبلة للاجئين. فينبغى على اللاجئين باعتبارهم القوى الفاعلة الرئيسية فى إتخاذ القرارات التى تؤثر على سبل كسب عيشهم، أن يتحلوا بروح الإبداع ويأخذوا بزمام المبادرة فيما يتعلق بتقديم مقترحاتهم الخاصة بالأنشطة والمبادرات التى يستشعرون فى أنفسهم المقدرة على الإستفادة من خلالها، ومن شأن تلك المبادرات أن تلقى ترحيباً، ليس فقط من جانب المنظمات التى تقدم المساعدة بل أيضاً من جانب المانحين الذين قد يكون بمقدورهم إمدادهم بالتمويل اللازم،حيث أن هذه المبادرات تنعكس بالضرورة على تقييم اللاجئين أنفسهم لإحتياجاتهم.

إن الأمر يتطلب تعاوناً فاعلاً من جانب جميع المنظمات الدولية والإقليمية والدولة المرسلة والمستقبلة، من خلال التنسيق والتعاون فيما بينهم، وذلك نظرا لأهمية التنسيق الذى يساعد على:

- الوقاية والسعى لإزالة أسباب اللجوء .
- تعزيز الأعمال فى مجال الإغاثة العاجلة .
- تقديم الخدمات الأساسية: الصحة، والغذاء، والملبس، ومحو الأمية، والتعليم المدرسى، والتعليم المهنى .
- توعية الجماهير بقضايا اللاجئين والمساعدة القانونية.[1]

وفى الحالة السودانية فهى دولة مرسلة ومستقبلة للاجئين، ومن ثم فتعانى من مشاكل وصراعات وحروب أهلية فجرت هذه المشاكل، فضلاً عن محدودية الموارد الأمر الذى يزيد المشكلة تعقيداً. ومن ثم عملت إيران بالتعاون مع الدول العربية والدول الأفريقية أن تكثف الجهود داخل الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة لتقديم الدعم اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونرا) للاهتمام بالحالة السودانية لما لها من خصوصية.

كما رأت إيران أنه يتعين على المانحين ومؤسسات التمويل ووكالات التنمية الدولية أن تدرس بشكل فعال إقامة مشروعات موجهة من شأنها مساعدة طوائف اللاجئين وطالبى اللجوء والطوائف التى يعتبر اللاجئون جزءًا منها، على أن تركز مثل هذه المساعدات على المشروعات المعنية بتدريب المهارات والتوظيف والرعاية الصحية والتعليم ، وغيرها من المشروعات التى يمكن أن تفيد اللاجئين ، وطالبى اللجوء.

---

[1]- د. أحمد عبد الونيس شتا، التنسيق بين المنظمات الدولية والوطنية المعنية بشئون اللاجئين فى إفريقيا ، فى: قضايا اللاجئين فى إفريقيا (ندوة) ، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠ يونيو ٢٠٠٥ ، ص ص ٩-١٠.

ومما لا شك فيه أن العلاقات الإيرانية السودانية ساهمت إلى حد كبير فى محاولة إيران لتقديم الدعم والمساندة لقضية اللاجئين السودانيين بغية توفير المسكن والمأوى والحماية والخدمات الطبية والتعليمية والخدمات الإنسانية إلى عدد كبير من اللاجئين فى تزايد عددهم.

الفصل الرابع

السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

إن إيران شريك في التاريخ وفي صنع الحاضر والاعداد للمستقبل. وقد أثبتت التجارب أن التنافس والصراع عندما يغلبان على العلاقات الإيرانية – العربية ، تكون الحال في مجملها في تراجع وإنحسار والعكس صحيح تماماً إذ أن النزوع نحو التعاون والتكامل ما زال مؤشراً على الوعي والفهم الصحيح في صنع المستقبل .

للخليج ضفتين الضفة الفارسية حيث تقف إيران ومن بعدها شمالاً آسيا الوسطى، والضفة العربية حيث يقف العرب، ومن بعدهم جنوباً الجزيرة العربية، ولقد تصارع الجانبان وتعايشا طوال التاريخ، وعرف الجانب العربي أن لا مصلحة في استعداء إيران، وعرف الجانب الإيراني أن لا مصلحة له في استعداء العرب، وأن المنافسين له في آسيا الوسطى، أكثر عدداً من المنافسين في بيئته الخليجية، وبالتالي فإن حل مشاكله الكثيرة لا تحل عن طريق استعداء الجانب العربي في الخليج .[1]

فلا تخفى إيران طموحاتها لتكون الدولة الكبرى في المنطقة، فضلاً عن محاولاتها فرض نفوذها في المنطقة، خاصة بعد أن تأثر العراق سلبياً من جراء حربي الخليج الأولى والثانية واختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران .

ولقد مرت العلاقات العربية – الإيرانية خلال التسعينيات بمرحلة مهمة من مراحل تطورها منذ وصول الرئيس محمد خاتمي للسلطة في عام ١٩٩٧ واتجاهاته المعتدلة على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية تشهد فيها إعادة تقويم منطلقاتها وركائزها ووسائل إدارتها منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وحتى اليوم .

---

[1]- د. محمد السعيد إدريس، " معذرة للتكرار: لماذا إيران للمرة الثانية ؟"، مختارات إيرانية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى العدد ١١ يوليو ٢٠٠١)، ص ٣٢.

إلا أن القيادة الإيرانية الجديدة ما كانت لتفعل ذلك إلا نتيجة إدراكها بوجود بيئة إقليمية ودولية جديدة، بقدر ما ولدت من ضغوط على الطرفين الإيرانى والعربى، بقدر ما أشعرتهما بوجود حاجة ضرورية لمزيد من التفاهم والتنسيق والتقارب.

وبدت البيئة المحيطة بإيران والنظام الإقليمى العربى بحلول النصف الثانى من التسعينيات، أمثل مواتاه لنمو علاقاتهم البينية من أى وقت مضى على مدار العقدين الماضيين حيث تكفلت التطورات التى لحقت بهذه البيئة بإزالة الكثير من أسباب الجفوة والخلاف بين الطرفين. وقد انعكس ذلك فى لغة الخطاب المتبادل بين الطرفين .

فقد شهدت البيئة الإقليمية تغيرات جذرية ارتبطت بالتغيرات الحادة التى شهدها النظام الدولى فى أوائل التسعينيات، وفى ظل هذه البيئة كان هناك العديد من القضايا التى كانت ولا تزال محوراً للتفاهم بين الجانبين، وتتمثل فى الموقف من الصراع العربى- الإسرائيلى وعملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط، والموقف من الوضع فى العراق.

وبخصوص البيئة الدولية فالإدراك الإيرانى لطبيعة النظام الدولى الجديد خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة يرتبطان بطبيعة التحديات الدولية التى أفرزتها مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية، وهو ما أطلق عليه" العولمة " بكل ما ترتب على ذلك من آثار على مختلف الأصعدة من بينها الهيمنة لقوى واحدة على النظام العالمى الجديد عسكرياً، وسياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، والتقلص الكبير والتدخل المستمر فى شئونها تحت شعارات عديدة مثل حقوق الإنسان وإعلاء شأن الديمقراطية ...إلخ، وانهيار أسعار النفط، والتحديات الثقافية التى تواجه العالم وخاصة الدول النامية من حيث ذوبان الثقافات الوطنية فى ثقافة كونية واحدة هى الثقافة الأمريكية.[1]

هذا وقد ولّدت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية فى عهد الرئيس الإيرانى السيد محمد خاتمى القائمة على مبدأ نزع التوتر وتطوير العلاقات مع الدول المجاورة، كما ولدت الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين الإيرانيين والعرب، وخاصة زيارة الرئيس خاتمى لعدد من العواصم العربية (دمشق والرياض والدوحة) قدراً كبيراً من التفاؤل بإمكانية حدوث

---

[1]- التقرير الاستراتيجى العربى١٩٩٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨، ص ٢١٤.

تطورات إيجابية فى العلاقات الإيرانية - العربية، لكن كانت هناك بعض الاختلافات حول طبيعة تلك التطورات الإيجابية المحتملة، كما أن هناك حقيقتين تحكمان العلاقات العربية - الإيرانية، هما: الأولى، أن واقع السياسة العربية لا يسمح بالحديث عن علاقة عربية مع دول الجوار، بل يفرض وجود مجموعة علاقات وسياسات عربية متنوعة مع هذه الدول.

والثانية، تفضل إيران ألا تتعامل مع العرب كمجموعة أو كتكتل، بل تفضل أن تتعامل مع دول عربية منفردة، لأن ذلك يتيح لها قدراً من التفوق أحياناً وقدراً من الندية فى أحيان أخرى. كما أنها ترفض بشدة أى محاولة لتعريب أى خلاف أو نزاع يحدث بينها وبين أى دولة عربية، وتعتبر أى مساندة من جانب دولة عربية لدولة عربية أخرى فى نزاعها مع إيران موقفاً عدائياً.[1]

وفى ضوء هذه التغيرات التى شهدها النظام الإقليمى والدولى، فسوف تحاول الباحثة فى هذا الفصل دراسة السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠٠١، تلك الفترة التى شهدت بداية حرب الخليج الثانية وإنتهاءاً بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وسوف تحاول الباحثة التصدى للسلوك التصويتى الإيرانى، تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرايلى، وقضايا حقوق الإنسان، وقضايا الإرهاب الدولى.وسوف يتم تناول هذه العناصر فى المباحث التالية :

المبحث الأول: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى الإسرائيلى .

المبحث الثانى : السلوك التصويتى الإيراني تجاه قضايا حقوق الإنسان.

---

[1]- التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص ١٥٦.

المبحث الأول

السلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

تمثل الأمم المتحدة منبراً عالمياً لمناقشة القضايا المطروحة على مستوى العالم ، حيث أكدت المنظمة الدولية منذ قيامها على حل النزاعات بالطرق السلمية، وكانت القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة حيال القضية الفلسطينية جديرة بالاهتمام والدراسة.

علاوة على ذلك، عملت الجمعية العامة فى أثناء انعقاد درواتها العادية على إصدار توصيات مختلفة ومتنوعة لحل قضايا المنطقة العربي، باعتبارها المنبر الذى يتم من خلاله التأكيد على إحترام العهود والمواثيق والإتفاقات الدولية .

و ظهر تحول واضح فى فى السياسة الإيرانية تجاه الصراع العربى- الإسرائيلى، فى بداية التحولات الخطيرة فى العلاقات الدولية والتى فرضتها حرب الخليج الثانية، رغم أن التغير لم يتبلور بشكل كامل، إلا أن القضية الفلسطينية ظلت تحتل مكاناً بارزاً ضمن أولويات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية داخل الأمم المتحدة.

وليس ثمة شك فى أن هناك قناعة إيرانية بأن ما يحدث من تنكيل بشعب فلسطين الأعزل وهو يقاوم الإحتلال، مسألة تستحق البحث والنظر إليها، وذلك لما سيرتب على ذلك من فوضى تواجه العالم وتهدد استقراره وأمنه.

ولقد أثارت التغيرات التى أفرزها الغزو العراقى للكويت فرصة كبيرة أمام جهات صنع القرار وصياغة الرأى العام العالمى، لكى تدخل متغيرات أساسية فى رؤى المنظمة الدولية ، وكانت هذه الرؤى تتلخص فيما يلى :

- لايمثل النزاع العربى- الإسرائيلى العقبة الرئيسية المتبقية أمام تحقيق السلام وتحقيق الحد من التسلح بشكل كامل.

– لا يشكل حل النزاع العربي- الإسرائيلى الحل النهائى والشامل للقضايا الأمنية الإقليمية فى الشرق الأوسط.

وتمثل مرحلة التسعينيات أبرز مراحل تطور القضية الفلسطينية[1]، خاصة مؤتمر مدريد، فانتهت فى هذا المؤتمر حقبة بكاملها من عمر القضية الفلسطينية وبدأت حقبة أخرى وذلك يتطلب النظر إلى البيئة الدولية والإقليمية التى توافق مولدها مع أزمة الخليج وبعدها، والتى تبلورت فى قوة دفع ناحية التسوية السياسية ساعد عليها خروج العراق من المنظومة الكلية للصراع العربى- الإسرائيلى، ورغبة أمريكية فى تدعيم مصداقيتها السياسية التى اكتسبتها أثر حرب الخليج الثانية ، بخطوات عملية فى التسوية السياسية .

و قد شهد العقد الأخير من القرن العشرين فى حقيقية الأمر، محاولات جدية لحل القضية الفلسطينية، وكان مؤتمر مدريد للسلام فى ١٩٩١، وتوقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام١٩٩٢ إسهامين حقيقيين فى سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين .[2]

و يمكن ذكر ثمة ملاحظة هامة، وهى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أدركت أنها يمكنها أن تساهم فى حل المشكلة الفلسطينية وتحقيق السلم فى المنطقة، إلا أن هناك عقبات وضعت على طريق السلام، كبناء المستوطنات الجديدة فى الأراضى المحتلة، والإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والشعب الفلسطينى، والتعليق أحادى الجانب لإتفاقات واى ريفر، الأمر الذى يؤكد معارضة إسرائيل لأى تقدم فى عملية السلام، وهو ما يتيح الفرصة أمام الجمعية العامة لكى تؤكد دورها فى حل القضايا العالقة فى المنطقة.

وسوف تعرض الباحثة فيما يلى وقائع التصويت الإيرانى فى الدورات(٤٥-٥٦) حتى يمكن توضيح السلوك التصويتى الإيرانى خلال هذه الدورات .

---

[1]– التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ١١٢.

[2]– التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٥، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦، ص ١٤٣.

أولاً: قضايا الصراع العربى – الإسرائيلى ككل.

صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى إطار النطاق الزمنى للدراسة، العديد من القرارات تخص قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى بلغ عددها ما يزيد عن ٣٧٠ قرار طوال سنوات الدراسة، تتناول هذه القرارات موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء من قضية الصراع العربى- الإسرائيلى فى ظل الممارسات الإسرائيلية التى تنتهك الأراضى الفلسطينية والشعب الفلسطينى، ومن ثم تنوعت هذه القرارات ما بين قضية الجولان السورى وقضية اللاجئين الفلسطينين والوضع فى القدس المحتلة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بهذه المسألة، وقضية التسلح النووى الإسرائيلى ومخاطرها على قضية الصراع العربى- الإسرائيلى، وأخيراً قضية الأمن فى الشرق الأوسط. وقد جاء التصويت الإيرانى فى صالح القضايا العربية، خاصة وأن رؤية إيران لوجود إسرائيل تقوم على أنها دولة غير شرعية وأنها أكبر عدو للعالمين العربى والإسلامى، وأنها نموذج للإرهاب الحكومى المنظم ضد الشعب الفلسطينى، ولن يكون سلام واستقرار طالما استمرت هذه الدولة فى المنطقة بوضعيتها الراهنة. فضلاً عن ذلك ترى إيران أن الانتفاضة الفلسطينية التى تمت ليست إلا نتيجة الإحباط الفلسطينى من جراء فشل مباحثات التسوية السياسية فى كامب ديفيد، أو زيارة شارون، وإنما الأصل فى الموضوع هو الاحتلال الإسرائيلى وتجاهل الحقوق الفلسطينية.[1]

ويبين الجدول التالى السلوك لتصويتى الإيرانى خلال فترة الدراسة حول قضية اللاجئين الفلسطينين لمعرفة ما إذا كان هناك تغير فى السلوك الإيرانى تجاه قضية اللاجئين فى ظل التغيرات التى مرت بها المنطقة والعالم أم أن هناك استمرارية فى سياسة إيران تجاه القضية الفلسطينية عبر الزمان.

---

[1]- د. حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩

جدول (٥-١)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي ككل خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

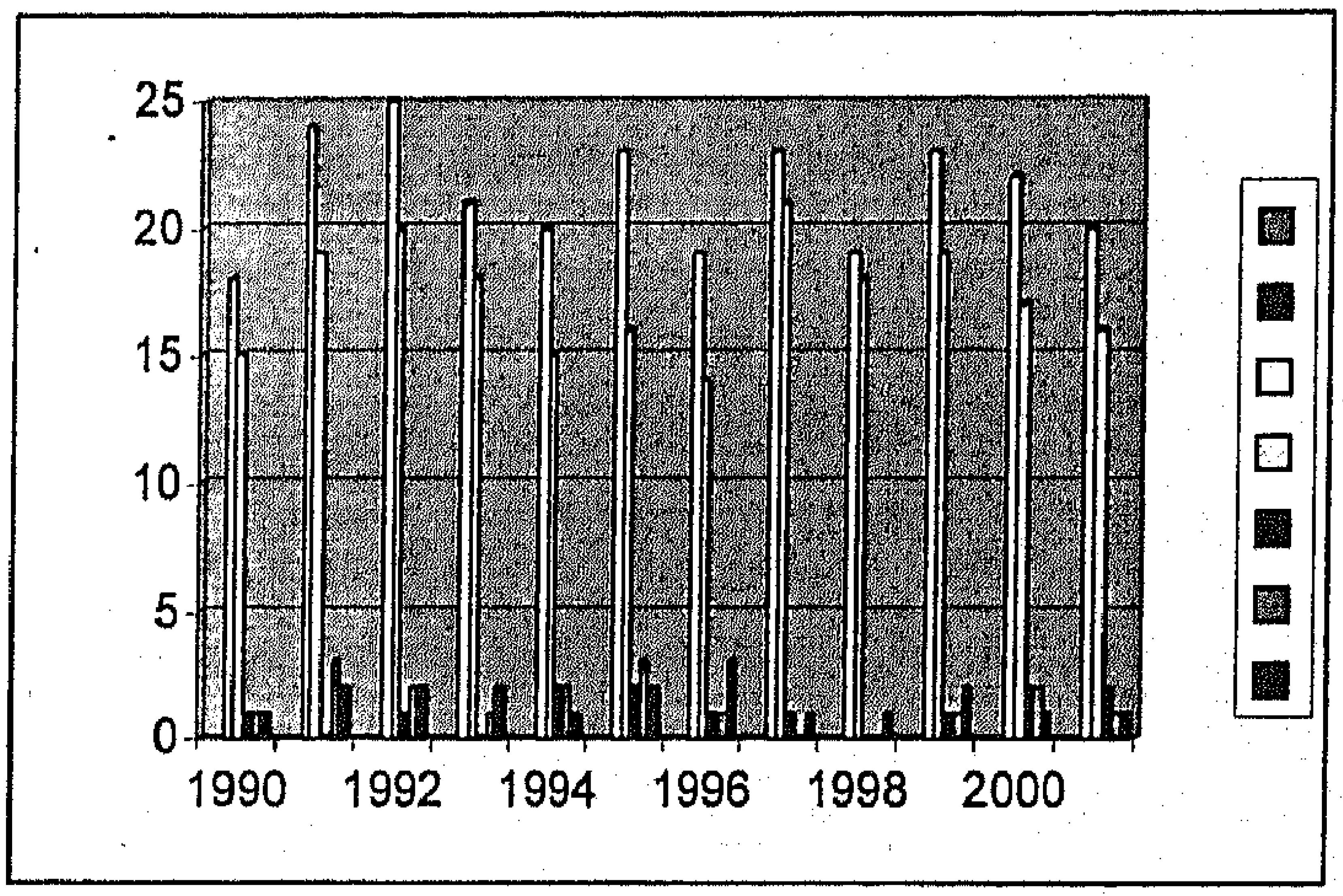
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	١٨	١٥	١	١	١
١٩٩١	٢٤	١٩	–	٣	٢
١٩٩٢	٢٥	٢٠	١	٢	٢
١٩٩٣	٢١	١٨	–	١	٢
١٩٩٤	٢٠	١٥	٢	٢	١
١٩٩٥	٢٣	١٦	٢	٣	٢
١٩٩٦	١٩	١٤	١	١	٣
١٩٩٧	٢٣	٢١	١	–	١
١٩٩٨	١٩	١٨	–	–	١
١٩٩٩	٢٣	١٩	١	١	٢
٢٠٠٠	٢٢	١٧	٢	٢	١
٢٠٠١	٢٠	١٦	٢	١	١

المصدر:

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001). □

الشكل رقم(١٧)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي ككل خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١



بالنظر إلى الجدول رقم (٥-١) والشكل رقم ١٧ يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يقرب من ٣٧٠ قرار تتعلق بالمنطقة العربية، صوتت إيران عليها بالموافقة في معظم الأحيان، وتغيبت عن التصويت في بعض القرارات، وامتنعت عن التصويت في حالات أخرى واعترضت على بعض القرارات .

ثانياً: جاء التصويت الإيراني تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي مرتبطاً ببدء عملية التسوية السلمية التي بدأت في المنطقة بعد عام ١٩٩٠.

ثالثاً: شهدت فترة التسعينيات فرصة للنظام الإيراني لإعادة ما انقطع في الثمانينيات مع دول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، حيث وجدت طهران في عدم انضمامها للعراق في مواجهة التحالف الدولي بقيادة واشنطن فرصة مواتية لإعادة ترميم علاقاتها الدولية مع أوروبا والإقليمية مع دول الخليج[1] .

[1]-د. مصطفى اللباد، العلاقات العربية-الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

رابعاً: تعنى مفاوضات مدريد وعملية السلام التى أفرزتها واشنطن حتى وقوع إنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، أن السياسة الخارجية الإيرانية فى الشرق الأوسط وقعت تحت ضغوط قوية، بسبب انضواء كل الأطراف العربية المعنية فى هذه العملية، بما فيها سورية حليفة إيران. ووفرت التصريحات الأمريكية وتقارير مراكز الأبحاث الأمريكية عن سياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وإيران، الدليل الكافى لصانع القرار فى طهران، بأن واشنطن معنية بتحجيم دوره ومحاصرته فى المنطقة، فكانت العلاقات مع دول الخليج ضرورية لإيران وكذا الدول العربية من أجل مواجهة محاولات واشنطن للاحتواء والحفاظ على دور نشيط نسبياً فى المنطقة[1]، ومن ثم كان نمط التصويت الإيرانى بالموافقة فى معظم القرارات. حتى أن الدكتور كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى يقول" إن من أولويات وثوابت السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية إتباع سياسة إزالة التوتر وبث روح الثقة المتبادلة والحوار وإشاعة روح التعاون ومن ثم التفاهم والأخوة فى المنطقة"[2].

خامساً: إحتلت القضية الفلسطينية منذ الثورة الإسلامية مكانة خاصة فى السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها. وظلت القضية الفلسطينية أقل القضايا الخارجية تأثراً بغلبة منطق الدولة على كثير من القرارات الخارجية وأكثرها ثباتاً فى معالم الرؤية الإيرانية تجاهها والمنهج الأسلم لحلها. إذ استمرت إيران فى عدم الثقة فى النهج السلمى وقدرة الاتفاقات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق، مع تفضيل أسلوب المواجهة العسكرية، وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله فى لبنان أبرز دليل على ذلك. وجاء نجاح حزب الله فى فرض الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان، فى الوقت الذى تدهورت فيه عملية التسوية، وتفجير الانتفاضة الثانية التى عرفت باسم إنتفاضة الأقصى المباركة، ليزيد من نبرة الثقة فى الخطاب الرسمى الإيرانى، معلناً فى أكثر من موضع صواب وحكمة موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الصراع العربى-الإسرائيلى.

---

[1]- د. مدحت حماد(محرر) التقرير الإستراتيجى الإيرانى ٢٠٠٠-٢٠٠١،، القاهرة، د.ت ص ١٦٥-١٦٧.

[2]- كلمة وزير خارجية الجمهورية الإيرانية، الدكتور كمال خرازى أمام مؤتمر " التعاون الإيرانى – العربى" الذى عقد فى الفترة من ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٩ بطهران،(عمان: منتدى الفكر العربى، العدد ١٧١، المجلد ١٤، ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٢.

وقد كان التفاعل الإيرانى مع الشأن الفلسطينى مكثفاً فى عام ٢٠٠١، والذى شهد وصول شارون إلى الحكم، واستمرار إنتفاضة الأقصى، ووصول الإنحياز الأمريكى للسياسات العدوانية الإسرائيلية إلى ذروته، خصوصاً بعد هجمات ١١ سبتمبر، ونجاح شارون فى تصوير الإنتفاضة على أنها عمل من أعمال الإرهاب الذى تحاربه الولايات المتحدة، مما مكنه من الحصول على مساندة أمريكية صريحة بتصفية الإنتفاضة بالقوة المسلحة، والتعامل مع منظمات المقاومة باعتبارها مع حزب الله فى لبنان منظمات إرهابية[1] .وكان الموقف الإيرانى من القضية بصفة عامة والإنتفاضة الفلسطينية على النحو التالى.

أ . الموقف من الإنتفاضة: يمكن التمييز بين موقفين لإيران من الصراع العربى – الإسرائيلى بصفة عامة، الأول أيديولوجى يعبر عنه القائد المرشد السيد على خامنئى ويشاركه التيار المحافظ المتشدد. والثانى دبلوماسى تطرحه الحكومة ممثلة فى الرئيس السيد محمد خاتمى ووزير الخارجية كمال خرازى، ووزارة الخارجية عموماً ويقترب هذا الموقف من مواقف التيار الإصلاحى ويمزج بين التمسك بجوهر الموقف الأيديولوجى الإسلامى للصراع العربى- الإسرائيلى، والحرص على التفاعل الإيجابى مع تطورات هذا الصراع، ومواقف الأطراف الإقليمية خاصة الدول العربية والدولية ممثلة فى الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا. [2]

فإذا كان السيد على خامنئى لا يكف عن التأكيد بأن النظام الصهيونى لإسرائيل هو المصدر الرئيسى للأزمة فى الشرق الأوسط، ولذا لابد من إزالة دولة إسرائيل لأن الهدف من إنشائها هو زرع الخلاف والفتنة بين المسلمين، قدم الرئيس السيد محمد خاتمى رؤية تتوافق فى الجوهر وتختلف فى الشكل مع هذا الطرح، وجاء إعلان هذه الرؤية فى خطابه أمام قمة منظمة المؤتمر الإسلامى فى الدوحة (١٣ نوفمبر ٢٠٠٠)، وتدور هذه الرؤية حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديان التى كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، واستفتاء ديمقراطى للسكان الأصليين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود لتقرير الشكل المستقبلى للحكم. ويتلخص الهدف هنا فى إنشاء دولة

---

[1]-د. مدحت حماد(محرر) التقرير الإستراتيجى الإيرانى ٢٠٠٠-٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

[2]-د. حسن أبو طالب ، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

ديمقراطية على كل أرض فلسطين التاريخية وتكون عاصمتها القدس، وعلى الدولة الفلسطينية المستقلة أن تحدد من يعيش فيها.

ويعنى قيام مثل هذه الدولة تصفية المشروع الصهيونى، وإنهاء الوجود الفعلى لدولة إسرائيل، أى أنه يتفق مع هدف خامنئى لكنه يطرح فكرة الإنهاء الديمقراطى بدلاً من الإنهاء القسرى. وقد التقى هذان الموقفان الأيديولوجى والسياسى أو الدبلوماسى معاً فى إعلان الدعم والتأييد المطلق لإنتفاضة الأقصى المباركة، باعتبارها على حد قول السيد خامنئى السبيل الوحيد لتحرير الشعب الفلسطينى.[1]

واستمر هذا الموقف طيلة عام ٢٠٠١، وعبرت عنه إيران بعقد ندوتين عالميتين لدعم الإنتفاضة فى منتصف عام ٢٠٠١ وفى ٢٩ يناير ٢٠٠٢. كما أن الاحتفال السنوى بيوم القدس فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠١ كان فرصة مثالية لتجديد الموقف الإيرانى المساند للإنتفاضة. وأمام المؤتمر الإسلامى لدعم الإنتفاضة (٢٠٠١/١٠/٢٩) طالب الرئيس خاتمى الأمم المتحدة بتشكيل محكمة لمحاكمة المسئولين الإسرائيليين عن الجرائم التى ارتكبوها حيال الشعب الفلسطينى، وندد مطولاً بما أسماه إرهاب دولة إسرائيل، واعتبر أن الإنتفاضة هى لغة شعب يقع ضحية العنف والإرهاب، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون موضع إعجاب.

ب ـ <u>العلاقة مع السلطة الفلسطينية</u>: تراجعت العلاقات الإيرانية مع السلطة الفلسطينية فى النصف الثانى من العام بعد فترة هدوء، وفى ظل طموح من جانب السلطة الفلسطينية لتحسين هذه العلاقات. ويعود التراجع إلى إتهامات السلطة الفلسطينية لإيران بتشجيع منظمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس والجهاد) بخرق الهدنة (المؤقتة) التى كانت قد وافقت عليها السلطة مع إسرائيل بحضور المبعوث الأمريكى الجنرال أنطونى زينى فى شهر يوليه٢٠٠١، الأمر الذى وضع السلطة فى موقف حرج، وشجع شارون على الاستمرار فى حربه التدميرية ضد الشعب الفلسطينى. وقد اعتبر المسئولون الفلسطينيون أن مثل هذه التدخلات الإيرانية تهدف إلى تقويض السلطة الوطنية، وأنها تزيد من معاناة الفلسطينيين. فى حين نفت إيران هذه التدخلات واعتبرت الإتهامات الفلسطينية غير صحيحة. وزاد التوتر بين السلطة

---

[1]ـ د. مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

وإيران فى أعقاب حادثة السفينة كارين إيه المحملة بالأسلحة التى صادرتها إسرائيل فى عرض البحر المتوسط فى الأسبوع الأخير من ديسمبر٢٠٠١، والتى اعتبرها شارون دليلاً على وجود علاقة بين إيران الداعمة للإرهاب والسلطة الفلسطينية، فى حين نفت السلطة علاقتها بهذه السفينة أو بإيران.[1]

وإذا كانت إيران قد نفت أى علاقة لها بالسفينة واعتبرتها محاولة جديدة من إسرائيل لربط اسم إيران بالإرهاب، فإنها حذرت على لسان وزير دفاعها "على شمخانى" من أى تفكير فى الاعتداء على بلاده، لأن العواقب ستكون وخيمة وفوق ما يتصور قادة إسرائيل. مثل هذا التصريح، وتلك الإتهامات، جعلت إيران فاعلاً أساسياً، وإن كان بطريق غير مباشر، فى التطورات المحتملة للصراع العربى – الإسرائيلى، الأمر الذى يضع الدور الإقليمى الشرق الأوسطى لإيران فى دائرة واسعة، ظلت تتطلع إليه منذ سنوات طويلة.

فقد برهنت إيران عملياً على هذه السياسة على أرض الواقع: فانتهاج سياسة إزالة التوتر تعد الخطوة الأولى من أجل الوصول إلى ثقة إقليمية، تلك الثقة التى تعد الحلقة الضائعة والمفقودة نسبياً فى علاقات دول الشرق الأوسط، خاصة علاقات إيران والدول العربية.

ثانياً: قضية اللاجئين :

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أهم القضايا ذات الصلة المباشرة بجوهر الصراع العربى– الإسرائيلى لارتباطها بموضوع الحقوق والسيادة والأرض والتوازن السكانى ، ومن ثم كان منطقياً أن يتسع نطاق المفاوضات بين الجانبين العربى والإسرائيلى ليشمل بحث موضوع اللاجئين ضمن المفاوضات متعددة الأطراف.[2]

وتعد قضية اللاجئين واحدة من أهم القضايا التى عرضت وما زالت تعرض على جدول أعمال الجمعية للأمم المتحدة خلال سنوات الدراسة، إذ أن قضية اللاجئين الشتات كانت

---

[1]- د. مدحت حماد(محرر) التقرير الإستراتيجى الإيرانى ٢٠٠٠-٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

[2]- عبدالله صالح، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، السياسية الدولية، القاهرة، السنة ٢٩، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٣١.

هى القضية الأولى بالدراسة فى الجمعية العامة، وأتخذت بصددها العديد من القرارات والتى حازت على إجماع الكثير من الدول سواء كانت عربية أو غيرها. وسوف تحاول الباحثة أن توضح التصويت الإيرانى على هذه القضية خلال سنوات الدراسة. فلا زالت الأمم المتحدة تسعى إلى تقديم برنامج لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين الذى يعيشون فى الأردن وسوريا ولبنان حتى يتم التوصل إلى حل نهائى لمسألة اللاجئين. وتتضمن هذه القرارات تقديم المساعدة وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والغوثية فى حالات الطوارئ للسكان المستفيدين والاستجابة للطلبات المقدمة من السلطة الفلسطينية لدى نشوء هذه الحالات وبما يتناسب مع الموارد المتاحة.

ولقد عملت الأمم المتحدة من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين فى فلسطين إلى دعم اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من أشد أشكال الحرمان الاجتماعى – الاقتصادى، وتيسير سبل اعتمادهم على النفس، وتحسين نوعية الحياة بالنسبة لأصحاب الأعمال الصغيرة والبسيطة، وعدم الوظائف والحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص توليد الدخول للمحتاجين من النساء والرجال عن طريق توفير الإئتمانات، وتحسين أحوال الهياكل الأساسية والأحوال الاجتماعية –الاقتصادية فى مناطق عمل الوكالة الخمس.[1]

وتعد "الأونرا " إلى حد كبير أكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل فى الشرق الأوسط حيث يبلغ عدد موظفيها ٢٤ ألف موظف يكاد يكون معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم الذين يعملون بشكل مباشر لمصلحة مجتمعاتهم فى وظائف المدرسين والأطباء والممرضات والأخصائيين الاجتماعيين.[2]

[1] -U.N.Doc(A/Res/46/53)pp. 354-371.

[2]-د. أيمن زهرى، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

الجدول رقم (٥-٢)

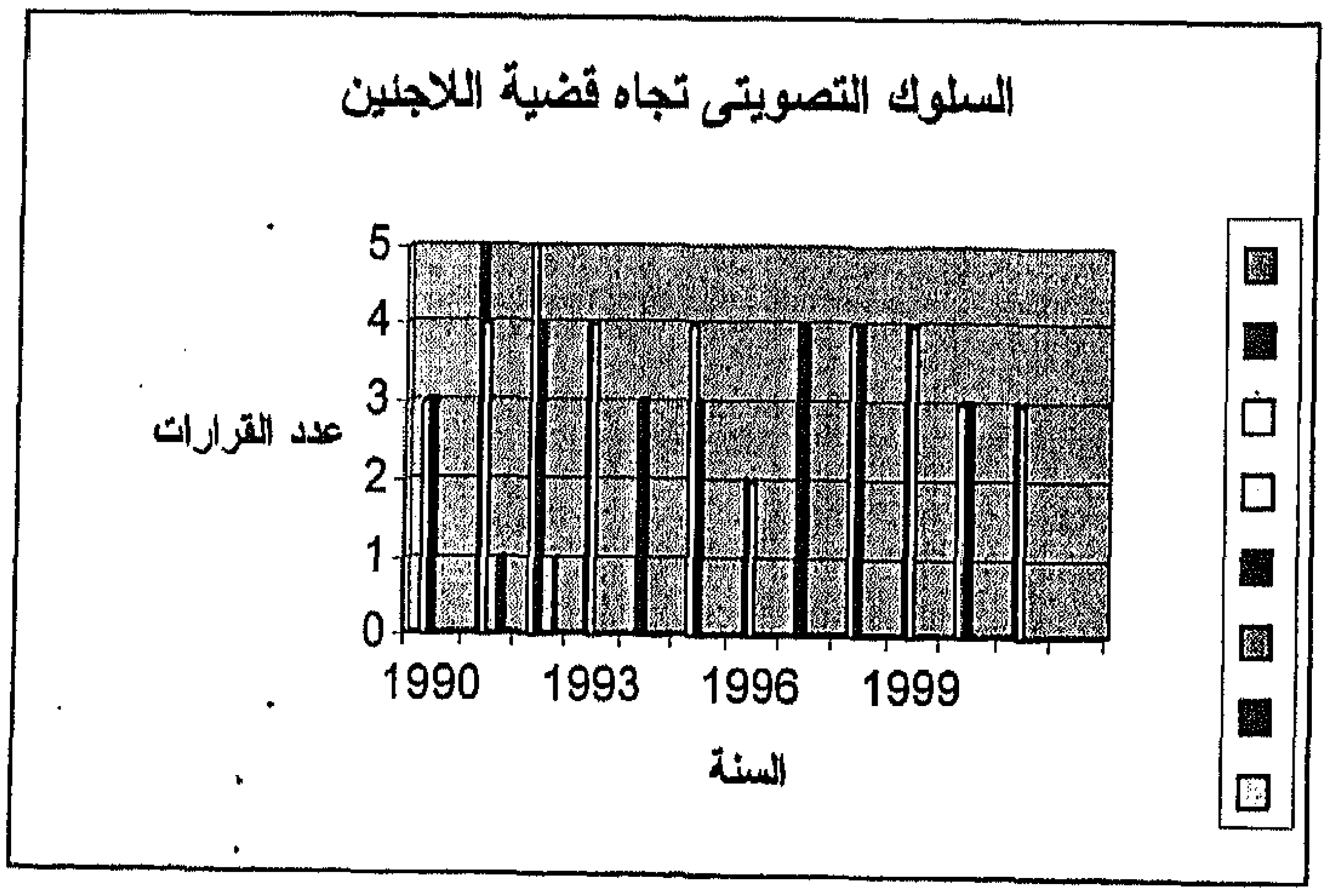
نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	٣	٣	-	-	-
١٩٩١	٥	٤	-	-	١
١٩٩٢	٥	٤	-	-	١
١٩٩٣	٤	٤	-	-	-
١٩٩٤	٣	٣	-	-	-
١٩٩٥	٤	٤	-	-	-
١٩٩٦	٢	٢-	-	-	-
١٩٩٧	٤	٤	-	-	-
١٩٩٨	٤	٤	-	-	-
١٩٩٩	٤	٤	-	-	-
٢٠٠٠	٣	٣	-	-	-
٢٠٠١	٣	٣	-	-	-

المصدر: United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The –General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001)

الشكل رقم (١٨)

نمط ا التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.



بالنظر إلى الجدول رقم (٥-٢) والشكل رقم (١٨) والخاص بنمط التصويت الإيرانى تجاه قضية اللاجئين يمكن ملاحَظة ما يلى:

أولاً: أصدرت الجمعية العامة خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ العديد من القرارات الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وكان التصويت الإيرانى على هذه القرارات بالموافقة باستثناء تغيب إيران عن التصويت على قرارين من جملة القرارات التى صوتت علّيها. وهو ما يؤكد حرص إيران على تأييد القضية الفلسطينية بكافة فروعها فى المحافل الدولية المختلفة وخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثانياً: توافر التأييد التام من جانب إيران لقضية اللاجئين، وظهر ذلك جلياً عند التصويت على قضية اللاجئين، وتبين ذلك فى القرارات التى عرضت على الجمعية العامة، مثل القرار A/res/45/76 والخاص بدور الأمم المتحدة فى إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى، وكذلك القرار المتعلق بحق اللاجئين فى العودة رقم A/res/47/173 فقد حظى هذا القرار بموافقة الدول العربية وإيران، وكذلك قرار الجمعية العامة رقم 194 الخاص بقضية اللاجئين، إذ أن إيران تطالب فى كافة المحافل الدولية بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم، وهذا عكس ما تتبناه السياسة الأمريكية وإسرائيل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أن التصور الإسرائيلى يقوم على رفض عودة اللاجئين إلى ديارهم[1].

وقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين فى بداية الألفية الثالثة حوالى ٥,٥ مليون لاجئ منهم ٣,٧ لا يزالون يتلقون المساعدة من الأونرا، بينما ثلث عدد اللاجئين المسجلين لا يزالون يسكنون ٥٩ مخيماً موزعاً على الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان، ومن بين كل ثلاثة لاجئين فى العالم هناك لاجئ فلسطينى يعيش فى ظل نظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، وضمن ظروف متباينة.[2]

---

[1]- قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ للدورة ٤٧ الفقرة أ وب، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ١٩٩٢، ص ٤١٢.

[2]- هبه عساف، <u>اللاجئين الفلسطينيين خلفية عامة</u>، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

ومن ثم فقد عملت القيادة الإيرانية على دعم القضية الفلسطينية فى المحافل الدولية وخاصة فى إطار الأمم المتحدة، ودعت جميع دول العالم إلى النظر إلى حالة اللاجئين الفلسطينيين، ولذا تبين عند التصويت على القرارات المتعلقة بحالة اللاجئين أن التصويت الإيرانى جاء منسجماً مع الأغلبية فى الجمعية العامة من الدول العربية ودول أفريقيا جنوب الصحراء، والدول الأوروبية، فى حين أن التصويت الإسرائيلى والأمريكى جاء مخالفاً لذلك، إذ أن الرؤية الأمريكية للاجئ تقوم على أنه شخص يستحق المساعدة وأن إسرائيل ليست مسئولة كلية عن قضية اللاجئين، كما أن الدول العربية يمكنها أن تساهم فى الحل من خلال تسوية شاملة للصراع العربى- الإسرائيلى تراعى الحفاظ على يهودية دولة إسرائيل، إضافة إلى أن الظروف الحالية فى منطقة الشرق الأوسط تستدعى إيجاد حلول عملية لقضية اللاجئين بدلاً من التركيز فقط على قرارات الأمم المتحدة التى تنص على حق العودة والتعويض.[1]

ورداً على ذلك، أرتأت إيران من جانبها أن قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية جوهرية فى الصراع العربى- الإسرئيلى ولا يمكن استئصالها من جملة قضايا الصراع، وبالتالى لا يمكن تحقيق تسوية سلمية إلا من خلال حل المشاكل العالقة فى إطار الصراع. وقد أوضح الرئيس خاتمى هذه الفكرة لاحقاً فى ٢٠٠٠/١١/١٣ بقوله" أن من الضرورى أن يعود كل اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم فى فلسطين، وبعدها يقوم استفتاء ديمقراطى للسكان الأصليين سواء كانوا مسلمين أو يهوداً أو مسيحيين، ويقرر الاستفتاء الشكل المستقبلى للحكم فى دولة فلسطين التاريخية.[2]

ومن ثم تمثل عملية التوطين الكامل للاجئين الفلسطينيين ودمجهم فى البلاد التى يعيشون بها مشكلة مهمة، إذ أن البلاد التى يعيشون بها تعانى من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية الأمر الذى يشكل معه اللاجئون عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات هذه البلدان، كذلك يمكن لعملية التوطين هذه أن تؤدى إلى اختلالات سكانية ومشاعر اجتماعية عدائية قد تدفع فى بعض البلدان مثل لبنان إلى قيام حرب أهلية من جديد، ناهيك عن أن اللاجئين –

1- د. عمار على حسن، تغطية صحيفة الأهرام لمشكلة اللاجئين، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل اللاجئ والمهجر فى العالم العربى، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

2- جريدة الأهرام، ٢٠٠٠/١٢/١٤.

كجماعة متمايزة ثقافياً- لن تفتأ أن تطالب إن عاجلاً أو آجلاً بحق تقرير المصير إلى غير ذلك من المشكلات، الأمر الذى يتطلب حل المشكلة عن طريق الاتفاق على خطة مرحلية للعودة .

ثالثاً: قضية القدس:

تحتل قضية القدس بلا جدال مكانة مركزية فى القضية الفلسطينية، حيث لا مجال للتوصل إلى حل سلمى وعادل لهذه القضية تتوافر له شروط الحد الأدنى من القدرة على التماسك والاستمرارية، دون أن تكون القدس مشمولة فى هذا الحل وتقع فى القلب منه، فالقدس ليست فقط تلك المدينة المقدسة فى العالم العربى والإسلامى والمسيحى، بل أحد المحددات الرئيسية للهوية الفلسطينية على مر العصور، ومن ثم أصبحت القدس هى القضية الأصعب والأشد حساسية فى كل مفاوضات التسوية. أما الإسرائيليون فيزعمون أنهم بحاجة إلى القدس باعتبارها جزءاً أساسياً من الحلم الصهيونى، ويتشبثون بالقول بأن القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، الأمر الذى يجعل عملية التسوية فى النهاية صعبة ومعقدة ومحفوفة بالصعاب.[1]

وقد شهدت الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ تغيرات كثيرة على قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى، إذا استمرت إسرائيل فى إنتهاك حقوق الشعب الفلسطينى واستمرت فى فرض المزيد من القيود للدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها، وحرية الإنتقال إلى العالم الخارجى منه. و فى خلال فترة الدراسة قامت إسرائيل بمصادرة أكثر من ٥٨٤٥ فداناً من الأراضى التى يمتلكها معظم الفلسطينيون، وتمثل ثلث القدس الشرقية لنباء ١٠ أحياء إستيطانية إسرائيلية كبيرة. علاوة على ذلك يبلغ عدد الفلسطينيين الذين يحملون وثائق هوية صادرة فى القدس عن إسرائيل حوالى ٢٠٠ ألف مما يجعل النسبة المئوية لعدد الفلسطينيين فى مجموع المدينة شرقها وغربها حوالى ٣٠٪.

لقد كان نصيب إسرائيل من السكان الذين يعيشون فى القدس الشرقية أصغر بكثير من نصيب الفلسطينيين فى عام ١٩٧٢، لكنها ازدادت بصورة مطردة إلى غاية ١٩٨٦ عندما كادت

---

[1]- هانئ رسلان، موقع القدس من المفاوضات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة ٢٩، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١١٦.

تتساوى الفئتان، ولكن منذ عام ١٩٨٦ تعيش أغلبية فلسطينية صغيرة متقلبة من حيث عددها فى القدس الشرقية، وذلك استناداً إلى عدد الفلسطينيين الذين تجيز لهم إسرائيل الإقامة فى القدس الشرقية.[1]

جدير بالذكر صدرت إدانة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بصدد عدم تنفيذ إسرائيل لاتفاقات عملية السلام فى الشرق الأوسط والتى بدأت فى مدريد، وبالاتفاقات التى توصل إليها الطرفان، وبخاصة إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتى المؤقت المؤرخ فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣. حيث أعربت الجمعية العامة عن قلقها إزاء قرار الحكومة استئناف أنشطة الإستيطان، بما فى ذلك بناء المستوطنات فى جبل أبو غنيم وهو ما يمثل إنتهاكاً للقانون الإنسانى الدولى، فهذه المستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وفى هذا الصدد إتخذت الجمعية العامة العديد من القرارات المتعلقة بقضية القدس على مدار الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

الجدول رقم (٥-٣)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية القدس خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

السنة	عـــــدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	٣	٣	–	–	–
١٩٩١	٥	٤	–	–	١
١٩٩٢	٤	٤	–	–	–
١٩٩٣	٣	٣	–	–	–
١٩٩٤	٤	٣	–	١	–
١٩٩٥	٣	٣	–	–	–
١٩٩٦	٤	٤	٤	–	–

1- مؤسسة السلام فى الشرق الأوسط ، تقرير عن الإستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة، مارس/ أبريل ٢٠٠٠، ص ١.

2- الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، نيويورك، السنة الثانية والخمسون، ملحق أبريل، مايو، يونيو ١٩٩٧، الوثيقة S/1997/357 صص ٥٥-٦٣.

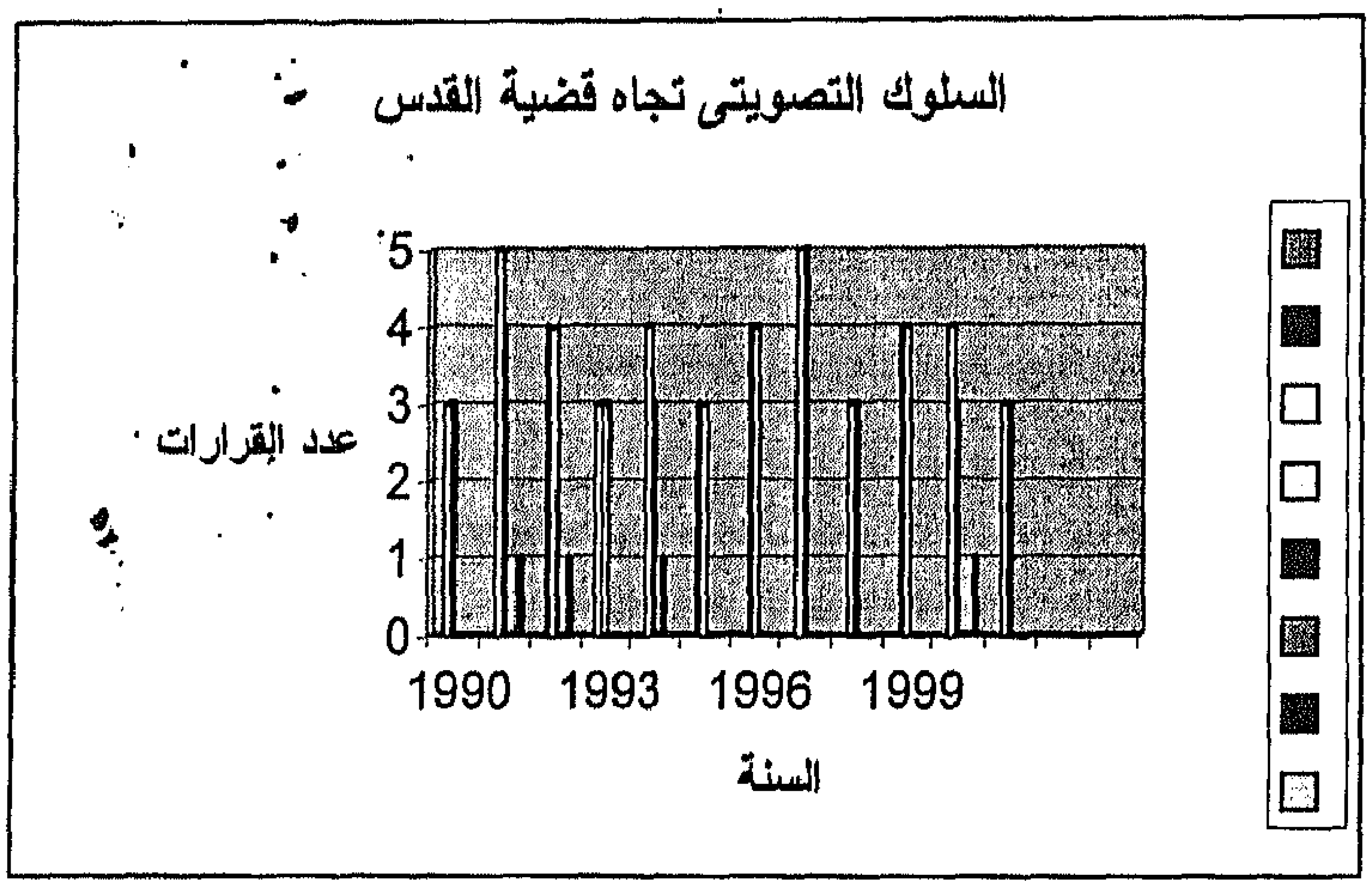
١٩٩٧	٥	٥	–	–	–
١٩٩٨	٣	٣	–	–	–
١٩٩٩	٤	٤	–	–	–
٢٠٠٠	٤	٣	–	–	١
٢٠٠١	٣	٣	–	–	–

المصدر:

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001).

الشكل رقم (١٩)

نمط التصويت الإيراني -تجاه قضية القدس خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.



بالنظر إلى الجدول رقم (٥-٣) والشكل رقم ١٩ يمكن ملاحظة ما يلي :

أولاً: أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات المتعلقة بقضية القدس نتيجة للتغيرات التي أجرتها إسرائيل على معالم مدينة القدس واعتبارها عاصمة لإسرائيل ورفض تنفيذ إتفاقية السلام التي عقدت مع الجانب الفلسطيني ، ومن ثم كان التصويت الإيراني بالموافقة على غالبية القرارات التي صدرت باستثناء حالتي غياب طوال فترة الدراسة.[1]

---

[1] - UN.Doc(A/Res/ 87/55) pp. 451-462.

ثانياً: يرجع نمط التصويت الإيراني إلى إيمان إيران بضرورة الاستمرار في العمل في كافة مناطق العمليات حتى يتم التوصل إلى حل نهائي لمشكلة القدس، حيث أرتأت ضرورة العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فالتدهور الخطير في عملية السلام بعد مدريد أدى إلى زيادة سوء الحياة اليومية للشعب الفلسطيني والأراضي المحتلة بما فيها القدس.[1]

جدير بالذكر جاء القرار رقم ٣٧/٥٤ الصادر في ١ ديسمبر ١٩٩٩ في الدورة الرابعة والخمسين والخاص بالقدس والداعي إلى رفض كافة القوانين المفروضة من قبل إسرائيل لتهويد القدس وليست لها أية شرعية على الإطلاق. وطالب القرار أن تلتزم إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الشأن واعتبار القدس الشريف حرماً مقدساً يجب إحترام العبادة فيه لجميع الأديان السماوية. وقد تم التصويت بأغلبية الدول العربية وإيران مقابل إعتراض دولة واحدة وإمتناع ثلاثة أصوات[2].

و جاء السلوك التصويتي للدول العربية في الدورة السادسة والخمسين في عام ٢٠٠١ وإيران متوافقاً ومتطابقاً مع ما جاء في القرارات السابقة في الدورة ٤٥، والدورة ٤٦، والدورات من ٤٥– ٥٦ للجمعية العامة، فقد صوتت إيران بالموافقة على القرار رقم ٣١/٥٦ الداعي إلى رفض شرعية إسرائيل على القدس الشريف وشجب قرار الدول التي نقلت سفارتها إليها منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ وقد صوت على القرار بأغلبية الدول مقابل إعتراض دولتين وإمتناع دولة واحدة عن التصويت.[3]

كما أكد الرئيس خاتمى على أن دولة فلسطين عاصمتها القدس، دون الإشارة إلى أى عمل عسكرى، ولكن هدفه تغيير طبيعة الدولة الإسرائيلية القائمة، ومن ثم فقد تضمنت الرؤية الإيرانية الاعتراف بالقدس عاصمة لفلسطين وذلك استناداً إلى أن نسبة ٨٠ ٪ من سكان القدس

---

[1] -U.N.Doc(A/res/84/55)pp.480-506.

[2]- انظر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورات من ٥٠-٥٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بقضية القدس المحتلة،صص ١٢٣٠-١٤٦٠.

[3]- أنظر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بقضية القدس، الدورة ٥٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠١، ص ٥١١-٥١٤.

أرغموا على مغادرتها والإقامة فى الضفة الغربية كل سنة بسبب التدابير التمييزية الإسرائيلية فى هذه المدينة. حيث كان الفلسطينيون يملكون ٨٠٪ من الأراضى فى مدينة القدس. أما اليوم فلا يملك الفلسطينيون سوى ٧,٣٪ من أراضى القدس الشرقية ويتناقص هذا العدد إلى ٤,٣٪ إذا أخذ فى الاعتبار منطقة القدس بكاملها[1] ، ولكن يختلف الطرح الإيرانى ولا يخلو من نظرة مثالية للأمور تتناقض تماماً مع الإيمان بالكفاح المسلح المشروع لتحرير فلسطين.[2]

كما رفضت إيران أيضاً أى قرار لإسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف فهو قرار باطل وغير قانونى وليست له أى شرعية على الإطلاق.[3]

علاوة على ذلك، يرى بعض المحللين أن إيران ترفض عملية السلام فى الشرق الأوسط والتى تهدف إلى تهويد القدس فى حال الموافقة عليها، ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية هى المنسق الوحيد لهذه العملية والراعى الرئيسى لها، وهى التى تبخس الفلسطينيين حقهم فى هذه العملية، وقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل نظرياً وعملياً أنها الراعى غير المحايد فى هذه العملية وأنها تقف فيها كمراقب غير محايد وأنها تعمل دائماً ضد مصالح العرب والفلسطينيين وتمنح إسرائيل أكبر قدر من مساعداتها الإستراتيجية، وهذا ما يجعل إيران ترى فى عملية السلام عاملاً مهماً لسيطرة إسرائيل على أمن منطقة الشرق الأوسط وضياع القضية الفلسطينية.[4]

إن الموقف بشأن القدس موقف دقيق، وأى تفريط فى الحق العربى فى القدس الشرقية، سيكون غير مقبول لدى العالمين العربى والإسلامى، ومن ثم فإنه من الضرورى الإصرار على هذا الحق بكافة الوسائل الممكنة وحشد كل الطاقات فى طريق القدس.

---

[1]- وقائع الاستيطان، تصاعد النشاط الاستيطانى منذ اتفاق واى ريفر، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة، فلسطين، التقرير الثانى ، أبريل ١٩٩٩، ص ١٨.

[2]- د. حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

[3] -U.N.Doc (A/Res/37/53) pp. 550-5565.

[4]- د. أبو القاسم قاسم زاده، مواقف إيران تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، فى د. محمد السعيد إدريس (محرر)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٧.

رابعاً- قضية التسلح النووى الإسرائيلي:

تحاول الجمعية العامة منذ نشأتها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال الحد من التسلح، وفى هذا الصدد حاولت الجمعية العامة أن تصدر توصيات بإخضاع جميع المرافق النووية فى المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى يمكن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، ويلاحظ فى هذا الخصوص رفض إسرائيل الكامل لإخضاع منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية، ورفضها الإلتزام بعدم حيازة الأسلحة النووية، ذلك بالرغم من النداءات المتكررة والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1] فى الوقت الذى وقعت فيه أغلب دول منطقة الشرق الأوسط على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ويمثل عدم إمتثال إسرائيل لهذه المعاهدة وفى ضوء التوترات التى تعيشها المنطقة أمراً خطيرا على دولها، بالإضافة إلى فتح الباب أمام بعض الدول لخرق المعاهدة والسعى لإمتلاك تكنولوجيا نووية، الأمر الذى يعرض المنطقة لحرب لا تدرك آثارها.

ولذلك حاولت الجمعية العامة طوال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠١) أن تصدر قرارات بشأن التسلح النووى الإسرائيلى وذلك فى ضوء اهتمام الجمعية العامة بالحد من التسلح فى العالم ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

الجدول رقم(٥-٤)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى فى الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	٤	٣	١	-	-
١٩٩١	٧	٥	٢	-	-
١٩٩٢	٤	٤	-	-	-
١٩٩٣	٤	٤	-	-	-
١٩٩٤	٥	٤	١	-	-
١٩٩٥	٧	٤	٢	١	-

[1]- حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المجلد ١٩٨، منشورات الأمم المتحدة (A.81.Ix.A) التذييل السابع، ص ٢٤٥.

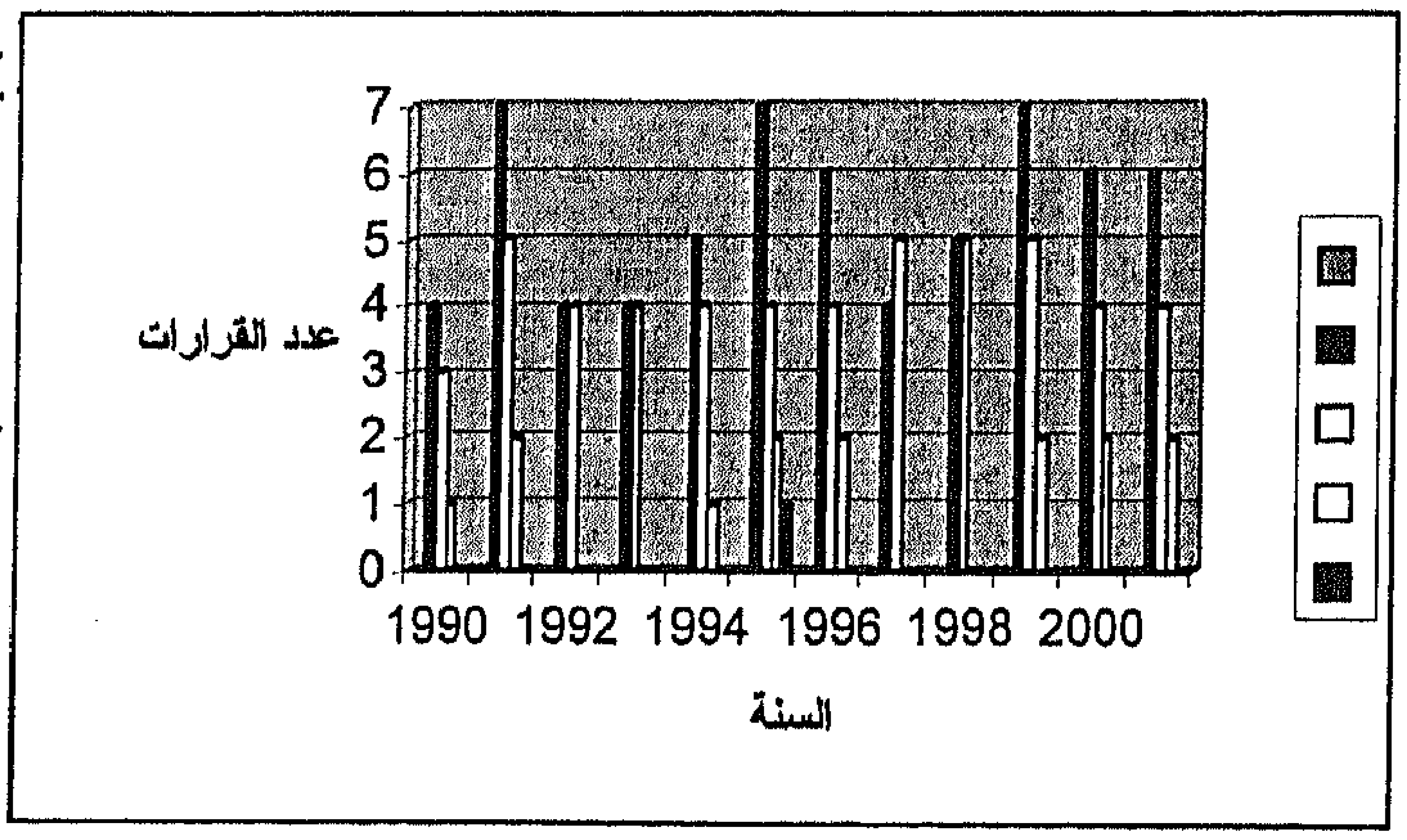
١٩٩٦	٦	٤	٢	-	-
١٩٩٧	٤	٤	-	-	-
١٩٩٨	٥	٥	-	-	-
١٩٩٩	٧	٥	٢	-	-
٢٠٠٠	٦	٤	٢	-	-
٢٠٠١	٦	٤	٢	-	-

المصدر:

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001).

الشكل رقم(٢٠)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية التسلح النووى الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.



بالنظر إلى النتائج المبينة بالجدول رقم(٥-٤) والشكل رقم ٢٠ يمكن بيان ما يلى:

أولاً: تضع الجمعية العامة للأمم المتحدة دائماً على جدول أعمالها قضية التسلح النووى الإسرائيلى، وذلك لما تمثله هذه القضية من مخاطر على السلم والأمن الدوليين فى منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة المليئة بالتوترات والنزاعات، ومن هنا جاء الاهتمام بهذه القضية. وفى هذا الصدد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التى تدين استمرار اسرائيل فى امتلاك التكنولوجيا النووية وعدم انضمامها لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وفى هذا الصدد صوتت إيران بالموافقة على معظم القرارات، واعترضت على بعض

القرارات والتى لا تلزم فيها إسرائيل بالتوقف عن امتلاك السلاح النووى، أو الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى الأمر الذى يثير حفيظة إيران.

ثانياً: جاءت وقائع التصويت الإيرانى متوافقة مع دول العالم الداعية لمنع إنتشار السلاح النووى حتى يمكن إقرار السلم فى العالم، وفى هذا الصدد توافقت الرؤية العربية والإيرانية عند التصويت على هذه القرارات. فعلى سبيل المثال إمتنعت كل من ليبيا وسوريا عن القرار رقم A/res/55/41 والمتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، وتغيبت كل من لبنان وموريتانيا والسعودية واليمن والعراق، وكذلك القرار رقم A/res/55/36 والمتعلق بخطر الإنتشار النووى فى الشرق الأوسط، كذلك القرار رقم A/res/50/33 والخاص بنزع السلاح النووى، والطرق المؤدية للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، كما طالبت إيران وكثير من الدول العربية على المطالبة بتحقيق قدر من الشفافية فى مجال التسلح النووى ، وتحديداً الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمى ودون الإقليمى[1].

ثالثاً: سعت إيران عقب حرب الخليج الثانية وبجانبها كثير من القوى الدولية بعد زوال الخطر العراقى على الكويت، إلى المطالبة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كما ورد فى القرار رقم A/Res /45/53 والمتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وكذا القرار رقم A/res/45/54/ والخاص بعقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد إستعمال الأسلحة النووية أو التهديد بها، وكذلك المطالبة بوقف التسلح النووى الإسرائيلى لما فى ذلك من مخاطر على دول المنطقة، فقد ذكر بعض ممثلى الدول العربية – وعلى وجه التحديد مصر– أن توقف إسرائيل برنامجها النووى و تحاول الإنضمام إلى معاهدة منع الإنتشار النووى، وذلك كما ورد فى القرار رقم A/res/45/63. ويلاحظ فى هذا الصدد دعوة إيران وبعض الدول الآسيوية إلى منع حدوث سباق التسلح فى الفضاء الخارجى،

---

[1]- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠١)/ الدورات (٤٥-٥٦).صص ١٥٣٠-١٦٢٢.

وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح، ودعوتها للعمل على تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية فى الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء.[1]

رابعاً: يمكن تفسير نمط التصويت الإيرانى على الإعتراض على التسلح النووى الإسرائيلى إلى الخوف الشديد عما وصل إليها من معلومات عن استمرار إسرائيل فى إنتاج وتطوير وحيازة الأسلحة النووية وإجراء التجارب فى البحر الأبيض المتوسط مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

فقد أبدت إيران قلقها الشديد لعدم إلتزام إسرائيل بالإمتناع عن الهجوم أو التهديد بالهجوم على المرافق النووية المشمولة بالضمانات، فضلاً عن رفضها التخلى عن إمتلاك أسلحة نووية .

فقد توافقت الرؤية الإيرانية مع الرؤية العربية بشأن وضع حد للتسلح النووى مع الرؤية الأمريكية وحلفائها الغربيين، والتى دعت إلى الحد من إنتشار الأسلحة فوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، على أن يشمل ذلك إسرائيل التى تمتلك تفوقاً كمياً ونوعياً فى الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية، إضافة إلى إمتلاكها السلاح النووى.[2]

ويكون من شأن ذلك إبقاء حالة توازن القوى على ما هى عليه وهى حالة تفوق إسرائيل بشكل يؤدى إلى إستمرار الإتجاه بهذه الحالة نحو زيادة القوة الإسرائيلية فى مواجهة الأطراف فى المنطقة العربية مجتمعة أو منفردة. و تمس هذه المسألة مصالح دول منطقة الشرق الأوسط جميعها وتستدعى موقفاً موحداً لأسباب عديدة منها:

- تمس استمرار الوجود الذاتى لأقطار منطقة الشرق الأوسط .

---

[1]–UN .Doc.(A/45/63) . p. p.220-235., UN .Doc.(A/47/65) p.p. 124-128., UN .Doc.(A/50/33) , p.p 425-463.

[2] - Robert Hunter, **The Role of the United Nation in the Middle East Current History** , February , 1990, p. p.75-81.

– أنه لا يمكن ضمان استمرار الحماية الغربية للأقطار العربية إلى ما لا نهاية، خاصة وأن سياسات الأطراف الغربية تحكمها علاقات القوى والمصلحة.

– يمثل الخلل فى توازن القوى لصالح أحد الأطراف ولمدة طويلة أفضل الدوافع للعدوان على الطرف الأضعف.[1]

و تزداد أهمية التوصل إلى إتفاق بين إيران والدول العربية فى هذا الشأن من أجل إصلاح الخلل القائم فى توازن القوى العسكري فى المنطقة، ولذا عملت هذه الدول داخل الجمعية العامة على ممارسة الضغوط من أجل دفع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل لتوقيع إتفاقية الحد من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

و يُلاَحَظ على الجانب الآخر، أنه بالرغم من محاولة القوى الدولية بقيادة الولايات المتحدة بتكثيف جهودها من أجل استقطاب التأييد العالمى لإنجاح دعوتها للحد من التسلح ومنع صاردات الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط، الأمر الذى دفع بعض الدول للقول بأنه من المحتمل أن تسفر الجهود الأمريكية عن السيطرة على حجم الأسلحة التى تتوفر لأطراف معينة فى الشرق الأوسط، ولكن ليس من الممكن أن تسفر تلك الجهود عن إرساء قواعد للترتيبات الأمنية فى المنطقة وذلك لما يلى :[2]

– استثنت الولايات المتحدة من قيود الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية تحت دعوى إحتياج هذه الأطراف للحفاظ على أمنها وعلى رأسها إسرائيل.

---

[1]-د. برهان غليون ، حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية فى المنطقة العربية، المستقبل العربى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٤٨، يونيو ١٩٩١، ص ٢٠.

[2]- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨، ص ١١٥-١١٦.

- ويبين أن المبادرة الأمريكية للحد من الأسلحة فى الشرق الأوسط غير متوازنة، حيث لم تشتمل على ما يمكن أن يؤثر على الموقف التسليحى لإسرائيل، بهدف المحافظة على التفوق الإسرائيلى على الجانب العربى.[1]

-لم تشر المبادرة الأمريكية إلى موقف الإمكانيات النووية التى تمتلكها إسرائيل، وكذلك الصواريخ الباليستية، وإمكانيات صناعة الأسلحة التقليدية لدى إسرائيل.

وقد بدا لإيران أن المحاولات للحد من التسلح النووى فى الشرق الأوسط موجهة لحرمان أطراف معينة فى المنطقة، وليس إسرائيل، نظراً لاعتقاد الولايات المتحدة أن تلك الأطراف لا تملك الحكمة الكافية لإستخدام هذه الأسلحة.

خامساً – الأمن فى الشرق الأوسط:

حظيت قضية الأمن فى الشرق الأوسط على إهتمام الجمعية العامة خلال فترة ما بعد حرب الخليج الثانية، خاصة بعد قيام دولة عربية بالتعدى على دولة أخرى، والخوف من ظهور بعض الدول الأخرى التى تمتلك أسلحة نووية تؤثر على باقى الدول، فى هذا الخصوص عملت الجمعية العامة على النظر إلى هذا الموضوع بشئ من الإهتمام فى ظل التطورات الدولية الراهنة، وظهور دول لديها قدرات وأسلحة تمكنها من السيطرة على العالم، كما يمكنها أن تشكل خطراً عليها. إن استمرار بعض الدول فى منطقة الشرق الأوسط فى الحصول على نظم التسليح المختلفة بغرض تقوية موقفهم الأمنى بشكل عام أدى إلى استمرار سباق التسلح فى المنطقة، نتيجة لاستمرار امداد الأطراف بكميات هائلة من السلاح، نتيجة لاستمرار امداد الأطراف بكميات هائلة من السلاح وفى كافة مستوياته، إضافة إلى إمدادها بالتكنولوجيا الحديثة المتقدمة التى تدخل سباق التسلح فى الشرق الأوسط إلى آفاق جديدة طالما بقيت أهداف التجارة العالمية للسلاح كما هى، وطالما بقيت مصادر وأسباب التسلح موجودة ولم يتم التوصل إلى حلول نهائية عادلة وشاملة للصراع فى المنطقة.[2] ومن ثم عملت الجمعية العامة

---

[1]- د.وحيد عبد المجيد، المتغيرات السياسية الدولية فى الحقبة الراهنة، فى (مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة (محرران) ، العرب ونظام عالمى جديد،(القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة)، ١٩٩٨، ص ١٠٧.

[2]-لواء أ.ح. أحمد عبد الحليم، ضبط التسلح وإشكالية التفوق النوعى الإسرائيلى، السياسة الدولية، القاهرة، السنة ٢٩، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١١٩.

على النظر إلى موضوع الأمن فى الشرق الأوسط بالنظر إلى التهديدات التى شهدتها المنطقة خلال فترة التسعينيات، وسوف يلاحظ ذلك بالنظر إلى بيانات التصويت الإيرانى على قضايا الأمن فى منطقة الشرق الأوسط.

الجدول رقم(٥-٥)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الأمن فى منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

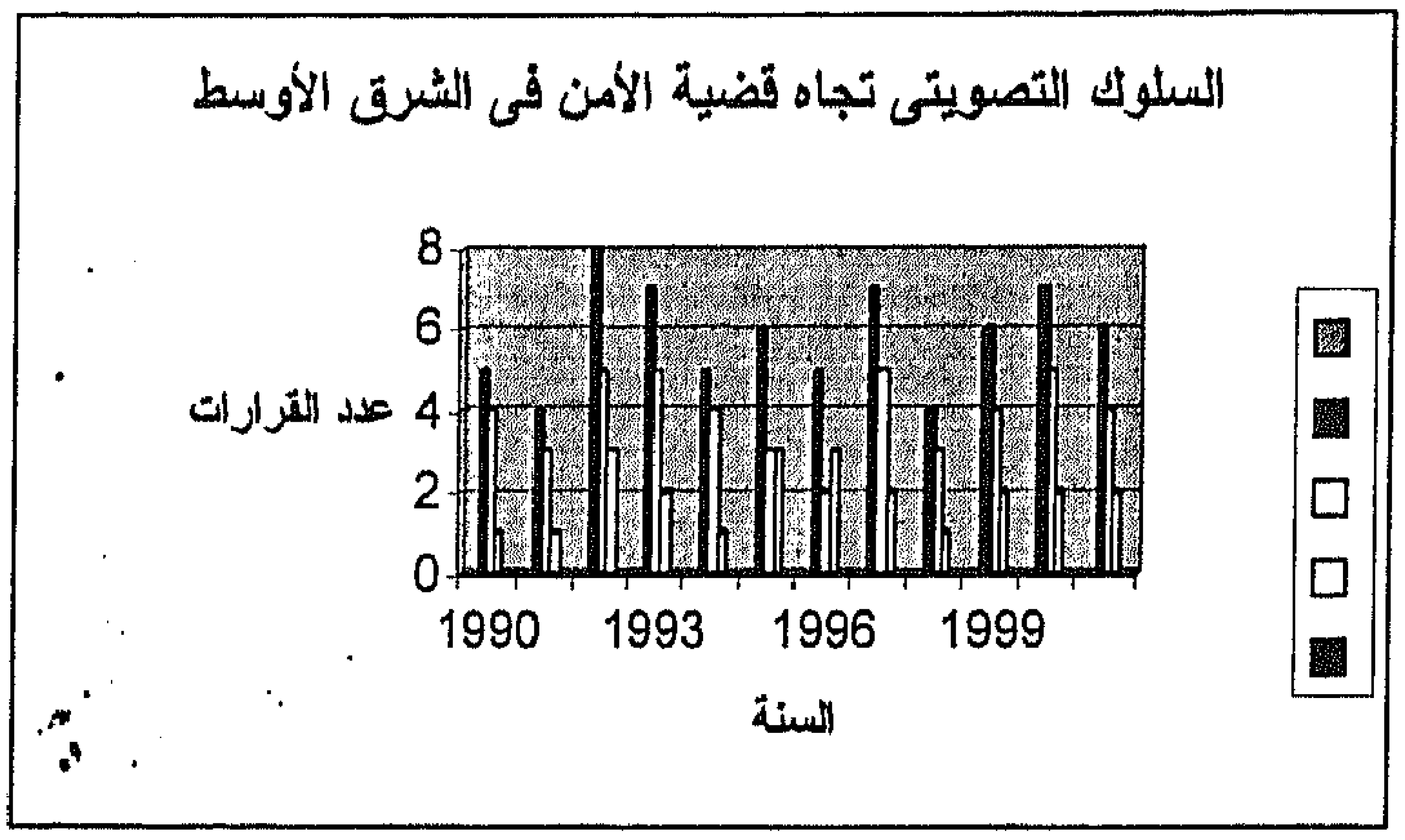
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	٥	٤	١	-	-
١٩٩١	٤	٣	١	-	-
١٩٩٢	٨	٥	٣	-	-
١٩٩٣	٧	٥	٢	-	-
١٩٩٤	٥	٤	١	-	-
١٩٩٥	٦	٣	٣	-	-
١٩٩٦	٥	٢	٣	-	-
١٩٩٧	٧	٥	٢	-	-
١٩٩٨	٤	٣	١	-	-
١٩٩٩	٦	٤	٢	-	-
٢٠٠٠	٧	٥	٢	-	-
٢٠٠١	٦	٤	٢	-	-

المصدر:

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001).

الشكل رقم (٢١)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الأمن فى منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩٠–٢٠٠١



بالنظر إلى الجدول رقم (٥–٥) والشكل رقم (٢١) يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحفاظ على الأمن فى منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم أصدرت العديد من القرارات الخاصة بالأمن فى المنطقة وخاصة فى أعقاب الغزو العراقى للكويت، وكانت وقائع التصويت الإيرانى عليها بالموافقة على عدد كبير من القرارات ورفض البعض الآخر، فخلال هذه الفترة وتحديداً حين احتلت العراق أراضى الكويت عمدت الأمم المتحدة إلى إدانة الهجوم العراقى على إيران، نتيجة لذلك اضطرت إيران إلى تطوير قدراتها على تصنيع الأسلحة وتطوير ما لديها. ومن ثم اعترضت على بعض القرارات التى تدعو إلى وقف أى نشاط نووى فى المنطقة.

ثانياً: ساد اعتقاد فى الغرب أن نتائج حرب الخليج الثانية كانت لمصلحة إيران، فهذه الحرب أدت إلى إضعاف القدرة العسكرية العراقية وتقوية النظام الجوى الإيرانى، وهذا القول يرى " بأنه لا حاجة لإيران إلى تقوية ترسانتها الحربية. ولكن من وجهة النظر الإيرانية، فإن حرب الخليج خلقت مشاكل جديدة فى المحيط الإقليمى لإيران، فالعراق ما زال متفوقاً على إيران، ولا يزال مصدر عدم استقرار، بل أنه أكثر ميلاً للعدوانية. كما أن الحرب أدت إلى زيادة التدخل الأمريكى فى المنطقة من خلال سلسلة من الإتفاقات الثنائية مع السعودية والكويت

والبحرين والإمارات. كما ساهمت هـذه الحرب فى تعزيز نزعة التسلح فى دول المنطقة، مثل السعودية والكويت .[1]

ويلاحظ أنه من الواضح أن هناك شبكة متداخلة من العوامل التاريخية والجيوسياسية والأيديولوجية والثقافية تحول دون وجود تعاون أمنى بين إيران والدول العربية وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجى. فعلى الرغم من الإتصالات التى جرت إثر أزمة الخليج الثانية والتى ساهمت فى التقريب بين إيران ودول الخليج، إلا أنها لم تبلغ الحد الذى يزيل الخلافات القائمة على أساس الشكوك وسوء الظن، كما أن الخلافات حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى تعمق هذا الموقف. وفضلاً عن ذلك، لا تزال الدول العربية وخصوصاً الدول التى دخلت فى تحالف معادى للعراق بقيادة الولايات المتحدة، غير مقتنعة بجدية إستمرار السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة، وتخشى من دخول إيران فى أى نظام أمنى فى المنطقة يهدف إلى فرض سيطرتها على المدى الطويل. إلى جانب ذلك فإن موقع الولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج وغياب التهديد العراقى جعل دول الخليج تتراجع عن رغبتها فى التقرب من إيران ، فضلاً عن الخلاف بين إيران ودول الخليج حول الدور الذى ينبغى أن تقوم به دول من خارج المنطقة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية . فالضعف العسكرى لدول مجلس التعاون الخليجى يدفعها أكثر فأكثر نحو التعلق بالضمانات الأمنية الغربية. كما أن الشكوك المتبادلة النابعة من عوامل قومية، مذهبية، سياسية، وتاريخية تضع عراقيل إضافية على الطريق. وهناك أيضاً، إعتراض أمريكا على قيام نظام أمنى مشترك بين إيران ودول الخليج وسعيها إلى إيجاد شبكة من العلاقات الثنائية مع هذه الدول.[2]

من الملاحظ أن هناك ثمة تطابق فى مواقف كل من أوروبا سياسياً وإستراتيجياً مع موقف الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، وبالتالى فهى مؤيدة للتوازن الإستراتيجي كما تراه إسرائيل ويدعمها فى ذلك التأييد الأمريكى ، وعدم قدرة - بعض مصادر السلاح الأخرى- مثل الصين وكوريا الشمالية وجمهوريات آسيا الوسطى على أن تكون بديلاً كاملاً للاتحاد

---

[1]- هوشنك أمير حمدى، مرجع ، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

[2]- ميشال نوفل، إيران والمجال الآسيوى، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٢٧، مارس ١٩٩٤، ص ٧.

السوفيتى فى إمداد المنطقة بنظم التسليح المختلفة. الأمر الذى يؤدى من وجهة النظر الإيرانية إلى استمرار سباق التسلح فى المنطقة ما لم تحل مشاكل المنطقة من خلال الإلتزامات المتساوية والواجبة النفاذ، والتى تسرى بمقياس واحد على كافة دول الشرق الأوسط ، ومن ثم فإن أى مبيعات جديدة للسلاح لإسرائيل سوف تؤدى فى نفس الوقت إلى مزيد من سباق التسلح فى المنطقة وهو ما تدعو إيران إلى ضبطه.[1]

سادساً- الجولان السورى

أظهرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قدراً كبيراً من الإهتمام بقضية الجولان السورى، حتى أن الدول العربية اعتبرت أن الأساس الوحيد الممكن لحل قضية الجولان السورى هو تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام على جميع الجبهات بما فى ذلك الجولان السورى.

وأكدت الجمعية العامة على مبدأ أساسى هو عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة وفقاً للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، مشيرة إلى قيام إسرائيل بانتهاك القانون الدولى والإستيلاء على الجولان السورى، فضلاً عن عدم قانونية بناء المستوطنات الإسرائيلية والأنشطة الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة .[2]

ومن ثم فقد عملت كافة الأطراف المعنية فى منطقة الشرق الأوسط على السعى لحل مشكلة الجولان بشكل نهائى تلبية وتنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وفى هذا الصدد أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات بخصوص الجولان السورى خلال السنوات (١٩٩٠- ٢٠٠١) ، وأظهرت إيران قدراً كبيراً من التماسك التصويتى بصدها يمكن ملاحظته فى الجدول التالى.

---

[1] - لواء أ.ح. أحمد عبد الحليم، ضبط التسلح وإشكالية التفوق النوعى الإسرائيلى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

[2] - U.N.Doc(A/Res/38/53), pp. 122-131.

جدول رقم(٥-٦)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضية الجولان السورى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

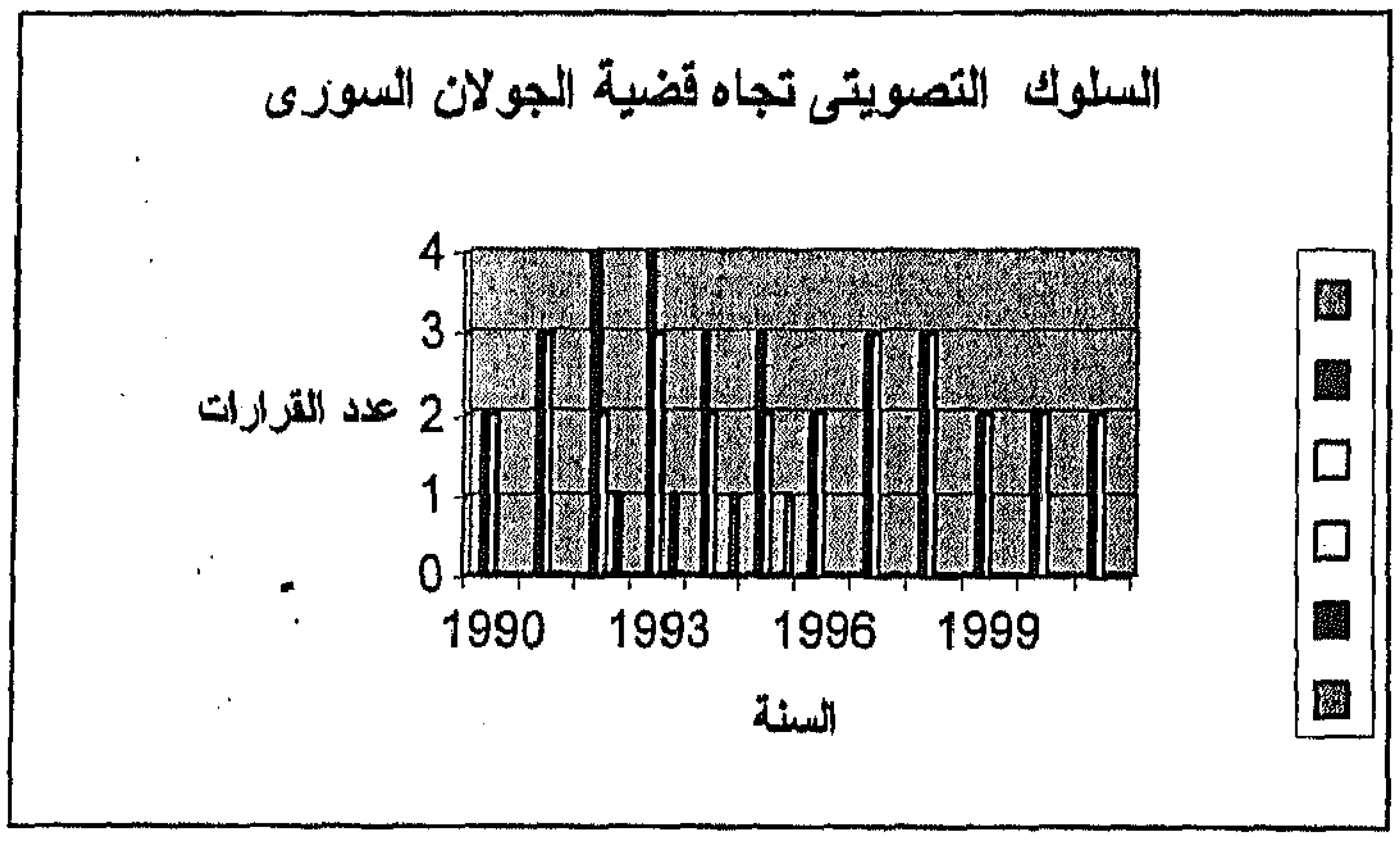
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	٢	٢	-	-	-
١٩٩١	٣	٣	-	-	-
١٩٩٢	٤	٢	١	-	١
١٩٩٣	٤	٣	-	١	-
١٩٩٤	٣	٢	-	١	-
١٩٩٥	٣	٢	-	-	١
١٩٩٦	٢	٢	-	-	-
١٩٩٧	٣	٣	-	-	-
١٩٩٨	٣	٣	-	-	-
١٩٩٩	٢	٢	-	-	-
٢٠٠٠	٢	٢			
٢٠٠١	٢	٢			

المصدر:

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001).

الشكل رقم(٢٢)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الجولان السورى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١



بالنظر إلى الجدول رقم (٥-٦) والشكل رقم (٢٢) يمكن ملاحظة ما يلى :

أولاً: عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار العديد من القرارات المتعلقة بقضية الجولان السورى بغرض التوصل إلى حل هذه القضية وحل مشكلة النازحين فيها، وصوتت إيران بالموافقة على معظم القرارات الخاصة بقضية الجولان السورى باستثناء بعض حالات الغياب.

ثانياً: اعتبرت إيران قرارات الأمم المتحدة هى المرجعية لحل قضية الجولان السورى، خاصة وأن الجهود الدولية هى الأساس لإحياء عملية السلام، لذا أكدت جميع الدول العربية أثناء النقاش فى الأمم المتحدة – على حد قول ممثليها فى الأمم المتحدة – على الرجوع إلى أسس مدريد لحل القضية .[1]

جدير بالذكر أنه فى الوقت الذى وافقت فيه الدول العربية على هذه القرارات إعترضت كل من سوريا وإيران، فمن المعروف أن إيران تعترض على أسس عملية السلام القائمة بين الدول العربية وإسرائيل، وكذا سوريا[2]. ومن ثم دعت سوريا إلى الإنسحاب الإسرائيلى من الجولان السورى وأبدت إستعدادها لإستئناف مباحثات السلام فى المنطقة التى توقفت عام ١٩٩٦، فسوريا ترى ضرورة الإنسحاب الإسرائيلى من الجولان إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧. حيث رأت إيران أن إسرائيل لم تمتثل حتى الآن لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٨١. فقرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السورى المحتل لاغ وباطل وليست له

1- الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والخمسون، الجلسة رقم ١٧، ١٩٩٩، ص ٢١-٢٢.

2- لقد ذكر مرشد الثورة " أن إيران شعباً وحكومة تقف مع قضية الصراع العربى الإسرائيلى وتناصره وسوف تحمى وتؤيد هذه القضية فى كافة المحافل الدولية، ويجب أن يكون هذا الأمر مسئولية كل الدول الإسلامية، وتعكس أقوال المرشد هذه قناعة مفادها أن مناصرة إيران لقضية الصراع العربى- الإسرائيلى لا تغنيه أن يكون محلاً للمناصرة من قبل كل الدول الإسلامية". وقد أشار المرشد آية الله على خامنئى فى اجتماع الباسيج بقوله" للأسف فإنه بسبب الظروف الخاصة بالنظام الدولى القائم وبسبب طبيعة الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط فإنه ليس متوافر لإيران الفرصة لكى تقدم المساعدة العسكرية والبشرية لحل هذه القضية، كما أن الإيرانيين يستطيعون أيضاً جنباً إلى جنب مع شباب المسلمين أن ينهضوا لحماية القضية فى إطار تنظيم إسلامى يشكلونه" صحيفة الرسالة الإيرانية ، ٢٢/١٠/٢٠٠٠.

أية شرعية على الإطلاق على نحو ما أكده مجلس الأمن فى قراره رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٨١ وتطالب إسرائيل بإلغائه.[1]

وفيما يتعلق بقضية الجولان السوري وضرورة إنهاء إحتلال إسرائيل له، فقد جاء القرار رقم ٣٨/٥٤ بناء على المشروع المقدم من سوريا ومجموعة أخرى من الدول الأعضاء داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة والمشروع رقم A/54/L.41 و Add.1، والتى صوتت الدول العربية وإيران معها مؤيدة له بأغلبية واضحة، حيث نص القرار على ضرورة إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للجولان وعدم بناء المستوطنات في تلك الأراضي لعدم قانونيتها وضرورة حماية إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وكذلك فقد حظى القرار A/res/ 55/51 والمتعلق بالحالة فى الجولان السورى، على موافقة أغلبية الدول العربية وإيران بإستثناء تغيب كل من الصومال والعراق وموريتانيا عن التصويت. وبالنسبة للقرارات المتعلقة بالممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة فى الجولان السورى ومنها القرار A/res/50/134 وكذلك القرار A/res/52/132 والخاص بالمستوطنات الإسرائيلية فى الجولان السورى، فقد اتفقت إيران مع الدول العربية على شجب هذا القرار، وذلك على خلاف الرؤية الأمريكية التى عملت بعد حرب الخليج الثانية على أن تكون أهم المساندين لإسرائيل فى المنطقة، حيث حرصت دائماً على إبراز التفوق الإسرائيلى الكيفى والنوعى على غيرها من دول المنطقة وهذا على خلاف الرؤية الإيرانية والعربية على حدٍ سواء. ولقد كان من المشاهد دائماً أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب الخليج الثانية قد اختلفت من حيث إحجامها عن القيام بدور فعال فى حل الصراع العربى- الإسرائيلى فى الوقت الذى ترفض فيه إيران والدول العربية السياسة الأمريكية المزدوجة فى التعامل مع الصراع.[2] لأن استمرار احتلال الجولان السورى وضمه بحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة فى سبيل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم فى المنطقة.

---

[1]-U.N.Doc(A/Res/76/52),pp. 365-380.

[2]- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٩، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٠، ص ١١٢.

ويمكن تفسير نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الصراع العربى -الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١، إلى التطورات التى شهدتها العلاقات العربية- الإيرانية خلال التسعينيات من القرن العشرين ، فمن ناحية تطورت العلاقات السورية -الإيرانية وعلى مختلف الصعد خلال التسعينيات، حيث تطورت العلاقات بشكل متقدم مما شكل نوعاً من التحالف غير المعلن فى مواجهة التحالف العسكرى الأمنى الإسرائيلى -التركى، لردع خطر العدوان على سوريا والتصدى لمحاولات عزلها ومحاصرتها.

وتحسنت فى الوقت ذاته العلاقات المصرية- الإيرانية، وترجم ذلك فى عدد من الإتفاقات والمشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين، وفى وقف الحملات الإعلامية من جانب مصر ضد إيران ووقف إتهامها بدعم الإرهاب فى مصر[1].

وتحسنت العلاقات السعودية- الإيرانية(ومع دول الخليج)، وبرز ذلك فى الوفود الدبلوماسية المتبادلة والتصريحات الدافئة من الجانبين، وفى بيان مجلس التعاون الخليجى الذى عبر عن إنحسار القلق من"خطر تصدير الثورة " القادم من إيران. وأصبح من غير المجدى المساعى الأمريكية للنفخ فى ما أسمته الخطر العراقى والإيرانى على دول الخليج ضمن خطتها المستمرة لصرف وجهة الصراع فى المنطقة كصراع عربى- إسرائيلى فى الأساس، ذلك أن الإختراقات الإسرائيلية فى عدد من بلدان الخليج وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز تلك الإختراقات عبر قمة الدوحة الاقتصادية، شكلت الهاجس الأساسى للسعودية[2]، وبات مثار قلق على مستقبل هذا البلد كمركز إقليمى فاعل فى هذه المنطقة. وعلى الصعيد العربى والإسلامى استقبلت دول الخليج، ولا سيما منها السعودية، بإرتياح واضح وصول محمد خاتمى إلى سدة الرئاسة فى إيران، وما عبر عنه من نهج يقوم

---

[1]- د. محمد السعيد إدريس، تطوير العلاقات المصرية -الإيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢،ص ٢١١.

[2]- صالح المانع، البعد الأيديولوجى فى العلاقات السعودية الإيرانية، فى: جمال سند السويدى (إعداد) **إيران والخليج: البحث عن الإستقرار**، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦، ص ٢٤٠.

على أساس حماية المصالح المشتركة لبلدان الخليج ولبلدان المنطقة جميعها، وضرورة التعاون من أجل حماية تلك المصالح.[1]

ولقد تمت بعض التطورات على المستوى الإقليمي و كان لها آثار بالغة في حدوث مثل هذا التوافق، حيث شهدت المنطقة عدة تطورات أبرزها ما يلي:

-تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية الإيرانية، وإعلان قادة الثورة الإسلامية استعدادهم لوضع الخبرات التقنية لبلادهم في تصرف الدول العربية والإسلامية، وتأكيدهم على لسان مرشد الثورة السيد علي خامنئي من ضرورة" إقامة تعاون وثيق بين الدول العربية والإسلامية خصوصاً دول المواجهة والمقاومة ضد أمريكا وإسرائيل، كخيار وحيد والأكثر نجاحاً لإحباط التهديدات والمؤامرات الخارجية".

-تصاعد المقاومة الوطنية في الجنوب اللبناني والشريط المحتل بوجه عام، واستقطابها للجماهير والفعاليات والقوى الوطنية ضمن جبهة داخلية متماسكة وتحويلها إلى حرب استنزاف حقيقية ضد إسرائيل، وعجزه عن تجاوز مأزقه على هذه الساحة، وعجز الولايات المتحدة عن فصل المسارين السوري واللبناني.

-إفلاس نهج أوسلو على الساحة الفلسطينية، وتحفيز جماهير الضفة والقطاع لأخذ قضيتها بيدها من خلال تصعيد مقاومتها دفاعاً عن أرضها المقدسة ومصيرها الوطني.

-إحياء العلاقات التجارية السورية- العراقية والتي ارتقت بشكل واضح في التسعينيات في ظل التهديدات التي تتعرض لها سوريا .

-تواجه إسرائيل إرتباكات على الصعد الداخلية والخارجية جراء السياسات الإستفزازية، والتي تمثلت في عدم استقرار بعض الحكومات، وفي الأزمة الاقتصادية المتنامية، وفي عزلة إسرائيل وحمايتها أمريكياً داخل مجلس الأمن، وتعاظم أصوات الإنتقاد الدولية لسياستها

---

[1]- غطاس أبو عيطه، المعادلة الإقليمية الجديدة والتقارب العربي- الإيراني، مجلة شئون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٦٧، نوفمبر ١٩٩٧، صص ٤١-٤٢.

المهددة للإستقرار في المنطقة، والتراجع الملحوظ الذى سجلته فى علاقاتها الإقليمية والدولية.[1]

أما على الصعيد الدولى فقد تعثر على الولايات المتحدة قيادة نظام دولى جديد، ذلك لأنه لا يمكن للقدرات العسكرية الأمريكية أن تغطى ضعفها على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى الداخلى. وعلى الرغم من توسيع حلف الناتو فى إتجاه بلدان أوروبا الشرقية، فإن دول أوروبا الغربية الشريك الأساسى فى هذا الحلف، باتت متذمرة من وجودها تحت المظلة الأمنية الأمريكية، وحاولت هذه الدول وعبر مشروعها للوحدة تبحث عن مصالحها الخاصة بعيداً عن هذه السيطرة، عاقدة مؤتمر برشلونة الاقتصادى لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط والمؤتمر الأوروبى- الآسيوى الذى أعلن عن رغبة الدول المشاركة فى التعاون لمواجهة نزعة الهيمنة الأمريكية. وقد اعترضت هذه على محاولات الولايات المتحدة لفرض قوانينها على حلفائها كقانون داماتو، وقامت بخرق تلك القوانين، وخصوصاً على صعيد العلاقة مع كوبا وإيران .

إلا أن ما زالت جهود دول أوروبا المستمرة للدخول على خط الصراع فى الشرق الأوسط بالمشاركة فى دفع عملية السلام المتعثرة، دون إنتهاج سياسة منفصلة عن السياسة الأمريكية على الرغم من الخلافات التى تبرز دائماً، وخير مثال على ذلك ما حدث إبان العدوان الإسرائيلى على لبنان عام ١٩٩٦.[2]

و تحاول إيران إقامة وتعزيز العلاقات مع الجانب العربى خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين وتحديداً خلال سنوات الدراسة، وخاصة مع دول المواجهة مع إسرائيل من أجل دفع هذه العلاقات إلى مستوى التحالف الإستراتيجي بغرض مواجهة الأحلاف الإقليمية التى تقيمها الولايات المتحدة لإخضاع شعوب المنطقة لها. وبناء عليه ظهر هذا التحالف واضحاً عند التصويت على قضايا الصراع العربى- الإسرائيلى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

---

[1]- غطاس أبو عيطه، المعادلة الإقليمية الجديدة والتقارب العربى- الإيرانى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

[2]- المرجع السابق، ص ٤٤.

المبحث الثاني

السلوك التصويتى الإيراني تجاه قضايا حقوق الإنسان فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

يرجع الإهتمام بقضايا حقوق الإنسان إلى صدور وثيقتين أساسيتين إحداهما ميثاق الأمم المتحدة، والذى نص فى ديباجته على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية، والثانية هى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، حيث كرر فى ديباجته نفس المعانى مع مزيد من التطوير والبلورة ، وأكدت المادة الثانية من الإعلان أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى الإعلان دون أدنى تمييز[1].

ولقد أدى تغير النظام الدولى إلى إعادة طرح بعض القضايا الجديدة القديمة، وأصبحت تمثل أولوية فى هذا النظام الجديد الذى هو قيد التبلور وفى مقدمة هذه القضايا قضية حقوق الإنسان.

و تتضح الصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان والنظام الدولى الجديد فيما يلى:

١- تطور النظرة لحقوق الإنسان حيث أصبح التركيز على الإنسان الفرد باعتباره محور المفهوم الجديد لحقوق الإنسان، مثل حق الإنسان فى الحياة ورفض عقوبة الإعدام، والتأكيد على حق المواطن فى التقدم بشكاوى ضد دولته سواء على المستوى الإقليمى أو المستوى الدولى .

٢- الرقابة على تنفيذ وثائق حقوق الإنسان وضمان إحترامها، حيث انتشرت وتنوعت الوثائق والصكوك الدولية التى تعالج حقوق الإنسان والتى أصدرتها الأمم المتحدة وانضمت إليها العديد من الدول.

---

[1]- د. محمد نعمان جلال، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو ١٩٩٣، ص ١٥.

وقد رأى البعض أن إنضمام دول كثيرة لهذه الوثائق عملاً شكلياً ارتبط باستقلال الدول وسيادتها وإبراز احترامها لحقوق الإنسان. ويذكر أن دول العالم الثالث (ومنها الدول العربية) كانت منذ سنوات عدة أطراف فى معظم صكوك حقوق الإنسان، إلا أن هناك تناقضاً بين كون تلك الدول أطرافاً فى تلك المواثيق وبين عدم إحترامها لحقوق الإنسان المتضمنة فى هذه المواثيق.

و برزت التصريحات الصادرة عن الرؤساء ووزراء الخارجية وبعض المسؤولين خلال هذه التحولات التى شهدها النظام الدولى ، في مجال تشجيع التحول الديمقراطي بشكل عام، وفي دول معينة بشكل خاص، هذا إلى جانب التقارير السنوية التى تبين أوضاع حقوق الإنسان الصادرة عن المنظمات الدولية[1].

وخلال عقد التسعينيات ومع التغيرات الحادثة فى النظام الدولى، حدث تغير فى مفهوم حقوق الإنسان، ففى إعلان مؤتمر فيينا الذى عقد فى ١٩٩٣، ركز الإعلان على أن حقوق الإنسان هى حقوق عالمية لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها، كما أنها متداخلة ومتصلة ببعضها البعض، ويجب على المجتمع الدولى أن يتعامل مع حقوق الإنسان بشكل منصف وأن تحظى بنفس الأهمية فى مختلف الدول على أن يوضع فى الاعتبار الخصوصية القومية والإقليمية وتنوع الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية . ورغم الدعم المستمر لمسألة حقوق الإنسان إلا أن بعض الدول تتبنى وجهة نظر مخالفة تجاه هذه القضية، حيث ظهرت موجة عاتية معارضة لمسألة عولمة حقوق الإنسان قادتها بعض الدول من بينها إيران والصين وأندونيسيا وماليزيا وهى مجموعة الدول المعروفة باسم المجموعة ذات الفكر المتشابه(Like Minded.Group).[2]

فلقد أصبح اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان، يشكل بنداً من بنود النظام العالمي الجديد، فالرئيس الأمريكي جورج بوش " الأب " لم يفتأ يذكر أن وجود الديمقراطية الليبرالية هو أساس العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأي دولة أخري، وفي ظل إدارة الرئيس بيل كلينتون شكلت الديمقراطية الليبرالية والتعددية أحد الأبعاد المهمة للإطار الفلسفي

---

[1]- صامويل هانتنجون، الموجة الثالثة، مرجع سبق ذكره، صص ١٦٠ -١٦١.

[2]- مهدى زكريا، إيران وعولمة حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

لترتيب الأولويات في السياسة الخارجية، ففي أثناء الحملة الإنتخابية أعلن الرئيس كلينتون: أنه يجب أن تعتبر المساعدات المالية، لدعم الديمقراطية جزءاً مشروعاً في الميزانية القومية الأمريكية، وقد رأي أيضاً أنه ينبغي الدفع بالديمقراطية في العالم وربط المساعدات الاقتصادية بمدي تحقيق تقدم في عمليات التحول من النظم الشمولية إلى النظم الليبرالية[1].

وقد حددت إدارة الرئيس كلينتون ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية في برنامج السياسة الخارجية الأمريكية هي:[2]

أ- قضية التجارة الدولية والتي ترتبط بصفة أساسية بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوربا الغربية واليابان.

ب-قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات الخارجية والتي ترتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الكومنولث وأوروبا الشرقية والصين ودول العالم الثالث، إذ أن هناك تأكيد أمريكي على نشر الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان وربط المساعدات الخارجية بمدي نجاح الدول المتلقية لها في هذين المجالين.

ج- البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، أي الدور الأمريكي ودور الحلفاء والأمم المتحدة في إدارة الصراعات الدولية.

ويتأكد الدعم الأمريكي أيضاً للتحولات الديمقراطية على مستوي بعض المسؤولين: ففي إبريل عام ١٩٩٠ صرح " هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية "..إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي

---

[1]- نعيمة بشير الجامعي، دور الديمقراطية الليبرالية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا: جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦، ، ص١٢٧.

[2]- عبيربسيوني، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢، يناير ١٩٩٧، صص ١١٣ –١١٤.

قد أضحي شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الأمريكية . ونصح كوهين الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية[1].

وفي نفس العام تحدث الممثل الأمريكي أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "مارك ثوربرن" حيث قال: إننا نقف على أهبة الإستعداد لمد يد العون لكافة الحكومات التي تلتزم بالنهج الديمقراطي وحقوق الإنسان، فالإنقسام الحادث في عالم اليوم ليس بين الشرق والغرب، وإنما الإنقسام الحقيقي بين هؤلاء الذين يلتزمون بالحرية والديمقراطية وبين هؤلاء الذين يعارضونها[2].

ولقد ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية، في إطار تحديد ميزانيتها للعامين ٩٢ – ١٩٩٣، خمس نقاط متداخلة تهتم بها السياسة الخارجية الأمريكية، وهي[3]:

١– تشجيع ودعم القيم الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.
٢– تشجيع اقتصاديات السوق ودعم القدرة التنافسية للولايات المتحدة.
٣– دعم السلام من خلال آليات الأمن الجماعي، ذلك بزيادة الرقابة على إنتشار أسلحة الدمار الشامل.
٤– الحماية ضد الأخطار والتهديدات الدولية مثل تلوث البيئة والإرهاب.
٥– المسارعة بتلبية الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن كوارث طبيعية أو أسباب إنسانية.[4]

وتنتهج الدول الغربية الطريق نفسه الذى تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى تشجيع التحول الديمقراطي فى دول الجنوب. ففي يونيو ١٩٩٠ أثناء المؤتمر الفرنسى الأفريقى أشار الرئيس الفرنسى السابق "فرانسوا ميتران"، لعدد من القادة الأفريقيين، أن فرنسا لن تلتزم مستقبلاً بمنح المساعدات للنظم السلطوية التى لا تقبل التحول الديمقراطي، بينما

---

[1]- عبير بسيوني، مرجع سبق ذكره ، صص ١١٣– ١١٤.
[2]- نفس المصدر السابق، ص ١٧.
[3]- عبير بسيوني، مرجع سبق ذكره، صص ١١٣– ١١٤.
[4]- صامويل هانتجون، الموجه الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص١٦٠.

ستمنح المساعدات للدول التى تتحرك صوب الديمقراطية[1]. كما قررت فرنسا فى ٧ مارس ١٩٩٣ تقديم مساعدات مدنية وعسكرية إلى النيجر، وتقديم سبع ملايين فرنك لدعم الإنتخابات، التى وعد المجلس العسكرى بإجرائها[2].

ولا يختلف موقف بريطانيا عن باقى الدول الأوروبية الداعمة للتحول الديمقراطي، حيث تحدث وزير الخارجية البريطانى "دوجلاس هيرد" فى بداية التسعينات، قائلاً: أن التنمية والحكم الجيد يسيران جنباً إلى جنب فى الدول النامية، وأن النجاح الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على وجود حكومة تتسم بالكفاءة والأمانة، وتأخذ بالتعددية السياسية. فضلاً عن ذلك، فإن النجاح الاقتصادي يعتمد على إحترام القانون والحرية والاقتصادات الأكثر إنفتاحاً[3]. وبمناسبة إنعقاد مؤتمر الكومنولث فى هرارى فى ١٦ أكتوبر ١٩٩١ صرح رئيس الوزراء البريطانى، بأن الدول المانحة للمعونات سوف تربط تقديم هذه المعونات باحترام الدول المستقبلة لهذه المعونات للديمقراطية وحقوق الإنسان وقد تضمن الإعلان الصادر عن المؤتمر الربط بين المساعدات والأوضاع الديمقراطية داخل دول المجموعة[4].

بناءً على ما تقدم، ظهر سعى الدول المتقدمة إلى دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان،حيث جاءت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة إنعكاساً للتطورات العالمية من حيث تزايد الإهتمام الدولى بالتحول الديمقراطى وحقوق الإنسان. ولذا حاولت الدول النامية أن تتخذ من الجمعية العامة منبراً لإحترام هذه الحقوق، إلا أن زيادة تعامل الأمم المتحدة مع مسائل حقوق الإنسان وتزايد الجهود المبذولة لا يعنى زيادة فاعلية هذا التعامل،

---

[1]- حمدى عبد الرحمن حسن، "ظاهرة التحول الديمقراطي فى أفريقيا، مرجع سبق ذكره، صص ١٤- ١٥، محمد أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد إنتهاء الحرب الباردة"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠، ص٢٦.

[2]- قراءات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الرابعة، سبتمبر ١٩٩٩. ص١٠.

[3]- المصدر السابق، ص٥.

[4]- أحمد طه محمد، "التحولات الديمقراطية فى العالم الثالث"، فى ملف وثائقى: النظام العالمى الجديد(القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز التنظيم والميكروفيلم، ١٩٩٢، ص٤٣.

وبالأخص في ظل تزايد المناطق التي تستدعى التدخل، الأمر الذى يعكس عدم ملاءمة الآليات التى تعتمد عليها الأمم المتحدة رغم ما لحق بها من تطور.[1]

إلا أنه ما زالت الجهود الدولية بشأن حقوق الإنسان تتداخل مع مفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، حيث تعتبر معظم الدول - وبالأخص دول الجنوب- أن أوضاع حقوق الإنسان من صميم الاختصاص الداخلى وأن مجرد مناقشة تلك الأوضاع من قبل أى طرف خارجي يعد إختراقاً لحقوقها، بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى تحظر التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.[2]

وإذا كان تدخل الأمم المتحدة بحسبانها تعبير عن الإرادة الدولية أو ضمير الإنسانية يواجه بعقبة المشروعية، كما أن إتخاذ بعض الدول بعيداً عن المنظمة الدولية موقف الحكم على أوضاع حقوق الإنسان فى دول أخرى لا يلقى الترحيب ليس من جانب تلك الدول الأخرى فقط، ولكن من جانب معظم الدول التى لا تدور فى فلكها خصوصاً، إذا كانت الدول المدعية قوة عالمية كبرى.[3]

وبالنسبة للحالة الإيرانية فقد أعرب سفير إيران لدى الأمم المتحدة راجى خورسانى بالقول بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست سوى هيئة أو منظمة علمانية وأن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ليس سوى آلية علمانية وأن غموض مفهوم الدين فى ميثاق الحقوق المدنية والسياسية أمر يثير الحيرة، ومن منطلق أن المنظمات العلمانية غير مؤهلة للتعامل مع القضايا الدينية شديدة الحساسية، لذا يجب تحريم الممارسات التى تقرها مثل هذه المنظمات بموجب الدستور الإيرانى فى حالة تعارضها مع الشريعة الإسلامية.[4] ومن ثم ترى إيران ضرورة التوصل إلى تفسير جديد لحقوق الإنسان، وتغيير مفاهيم حقوق الإنسان لتصبح أكثر ديناميكية،

---

[1]- عمرو الجويلى، <u>الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات</u>، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، صص ١٥٧-١٥٨.

[2]- د.عطيه حسين أفندى، <u>الأمم المتحدة وقضايا الجنوب</u>، سلسلة كراسات التنمية، العدد (٢)،(القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة) ١٩٩٦، ص ٧٣.

[3] - http://www.UN.Org/arabic/documents/GARes/52/press52/142.htm.

[4]- مهدى زكريا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

وخلق نوع من التعاون الدولى من أجل تحقيق قدر كبير من الإجماع العالمى حول هذه القضية.

وفى هذا الصدد فقد اتخذت الجمعية العامة أكثر من مائتى قرار فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان المتنوعة طوال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠١) وسوف تحاول الباحثة التعرض لقضية حقوق الإنسان فى فلسطين، وقضية حقوق الإنسان فى العراق، وقضايا الإرهاب الدولى.

أولاً: قضايا حقوق الإنسان ككل.

عملت الجمعية العامة على التصدى لمسألة حقوق الإنسان فى فلسطين والعراق وقضايا الإرهاب الدولى وسوف تحاول الباحثة بيان التصويت الإيرانى عليها على النحو التالى.

جدول رقم(٦-١)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

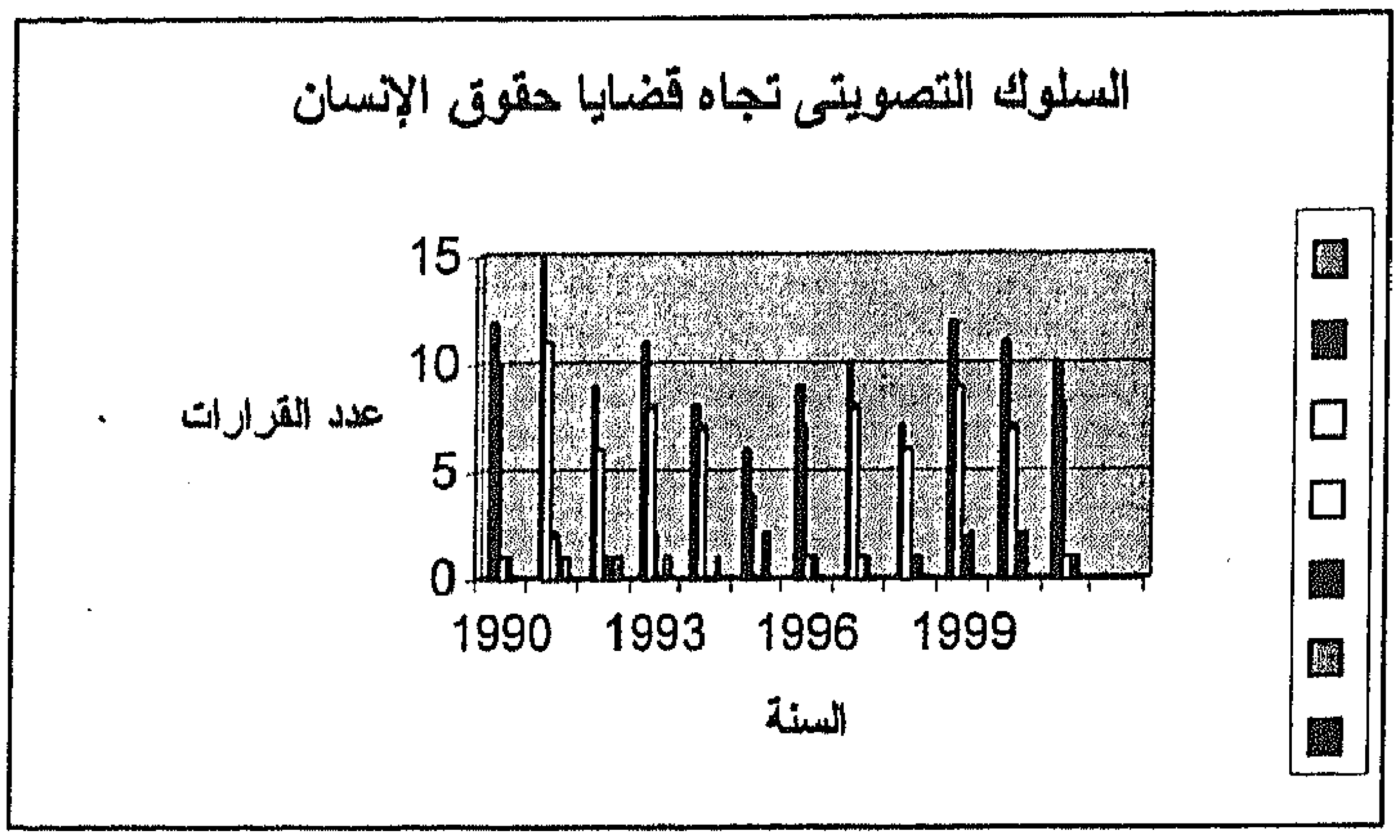
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	١٢	١٠	١	١	-
١٩٩١	١٥	١١	٢	١	١
١٩٩٢	٩	٦	١	١	١
١٩٩٣	١١	٨	٢	-	١
١٩٩٤	٨	٧	-	-	١
١٩٩٥	٦	٤	-	٢	-
١٩٩٦	٩	٧	١	١	-
١٩٩٧	١٠	٨	١	١	-
١٩٩٨	٧	٦	-	١	-
١٩٩٩	١٢	٩	١	٢	-
٢٠٠٠	١١	٧	٢	٢	-
٢٠٠١	١٠	٨	١	-	١

المصدر:

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001).

الشكل رقم(٢٣)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا حقوق الإنسان خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.



بالنظر إلى الجدول رقم(٦-١) والشكل رقم ٢٣ يتضح ما يلى :

أولاً: اهتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقضايا حقوق الإنسان فى المنطقة العربية وخاصة قضايا حقوق الإنسان فى كل من فلسطين والعراق وأوضاع اللاجئين وقضايا الإرهاب الدولى، وقد جاء التصويت الإيرانى بالموافقة على معظم هذه القرارات، وبالرفض فى أحيان قليلة، وامتنعت عن التصويت فى حالات أقل، وكذلك تغيبت عن التصويت فى حالات قليلة جداً.

ثانياً: تنوع السلوك التصويتى الإيرانى نتيجة لتنوع القضايا المعروضة، كما أن هذه الفترة شهدت غياب بعض الدول العربية أثناء التصويت، فضلاً عن إنشقاق الصف العربى خاصة بعد الغزو العراقى للكويت، فمن ناحية كان إمتناع كل من قطر والكويت والسعودية واضحاً تماماً أثناء التصويت على قضية أوضاع حقوق الإنسان فى العراق، على اعتبار أن الشعب الكويتى هو الذى يعانى وليس الشعب العراقى، إلا أنه وبعد عام ١٩٩٥ظهرت آثار الحصار المفروض على العراق. فقد ظهرت المجاعات وقلة الموارد وارتفاع عدد الموتى نتيجة لقلة الغذاء.

يتضح أن إيران صوتت دائماً لصالح قضية حقوق الشعب الفلسطينى، وكذلك تجاه قضية حقوق الإنسان فى العراق، وقضايا مكافحة الإرهاب الدولى، وكذلك الدول العربية، خاصة أنه

يلاحظ أن قضية حقوق الإنسان فى فلسطين جاء التصويت الإيرانى عليها بالموافقة. أما قضية حقوق الإنسان فى العراق فيلاحظ أن هناك تبايناً فى التصويت عليها، فالجانب الإيرانى صوت لصالح قضية الشعب العراقى الذى يعانى من آلام الحصار الاقتصادى، كما ظهر ذلك عند التصويت على القرار A/res/50/191 ففى هذا القرار فى حين امتنعت كل من الجزائر والبحرين وموريتانيا ومصر عن التصويت على القرار كما رفضت السودان هذا القرار، فى الوقت الذى تغيبت فيه كل من قطر وعمان والصومال وجيبوتى، وكذلك القرار A/res/55/114 والمتعلق بأوضاع حقوق الإنسان فى العراق، وكذلك القرار A/res/55/115 والمتعلق بحالة حقوق الإنسان فى جمهورية إيران الإسلامية، ففى هذه القرارات رفضت كل من الجزائر والبحرين وجزر القمر وإيران ومصر والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية والسودان وسوريا وتونس هذا القرار، كما إمتنعت الإمارات عن التصويت، وتغيب كل من العراق، وموريتانيا والصومال واليمن، إلا أن الغياب لا يعنى شئ بالنسبة لحساب التصويت.[1]

فعلى مدار سنوات الدراسة، ارتفع عدد من لقى مصرعهم في خضم الصراعات المسلحة في المنطقة، وذلك مع إندلاع الغزو العراقى للكويت واستمرار الصراعات الدائرة في إسرائيل والأراضي المحتلة وفي الجزائر. ففي هذه البلدان وغيرها، بما في ذلك المغرب والمملكة العربية السعودية، تصاعدت هجمات الجماعات المسلحة، التي كثيراً ما ظلت مجهولة، ضد الأهداف المدنية والأهداف الحكومية العسكرية.

وازدادت مناقشة الإصلاحات السياسية والقضائية والقانونية في المنطقة، بازدياد ضغوط المجتمع المدني الذي يطالب بزيادة حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وزيادة تمثيله ومشاركته في الحكومة، والتصدي لصنوف المعاملة التي تنطوي على التمييز.[2] وعلى الرغم من وعود الحكومات بالإصلاح، فقد استمرت الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في شتى أنحاء المنطقة.

---

[1]- أنظر فى هذا الصدد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دوراتها الـــ(٤٥- ٥٦) .

[2]- محمد نور فرحات، "الدولة والمجتمع المدنى العربى:إشكاليات العجزوالهيمنةوالتوجهات الليبرالية"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١١٧، ٢٠٠١، ص ١٠٦.

وإذا كانت معظم الحكومات قد صادقت على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، فإن هذه المواثيق لم تُدرج في القوانين السارية أو تطبق في الحياة العملية إلا فيما ندر. وأدى غياب الضمانات الأساسية إلى تيسير وقوع أنماط الإعتقال والإعتقال التعسفي لأسباب سياسية، والإحتجاز لمدد طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، والتعذيب، وسوء المعاملة. أما المعايير الدنيا للمحاكمة العادلة فكان مصيرها التجاهل، مما أدى إلى الزج في السجون بأعداد من سجناء الرأي، وحبس سجناء سياسيين لفترات طويلة، وإعدام أشخاص في أعقاب محاكمات جائرة. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من النظم أو الآليات المستقلة لإجراء تحقيقات وافية ونزيهة في إنتهاكات حقوق الإنسان، ونادراً ما قُدم إلى ساحة العدالة من زُعم أنهم ارتكبوا هذه الإنتهاكات[1].

ودعت المنظمة دول الإحتلال إلى مراعاة إلتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، حيث إزداد رسوخ ما تمارسه قوات الإحتلال المسلحة من أنماط الإعتقال التعسفي بمعزل عن العالم الخارجي، وسوء المعاملة والإفراط في استعمال القوة. وتحققت مخاوف الكثيرين عندما أدى غياب مظاهر الأمن الأساسي إلى تصاعد حاد في أعمال العُنف على أيدي الجماعات المسلحة التي هاجمت أهدافاً عسكرية، وكذلك وبصورة متزايدة عمليات الإغاثة الإنسانية الدولية. وفي إطار المطالبة بإقرار العدالة لشعب العراق، حثت منظمة العفو الدولية "سلطة المجتمع الدولي على إدراج حقوق الإنسان في صلب جهود المساعدة ، والعمل على أن تتماشى القوانين والممارسات مع المواثيق الدولية، وضمان المساءلة عن جميع إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الماضي والحاضر، بغض النظر عن هوية مرتكبها، وأن تكفل حماية حقوق الإنسان للعراقيين جميعاً.[2]

وظل النزوح الداخلي يمثل المشكلات الرئيسية في العراق، إذ تعرض له سكان من الأكراد، وعرب الأهوار، والشيعة والسنة. وانخفض عدد العراقيين من طالبي اللجوء إنخفاضاً

---

[1]- د. محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ٢٦

[2]- بيان الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، يقول فيه:" **كي نتمكن من إلحاق الهزيمة بالإرهاب، لا بد من بذل جهود مستمرة ووضع إستراتيجية واسعة توحّد جميع الدول.**"، ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١.

ملحوظاً نتيجة للحرب. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، قامت عدة بلدان أوروبية، إلى جانب إيران، بوضع الخطط اللازمة لإعادة اللاجئين وطالبي اللجوء العراقيين، خلافاً لما ذكرته " المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" بشأن الأحوال الأمنية القلقة في العراق، وعدم ملاءمة الظروف هناك بصفة عامة لعودتهم.

ثانياً– قضية حقوق الإنسان فى فى فلسطين .

عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإهتمام الشديد بجهود عملية السلام بسبب إحتقار حكومة إسرائيل للمبادئ التي قامت عليها هذه العملية، ورفضها الوفاء بإلتزاماتها وفقاً للإتفاقات التي وقعت عليها مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل من واشنطن والقاهرة والخليل، وواي ريفر، وشرم الشيخ، وأساسها مبدأ الأرض مقابل السلام.

ومن ثم تدين الجمعية العامة الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما استمرار أعمال القتل والجرح التي يرتكبها الجنود والمستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى إحتجاز الآلاف من الفلسطينيين بدون محاكمة، واستمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوسيع وإقامة المستوطنات الإسرائيلية فيها، ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين ونزع ملكية أراضيهم، وهدم منازلهم، وإقتلاع الأشجار المثمرة، ولذا تطلب من إسرائيل الكف عن هذه الأفعال فوراً لكونها تشكل إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولمبادئ القانون الدولي، كما تشكل عقبة رئيسية أمام عملية السلام.

وفى هذا الصدد أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة وخاصة بعد وصول عملية السلام العربية الإسرائيلية إلى طريق صعب ومنحنى خطير أدى إلى عرقلة مسيرة السلام، نتيجة لاستمرار الإنتهاكات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة بما فيها القدس والجولان وضياع حقوق الشعب الفلسطينى، وقد كان لإيران موقف واضح من هذه الإنتهاكات إذ أدانتها فى كافة المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة فى ظل الدعوات المتكررة والمستمرة لاحترام حقوق الإنسان. ويمكن أن توضح الباحثة التصويت الإيرانى عليها كما يلى.

الجدول رقم(٦-٢)

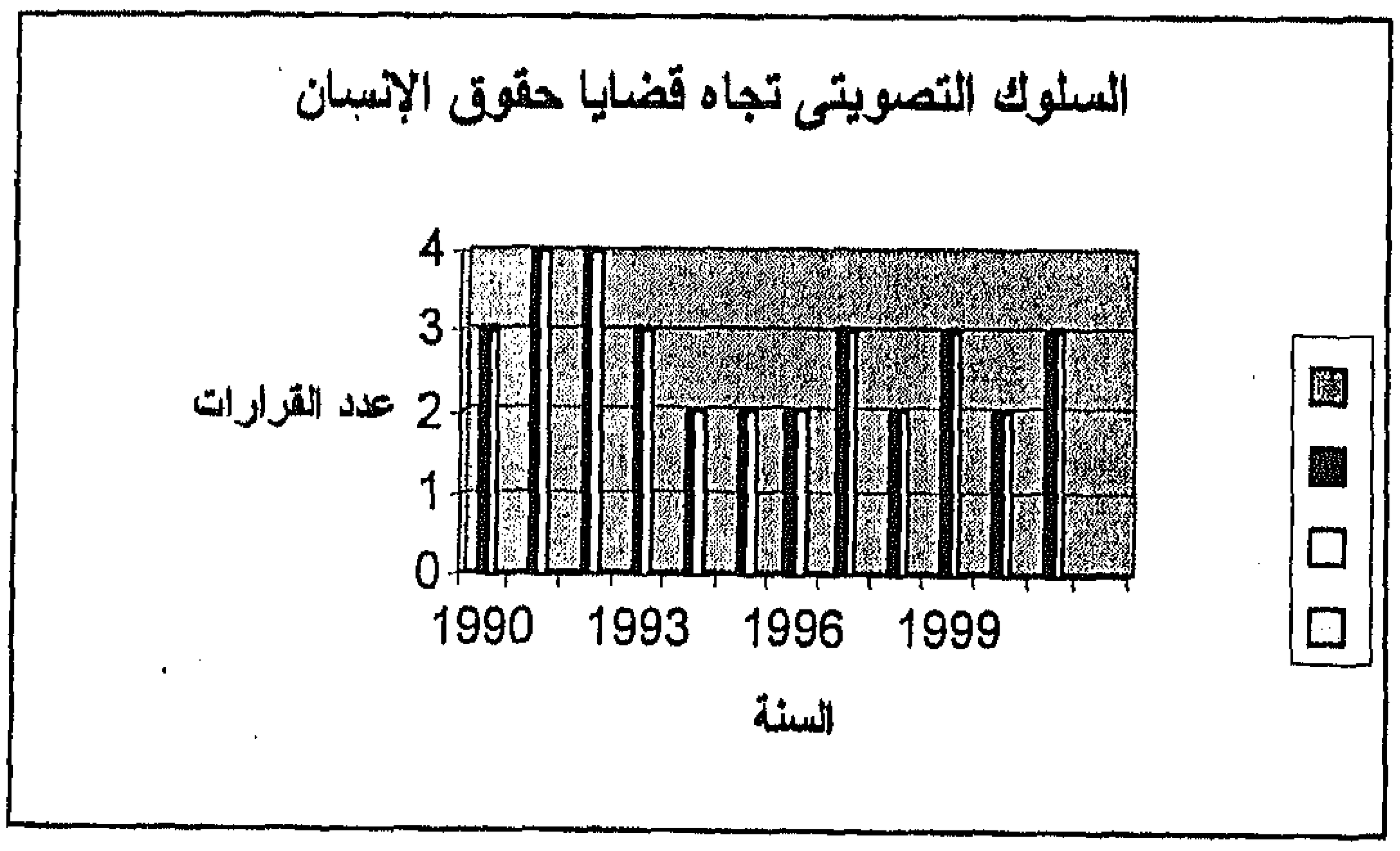
نمط التصويت الإيراني تجاه قضايا حقوق الإنسان في فلسطين في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	٣	٣	–	–	–
١٩٩١	٤	٤	–	–	–
١٩٩٢	٢	٢	–	–	–
١٩٩٣	٣	٣	–	–	–
١٩٩٤	٢	٢	–	–	–
١٩٩٥	٢	٢	–	–	–
١٩٩٦	٣	٣	–	–	–
١٩٩٧	٢	٢	–	–	–
١٩٩٨	٣	٣	–	–	–
١٩٩٩	٢	٣	–	–	–
٢٠٠٠	٣	٣	–	–	–
٢٠٠١	٣	٣	–	–	–

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001).

الشكل رقم(٢٤)

نمط التصويت الإيراني تجاه قضايا حقوق الإنسان في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١.



بالنظر إلى الجدول رقم(٦-٢) والشكل رقم ٢٤ يمكن ملاحظة ما يلى :

أولاً: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان فى فلسطين صوتت إيران عليها جميعاً بالموافقة، حيث دعمت الإنتفاضة الفلسطينية التى ترفض استمرار الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة.

ثانياً: تدين إيران أيضاً الاستيلاء على منازل الفلسطينيين في القدس، وإلغاء بطاقات هوية مواطني مدينة القدس الفلسطينية وفرض الضرائب المفتعلة والمشطة عليهم، وهم الذين لا قدرة لهم على تسديد هذه الضرائب العالية، وذلك لإجبارهم على العيش خارج ديارهم ومدينتهم تمهيداً على هذا النحو لتهويد القدس، وتطلب إلى حكومة إسرائيل الكف عن هذه الممارسات فوراً، كما تدين كذلك استخدام التعذيب ضد الفلسطينيين أثناء التحقيق، باعتباره يشكل إنتهاكاً جسيماً لمبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتطلب إلى حكومة إسرائيل الإمتناع فوراً عن هذه الممارسات.

وعلى هذا النحو أكدت إيران أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية وتشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ولمبادئ القانون الدولي، وينبغي تفكيكها من أجل الوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، فاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وتعتبر أي تغيير في الوضع الجغرافي والسكاني لمدينة القدس الشرقية عن وضعها السابق لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ غير شرعي ولاغٍ.[1]

ومن ثم تطالب إسرائيل بالكف فوراً عن سياستها المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية، مثل هدم المنازل وإغلاق الأراضي الفلسطينية، وهي تدابير تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي، وتعرض حياة الفلسطينيين للخطر، كما تشكل عقبة رئيسية

---

[1]- U.N.Doc(A/res/193/54) pp. 748-761.

أمام إحلال السلام. وتطلب من إسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، الكف عن جميع أشكال انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية الأخرى المحتلة، واحترام قواعد القانون الدولي ومبادئ القانون الإنساني الدولي، وإلتزاماتها الدولية والاتفاقات التي وقعت عليها مع منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتصل بعملية السلام، وتطالب أيضاً إسرائيل الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وقرارات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة كشرط أساسي للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

ويتضح من هذا أن قضية حقوق الإنسان فى فلسطين قضية تحتل أهمية كبرى بالنسبة لإيران، ومن ثم تلاحظ الباحثة أن القرارات التى صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت عليها إيران بالتأييد نتيجة لسوء أوضاع حقوق الإنسان فى هذه المنطقة. حيث يحدث الخرق اليومى لكافة حقوق الإنسان والأعراف الدولية بسبب الجرائم المختلفة التى ترتكبها قوات الإحتلال الإسرائيلى والتى أدت إلى شلل شبه كامل على ممارسة الفلسطينيين لحياتهم العادية وحقوقهم المدنية والسياسة والاقتصادية، حيث إجتياح المدن والمخيمات وأعمال القتل الجماعى والتصفية الجسدية لكوادر المقاومة واستخدام المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية، وغيرها من الإنتهاكات خاصة عملية بناء الجدار العنصرى الفاصل الذى قطع أوصال فلسطين[1].

كما استمر الصراع المسلح في إسرائيل والأراضي العربية المحتلة بعد أن دخلت الإنتفاضة الفلسطينية عامها الثالث، فارتفع عدد ضحايا القتل إرتفاعاً رهيباً، وكان من بينهم أطفال كثيرين. وبحلول نهاية الألفية الثانية، كانت جهود "اللجنة الرباعية" (الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا الاتحادية) في التوسط لعقد إتفاق سلام، فيما يُعرف باسم "خريطة الطريق"، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، قد أصبحت حبراً على ورق، على الرغم من تأييد مجلس الأمن للخطة. وكما كان الحال في إتفاقات السلام السابقة، لم

---

[1]- المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، جرائم إسرائيل خلال سنوات الإنتفاضة، تقرير صادر فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ ، WWW. Pchrgaza. Org / files / report 2004

يتضمن هذا الإتفاق سوى إشارات عابرة إلى ضمانات حقوق الإنسان، وخلا من أي إقرار بأن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه دون تلبية حقوق الإنسان الأساسية للجميع.[1]

وفي ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً وافقت عليه أغلبية الأعضاء يقضي بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لما يُسمى "الجدار الأمني". ويمثل الجدار جانباً من سياسة الإستمرار في عمليات الإغلاق وفرض حظر التجول في المناطق الفلسطينية وعلى سكانها، بدعوى الحفاظ على أمن إسرائيل. وقد أدت هذه السياسة إلى الحد من حرية التنقل والكثير من الحقوق الأخرى للفلسطينيين في الضفة الغربية، فضلاً عن إصابة الاقتصاد الفلسطيني بالشلل.فلقد استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين من عدم وجود آلية للحماية في المناطق التي تعمل فيها "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى"، حيث أدى ضيق موارد تلك الوكالة إلى أن تقصر المعونة التي يتلقاها كثير من اللاجئين عن الوفاء بإحتياجاتهم. وكابد اللاجئون الفلسطينيون مشاقٍ بالغة في عدة مناطق.[2]

وفي الوقت نفسه، رفضت السلطات الإسرائيلية دخول كثير من العاملين في منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى أراضيها، كما فرضت القيود على تنقل نشطاء حقوق الإنسان ودعاة السلم والتضامن في الأراضي المحتلة.[3]

ففى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم عرض ممثل بنغلاديش مشروع قرار يتعلق بمسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين المحتلة المقدم من الأردن، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، والبحرين، وبنغلاديش، وتونس، والجزائر، والسودان، والصين، وعمان، وفلسطين، وقطر، وكوبا، والكويت، وماليزيا،

---

[1] - **UN High Commissioner for Refugees** ،The State of the World=s Refugees: Fifty Years of Humanitarian Action ،2000) Oxford University Press), page 119 .

[2] - ،Amnesty International Report 2001, Amnesty International , AI Index: POL 10/001/2001), page 26

[3]- تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٤ عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صص ٢١٦-٢٢٢.

ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وإيران، واليمن. وانضمت باكستان وجنوب أفريقيا في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

وأدلى كل من المراقبين عن إسرائيل وعن فلسطين ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار. وأدلى ببيان، تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت، كل من ممثل البرتغال (نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ وانضمت إلى البيان إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا)، وممثل الولايات المتحدة.

وبناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت بنداء الأسماء على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٢ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ١٩ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بيرو، تونس، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو، رواندا، زامبيا، سري لانكا، السنغال، سوازيلند، السودان، شيلي، الصين، الفلبين، فنزويلا، قطر، كوبا، كولومبيا، مدغشقر، المغرب، المكسيك، موريشيوس، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، إيران.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

– الممتنعون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، السلفادور، غواتيمالا، فرنسا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج، اليابان.[1]

ثالثاً: قضية حقوق الإنسان فى العراق.

أدت حرب الخليج الأولى والثانية إلى نزوح العديد من المواطنين العراقيين وبخاصة فى المناطق الشيعية فى الجنوب بإتجاه إيران فراراً من مناطق العمليات الحربية. وقد بلغ عدد اللاجئين العراقيين طبقاً لاحصاءات المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة حوالى ٦٣٩ ألفاً يتركز غالبيتهم فى المناطق الغربية من إيران(٥١٠ ألفا)، أما البقية فيتركزون فى دول

[1] -U.N.Doc (A/Res/185/56) pp. 521-537.

أوروبا الغربية وبخاصة فى ألمانيا والسويد ونيوزيلاندا والدانمارك والمملكة المتحدة، ويمثلون حوالى ١٠٠ألف لاجئ.[1]

ومما لا شك فيه أن ملف النظام العراقى بصدد حقوق الإنسان ملف ملئ بالإنتهاكات، وقد استخدمت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١ هذه المسألة فى تبرير استمرار العقوبات على العراق من أجل إسقاط النظام الذى انتهك حقوق الإنسان واستخدم أسلحة الدمار الشامل ضد قطاعات من الشعب العراقى، وهذا ما تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.وفى هذا الإطار حاولت إيران من جانبها على الرغم من طبيعة العلاقات العراقية الإيرانية فى بداية التسعينيات أن تساند قضية حقوق الإنسان فى العراق، الذى يعانى آلام الحصار المفروض عليه، فضلاً عن إرتفاع نسبة اللاجئين العراقيين إلى إيران بسبب الظروف القاسية، الأمر الذى يؤثر من وجهة النظر الإيرانية على استقرارها فى ظل تزايد هؤلاء اللاجئين مما يمثل عبئاً على بلد اللجوء، ومن ثم ساندت القرارات التى تحث على مراعاة حقوق الإنسان فى العراق وحقهم فى العودة إلى ديارهم.

الجدول رقم(٦-٣)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى العراق فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١

السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	٤	٤	–	–	–
١٩٩١	٤	٤	–	–	–
١٩٩٢	٢	٢	–	–	–
١٩٩٣	٣	٢	–	–	١
١٩٩٤	٣	٣	–	–	–
١٩٩٥	٢	٢	–	–	–
١٩٩٦	٣	٢	–	–	١
١٩٩٧	٢	٢	–	–	–
١٩٩٨	١	١	–	–	–

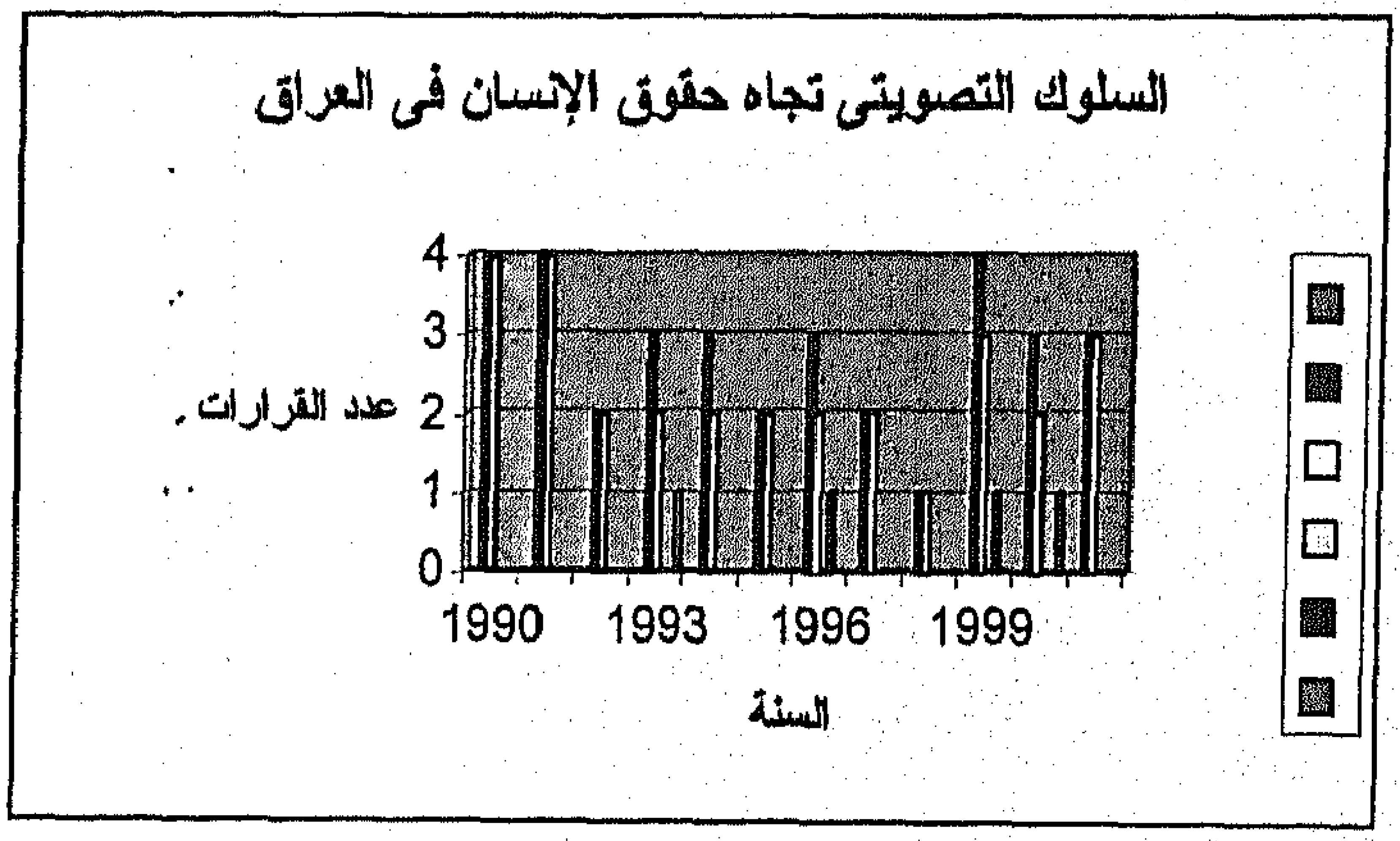
[1] - UNHCR (Dec 2003), Service to Refugees, displaced and Migrants, Report 2003, pp. 120-140.

١٩٩٩	٤	٣	-	-	١
٢٠٠٠	٣	٣	-	-	-
٢٠٠١	٣	٣	-	-	-

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001).

الشكل رقم(٢٥)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى العراق فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١



وبالنظر إلى الجدول رقم (٦-٣) والشكل المبين عاليه يتضح للباحثة نمط التصويت الإيرانى على هذه القضية، حيث أظهرت إيران درجة عالية من الموافقة على هذه القرارات، إلا أن مبادرات الجمعية العامة للتصدى لإنتهاكات حقوق الإنسان العراقية ليست ذات مصداقية كبيرة لعدة أسباب منها:

-واصلت الأمم المتحدة وعلى رأسها الولايات المتحدة تقديم الدعم للعراق طوال فترة أسوأ الإنتهاكات العراقية لحقوق الإنسان، دون أن تتحدى جدياً القمع الذى مارسه النظام العراقى[1].

[1]- التقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان-٢٠٠٣، أوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى، مايو ٢٠٠٤، صص ٨٧-٨٨.

- أن الأمم المتحدة مسئولة من خلال العقوبات والقصف المستمر عن إنتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان ضد الشعب العراقى، وأن موت العديد من المدنيين يفوق مجموع الذين ينسب موتهم مباشرة إلى النظام العراقى. جدير بالذكر أن التقرير الصادر عن صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال(يونيسيف) خلال عام ١٩٩٩ جاء محملاً بالكثير من الحقائق المفزعة حول أوضاع حقوق الإنسان فى العراق- وخاصة الأطفال- الذين تعرضوا للكثير من الإنتهاكات بسبب الحصار، ولم تأخذ الأمم المتحدة هذا فى الاعتبار، ولذا كانت الرؤية الإيرانية متوافقة مع الكثير من الدول العربية فى هذا الصدد، بإستثناء الكويت ، فقد رأت إيران أن هناك إزدواجية فى التعامل مع مسألة حقوق الإنسان وهو ماظهر عند التعامل مع مسألة أوضاع حقوق الإنسان فى كل من فلسطين والعراق.[1]

- كذلك فإن السياسة الأمريكية التى تتهم العراق بإنتهاك حقوق الإنسان، تدعم فى الوقت ذاته أنظمة قمعية أخرى، تلقى الشك على مصداقية واشنطن وأيضاً المنظمة الدولية فى الإهتمام بحقوق الإنسان. خاصة وأن هدف أى حملة لحقوق الإنسان ينبغى أن يكون بالتركيز على المطالبة ببيان المسئولية استناداً إلى القانون الدولى، وفرضها من جانب المؤسسات الدولية المناسبة.[2]

فقد شهد العراق فى ظل الإحتلال الأمريكى البريطانى إنتهاكات لكل قواعد القانون الدولى الإنسانى باستهداف المنشآت المدنية والمدنيين، واستخدام أسلحة محرمة دولياً، وإنتهاك حقوق الأسرى والمعتقلين، والعجز عن تأمين حماية الأرواح والممتلكات، وتعرض العراق لموجة من أعمال النهب والسلب والفوضى، وتبقى فى هذا الإطار فضيحة سجن "أبو غريب" التى لم يحاكم المسئولون عنها محاكمة عادلة، نموذجاً للإعتداء الصارخ على حقوق الإنسان خاصة وأن صحيفة "الواشنطن بوست" قد ذكرت أن لديها وثائق تثبت أن حراس

---

[1]- آلان غريس، النفط مقابل الغذاء: القضية الحقيقية لدين غير مشرق، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦٥، مارس ٢٠٠١، ص ١٤٦.

[2]- فيليس بنيس، ستيفين زبونس، مارثا هانى، بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١، ص ١٧٥.

سجن "أبو غريب" كانوا يعذبون المعتقلين لمجرد اللهو في بعض الحالات[1] . وفي السودان هناك إنتهاكات خطيرة في إقليم دارفور أدت إلى تشريد الملايين وزيادة أعداد النازحين وكادت تؤدي لتدخل خارجي آخر عسكرياً بالمنطقة العربية.[2]

كما طالبت إيران الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تجيز استيراد النفط العراقي من أجل السماح للعراق بشراء المواد الغذائية الأساسية لاعتبارات إنسانية، من خلال اتباع نهج شامل إزاء الحالة في العراق، باتخاذ جملة إجراءات منها رفع الحد الأقصى لكمية النفط العراقي المسموح باستيرادها من أجل زيادة مقدار الإيرادات المتاحة لشراء الإمدادات الإنسانية، ووضع أحكاماً وإجراءات جديدة ترمي إلى تحسين تنفيذ البرنامج الإنساني وتعزيز الأداء في تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين.[3]

وقد قامت حكومة العراق بإنتهاكات منهجية وواسعة النطاق وبالغة الخطورة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مما أسفر عن عمليات قمع واضطهاد عمت الجميع وتقوم على التمييز الواسع النطاق والإرهاب الواسع الإنتشار، بالإضافة إلى قمع حرية الفكر، والتعبير، والإعلام، وتكوين الجمعيات، والتجمع، والتنقل من خلال بث روح الخوف من الاعتقال، والسجن، والإعدام، والطرد، وهدم المنازل، وغير ذلك من العقوبات، الاستخدام الواسع النطاق لعقوبة الإعدام دون مراعاة لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وضمانات الأمم المتحدة؛ وعمليات الإعدام التعسفي، بالإضافة إلى الإغتيالات السياسية واستمرار ما يسمى بتطهير السجون، فضلاً عن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي التي تمارس بشكل روتيني، وعدم احترام الإجراءات القانونية وسيادة القانون على نحو ثابت وروتيني، و إعدام الجانحين بسبب جرائم صغيرة كالسرقة والمخالفات الجمركية، وممارسة التعذيب بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، وإصدار وتنفيذ مراسيم تفرض عقوبات قاسية ولاإنسانية على الجرائم.

---

[1]- حسام سويلم، "أبو غريب والعسكرية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص٢٣٩

[2]-د. أيمن زهرى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

[3] -U.N.Doc(A/Res/ 130/55)pp. 320-342.

ومن ثم، طالبت إيران من حكومة العراق أن تفي بإلتزاماتها التي تعهدت بها بحرية بموجب المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن تحترم وتكفل حقوق جميع الأفراد الموجودين داخل أراضي العراق والخاضعين لولايته، بصرف النظر عن أصلهم أو انتمائهم العرقي أو جنسهم أو دينهم، وأن تجعل أفعال قواتها العسكرية والأمنية متوافقة مع معايير القانون الدولي، وبخاصة معايير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وأن تتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق دعوة المقرر الخاص إلى زيارة البلد والسماح بتمركز مراقبي حقوق الإنسان في جميع أنحاء العراق عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة، وأن تحترم حقوق كافة الجماعات العرقية والدينية، وأن تكف فوراً عن ممارساتها القمعية المستمرة، بما في ذلك ممارسة عمليات الإبعاد والترحيل القسرية، ضد الأكراد العراقيين، والآشوريين، والتركمان، ولا سيما ترحيلهم من منطقتي "كركوك وخانقين " ، وضد سكان منطقة الأهوار في الجنوب، حيث أحدثت مشاريع تجفيف الأهوار دماراً بيئياً، وأدت إلى تدهـــور حالة السكان المدنيين، وأن تكفل السلامة والحريات الشخصية لجميع المواطنين، بمن فيهم السكان المنتمين إلى الطائفة الشيعية[1]؛ كما طلبت أن تتعاون العراق مع اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية الفنية بهدف تحديد أماكن وجود ومعرفة مصير المئات العديدة المتبقية من الأشخاص المفقودين، بمن فيهم أسرى الحرب من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى الذين وقعوا ضحية للإحتلال العراقي للكويت، وأن تتعاون لهذا الغرض مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وأن تدفع تعويضات لأسر الضحايا الذين ماتوا أو اختفوا أثناء احتجازهم لدى السلطات العراقية، وذلك عن طريق الآلية التي أنشأها مجلس الأمن بقراره ٦٩٢ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، وأن تفرج فوراً عن جميع الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين قد لا يزالون رهن الاحتجاز، وأن تبلغ أسر الأشخاص المحتجزين بأماكن وجودهم، وأن تقدم معلومات عن أحكام الإعدام الصادرة بحق أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين وأن تصدر شهادات وفاة خاصة بمن توفي من أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين.[2]

---

[1] -U.N.Doc(A/Res/151/56)pp. 268-275.

[2] -http:// www. Unhcr.ch..

وعلى سبيل المثال ففى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة عرض ممثل البرتغال (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) مشروع القرار E/CN.4/2000/L.25 المتعلق بحقوق الإنسان فى العراق، المقدم من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، وكوبستاريكا، والكويت، ولختنشتاين، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا،، وإيران، ومصر، والمغرب، والجزائر، والكويت، وهولندا، واليونان. وانضمت إسرائيل، وسلوفاكيا، ولاتفيا، ومالطة، واليابان في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار. وأدلى كل من المراقب عن العراق والمراقب عن الكويت ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

وأدلى ممثلو الاتحاد الروسي، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات تعليلاً لتصويتهم قبل إجراء التصويت. وبناء على طلب ممثلي السودان وكوبا، أجري تصويت بنداء الأسماء على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ٢١ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بوتان، بوتسوانا، بولندا، بيرو، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، رواندا، رومانيا، السلفادور، السنغال، سوازيلند، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، كندا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، إيران، الكويت، السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

-المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، بوروندي، تونس، جمهورية الكونغو، زامبيا، سري لانكا، السودان، الصين، فنزويلا، قطر، كوبا، ليبيريا، مدغشقر، المغرب، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند.

وأدلى ممثلو إندونيسيا، وتونس، وقطر، ومدغشقر ببيانات تعليلاً لتصويتهم بعد إجراء التصويت.[1]

رابعاً- قضية الإرهاب الدولي:

استمر إهدار الحقوق الإنسانية الأساسية في المنطقة من جراء ما يُسمى "الحرب على الإرهاب". وواصل أعضاء جامعة الدول العربية تنفيذ "الإتفاقية العربية للقضاء على الإرهاب"، التي لا تتضمن سوى القليل من ضمانات حقوق الإنسان. وقد أدى ذلك، إلى جانب شتى الإتفاقات الأمنية الثنائية، إلى تيسير تسليم الأفراد من دولة إلى أخرى داخل المنطقة وخارجها دون إتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة، أو المشورة القانونية أو تطبيق إجراءات اللجوء. وإذا كانت بعض الدول، مثل مصر وسوريا، تطبق منذ زمن بعيد قوانين حالة الطوارئ، فقد كانت "الحرب على الإرهاب" ذريعة لإضفاء الشرعية على الممارسات القائمة مثل الإحتجاز الإداري لفترات طويلة، والمحاكمات الجائرة أمام محاكم خاصة لا تفي إجراءاتها بكل ما تقتضيه المواثيق الدولية. وخلال سنوات الدراسة يُلاحَظ أن دولاً أخرى مثل المغرب وتونس، لجأت إلى سن قوانين جديدة بغرض "محاربة الإرهاب" وتحديداً بعد أحداث سبتمبر، وهي قوانين تشكل مزيداً من التهديد لحقوق الإنسان الأساسية.[2]

وفى هذا الصدد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينيات وحتى بداية القرن الحادى والعشرين سن قضايا جديدة وعرضها على المنظمة الدولية ومن ضمنها الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان من أهم هذه القضايا المعروضة، "قضية الإرهاب الدولى". هذه القضية التى اعتبرتها الولايات المتحدة أنها القضية ذات الأولوية لمحاربة الأنظمة التى لا تتفق معها والتى تحوى جماعات تدافع عن أراضيها، ومن أمثلة هذه الدول فلسطين والعراق وإيران والسودان وسوريا، وهذا التصنيف اعتبره البعض تصنيف غير ذات معنى. فلماذا لم تصنف إسرائيل مثلها مثل باقى الدول؟. وفى هذا الإطار جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتؤكد الرؤية الأمريكية التى تحاول فرضها على الجميع بالقول أن الإرهاب الدولى لصيق بمنطقة الشرق الأوسط، معتبرة بعض الدول تأوى عناصر إرهابية وكان لها اليد الطولى فى أحداث

---

[1]- U.N.Doc(A/res/25/55)pp. 189-211.

[2] - U.N General Assembly resolution 48/208, December 1993.pp. 698-705.

سبتمبر والتى كان لها تجلياتها ليس فقط على الجمعية العامة وإنما على المنظمة الدولية، وكافة المنظمات الدولية والإقليمية، ولذا صدرت العديد من القرارات الخاصة بمعاقبة بعض النظم التى اعتبرتها أنها تأوى العناصر الإرهابية.[1] وتحاول الباحثة عرض نمط التصويت الإيرانى على هذه القضية التى صنفت إيران بسببها على أنها داخل دول محور الشر.

جدول رقم (٦-٤)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الإرهاب الدولى فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١.

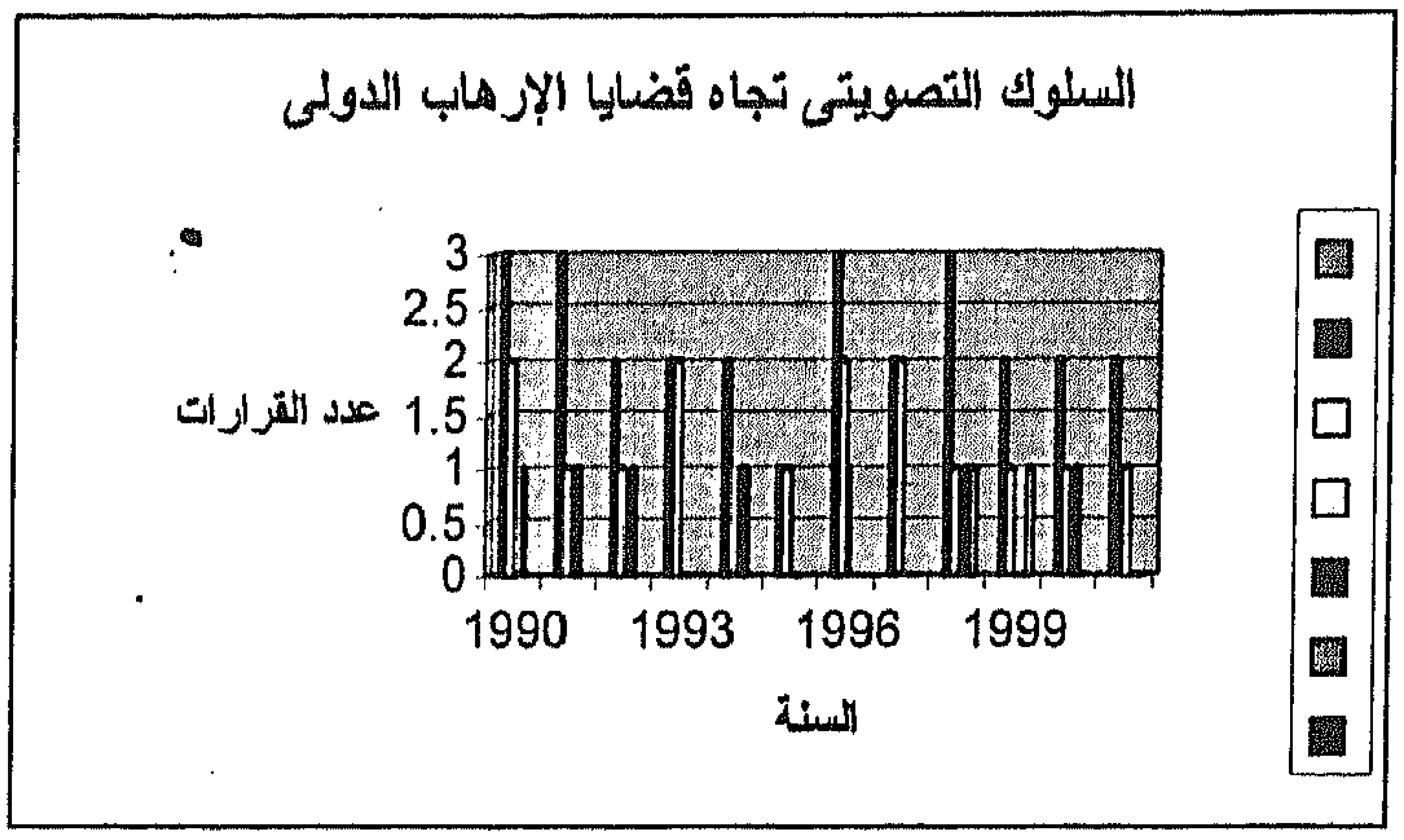
السنة	عدد القرارات	نمط التصويت			
		الموافقة	المعارضة	الامتناع	الغياب
١٩٩٠	٣	٢	-	١	-
١٩٩١	٣	١	١	١	-
١٩٩٢	٢	١	-	١	-
١٩٩٣	٢	٢	-	-	-
١٩٩٤	٢	-	١	١	-
١٩٩٥	١	١	-	-	-
١٩٩٦	٣	٢	١	-	-
١٩٩٧	٢	٢	-	-	-
١٩٩٨	٣	١	-	١	١
١٩٩٩	٢	١	-	-	١
٢٠٠٠	٢	١	-	١	-
٢٠٠١	٢	١	١	-	-

United Nations, The General Assembly ,Decisions and Resolutions adopted by The General Assembly (New York , UN Issues from 1990-2001).

[1]- د. وحيد عبد المجيد، حروب أمريكا بين بن لادن وصدام حسين، القاهرة، دار مصر المحروسة،٢٠٠٣، ص ٥٥.

الشكل رقم(٢٦)

نمط التصويت الإيرانى تجاه قضايا الإرهاب الدولى فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١



بالنظر إلى الجدول رقم(٦-٤) والشكل رقم ٢٦ المبين عاليه يمكن ملاحظة ما يلى:

أولاً: عرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية الإرهاب الدولى على جدول أعمالها خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠١) وهى نهاية فترة الدراسة، وهذا إن دل فإنما يدل على محاولة الولايات المتحدة لفرض رؤيتها لمحاربة الإرهاب وجذوره، وهذا ما أيدته إيران أثناء التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك الدول العربية، ففى القرار الصادر عن الجمعية العامة A/res/54/185 الخاص بمكافحة الإرهاب فى منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان، أشار إلى وجود بعض الجماعات الإرهابية فى المنطقة وتحديداً الدول الإسلامية منها مثل إيران وأفغانستان والسعودية، وقد قوبل هذا القرار بالرفض حيث طالبت إيران بالتمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة[1]. كذلك القرار الصادر عن الجمعية الغامة A/res/55/158 الذى ينص على إتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولى فى الدول التى لا تتعاون لمكافحة الإرهاب. فعند التصويت على هذا القرار صوتت الدول بالتأييد ومنها إيران وكذلك السعودية ومصر وسوريا والسودان وليبيا، وامعتنت لبنان عن التصويت، وتغيب العراق وجزر القمر.[2]

---

[1]- UN General Assembly resolution 54/189A, December 1999, paragraph 13

[2] - United Nations, **Documents, Official Records of the UNGA, 1990-2001. p. 254-260.**

وفي ظل التحالف الدولى الذى شكلته الولايات المتحدة عقب أحداث ١١ سبتمبر وآثاره على الدول المختلفة، تبرز الحاجة إلى إلقاء الضوء على الموقف الإيرانى من الإرهاب الدولى وهل بالفعل بذلت إيران جهداً يذكر فى مجال الحوار مع الغرب وتحسين صورة الإسلام والمسلمين به ؟ وهل أسهمت فى أن توضح الفرق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة نظرياً وفكرياً وتطبيقياً، فهذه الموضوعات لا تزال تشكل تحدياً فكرياً يقع عبؤه على الحكومات والشعوب خاصة المثقفين وذوى الإتجاهات الإسلامية المعتدلة.[1]

أدركت إيران، بعد وقوع الهجمات وتأكد النية الأمريكية فى القيام بعمل عسكرى ضد أفغانستان، أنها لابد أن تكون أحد الفاعلين الرئيسيين في أي عمل تقدم عليه الولايات المتحدة لمعاقبة من اتهمتهم بتدبير هذه التفجيرات، وذلك نظراً لموقعها الإستراتيجي حيث أن لها حدوداً طويلة تمتد لمسافة ٩٠٠ كم مع أفغانستان، بالإضافة إلي أن لها نفوذاً قوياً لدى المعارضة الشمالية المعادية لحركة طالبان، وحدوداً مشتركة مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، ناهيك عن أن إقناع واشنطن لطهران بالتعاون معها أمر له أهميته الخاصة، نظراً لطبيعة التوجه السياسى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد تمثل رد الفعل الإيرانى تجاه هذه الهجمات فيما يلي :

١- سارع الرئيس سيد محمد خاتمي بإدانة الهجمات بعد ساعات من وقوعها، وكان ذلك لافتاً، على اعتبار أن الولايات المتحدة تضع إيران في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو ما كان له رد فعل إيجابي لدى المسئولين الأمريكيين.

٢- أعلن المرشد على خامنئى بعد أسبوع من الهجمات هو الآخر إدانته للحادث، و كان لهذا الإعلان قيمته الكبيرة بالنظر إلى مكانة المرشد فى النظام السياسى الإيراني، ودل فى الوقت نفسه على أن إدانة خاتمى لا تعبر عن رؤيته الذاتية وإنما تعبز عن موقف الدولة الإيرانية الرسمى.

---

[1]- د . عبد الله الأشعل، "مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب فى ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، صـــ ٣٢.

٣- ساد الغالبية العظمى من الصحف الإيرانية موقف الإدانة لهذه الهجمات وهو ما دل على وجود رأى عام إيراني ضدها.

٤- بعث عمدة طهران مرتضى الويرى ومحمد عطريان رئيس مجلس الشورى البلدي برسالة مواساة خطية إلى عمدة نيويورك، وذلك في أول إتصال رسمي بين مسئولين في البلدين، مع الأخذ فى الاعتبار أن القوانين الإيرانية تحرم إتصال المسئولين الإيرانيين بالمسئولين الأمريكيين، فمن المؤكد أن هذه الخطوة قد تمت بمباركة رسمية.[1]

إتخذت إيران هذا الموقف وهى تعلم أن الأمن القومى الإيراني قد يتعرض لتهديدات جسيمة إذا قامت الولايات المتحدة بمد نفوذها العسكرى إلى الحدودها الشرقية والشمالية، لإيران أي فى أفغانستان وجوارها، ولكنها أرادت أن تبرئ ساحتها أولاً، وفى الوقت نفسه يجب الوضع فى الاعتبار أن لدى إيران قدرات وإمكانات مهمة تستطيع بها أن تتعامل مع هذا المد حال حدوثه.

وقد زاوج الموقف الإيرانى بين المرونة والتشدد فى آن واحد وهو ما ظهر فى التصويت حيث تنوع الموقف ما بين القبول والرفض والإمتناع، فقد أكد خامنئى على أهمية مكافحة الإرهاب لكنه وصف موقف الولايات المتحدة بأنه متغطرس ونابع من ماهيتها الاستكبارية والسلطوية، ورفض المنطق القائل بأن الذين لا يواكبون أمريكا، هم مع الإرهاب، وخلص إلي أن إيران لن تقدم أي دعم للولايات المتحدة وحلفائها فى الهجوم على أفغانستان. وقد اتخذ الرئيس خاتمى الموقف نفسه حيث هاجم استخدام بوش كلمة الحرب الصليبية وانتقد فكرة تقسيم العالم إما مع الولايات المتحدة وإما ضدها.

وكانت واشنطن تدرك مسبقاً حقيقة الموقف الإيراني الذى فهمه البعض أنه قد طاله تَغَيُرْ عندما أسرعت طهران إلى إدانة التفجيرات، فبادرت بأن تكون أوروبا الوسيط مع إيران، وفى هذا الإطار فقد قام وزير الخارجية البريطانى جاك سترو بزيارة إلى إيران هى الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وتلى هذه الزيارة زيارة وفد الترويكا الأوروبية للعاصمة

---

[1]- التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

الإيرانية، ثم قام مبعوث خاص لرئيس الوزراء اليابانى بزيارة خاطفة إلى طهران. وكان هدف كل هذه الزيارات محاولة إقناع إيران بالإنضمام للتحالف الأمريكي.

على هذا النحو يمكن القول أن الموقف الإيراني كان متوازناً فى التعامل مع الأزمة، وبعبارة أخرى لقد كان على إيران أن تدين الحادث الذي أُلصِق بالإسلام فور وقوعه بالنظر إلى طبيعة النظام السياسى فيها والذي يقوم على الأيديولوجيا الإسلامية، وكون الولايات المتحدة تعتبرها دولة راعية للإرهاب، لكن وفى الوقت نفسه، فإن تشددها لاحقاً كان ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن القومى الإيراني. وقد نشطت إيران فى إتصالاتها مع كثير من الدول العربية من أجل التنسيق المشترك لمواجهة هذه الأزمة. فكانت زيارة وزير الخارجية كمال خرازى إلى كل من مصر وسوريا. وعندما بدأت الولايات المتحدة فى شن حربها على أفغانستان كانت إيران أولى الدول القليلة التى نددت بالحرب، بل إن إيران قد اتخذت موقفاً أبعد من الإدانة حينما أعلن السيد على خامنئى المرشد الروحى للثورة أن الأمريكيين يروجون كذباً بأن دوافعهم لمهاجمة أفغانستان هى محاربة الإرهاب، إلا أن الدافع الحقيقى لأمريكا هو فرض السلطة والهيمنة.[1]

وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أنه لا يمكن تجاهل مغزى سرعة إدانة إيران للهجمات، فهى دون شك، توحى برؤية جديدة للتعامل مع العالم، تنطوي بالضرورة على مراجعة ثوابت ظلت تحكم السياسة الخارجية الإيرانية أعواماً طويلة، حيث شهدت الساحة الإيرانية تبايناً واضحاً فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذا الملف، فقد ذهب تيار إلى أهمية أن تستغل إيران هذا الموقف من أجل تحقيق إنفراجة فى علاقتها مع الولايات المتحدة، حتى لا تتأزم الأمور بشكل أكبر مما هو قائم بالفعل، و لأن إيران سوف تصبح مطوقة بالوجود الأمريكي، بينما ذهب تيار آخر إلى أن تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين يظل مرتبطاً بضرورة مراجعة الولايات المتحدة لسياستها فى الشرق الأوسط، ولكن هذا التيار لم يستنكر التعاطي الأولى من قبل المؤسسات الرسمية فى إيران مع الأزمة، وربما تكون هذه هى جزئية التجديد التى طالت الموقف الإيراني تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة.

---

[1]- د. مدحت حماد(محرر)، التقرير الإستراتيجى الإيرانى ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.

ومن جانبه، فقد حاول التيار المعتدل توظيف مشاعر التعاطف الإيراني غير المسبوق من قبل الشعب مع الولايات المتحدة من أجل تحقيق التقدم فى العلاقة مع واشنطن، حيث قام ١٦٥عضوا من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي البالغ عدد أعضائه ٢٩٠، والذى يسيطر عليه المعتدلون بالتوقيع على وثيقة أعربوا فيها عن تعاطفهم مع الشعب الأمريكى وطالبوا بحملة دولية لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة. وقد أدرك المحافظون هذا المخطط فسعوا إلى عرقلته لأنه يهدف إلى إيجاد حل سريع لقضية مازالت محل خلاف شديد على الساحة السياسية لغير صالحهم، ولكن لم يكن فى مقدور المحافظين الشروع فى ذلك إلا بعد أن هدأت موجة التعاطف الشعبى، وبات على الدولة الإيرانية أن تتعامل بشكل إستراتيجى مع المضاعفات التى سوف يخلفها إمتداد النفوذ الأمريكى الجديد فى آسيا على الأمن القومى الإيرانى.

إذاً لقد إتخذت إيران والحكومات العربية موقفاً إيجابياً من الحملة الدولية على الإرهاب وشاركت بشكل أو بآخر مع الولايات المتحدة فى الحرب على الإرهاب، وسعت فى نفس الوقت إلى إطلاق العديد من التصريحات التى تميز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للإحتلال، أى أن الموقف الإيرانى والعربى أيضاً الرسمى جسد رفض الإرهاب، على أن محاولات عدم الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة فى الحالة الفلسطينية باءت بالفشل، وبالمقابل، نجحت إسرائيل بأساليب التلاعب والخداع والتضليل فى استثمار أحداث سبتمبر للربط بين هجمات إرهابية مرفوضة ومقاومة مشروعة، ومن ثم خسر العرب بداية، فلم تتحقق مكاسب سياسية على صعيد القضية الفلسطينية من جراء المشاركة فى الحرب على الإرهاب.

إلا أن الدراسات الغربية التى ركزت على علاقة الإسلام بالإرهاب كان لها إتجاهين، الأول:يرى أن الإسلام دين سماوى يتضمن أخلاقيات سماوية سامية وليس هناك أى علاقة بين الدين كأيديولوجية والإرهاب كسلوك مثل كتابات "جون إسبوزيتو" وكذلك "شيرين هانتر"، وأما الاتجاه الثانى: فيربط مباشرة بين الإسلام والإرهاب وتغذيه الدراسات الصهيونية مثل

"معهد دراسات الإرهاب" الذى يرأسه "نتنياهو"، كما تناولت الأفلام الصهيونية قضية الكفاح الفلسيطينى لتربط بين الإرهاب الإنتحارى وبين المقاومة الفلسطينية.[1]

على أية حال وقفت إيران إلى جانب الصف العربى فى مواجهة الإرهاب وتأييد الولايات المتحدة فى مكافحته مع ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وكذلك عند ربط الإرهاب بالإسلام، ويمكن تفسير الموقف الإيرانى تجاه هذه المسألة فى ضوء ما يلى :

كان توجيه التهمة إلى الشرق الأوسط المسلم بعد ساعات من الحادث " إيذاناً " بتوسيع الشرق الأوسط. بحيث بات يضم إضافة إلى العالم العربي كل من إيران وباكستان وبنغلادش وجمهوريات القوقاز المسلمة. وهذا التوسيع هو رغبة أميركية دفينة إذ يجمع الدول النفطية، وأبعادها الإستراتيجية في المنطقة، في إطار مفهوم واحد هو "الشرق المسلم" وهو ضمناً وبعد حرب أفغانستان "الشرق الإرهابي". الذي يتوجب على دوله إستخراج براءات ذمة وشهادات حسن سلوك أميركية بالإستجابة لشروط لم تكن مطروحة قبل تلك الحرب. الأمر الذي شكل مفاجأة غير متوقعة لتلك الدول. دون أن يترك لها الوقت الكافى للتعامل معً هذه المتغيرات. حتى أمكن القول أن لكل دولة من دول المنطقة مأزقها الخاص منها على سبيل المثال[2]:

أ. المملكة العربية السعودية: بعد سنوات وجهود مضنية لمحاولات المملكة إعادة ترتيب البيت الخليجي والمسلم عامة (حل الأزمات الحدودية والتوسط في الصراعات والإنفتاح على الجيران... الخ) تأتي حرب أفغانستان لتفجر أزمة سعودية داخلية معقدة. فالجمهور السعودي في غالبه جمهور سلفي النزعة. وهو مشارك فاعل في الحركات الأصولية السلفية. ومنها حركة بن لادن الناشئة بمباركة وتشجيع أميركيين. والمتحولة بفعل ساحر إلى الشيطان الأكبر، وريث الشيوعية، بالنسبة لأمريكا. فكان من الطبيعي أن تتسبب هذه المفاجأة الأمريكية بإضطراب الداخل السعودي (تجلى ببعض الحوادث المتفرقة داخل السعودية). مع إعادة إحياء المطالبة بإخراج الأميركيين من الخليج. ويتضاعف إحراج المملكة بإنعدام

[1] - Liweijian, <u>Sept 11 incident and Middle East social trends of thought</u>, SIIs Journal, vol. 9, No 1, Feb 2002, P54-56.

[2]- السيد ياسين، <u>الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي</u>، القاهرة، دار ميريت، مكتبة الأسرة ٢٠٠٣، ص ١٨٣.

مراعاة الإدارة الأميركية لهذه الوضعية الخاصة. لدرجة التدخل المباشر لمضاعفة هذا الإحراج التي تبطن الرغبة في تفجير التناقضات السعودية. وذلك بهدف الضغط على المملكة لإطلاق اليد الأميركية في نفط المنطقة.

ب. العراق: تجاهلت أولى زيارات وزير الخارجية الأميركي، كولن باول، للمنطقة كل الأوضاع المتفجرة فيها ،بما فيها الإنتفاضة، كي تركز على الرغبة في ضرب العراق. لكن هذه الزيارة لم تكن مشجعة. فصحيح أن الإنتفاضة قد حولت إتجاه الرأي العام العربي من العراق بإتجاه فلسطين لكن مآسي الشعب العراقي لم تزل حاضرة في الأذهان. وها هي حرب أفغانستان تأتي لتضع الحدود لشكلية الإلتزام الأميركي بإتجاهات الرأي العام. وللحرج الأميركي بالتسبب في إحراج الحاكم أمام جمهوره[1] ".

وهذا يعيد النظر إلى السيناريوهات التي طرحت عام ١٩٩٨ لهذه الضربة. حيث تجنبها كلينتون بمرونته المميزة فإستبدلها بضربة محدودة هي ثعلب الصحراء. ومن هذه السيناريوهات إنزال كوماندوس أميركي لإغتيال الرئيس العراقي.

ج. سورية: تمكن الرئيس السوري الجديد من تخييب كل المراهنات التي عقدت على إحتمالات قصور أدائه وصعوبة ملء الفراغ الذي خلفه والده الراحل. إذ تمكن من إجتياز الإختبارات والأزمات الصعبة المعدة له مسبقاً. وبالرغم من الرغبة الإنفتاحية البارزة لدى القيادة الجديدة فإن أولى الهدايا الأميركية كانت التمديد لسورية على قائمة الدول الراعية للإرهاب. لكن الإحراج الأكبر هو المطروح بعد الحرب الأفغانية، والذي يدرج حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي كمنظمات إرهابية بما يشكل تهماً مباشرة لسورية.[2]

د. إيران: كان التجديد لإيران على قائمة الدول راعية الإرهاب رسالة أميركية تضمنت عدم كفاية إدارة بوش من كافة إصلاحات التيار الإنفتاحي للسيد خاتمي. في حين كان كلينتون

---

[1]- د. محمد السعيد إدريس، "آفاق الوضع السياسي العربي"، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة: المركز العربى الإقليمى للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد ١١٦- ١١٧، يوليو- ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٦٠

[2]- المرجع السابق، ص ١٨٤.

مشجعاً لهذه الإصلاحات ومتجاوباً معها. ومثل هذا التغيير لايمكنه أن يمر بدون تحفظات واستعدادات إيرانية. خصوصاً وأنه يتزامن مع حملة إسرائيلية شعواء حول ملكية إيران لأسلحة نووية وتطويرها لصواريخ باليستية. وبلغت هذه الحملة حدود الإعلان عن الرغبة الإسرائيلية في توجيه ضربة إلى إيران على غرار ضربتها للمفاعل النووي العراقي. و لا شك في أن مثل هذا التزامن يذكر بجملة المحاولات المهددة للإستقرار الإيراني. بدءاً بإثارة المشاكل الداخلية (بين التقليديين والإصلاحيين والمعارضة الخارجية وعرب الأهواز والأذربجانيين..الخ). بالإضافة إلى تلك الحدودية (الجزر الثلاث والنزاع على التشاطؤ على بحر قزوين خصوصاً). عداك عن أزمات العلاقات الخارجية الإيرانية المزمن منها والراهن. فإذا ما جاءت حرب أفغانستان وضعت جملة هذه الأزمات على نار ملتهبة. ومع ذلك فقد تحاشت القيادة الإيرانية المساهمة في إذكاء نار مشاكل جيرانها. فتصرفت بحذر بالغ متنازلة بذلك عن جملة مكاسب كانت ممكنة التحقيق لو هي اعتمدت المفهوم الضيق للمصالح. فاكتفت بالمكاسب التي تحققت بحكم ظروف تلك الحرب[1].

هـ باكستان: لم يكن سماح باكستان باستخدام أراضيها لشن الحرب على أفغانستان مفاجئاً. فقد سبق لها السماح في العام ١٩٩٩ لفرقة كوماندوس أميركية بالهبوط في مطار إسلام أباد إستعداداً لشن هجمات على أفغانستان. حيث صرح كلينتون في أعقاب حرب أفغانستان أن إدارته كانت قد أصدرت الأوامر بإغتيال بن لادن لكنها تراجعت بسبب درع بشري من النساء المحطن به. ولهذه المرونة الباكستانية علاقة مباشرة بنمط حليفتها الإستراتيجية (الصين). التي لم يصدر عنها أي إحتجاج لمخالفة بنود تعديلات حلف الناتو. التي تقر صراحة بعدم وجود مصالح للحلف على تخومها. بما يناقض مواقفها من حادثة الطائرة التجسسية الأميركية في فبراير ٢٠٠١. لكن هذا الموقف الباكستاني وضع البلاد في حالة إحتجاجية تقودها قبائل الباشتون والقوى الإسلامية، بشكل يهدد إستقرار باكستان.

ففي هذه الفترة بدأت تروج الولايات المتحدة الأمريكية لبعض المقولات مثل "أن حلفاً إسلامياً ، يضم باكستان وإيران والسعودية، يسعى للقضاء على إسرائيل بإستخدام الأسلحة

---

[1]- محمد أ. النابلسي، العلاقات العربية – الإيرانية بعد الحرب الأفغانية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ١٩١، شتاء ٢٠٠٣، صص ١٨٣-١٨٤.

النووية. وهذا الترويج ينطوي على مدلولات هامة، وأول هذه المدلولات هي الإشارة إلى خطورة أي تقارب بين الدول الفاعلة في المنطقة. هذه الخطورة التي تفسر الفيتو الأميركي المزمن على أي تقارب من هذا النوع. مع العمل المتواصل على تفجير التناقضات ،مختلفة الصعد، بين أطراف هذا التقارب المحتمل. ولعل التقارب العربي - الإيراني هو أخطر ما تخشاه الإدارة الأميركية. حتى أمكن القول أن إصلاحات الرئيس خاتمي قد خسرت المكافآت الأميركية لإقترانها بالتقارب مع السعودية ولمراعاتها للحساسيات العربية إجمالاً. هذه المراعاة التي بلغت أوجهها خلال وعقب حرب أفغانستان. حيث تجنبت إيران عرض مكاسبها في أفغانستان بالرغم من خلافاتها القديمة مع طالبان. وتوج تقارب ما بعد تلك الحرب بزيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني حميد كروبي إلى المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠٠١ وتصريحاته في تلك الزيارة.[1]

فمن الواضح أن الولايات المتحدة مصرة على إحراج السعودية لغاية التدخل في مناهج التعليم الديني. وهو تدخل لم تمارسه الدول الإستعمارية وهي في أوج سطوتها. كما أنها مصممة على المضي في إحتواء إيران عبر وسائل الإحتواء المتاحة. مضافاً إليها تحويل أوزبكستان إلى إسرائيل المنطقة (عقد البلدان معاهدة أمنية وسمحا بإنشاء قواعد أميركية بمباركة روسية). إذ يتوقع توظيفها لخدمة المصالح الأميركية في المنطقة كي تلعب دوراً مطابقاً لدور إسرائيل في المنطقة العربية. لكن الأخطر من هذه الضغوط المباشرة هي تلك الضغوط المتوقعة التي من شأنها أن تعيق وتعرقل رغبات التقارب وتحول دون ترجمتها العملية. هذه الضغوط التي تتمثل في توزيع التهديدات الأميركية في جميع الإتجاهات. وهي تهديدات كثيفة تجعل التوقعات ضرباً من ضروب اللامعقول.

ومن ثم ففي مواجهة هذه الحملة الشعواء على دول منطقة الشرق الأوسط فيما يخص القضاء على الإرهاب الدولي، إتخذت بعض الدول عدة خطوات للقضاء على الإرهاب.

---

[1]- محمد طلعت تركي، المحاولات الأمريكية لتحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي: أسباب الفشل ودلالاته، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد ٣٦ شتاء ٢٠٠٤ ، صـ ١٠٥.

وفي مواجهة العنف والتطرف الاجتماعي والفقهي والسياسي، قامت دول الخليج وخصوصاً السعودية والكويت بتطبيق حزمة متنامية ومتنوعة من السياسات، وفي نفس الوقت اتجهت الجماعات الإصلاحية والوسطية إلي التحرك عبر عدة سبل منها إدانة الإرهاب والعمليات المسلحة ضد الأهداف الغربية والمحلية الرسمية لأنها تتسبب في ضحايا عديدين من الأبرياء، كذلك فقد سعت إلي زيادة أنشطتها الدعوية وعلي مواقع الإنترنت وقام الكثيرون بمراجعة بعض الأفكار التي كانت متصادمة مع الحكومات لصالح توجه أكثر تصالحية سياسياً وخصوصاً بعد إطلاق سراحهم من السجون في أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين. وبعض الإصلاحيين الاجتماعيين وجهوا النقد لوجهة النظر الجهادية العنيفة التي تبنوها في السابق، واعتبروا أنفسهم قادرين علي إحداث توازن مع نفوذ المؤسسة الوهابية في السعودية أو علي الأقل إمكان العمل علي منع المؤسسة الدينية من تحدي الحكومة. وفي مجال الإصلاح السياسي، يتفق هؤلاء الإصلاحيون مع وجهة النظر التي تأخذ بها حكومات الخليج علي أهمية التدرج في عملية التطور الديمقراطي والتغيير السياسي، حيث يوجد إعتقاد سائد بأن التغيير السياسي السريع قد يؤدي إلي عواقب اجتماعية وسياسية سلبية علي بنية مجتمعات هشة اجتماعياً وما تزال في طور التشكيل كمنظومة حديثة خصوصاً وأن التوجهات والإنتماءات القبلية للعلاقات والتصرفات علي أساس قبلي لا تزال قوية، والقبلية السياسية تلعب دوراً مؤثراً في إدارة علاقة الدولة – المجتمع وفيما يتصل بعلاقات روابط وتجمعات السياسة والنفع العام ببعضها البعض[1].

وذلك يتضمن الإدراك بأن محاولة إستشراف إستراتيجيات مواجهة الإرهاب ومواصلة الإصلاح الاجتماعي والسياسي ينبغي أن تضع في إعتبارها ضرورة التوازن الدقيق بين تيارات المحافظة والتجديد وأن تطوير هذا التوازن أو نقله خطوات إلي الأمام لا يجب أن يكون مستفزاً إلي درجة كبيرة لاتجاهات وفئات معينة من المجتمع قد يفضي بها الإصلاح المتسارع اجتماعياً ودينياً علي وجه الخصوص إلي الإنتكاس والمقاومة. ومن هنا يمكن القول إن إستراتيجيات المواجهة مع الإرهاب والإصلاح يجب أن تمضي قدماً في تدعيم التفاهم الذي

---

[1]- محمد ظاهري، "أثر الإرهاب على الديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ٥، شتاء ٢٠٠٢، ص ١٣٥.

تحقق في السنوات الأخيرة بين الإصلاحيين السياسيين والإسلاميين من جهة وبين الليبراليين من جهة أخرى. ومن ثم فقد تبين أن قضية مكافحة الإرهاب الدولى كانت تعتبر من أهم القضايا التى حازت على اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد تزايد الجماعات المخربة فى كثير من الدول، ومن ثم كانت الدعوة إلى مكافحة الإرهاب وبشتى الصور والوسائل.

الخاتمة

-خاتمة -

العلاقات العربية الإيرانية أوجدتها العوامل الطبيعية مثل الموقع والجوار البيئى من ناحية تواجدها فى الشريط الشرقى من الخليج العربى وحدودها الطبيعية المتاخمة للحدود العربية، فهى من دول الجوار العربى، ودلائلها موجودة عبر التاريخ حتى جاء الإسلام لينفخ فى العرب والإيرانيين (والذين كانوا يسموا الفرس أو الإمبراطورية الفارسية) من روحهم ويجعلهم أقرب أمتين إلى بعضهما البعض من حيث المنظومة الحضارية والعقائدية، فمقومات العلاقات العربية- الإيرانية أمتن وأقوى وأشمل من أية علاقات تربط العرب بغيرهم من سائر الأمم وتربط الإيرانيين بمن سواهم. ومن ثم حاول الباحث فى هذه الدراسة بحث ودراسة السلوك التصويتى الإيراني من القضايا العربية المثارة على الساحة الدولية، وملاحظة مدى موافقتها أو عدم الموافقة عند التصويت على القضايا التى تهم أى من البلدان العربية، وذلك من خلال دراسة السلوك التصويتى الإيرانى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء هذه القضايا المتنوعة.

فقد حاولت الباحثة التعرض للسلوك التصويتى الإيرانى تجاه قضية الصراع العربى – الإسرائيلى، وهى التى تمثل القضية الكبرى فى المنطقة العربية، .وتبين منها أن الموقف الإيرانى ثابت دائماً تجاه هذه القضية سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى، فقد كان الموقف الإيرانى ثابتاً عند التصويت على هذه القضية على مدار السنوات المختارة فى هذه الدراسة، وإن كان هناك بعض التعارض والتذبذب فى الموقف الإيرانى فى بعض السنوات بما يتلاءم مع مصالحها على المستوى الدولى، والإقليمى والذى يرجع إلى وجود بعض المعوقات التى شهدتها العلاقات بين الجانبين العربى والإيرانى. فضلاً عن ذلك، تبين من وقائع التصويت الإيرانى أن اللهجة الإيرانية فى التعامل مع قضايا المنطقة العربية اختلفت باختلاف الفترات الزمنية للدراسة، ففى السبعينيات أيدت إيران قضية الشعب الفلسطينى المحتل ومقاومة الصراع، وفى الثمانينيات كانت التغيرات السياسية فى إيران لها تأثيرها على مساندة إيران للقضية إذ كانت الدعوة إلى مشروعية الكفاح المسلح ضد إسرائيل لاسترداد الحق. أما فى التسعينيات فقد

تخلت إيران عن لهجة الدعوة للكفاح المسلح، حيث ساندت القضية فى المحافل الدولية ودعت جميع الدول العربية والإسلامية إلى السعى لحل هذه القضية بطرق تخضع لقواعد القانون الدولى.

ويرجع إختيار الباحثة لدراسة السلوك التصويتى فى المنظمة الدولية وتحديداً الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى كون الجمعية العامة تضم جميع الدول على قدم المساواة وجميعها تُصَوت دون أى إستثناء سواء بالقبول أو الرفض أو الإمتناع، وإن كان الواقع العملى أثبت غير ذلك فى ظل نظام القطب الواحد الذى تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة العالمية، بخلاف الوضع الذى كان سائداً فى ظل القطبية المزدوجة حيث كان تواجد الإتحاد السوفييتى على الساحة الدولية كقطب يمثل النظام أو الكتلة الشرقية ومن ثم كان وجودها فى صالح الدول الضعيفة فى الأمم المتحدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو النواحى السياسية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الآن تسيطر على الأمم المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وإنفصال الولايات عنه وحصولها على استقلالها، ومن ثم على الجمعية العامة، وإن كان هذا لايمنع من معرفة ودراسة السلوك التصويتى الإيرانى على الموضوعات المثارة على الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن خلال هذه الدراسة تبين أيضاً أن إيران تساند القضايا العربية وتقف إلى جانب الصف العربى فى القضية الفلسطينية، فعند ملاحظة التصويت الإيرانى على هذه القضية خلال الفترة من عام ١٩٧٥-١٩٧٨، أو فى الفترة من عام ١٩٨٥-١٩٨٨، أو فى الفترة من عام ١٩٩٠-٢٠٠١ أن إيران تساند القضية الفلسطينية وظهر هذا من تتبع نمط التصويت الإيرانى على الرغم من الخلافات والمشاكل التى شابت العلاقات الإيرانية- العربية خلال الثمانينيات، إلا أنه مع بداية التسعينيات ومع أزمة الخليج الثانية حاولت إيران من جانبها كسر حاجز العلاقات مع الدول العربية، وتحديداً دول الخليج وحدث نوع من التقارب الإيرانى العربى شوهد أحد معالمة عند التصويت على القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها القضية الفلسطينية.

وإن كان موقف إيران اختلف فى عهد الشاه عن عهد الثورة الإيرانية ومحاولة الوقوف بجوار القضية الفلسطينية، حيث كان الملحوظ أن شاه إيران كان يعتبر نفسه أول نصير وصديق

لإسرائيل فى المنطقة، واختلفت هذه النظرة بعد الثورة الإسلامية وتولى الإمام الخومينى الحكم بعد رجوعه من المنفى، فتغيرت وجهة نظر الدولة الإيرانية من القضايا العربية، وبخاصة مشكلة فلسطين حيث تم مناصرتها فى كافة المحافل الدولية، وقيامها بتقديم الدعم المالى لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد الإعتراف بها عالمياً .

من ناحية أخرى وجد عند التصويت الإيرانى على قضايا حقوق الإنسان أن إيران تساند أوضاع حقوق الإنسان فى فلسطين واللاجئين دون التطرق إلى حقوق الإنسان داخل الدول العربية، استناداً إلى دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمراعاة أوضاح حقوق الإنسان في إيران، كانت إيران تعتبر أن قضية حقوق الإنسان من القضايا الشائكة ولا تستحق التدخل الدولى لحمايتها بدعوى التحول الديمقراطى أو الوقوف إلى جانب الجماعات التى تعانى من التمييز وخلافه، ويرجع هذا إلى طبيعة النظام السياسى الإيرانى المحافظ الذى رأى فى مناقشة هذه القضية تدخلاً فى الشأن الداخلى وهو ما أيدته الرؤي العربية عند التصويت على هذه المسألة. أما فى خلال التسعينيات ركزت الدراسة على توضيح الموقف الإيرانى فيما يخص قضية حقوق الإنسان فى فلسطين والعراق، وكان طبيعياً أن يتلاقى الموقف الإيرانى مع الموقف العربى عند التصويت على هذه القضية ويتلاقى مع كثير من الدول الأعضاء فى الجمعية العامة، فإيران تقف دائماً إلى جانب القضية الفلسطينية وتستنكر دوماً الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، وتقف ضد سياسة الولايات المتحدة التى تكيل بمكيالين عند مناقشة أوضاع حقوق الإنسان فى فلسطين، باعتبار أن موضوع حقوق الإنسان من أول الحقوق المصانة فى الإسلام للفرد مثل حقه فى العيش حياة كريمة دون إعتداء على ملكه أو حريته أو على أرضه، وحقه فى الحرية والتملك، وإبداء الرأى والمشورة، وعدم إغتصاب مايملك أو طرده أو تشريده من ملكه، وحقه فى الوطن وحمل جنسية الوطن الذى ينتمى إليه ، وحقه فى تقرير مصيره، وهذه الحقوق جميعها هى حقوق لصيقة بالإنسان لا يمكنه النزول أو التنازل عنها وقد ورد النص عليها فى القرآن الكريم والسنة المطهرة بصرف النظر عن الديانة أو الجنس أو اللون حيث سوى الإسلام بين البشر فلا فضل لعربى على أعجمى أو لأبيض على أسود إلا بالتقوى فالناس جميعهم سواسية كأسنان المشط كما ورد فى القرآن الكريم والسنة المطهرة. فهذا هو ما جعل إيران كدولة مسلمة تتمسك بحق الشعب الفلسطيني فى حياة كريمة

وطالبت بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم دون توطينهم في بلاد أخرى، وطرد المحتل الصهيوني الغاضب من أرضهم العربية المحتلة وجعل القدس عاصمة لفلسطين وليس لدولة سواها، فموقفها من حقوق الشعب الفلسطيني كان موحداً ودائماً في صالح الشعب الفلسطيني بمد يد العون له ولم يذكر أن هناك حالة تخص الشعب الفلسطيني في كافة القرارات الصادرة من الأمم المتحدة صوتت ضدها إيران أو كان لها موقف مخالف فيه مساس بحقوق الشعب الفلسطيني.

أما قضية حقوق الإنسان في العراق فقد لوحظ أنه خلال التسعينيات وبعد الحظر الذي فرض على العراق، وما عاناه الشعب العراقي من الأمراض ونقص الغذاء واستمرار الانتهاكات لحقوق الشعب العراقي من قبل المنظمة الدولية خاصة برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أدارته الولايات المتحدة الأمريكية كان خير دليل على سيطرة الولايات المتحدة على المنظمة الدولية الأمر الذي أفقدها مصداقيتها لكثير من الدول ، فضلاً عن تدهور أوضاع حقوق الإنسان في ظل رئاسة صدام حسين لها، وهذه الفترة كانت تخشى إيران على الشعب العراقي من تسلط النظام الحاكم والإنتهاكات الشديدة للمدنيين العراقيين، وكان هذا الموقف ليس فقط على الجانب الإيراني وإنما أيضاً على المستوى العربي والدولي.وذلك على الرغم من فترة الصراع على الحدود بين كل من العراق وإيران في حرب الثمان سنوات بينهما ، إلا أنها لم تَتْخَلَ عن موقفها كدولة مسلمة تجاه الشعب العراقي المسلم في ظل محنة الحروب الأمريكية على العراق، وإن كان التاريخ خير دليل وخير شاهد على مدى الصراعات التي اندلعت بين العراقيين وإيران، وإيران لن تنسى في أي يوم من الأيام أن حرب الثماني سنوات قد أرهقتها وكانت سبباً في تأخر التنمية الاقتصادية فيها نظراً لما تكبدته إيران من أنفس ومال وسلاح وعتاد كان سيكون له أثره في التنمية الاقتصادية وتركت ظروفاً اجتماعية سيئة للإيرانيين لما خلفته الحرب بينهما على الحدود، فبالرغم من ذلك وقفت إيران بجانب الشعب العراقي في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق بعد الحرب الأمريكية على العراق والقبض على شرطي الخليج المخلوع صدام حسين ديكتاتور العراق.

كما تبين من دراسة السلوك التصويتي الإيراني سالف البيان في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال فترة الدراسة أن المتغيرات الإقليمية كانت هي العامل الحاسم والأهم في

بيان السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية أكثر من المتغيرات الداخلية أو الدولية فى توجهات تصويتها على تلك القضايا. حيث إن التغيرات التى شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة ساهمت – إلى حد كبير– فى حدوث تقارب عربى إيرانى. فالحرب العراقية الإيرانية، تركت شرخاً كبيراً فى العلاقات العربية -الإيرانية، وهو ما حاولت إيران من جانبها أن تعيد بناءه، ومن ثم كانت هناك رغبة قوية لعودة العلاقات، وعملت على الوقوف إلى جانب الصف العربى فى المنظمات الدولية. أما خلال فترة التسعينيات ساهمت حرب الخليج الثانية فى حدوث تقارب كبير بين الجانبين تمثل فى المحاولات الإيرانية لعودة العلاقات تمثل فى عقد اتفاقات أمنية بين إيران وبعض دول الخليج، محاولة عودة العلاقات مع مصر تمثل فى المقابلات المتشركة بين القيادتين المصرية والإيرانية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى، والأمم المتحدة، كما رأت إيران أنه يمكن أن تلعب دوراً قوياً فى المنطقة يساهم فى أن تكون الحليف الأول والأقوى للدول العربية، وبالتالى يمكنها أن تلعب دوراً رائداً فى منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم جاءت وقائع التصويت الإيرانى فى الغالب بالتأييد للقضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول منها وهو بعنوان " محددات السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية، وينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث متتالية، تعرضت الباحثة فى المبحث الأول منها للتعريف بالسلوك التصويتى .وفى المبحث الثانى تناولت محددات السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية من حيث المحددات الداخلية كالعامل الجغرافى أو المحدد السكانى أو الوضع الاقتصادى أو الأيديولوجية أو طبيعة النظام السياسى، وفى المبحث الثالث: تناولت المحددات الإقليمية للسلوك التصويتى ومنها الجوار الجغرافى، والتكتلات الإقليمية فى المنطقة، وطبيعة النظام الإقليمى ومدى تأثره بالنظام الدولى. وفى المبحث الرابع تناولت المحددات الدولية للسلوك التصويتى ومنها طبيعة النظام العالمى السائد، والعولمة. وفى المبحث الخامس تعرضت الباحثة للكتل التصويتية الجديدة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فبعد أن كانت هذه التكتلات قاصرة على التكتلات الأيديلوجية تنوعت هذه التكتلات باختلاف النظام العالمى السائد فمنها التكتلات الإقليمية والتجمعات الفرعية والمنظمات الإقليمية .

وتناول الفصل الثانى وهو بعنوان " السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من عام ١٩٧٥-١٩٧٨. فى مبحثين، تناولت الباحثة فى المبحث الأول : قضية الصراع العربى – الإسرائيلى.وفى المبحث الثانى : قضية حقوق الإنسان. ووجدت الباحثة أن الموقف الإيرانى من قضية الصراع العربى الإسرائيلى تكاد تكون ثابتة وواحدة ومؤيدة للشعب الفلسطينى ومناهضة لسياسة إسرائيل فى المنطقة وذلك بعد حدوث الثورة الإيرانية ورجوع الخمينى وصعوده ليكون الأب الروحى للثورة ومن ثم كان المرجع الدينى لهم فهو إمام الإيرانيين وموقفهم واحد من الصراع العربى الإسرائيلى، وقد طالبت إيران بضرورة إنضمام إسرائيل لمعاهدة منع الإنتشار النووى لأنها الدولة الوحيدة التى تمثل الخطر على دول منطقة الشرق الأوسط بما فيهم الدول الغير مواجهة، وهذا بخلاف موقف إيران فى عهد الشاه حيث كان يعتبر أن إيران أكبر عميل لإسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وكان بينهما علاقات اقتصادية واسعة وكان منها تصدير أكبر كمية من البترول لإسرائيل وعند موته كانت إيران دائنة لإسرائيل بقيمة البترول التى كان تصدره لها، ولكن سرعان ما تغير هذا الموقف بعد قدوم الثورة الإسلامية.

أما الفصل الثالث من الدراسة فتناولت السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨، فى مبحثين متتاليين.فى المبحث الأول: يتناول قضية الصراع العربى- الإسرائيلى. وتناولت فى المبحث الثانى قضايا حقوق الإنسان التى ظهرت فى الثمانينيات. وفى الفصل الرابع وهو بعنوان" السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١، ركزت الدراسة أيضاً على قضية الصراع العربى الإسرائيلى، وقضايا حقوق الإنسان والإرهاب الدولى، وعلى الرغم من التصويت الإيرانى والذى كان متوافقاً فى كثير جداً من الحالات ومتفق مع الرؤية العربية، إلا أن العلاقات العربية الإيرانية ما زالت تعانى من بعض المشاكل والتى تحتاج إلى رؤية شاملة من الجانبين لتقريب وجهات النظر بصددها ومنها:

- تعميق التقارب بين المذاهب الإسلامية، وإعادة تنظيم علاقاتها بعضها البعض عبر النكوص إلى الزمن التاريخى الذى تفجرت فيه الخلافات، ونشر الفهم الصحيح للدين

الإسلامى الحنيف وأن المسلمين أخوة ومصلحتهم واحدة، وعدم نشر الأفكار المغرضة التى تمس الإسلام والمسلمين، بين أهل السنة والشيعة.

— التنسيق والدعم المتبادل فى مواجهة الأزمات فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة الحروب والتهديدات المتفرعة عنها، ونشر مبدأ المعونات الدولية فى حالة الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات فى الدول الإسلامية والعربية.

— محاولة إيجاد حل سلمى لمشكلة الجزر الثلاث المختلف على ملكيتها بين إيران والإمارات العربية المتحدة، وهى طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبى موسى، بحيث لاتكون هذه المشكلة فرصة لتدخل أجنبى من قبل الدول الأجنبية التى لها مصلحة فى أن يكون لها تواجد أمنى فى المنطقة.

— تأمين حرية الملاحة الإيرانية فى مضيق هرمز من خلال معاهدة دولية ملزمة لكافة الأطراف، التى لها مصالح على هذا المضيق، ووعى الدول الخليجية بالحد من السيطرة الأمريكية أو الأجنبية على هذه المناطق سواء عسكرياً أو اقتصادياً،ومحاولة النهوض من الغفلة التى تعيش فيها، ونفض غبار الإستعمار الأمريكى من أراضيها.

— مراعاة الرغبة الإيرانية بإطلالة أوسع على العالم سواء عبر الأوبك أو منظمة المؤتمر الإسلامى أو غيرها من المنابر المشتركة بينها وبين الدول العربية،ومعاملة الدولة الإيرانية كدولة مسلمة لها ما للدول المسلمة والعربية من حقوق وعليها ما على الدول الإسلامية والعربية من واجبات .

— وضع نهاية لسياسة الردع التسليحى المتبادل، وهى مصدر الحذر المتبادل بين الطرفين، وصولاً لطموح إرساء نظام أمنى للمنطقة يَقيها خطورة التدخل العسكرى الأجنبى فيها، ووضع حد للتسلح النووى الإسرائيل بما يهدد المنطقة بأسرها تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية.

— العودة للإشتراك فى سياسة الحفاظ على الوضع القائم الذى يمنع تفتيت المنطقة وفق الرغبة الأمريكية وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١،خاصة وأن أمريكا تريد أن تنشر مبدأ العولمة بنشر مبادئها والسيطرة على الاقتصاد فى ظل هذا المبدأ الذى يخدم مصالحها بالطرق الودية أو نشر حالة الفوضى والحرب تحت ستار نشر الديموقراطية

- توافر فرص التعاون على حل المشاكل الحدودية ومشاكل الأقليات فى المنطقة، نظراً لكون هذه المشاكل هى التى تفتح الأبواب أمام التدخل الأجنبى فى شؤون المنطقة، وتعطى الفرص لهذه الدول الأجنبية بمحاولة إيجاد الطرق والوسائل للتدخل فى هذه المنطقة والإستفادة من ثرواتها ونشر الديمقراطية التى ترضيها كما حدث فى العراق وهى ديمقراطية مزيفة ليس الهدف منها سوا إمتلاك ثروات هذه الدول والنهوض اقتصادياً على حساب ثرواتها ووضع هذه الدول فى حالة تخلف وتدهور اقتصادى ونشر الفوضى فيها.

قائمة المصادر

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١-الوثائق:

١- الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة بلجانها وهيئاتها المختلفة.

٢- الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ١٩٨٥، منشورات الأمم المتحدة، الملحق رقم ٢(E/1985/2) الفصل الثانى، الفرع ألف.

٣- بيان الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، يقول فيه:" كي نتمكن من إلحاق الهزيمة بالإرهاب، لا بد من بذل جهود مستمرة ووضع إستراتيجية واسعة توحّد جميع الدول."، ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١.

٤- حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المجلد ١٩٨، منشورات الأمم المتحدة (A.81.Ix.A) التذييل السابع.

٥- قرارات قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي والقدس الشريف والمقاطعة الإسلامية لإسرائيل، الصادرة عن الدورة ٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٨٨.

٦- القرارات والمقررات الخاصة بدورتي ٤٢، ٤٣ لعامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢-الكتـــــب

١- ابراهيم أبو حليوه، القدس فى السياسة الأمريكية،١٩٤٧-٢٠٠٠،بيروت: الطبعة الأولى،٢٠٠١.

٢-د. أبو القاسم قاسم زاده، مواقف إيران تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، فى د. محمد السعيد إدريس (محرر)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

٣- د.أحمد ثابت، " العرب وإيران : هيمنة الأمن وفراغ القوة " فى د. مصطفى كامل السيد (تنسيق وتحرير) حتى لا تنشب حرب عربية اخرى .. من دروس حرب الخليج أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢.

٤- أحمد طه محمد، التحولات العالمية والصراعات الاقليمية فى آسيا، فى محمد السيد سليم (محرر) أسيا والتحولات العالمية، (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية) ١٩٩٨.

٥- د.أحمد عبد الونيس شتا، نمط التصويت المصرى – اليابانى فى الأمم المتحدة ، فى (السيد صدقى عابدين محرر)، العلاقات المصرية اليابانية،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة)، ٢٠٠٠.

٦- د. أحمد يوسف أحمد، النظام العربى وأزمة الخليج، فى: د. أحمد الرشيدى(محرر)، الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢).

٧- ——————————، الإطار السياسى للتعاون الاقتصادى العربى فى : طاهر كنعان (مراجعة وتقديم)، التعاون الاقتصادى العربى وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٨- إبراهيم حامد المغازى، " جمهورية إيران الإسلامية"، فى د. محمد السيد سليم، د. رجاء ابراهيم سليم(تحرير) الأطلس الآسيوى (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٩- د. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت)،١٩٧٩.

١٠- الأمم المتحدة وقضية فلسطين، الأمم المتحدة،نيويورك، إدارة شئون الإعلام، ١٩٩٥.

١١- السيد ياسين، الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة، دار ميريت، مكتبة الأسرة ٢٠٠٣.

١٢- أنتونى كوردزمان، العلاقات العسكرية الإيرانية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٥.

١٣- باسكال يونيفاس، إدارة العجز" نهاية الطموحات العالمية والإستراتيجية، ترجمة د. صالح السنوسى،ليبيا، منشورات جامعة قاريونس ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

١٤- د. باكينام الشرقاوى، تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية على العلاقات العربية ، فى " جمال زكريا قاسم، ويونان لبيب رزق(محرران) العلاقات العربية الإيرانية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

١٥- د. بطرس غالى، الكتل الدولية فى الأمم المتحدة، سلسلة كتب سياسية، القاهرة، الكتاب السابع، غير مبين تاريخ ودار النشر.

١٦- د. ------------ التنظيم الدولى - المدخل لتنظيم الدول، دراسة التنظيمات الدولية،القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى، ١٩٥٦.

١٧- جامعة القاهرة، رؤية جامعة القاهرة فى تحديث الدولة المصرية، الجزء الأول، القاهرة، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١.

١٨- جمال الدين حسين، حرب تحرير الكويت - حرب تدمير العراق: القصة الكاملة للصراع، القاهرة ، مكتبة مدبولى، ١٩٩١.

١٩- جمال سند السويدى، إيران والخليج، البحث عن الإستقرار، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الشارقة ،١٩٩٦.

٢٠- جميل مطر ود. على الدين هلال (محرران)، الأمم المتحدة ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

٢١- د.حسن أبو طالب، الصراع العربى - الاسرائيلى عناصر الاختلاف والتوافق بين مصر وإيران أسئلة وأفكار للبحث والنقاش، فى محمد السعيد أدريس(محرر) تطوير العلاقات المصرية- الإيرانية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٢.

٢٢- د.حسن نافعة، محاضرات فى التنظيم الدولى، القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٢٣- ------------------ ، أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد،القاهرة، الدار العربية للطباعة والنشر،١٩٩٢.

٢٤- - حقوق الإنسان والخدمات الاجتماعية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٤.

٢٥- د.زكى هاشم ، الأمم المتحدة ، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥١.

٢٦- د. سامى عفيفى حاتم، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،القاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٣

٢٧- د.سعيد النجار، التعاون الاقتصادى العربى فى ظل البيئة المؤسسية العالمية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦.

٢٨- د. سعيد الصباغ، تاريخ إيران السياسى ١٩٠٠- ١٩٤١، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.

٢٩- د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤.

٣٠- شيرين عبد النعيم، العلاقات العربية الإيرانية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية ،١٩٩٣.

٣١- صالح المانع، البعد الأيديولوجى فى العلاقات السعودية الإيرانية، فى: جمال سند السويدى (إعداد) إيران والخليج : البحث عن الإستقرار،أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

٣٢- د. عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، دار النهار، الطبعة الأولى ،١٩٩٧.

٣٣- د. عبد الخالق عبد الله، المبادرات والاستجابات فى السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبى: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات، العدد ٦٥، ٢٠٠١.

٣٤- د. عبد العليم محمد، مصر وإيران والصراع العربى الإسرائيلى، فى د. محمد السعيد إدريس (محرر)، فى: تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

٣٥- د. عبد الواحد الفار، التنظيم الدولى، القاهرة، عالم الكتب ١٩٧٩.

٣٦- د. على الدين هلال وآخرون، العرب والعالم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٣٧- د. على الدين هلال، د. بهجت قرنى ، السياسة الخارجية للدول العربية(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢.

٣٨- د. عبد الملك عودة، الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧.

٣٩- د.عماد جاد، إتجاهات التكامل الإقليمى فى آسيا، فى محمد السيد سليم (محرر) أسيا والتحولات العالمية، (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ، ١٩٩٨.

٤٠- ـــــــــــــــــ، (محرر) الاتحاد الأوروبى من التعاون الاقتصادى إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ٢٠٠١).

٤١- مارسيل مرل، ترجمة خضر خضر، السياسة الخارجية، بيروت: جروس برس، د.ت.

٤٢- مجموعة باحثين، العلاقات العربية- الإيرانية، الإتجاهات الراهنة وآفاق المسقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر،١٩٩.

٤٣- د. محمد أمين الميدانى، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، البرنامج العربى، فرنسا، المعهد الدولى لحقوق الإنسان، ستراسبورج، ١٩٩٠.

٤٤- محمد التابعى، السفارات فى الإسلام، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٨.

٤٥- د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية،القاهرة، بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٣.

٤٦- محمد حسنين هيكل، مدافع آيه الله .. قصة إيران والثورة، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨.

٤٧- د. محمد سعيد الدقاق ومصطفى حسين سلامه، المنظمات الدولية المعاصرة، القاهرة، دار المعارف بالاسكندرية، دون سنة نشر.

٤٨- د. محمد عبد السلام، القوة،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، موسوعة الشباب، العدد ١٥، ٢٠٠٢.

٤٩- د. محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز فى عالم متغير،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

٥٠- د. مدحت أحمد حماد، إيران والصراع العربى الإسرائيلى: دراسة فى الأيديولوجية والسلوك، فى د. نازلى معوض (تقديم وتحرير) علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، ١٩٩٨.

٥١- د.منذر عنبتاوى، الإنسان قضية وحقوق، دفاعاً عن حقوق الإنسان فى الوطن العربى، تونس، المعهد العربى لحقوق الإنسان، ١٩٩١.

٥٢- د. ناصيف حتى، الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المتشابهة فى جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠.

٥٣- د. نفين مسعد، العلاقات الدولية للدائريتين العربية والإيرانية وحساسية المصالح الدولية للعلاقة بينهما ، (فى مجموعة أجنبية، العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، مايو ١٩٩٦.

٥٤- د. --------------- الرؤية الإيرانية لأمن الخليج ،أبو ظبى: مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٥٥- د.وحيد عبد المجيد، المتغيرات السياسية الدولية فى الحقبة الراهنة، فى (مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة (محرران) ، العرب ونظام عالمى جديد،(القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٥٦- -----------------، حروب أمريكا بين بن لادن وصدام حسين، القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣.

٥٧- د. ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمى الجديد، فى:د.محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمى الجديد (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

٣- الدوريـــــات

١- د. أحمد إبراهيم محمود، "الكونغو الديمقراطية: تحديات الإصلاح السياسي"،القاهرة، مجلة الديمقراطية، العدد السادس، ربيع ٢٠٠٢.

٢- أحمد السكرى، الإنتشار النووى: هل الدور القادم على الشرق الأوسط، قراءات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٦١، ٢٠٠٠، ، ٢٠٠٠.

٣- د.أحمد السمان، المنظور الإيرانى للتحالف التركى- الإسرائيلى، مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة ٢، العدد٢٣، يونيو ٢٠٠٢.

٤- د.أحمد صدقى دجانى، القضية الفلسطينية فى العلاقات العربية - الإيرانية، ورقة مقدمة إلى ندوة " العلاقات العربية- الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، المستقبل العربى، بيروت، ١٩٩٦.

٥- لواء ا.ح. أحمد عبد الحليم، ضبط التسلح وإشكالية التفوق النوعى الإسرائيلى، السياسة الدولية، القاهرة، السنة ٢٩، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣.

٦- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم ٢، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة ١٩٩٦.

٧- العولمة وتأثيرها على إيران، مختارات إيرانية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، السنة١، العدد ٩، أبريل ٢٠٠٠.

٨- - المختار المطيع، محاولة فى تفسير طبيعة النظام الدولى الجديد وموقع العرب منه، مجلة الوحدة، بيروت، السنة ٨، العدد ٩٠، مارس ١٩٩٢.

٩- أحمد نافع، النظام الإقليمى العربى التحدى والإستجابة، كراسات إستراتيجية، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١١٠، ٢٠٠٢.

١٠- أدمون غريب،الإعلام الأمريكى، المستقبل العربى، بيروت، العدد ٢٦٠، أكتوبر ٢٠٠٠.

١١- أسامه عبد الرحمن، الإنسان العربي والتنمية :حقوق الإنسان ركيزة محورية لأى إنطلاقة تنموية ، المستقبل العربى، بيروت، السنة ١٢، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٠.

١٢- التحولات الجيوبولتيكة والأمن القومى فى إيران، شئون الشرق الأوسط ، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٤، يونيو ١٩٩٩.

١٣- آلان غريس، النفط مقابل الغذاء: القضية الحقيقية لدين غير مشرق، المستقبل العربى،بيروت، العدد ٢٦٥، مارس ٢٠٠١.

١٤- د. بطرس بطرس غالى، القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٤، أبريل ١٩٧١.

١٥- د. برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية فى المنطقة العربية، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٤٨، يونيو ١٩٩١.

١٦- بومنذ ارش، عبد الوند بهرون، بهلوان عيسى، التقاطع الجيوبولتيكى الإيرانى - الأمريكى ، شئون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد ٨٤، يونيو ١٩٩٩.

١٧- د.جمال على زهران، ثورة المعلومات بين أمن وسيادة الدولة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد السادس، ربيع ٢٠٠٣.

١٨- ل. د. .حسام سويلم، "أبو غريب والعسكرية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤.

١٩-حسين معلوم، الدول والمناخ العالمى الجديد... الطريق الثالث وفرص الخلاص، مجلة شئون عربية، القاهرة ، العدد ١٠٧، سبتمبر ٢٠٠١.

٢٠- د.حسن نافعة، المنظمات الدولية وقضايا التنمية فى دول العالم الثالث، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٦٢ ، أكتوبر ١٩٨٠.

٢١- د. حمدي عبد الرحمن حسن، " ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا "، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣١، يوليو ١٩٩٣.

٢٢- خليل إسماعيل، قضية القدس: البداية والجذور، مجلة شؤون عربيّة، القاهرة، العدد ٥٢، ديسمبر ١٩٨٧.

٢٣- رسلان خضور، سمير ابراهيم حسن، مستقبل العولمة، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، بيروت، السنة الثانية، العدد، ٧، يوليو ١٩٩٨.

٢٤- رضا محمد هلال، "الدولة والديمقراطية فى أمريكا اللاتينية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد الثالث، صيف ٢٠٠١.

٢٥- رمضان الألفى، العولمة والأمن: الانعكاسات السلبية والإيجابية، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٩٩٨،٧٢.

٢٦- د. سمعان بطرس فرج الله، الازمة المالية فى الامم المتحدة، السياسة الدولية، القاهرة عدد ١، يوليو ١٩٦٥.

٢٧- صباخ زنكنة، التعاون فى المجال الإسلامى من المنظور الإيرانى، المسقبل العربى، بيروت، السنة (٢٥)، العدد (٢٧٩) مايو ٢٠٠٠.

٢٨- طلال عتريس، التصوز العربى الإيرانى(التصورات القومية والقطرية) ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة(٢٥) العدد (٢٧٩) مايو ٢٠٠٠..

٢٩- عبد القادر فهمى، " العراق وإيران" التنوع الاقتصادى يواجه بسياسات الحصار والعزلة الدولية"، تقديرات استراتيجية، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العددان ٦٤-٦٥، ١٥ نوفمبر-١ ديسمبر ١٩٩٧.

٣٠- د.عبد الله الأشعل، "مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب فى ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥.

٣١-عبدالله صالح، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣.

٣٢- عبير بسيوني،الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢، يناير ١٩٩٧.

٣٣- د. عطيه حسين أفندى، دور الأمم المتحدة فى المجال الاجتماعى فى(علا أبو زيد(محرر) القيم الاجتماعية والأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، سلسلة قضايا التنمية(١)، (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٥.

٣٤-----------------، الأمم المتحدة وقضايا الجنوب، قضايا التنمية (٢)،(
القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، ١٩٩٦.
٣٥- على أصغر محمدى، إيران ومصر والقضية الفلسطينية ، مختارات إيرانية، القاهرة، العدد ٢٢ ، مايو ٢٠٠٢.
٣٦- د. عمرو الجويلى، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات، السياسية الدولية، القاهرة، عدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤.
٣٧-د. عمرو حمزاوى، الاتحاد الأوروبى: إشكاليات التوسع وسيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤.
٣٨- عمرو على، المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية (النيباد)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢.
٣٩- غطاس أبو عيطه، المعادلة الإقليمية الجديدة والتقارب العربى- الإيرانى، مجلة شئون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٦٧، نوفمبر ١٩٩٧.
٤٠- فيليس بنيس، ستيفين زبونس، مارثا هانى، بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١.
٤١- د. محمد أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد إنتهاء الحرب الباردة"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠.
٤٢- د. محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩.
٤٣- --------------- ، " معذرة للتكرار : لماذا إيران للمرة الثانية ؟."، مختارات إيرانية القاهرة، السنة الأولى العدد ١١ يوليو ٢٠٠١.
٤٤- محمد أ. النابلسى، العلاقات العربية - الإيرانية بعد الحرب الأفغانية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ١٩١، شتاء ٢٠٠٣.

٤٥- محمد طلعت تركي، **المحاولات الأمريكية لتحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي: أسباب الفشل ودلالاته**، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد ٣٦ شتاء ٢٠٠٤ .

٤٦- د. محمد فتح الله الخطيب، **القوى السياسية فى الأمم المتحدة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، العدد ١١٤، فبراير ١٩٦٢ .

٤٧- د. محمد نعمان جلال، **حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق**، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو ١٩٩٣.

٤٨- محمد وفيق حسنى، **النظام الاقتصادى الدولى الجديد**، المجلة المصرية للقانون الدولى، القاهرة، السنة ٣٣، ١٩٧٧.

٤٩- محمود خليل، **الأمن القومى العربى والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة**، السياسية الدولية، القاهرة، السنة ٣٧، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١.

٥٠- د.محمود سريع الرقيم، **الأمن القومي الإيراني**، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة (٢٥)، العدد (٢٧٩) مايو ٢٠٠٠.

٥١- ---------------(منسق)، ياسر قصير (مترجم) " **التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران**" ، ندوة عقدت فى طهران صيف ١٩٩٨فى : شؤون الأوسط (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد ٨٤، ١٩٩٩.

٥٢- **مختارات إيرانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ، أعداد متفرقة ١٠، ١٥، ٢٧، ٢٩،٣٠، ٣١،٣٢،٣٤، ٣٥، ٣٦، يونيو ٢٠٠١.

٥٣- مختار عزيز ووجيه كوثرانى، **القطبية العالمية والهيمنة على منابع** النفط، مستقبل العالم الإسلامى، سوريا، العدد ١، شتاء ١٩٩١.

٥٤- د.مصطفى علوى، **العلاقة بين الأمن والتنمية**، مجلة النهضة (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد ٦ ، يناير ٢٠٠١.

٥٥- مهدى زكريا، **إيران وعولمة حقوق الإنسان**، مختارات إيرانية، القاهرة، السنة الأولى، العدد ١١ يونيو ٢٠٠١.

٥٦- ميشال نوفل، **إيران والمجال الآسيوى**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٢٧، مارس ١٩٩٤.

٥٧- ــــــــــــ ، العلاقات العربية- الإيرانية: الواقع والآفاق، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ١٠٦، ربيع ٢٠٠٢.

٥٨- د.نايف على عبيد، القرية الكونية: واقع أم خيال، المستقبل العربى، بيروت، العدد ٢٦٠، أكتوبر ٢٠٠٠.

٥٩- نبيه الأصفهانى، يوميات الحرب العراقية الإيرانية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٥ ، يوليو ١٩٨٦.

٦٠- ــــــــــــــــ ، الغزو العراقى للكويت: الأبعاد والنتائج: وثائق خاصة بالأزمة ملف العدد، السياسة الدولية، القاهرة ، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.

٦١- د. نفين مسعد، السياسات الخارجية تجاه إيران، المستقبل العربى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة (٢٥) العدد ٢٧٩ مايو ٢٠٠٠.

٦٢- هانئ رسلان، موقع القدس من المفاوضات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة ٢٩، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣.

٦٣- هوشنك أمير حمدى، سياسة إيران الاقليمية، مجلة شئون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٢٧، مارس ١٩٩٤.

٦٤- د.ودودة بدران، أزمة الخليج والنظام الدولى، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلس النشر العلمى بجامعة الكويت، المجلد ١٩، العدد الأول والثانى (ربيع - صيف ١٩٩١.

٦٥- د. ياسين العيوطى، أفريقيا فى عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١.

٤ – مصادر أخرى

(أ) – الرسائل العلمية :

١- د. أحمد عبد الونيس شتا، الدولة العاصية دراسة في التعارض بن مواقف الدول والتزاماتها الدولية في الأمم المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٢- أحمد مجدى السكرى، تأثير العلاقات الإيرانية – التركية على النظام الإقليمى العربى فى التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- أيمن إبراهيم الدسوقى، السلوك التركى تجاه القضايا العربية فى الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠٠١.

٤- خالد العواملة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢.

٥- د.خديجة أحمد الهيصمى، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية: دراسة تطبيقية عن سياسة اليمن فى منطقة البحر الأحمر (١٩٧٠-١٩٩٠)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

٦- خليفة عبيد دلموك الكتبى، العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية وأثرها على الأمن القومى لدولة الإمارات العربية المتحدة،رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٨.

٧- راوية محمد توفيق، الحكم الرشيد والتنمية فى أفريقيا مع دراسة للمشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا(نيباد)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٨- مصطفى عبد العزيز مرسى، التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٦.

٩- منصور حسن العتيبى، **الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١** رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

١٠- نعيمة بشير الجامعي، **دور الديمقراطية الليبرالية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٩٦.

١١- نواف منير المطيرى، **العلاقات الكويتية الإيرانية المعاصرة ١٩٧٩-٢٠٠١**، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٢- وليد عبدالله عامر، **التحولات السياسية الإيرانية وأثرها على دول الخليج فى عقد التسعينات**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٣- هالة السيد الهلالى، **دور الأمم المتحدة فى حماية حقوق المرأة :دراسة حالة : لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

١٤- د. هدى عبد العزيز صلاح، **السلوك التصويتى للمجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ - ١٩٨٤** "رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

١٥- د. يوسف محمد عبيدان ، **نظام الحكم فى دول الخليج ، دراسة مقارنة لقطر والكويت والبحرين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

(ب): التقارير:

١- **التقرير الإستراتيجى الإيرانى١٩٩٦**،تحرير د. مدحت حماد، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة الأولى، ١٩٩٦.

٢- **التقرير الإستراتيجى العربى١٩٨٥**،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، ١٩٨٦.

٣- التقرير الإستراتيجي الإيراني١٩٩٧، تحرير د. مدحت حماد، القاهرة، الطبعة الأولى السنة الثانية، ١٩٩٧.
٤- ....،......، الطبعة الأولى السنة الثالثة، ١٩٩٨.
٥- ---------------، تحرير د. مدحت حماد، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة الرابعة، ١٩٩٩.
٦- ---------------، تحرير د. مدحت حماد، القاهرة، الطبعة الأولى ، السنة السادسة، ٢٠٠٢.
٧- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.
٨- ---------------١٩٩٥، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦
٩- ------------------ ١٩٩٨،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ١٩٩٩.
١٠- --------------- ٢٠٠٣، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤.
١١- التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١، أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٢.
١٢-تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط ، مارس/ أبريل ٢٠٠٠.
١٣-تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٤ عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
١٤-حماية اللاجئين : دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، اشبيلية للنشر والترجمة ، ٢٠٠٠.

(ج)- **الأبحاث والدراسات:**

١- د. أحمد عبد الونيس شتا، **التنسيق بين المنظمات الدولية والوطنية المعنية بشئون اللاجئين فى إفريقيا**، فى: قضايا اللاجئين فى إفريقيا (ندوة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠ يونيو ٢٠٠٥.

٢- سعد العطار، **تحديات حماية اللاجئين فى أفريقيا**، فى: قضايا اللاجئين فى أفريقيا (ندوة) ، برنامج الدراسات المصرية والأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠ يونيو ٢٠٠٥.

٣- د. عمار على حسن، **تغطية صحيفة الأهرام لمشكلة اللاجئين**، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل اللاجئ والمهجر فى العالم العربى،القاهرة، منتدى التنمية والثقافة والحوار، ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٠٥.

٤- د.محمد شوقى عبد العال، **العولمة والسياسات الخارجية للدول الآسيوية** ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس" آسيا والعولمة، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠-٢١ يناير ٢٠٠١.

٥- د. محى الدين قاسم،" **إيران والعولمة**" بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس بعنوان" **آسيا والعولمة**"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، ٢٠-٢١ يناير ٢٠٠١.

٦- مصطفى اللباد، **العلاقات العربية -الإيرانية**، المؤتمر السنوى الثامن، نحو منظور جديد للعلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٣.

٧- هبه عساف، **اللاجئين الفلسطينين خلفية عامة**، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل " اللاجئ والمهجر فى الإعلام العربى،القاهرة، منتدى التنمية والثقافة والحوار، ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٠٥.

٨- د. هدى ميتكيس، **الأبعاد السياسية للعولمة فى آسيا**، بحث مقدم إلى ندوة" آسيا والعولمة، القاهرة :مركز الدراسات الآسيو ية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠-٢١ يناير ٢٠٠١.

(د)– الصحف والمجلات:

١- **التحالف الإيرانى– السورى**، جريدة ليمون مر الدولية، العدد ١٣، أبريل ٢٠٠٥.
٢- إعلان مؤتمر "**مستقبل فلسطينيي الشتات**"الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، في الفترة (١١–١٣ سبتمبر ٢٠٠٠).
٣- **تصريح لولاياتى ، بعد لقائه بالرئيس الأسد ، الأهرام، ١٩٧٥/١٢/١٤.**
٤- جريدة الأهرام، ٢٠٠٠/١٢/١٤.
٥- د.محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران ومصر والجامعة العربية**، الاهرام، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣.

(هـ)– مواقع الانترنت

١- المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، جرائم إسرائيل خلال سنوات الإنتفاضة، تقرير صادر فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ WWW. Pchrgaza. Org / files / wreport .2004
٢- د.محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران والقضية الفلسطينية إنسحاب مؤقت من مواقف متشددة**، موقع إسلام أون لاين:الموقع-http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-june-2000/qpolitic22.asp
٣- وقائع الاستيطان، **تصاعد النشاط الاستيطانى منذ اتفاق واى ريفر**، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة، فلسطين، التقرير الثانى، أبريل ١٩٩٩. المواقع http://www.un.org/arabi/douments/GARes/33/res33114.htm

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1-Documents:

1- **Documents, Official Records of the UNGA**.
2- U.S Department of state**, Arab Country Report on Human Rights Practices from** 1975- 1978.
3- United nations (UN) ,**Year book of the united Nations, 1952.**

4- UN General Assembly **resolution 48/208, December 1993.**
5- UN General Assembly **resolution 54/189A, December 1999.**

2 - Books:

1- Abdelazim Elganzoury, **Evolution of The peace Keeping Power of the General Assembly of The United Nations**, Cairo, General Egyptian Book Organization, 1978.
2- **Belyan Pieer, iran, le grand Jeu, le point. 25/2/1991.**
3- Bruce, Russet, M., **Iran and Gulf states,** study in political affairs, Chicago, Rand M.c Nally 1967.
4- Bailly , Sydney, D., **The General Assembely of The United Nations , A study of Procedure and Practice , The Carnegie Endowment for International Peace** , Fredrick A. Praeger, New York , 1960.
5- B.W.Bowet, .**The Law of International Institutions**,(London :Stevens & Sons , 1963)
6- C.Wileferd Jenks, Unanmity, **The Veto ,Weighted Voting , Special Majorities** ,Essay In Honor of Lord Manair (London :Stevens &Sons1965)
7- David Cushman Coyle, **The United Nations and How It works**? (New York: New American Lib., 1966).
8- Francis Fukuyama, **The End of history and last man**(New York: Free Press, 1992).
9- George Moussa Dib, **Arab Bolc In the United Nations** (Amsterdam: International Educational Publishing House, Djambtan, 1956).
10- George Reid, **The Impact of Very Small Size on the International Behavior of Micro- States**.(Beverly Hills :Sage 1974.)
11- H.G, Nicholas **The United Nations As A Political Institution**, 3rd edition, New York, (1967).
12- Holombe,A.N.,et al., **Organizing Peace in the Nuclear Age**, (New York University, 1959.)
13- James Wesley, **Frequency of War and Geographical Proximity**" In Dean Pruitt and R.Snyder,eds., **Theory and Research on the Causes of War**,(Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall, 1969.)

14- John Hadwen & John Kaufman, **How UN Decision are Made**?, Leyden : S,W. Sythoff, 1962.
15- Joseph S.nye, **Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization**(Boston :Little Boston ,1971).
16- Joshua S. Golstein**, International Relations**(New York: Long man, Third Edition, 1999).
17- Khadd Uzi, Majid, **The gulf war : the origins and implications of the Iraq- Iran conflict**,(New York and Oxford University press,1988).
18- Knorr, The **Power of Nations: The Political Economy of International Relations**, (New York: Basic Books, 1975).
19- Lan Clark, **Globalization and Fragmentation** (N.Y: Oxford University Press, 1997).
20- Leory N. Rieslbach**, Quantitative Techniques for Studying Voting Behavior in The UN General Assembly**, International Organization, 1966.
21- Maurice East**," Size and Foreign Policy Behavior** (Sage: Beverly Hills, 1978).
22- Rais Ahmed Khan. Staurt A.Mackown and James D. Minivan, **An Introduction to Political Science**(George -town ,Ont: Irwin – Doresy,1972).
23- Ramazani**, Iran's Foreign Policy: Contending Orientations**, R.K. Romazani(ed), Iran: The Search for Consensus,(John Hopkins University Press, London, Baltimore, 1989).
24- Reed H.E., Keely C.B, **Roundtable on the Demography of forced Migration. Committee on Population : Forced Migration and Mortality**, National Academy Press,(Washington, D.C,2001).
25- Robert Hunter, **The Role of the United Nation in the Middle East Current History** , February , 1990
26- -Rouhollah K. Ramazani**, Revolutionary Iran** (Baltimore, Mad: Johns Hopkins University Press, 1986).
27- Shame's, **Migration dynamics in Jordan, Palestine and Lebanon**, In Reginald Appleyard(editor) Emigration Dynamics in Developing Countries :Vol IV: The Arab region, Ashgate, 1999.
28- Shireen Hunter, **Iran and the World , Continuity in a Revolutionary Decade**, Indian University Press, Indianapolis, 1990.

29- **Tareg Y. Ismael , Iraq and Iran Roots of conflict,** (Syracuse University press, New York, First edition, 1982).

30- **UN High Commissioner for Refugees ‹The State of the Worlds Refugees: Fifty Years of Humanitarian** Action ‹2000)Oxford University Press

3- Periodicals

1- Allan Hovey Jr: **Voting Procedures in the General Assembly,** International Organization, Vol. Iv, N3, August 1950

2- Amir M. Haji-Yousefi, **Cooperative Secrity in the Persian Gulf ad Capsian sea regions** (The Iranian Journal of international affairs, vol. XIV, No.3&4, winter 2003).

3- Arend Lisphart, **The Analysis of Bloc Voting in the General Assembly: Acritique and a Proposal**., American Political Science Review., no 57.(December 1963).

4- Bruce M. Russel**, Discovering Voting Groups in General Assembly**, The American Political Science Review, 1966.

5- Calabrese, John, **Turkey and Iran; Limits of astable relationship.,** British Journal of Middle Eastern studies, V.25, Issue I(1998).

6- Egon Schwelb, **The International Court of Justice and The Human Rights Clauses of the Charter**, A.J.I.L., Vol. 66, 1972.

7- Goodwin, G**., The Expanding United Nations", Voting Patterns**, International Affairs, Vol. 36, No. 2, April 1960. Goodwin, G**., The Expanding United Nations", Voting Patterns**, International Affairs, Vol. 36 , No. 2, April 1960

8- James A.Caporaso, **" The External Consequences of Regional Integration For Pan-European Relations :Inequality, Dependence , Polarization and Symmentry",** International Studies Quarterly Vol.20, No.3, September ,1967

9- Jahan Pour, **Farhang, Anew order for the middle east,** World today, Volume 47, No.5, 1991.

10- J.E Vincent**," National attributes as Predictors of delegate attitude at the United nations**" American Political Science Review, vol 3, no. 62, 1968.

11- Jonathan B. Binghan," **The UN at 25,"** Vista (March- April 2000).
12- John G. Ikenberry, **The Future of International Leadership** " Political science Quarterly, Fall 1996
13- K, Rai, **Foreign Policy and Voting in the U.N**, General Assembly. International Organization, summer 1972.
14- Lewis Brownstein ," **Decision Making In Israel Foreign Policy: An Unplanned Process** , Political Science Quarterly ,Summer 1977.
15- Liweijian, **Sept 11 incident and Middle East social trends of thought**, SIIs Joûrnal, vol. 9, No 1, Feb. 2002
16- Nabi Sonobi, **A survey of the performance of the United Nations concerning counter- terrorism,** (The Iranian Journal of international affairs, vol. XIV, No.3&4, winter 2003).
17- Patrich Clowson of Daniel Pipes, **Ambitious Iran, Troubled Neighbors, Foreign Affairs**, Vol 72, No.1, 92/1993.
18- Richard, Yann, **L Iran et La Gurre Du Koweit, Revee du Monde Musulmane et de la miditerrrance.** Crisis du olfe= la Logique des Chercheures.27/2/1991.
19- Ramazani, Iran,s foreign policy, middle east journal , volume46, No .3, London Summer 1990.
20- Samuel p. Huntington," **The Clash of Civilizations** ", Foreign Affairs, (Vol .72 ,No. 3, Summer 1993).
21- -----------, " **The Lonely Super Power** ", Foreign Affairs , Vol. 78., No. 2(March/ April 1999).
22- Shahram Chubin and Charles tripp, **Iran and Saudia Arabia in the balance of power in the Gulf** (**Adelphia** paper –304, Oxford University press, 1996).
23- Shireen T. Hunter, **Iran between the gulf and the Caspian Basin: Strategic and economic implications,** (Emirates Occasional papers, No.38, The Emirates center for strategic studies and research ,2000).

4- Dissertation

1- Ibrahim Ali Badawi El Sheihk, **International Implementation of the International Covenants on Human Rights**, Ph. D, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1984.

2- Maasoma El- Mubarak, **The Levels and trends of Interactions Between the Gulf States and the Advanced Nations** ,(Ph.D. Dissertation, Colorado University,1982.

5- Reports:

1- **Amnesty International Report 2001 ،AI Index: POL 10/001/2001.**
2- **Report of Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies**, Discourse, Volume2, No.3, Winter 2001.
3- UNHCR (Dec 2003), **Service to Refugees, displaced and Migrants**, Report 2003.

الإسم : ولاء على محمد ابراهيم.

الجنسية: مصرية .

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨/٧/١٨.

التخصص : علوم سياسية.

المشرف على الرسالة: أ.د. أحمد عبد الونيس شتا.أستاذ القانون الدولى، ومدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

عنوان الرسالة: السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة دراسة مقارنة لدورات الجمعية العامة فى أعوام ١٩٧٥-١٩٧٨، ١٩٨٥-١٩٨٨، ١٩٩٠-٢٠٠١..

<u>ملخص الرسالة :</u>

ينحصر موضوع الرسالة- بالأساس- فى دراسة وتحليل السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى خلال الفترات من ١٩٧٥-١٩٧٨، و١٩٨٥-١٩٨٨، ١٩٩٠-٢٠٠١.

وتهدف الدراسة إلى محاولة الإجابة عن تساؤل رئيسى يدور حول كيف أثرت التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية، وإلى أى مدى ينسجم هذا السلوك مع تصويت الأغلبية؟ وما هى الدوافع والأسباب الكامنة وراء ذلك؟.

فى سعيها للإجابة عن التساؤلات الرئيسية والفرعية، وباستخدام منهج السلوك التصويتى، تناولت الدراسة موضوعها من خلال أربعة فصول رئيسة، يعرض الأول منها محددات السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية، ومنها المحددات الداخلية والإقليمية والدولية والتى تؤثر بشكل كبير على نمط السلوط التصويتى فى الأمم المتحدة، فضلاً عن دبلوماسية التصويت والكتل التصويتية داخل الجمعية العامة.

<u>أما الفصل الثانى</u>: فيقوم على استعراض نمط التصويت الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨ فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك من خلال التعرض لنمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الصراع العربى الإسرائيلى، وكذلك نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية حقوق الإنسان فى فلسطين، وكذا حقوق الإنسان فى الدول العربية.

أما <u>الفصل الثالث</u> من الدراسة: فيعكف على دراسة نمط التصويت الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٨، وذلك من خلال استعراض وقائع التصويت الإيرانى على قضية الصراع العربى الإسرائيلى وخاصة قضايا اللاجئين، وقضية القدس والتسلح

النووى الإسرائيلى، والجولان السورى، وكذلك قضية حقو الإنسان فى فلسطين، وقضية اللاجئين فى السودان.

ويأتى الفصل الرابع ليتناول السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١، من خلال التعرف على نمط التصويت الإيرانى تجاه قضية الصراع العربى الإسرائيلى، وكذلك قضية حقوق الإنسان فى المنطقة العربية ومنها قضية حقوق الإنسان فى فلسطين، وحقوق الإنسان فى العراق، وقضية الإرهاب الدولى للتوصل إلى التغيرات التى طرأت على السلوك التصويتى الإيرانى تجاه هذه القضايا خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

وتنتهى الدراسة بخاتمة تلخص السمات العامة لنمط التصويت الإيرانى تجاه القضايا العربية فى القضايا التى عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى تخص المنطقة العربية، وتقدم مجموعة من التوصيات ذات الصلة بتفعيل العلاقات الإيرانية العربية للوصول بها إلى تمتين هذه العلاقات.

مستخلص الرسالة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرض لنمط التصويت الإيرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨، و١٩٨٥-١٩٨٨، و١٩٩٠-٢٠٠١، حتى يمكن التعرف على مدى الاتفاق والاختلاف فى نمط التصويت الإيرانى تجاه القضايا العربية باختلاف التغيرات التى طرأت عليها سواء كانت تغيرات داخلية أو إقليمية أو دولية ، ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين وقائع التصويت الإيرانى ووقائع التصويت العربى على هذه القضايا . كما تبين من دراسة السلوك التصويتى الإيرانى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال فترة الدراسة أن المتغيرات الإقليمية كانت هى العامل الحاسم والأهم فى بيان السلوك التصويتى الإيرانى تجاه القضايا العربية أكثر من المتغيرات الداخلية أو الدولية فى توجهات تصويتها على تلك القضايا. حيث إن التغيرات التى شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة ساهمت – إلى حد كبير– فى حدوث تقارب عربى إيرانى. فالحرب العراقية الإيرانية، تركت شرخاً كبيراً فى العلاقات العربية –الإيرانية، وهو ما حاولت إيران من جانبها أن تعيد بناءه، ومن ثم كانت هناك رغبة قوية لعودة العلاقات، وعملت على الوقوف إلى جانب الصف العربى فى المنظمات الدولية. أما خلال فترة التسعينيات ساهمت حرب الخليج الثانية فى حدوث تقارب كبير بين الجانبين تمثل فى المحاولات الإيرانية لعودة العلاقات تمثل فى عقد اتفاقات أمنية بين إيران وبعض دول الخليج، كما رأت إيران أنه يمكن أن تلعب دوراً قوياً فى المنطقة يساهم فى أن تكون الحليف الأول والأقوى للدول العربية، وبالتالى يمكنها أن تلعب دوراً رائداً فى منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم جاءت وقائع التصويت الإيرانى فى الغالب بالتأييد للقضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وانتهت الدراسة فى ذلك إلى تقديم بعض المقترحات ذات الصلة بتفعيل العلاقات العربية الإيرانية من أجل إزالة أسباب الخلاف والتوتر بين الجانبين العربى والإيرانى .

الكلمات الدالة:

السلوك التصويتى، الجمعية العامة للأمم المتحدة، العلاقات الإيرانية العربية، إيران والصراع العربى الإسرائيلى، حقوق الإنسان فى الدول العربية.

إشراف أ.د. أحمد عبد الونيس شتا، أستاذ القانون الدولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية

Name: Wala Ali Mohamed Ibrahim.
Nationality: Egyptian
Date of Birth: 18/7/1978. El Minia
Specialization: Political Science
Supervisor: Dr: Prof: Ahmed Abdel Wanis Sheta: Dr. Prof. Of international Law& The Manger of The Center for the Study of Developing Countries.

Thesis Title:

The Iranian voting behavior towards the Arab Issues in the United Nations General Assembly : a comparative study of the General Assembly sessions in the years of 1975-1978, 1985-1988, 1990 – 2001.

Summary:

The thesis topic is restricted - by the basis - in a study and the analysis of the Iranian voting behavior towards the Arab Issues within the periods from 1975-1978, and 1985-1988, 1990 - 2001 .

And the study aims at the attempt of the answer about a main inquiry that turns around how the internal and regional changes and the international ones affected the Iranian voting behavior towards the Arab Issues and to any extent this behavior harmonizes with the vote of majority? And what she is the motives and the reasons latent behind that? .

In its seeking for the answer to the main and subsidiary inquiries and with the use of the method of the voting behavior, the study handled its topic through four seasons of president, the first is presented from it the characteristics of the voting behavior in the International Organizations, and from it the internal and regional characteristics and the international ones and that affect largely the type of the voting Al Slout in the United Nations, besides the vote diplomacy and the voting blocks inside the General Assembly .

As for the second chapter: then depends on the review of the type of the Iranian vote towards the Arab Issues starting from 1975-1978 in the United Nations General Assembly, and that through the confrontation with the type of the Iranian vote towards the Arab Israeli conflict issue, and also the type of the Iranian vote towards the human rights issue in Palestine, and such the human rights in the Arab countries.

Dr- Ahmed Abdel Wanis Sheta

As for the third chapter from the study : then it is devoted to the study of the type of the Iranian vote towards the Arab Issues starting from 1985-1988, and that through the review of the events of the Iranian vote on the Arab Israeli conflict issue and specially the refugees cases, and Jerusalem issue and the Israeli nuclear armament, and the Syrian wandering, and also Human Rights issues in Palestine, and the refugees case in Sudan .

And the Iranian voting behavior comes the fourth so that it takes chapter towards the Arab cases starting from 1990 - 2001, through the recognition of the type of the Iranian vote towards the Arab Israeli conflict issue; and also the human rights issue in our Arab region and from them the human rights issue in Palestine, and the human rights in Iraq, and the international terrorism issue for reaching the changes that occurred to the Iranian voting behavior towards these cases especially after events eleventh of September .

And the study reaches by an end that the general features summarizes to the type of the Iranian vote towards the Arab Issues in the cases that were presented to the United Nations General Assembly and that concerns the Arab Region, and presents a group of recommendations with the connection with the activation of the Arab Iranian relations for leading it to strengthening these relations.

Abstract:

This study aims at the attempt of the confrontation to the type of the Iranian vote towards the Arab Issues in the United Nations General Assembly during the period from 1975-1978, and 1985-1988, and 1990 - 2001, until the recognition throughout the agreement and the disagreement on the type of the Iranian vote towards the Arab Issues of the difference of the changes that occurred to it whether is possible it was internal or regional changes or international, and the knowledge of the similarities and the difference between the events of the Iranian vote and the events of the Arab vote on these Issues . Also he became clear from the study of the Iranian voting behavior in the United Nations General Assembly during the period of the study that the regional variables were the decisive and more important factor in the Iranian voting behavior statement towards the Arab Issues more than the internal or international variables in the directions of its vote on those Issues. Where the changes that the Arab Region witnessed during the period of the study contributed - to a great extent - in the occurrence of Iranian Arab closeness. The Iranian Iraqi war, left a big crack in the Arab - Iranian relations, and he is what Iran from their side tried that she returns its construction, and hence there is a strong desire for the return of the relations, and she worked on the standing beside the Arab line in the International Organizations. As for during the period of the nineties the second Gulf War contributed in the occurrence of a big closeness between the two sides that consisted in the Iranian attempts of the return of the relations that represents in holding security agreements between Iran and some Gulf countries, as Iran saw that it can play a strong role in the region that contributes in that the first and stronger ally of the Arab countries is and consequently enabling it that it plays a pioneer role in the Middle East . And hence the events of the Iranian vote came Clear.

Indicative Terminology

The voting behavior, the United Nations General Assembly, the Arab Iranian relations, Iran and the Arab Israeli conflict, the human rights is in the Arab countries .

Supervisor: Dr: Prof: Ahmed Abdel Wanis Sheta: Dr. Prof. Of international Law& The Manger of The Center for the Study of Developing Countries.

Dr. Ahmed Abdelwanis Sheta.

University of Cairo
Faculty of Economics and Political Science

The Iranian voting behavior towards the Arab Issues in the United Nations General Assembly : a comparative study of the General Assembly sessions in the years of 1975-1978, 1985-1988, 1990 – 2001.

By

Walaa Ali Mohamed Ibrahim

Supervisor

Dr.Prof. Ahmed Abdel Wanis Sheta

Dr. Prof. of international Law& The Manger of The Center for the Study of Developing Countries.

2006